

حركة تيسير النحو العربيّ في
جهود الباحثين المصريين في العصر الحديث

إعداد

يوسف حسين السحيمات

المشرف

الأستاذ الدكتور محمد حسن عوَّاد

قُدِّمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراة
في اللغة العربية وآدابها

كلية الدراسات العليا

الجامعة الأردنية

آذار ، ٢٠٠٤م

نموذج التفويض

أنا يوسف حسين السحيمات أفوض الجامعة الأردنية بتزويد نسخ من أطروحتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبها .

التوقيع

التاريخ :

The University of Jordan

Authorization Form

I am Yousuf .H . suheimat , authorize the University of Jordan to supply copies of my Thesis /Disseration to libraries or establishments or individuals on request .

Signature :

Date :

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الأطروحة (حركة تيسير النحو العربي في جهود الباحثين المصريين في العصر الحديث) وأجيزت بتاريخ ١٠/٣/٢٠٠٤ م

التوقيع

أعضاء لجنة المناقشة

-
 .
 الأستاذ الدكتور محمد حسن عوَّاد ، مشرفاً
 أستاذ لغة ونحو - اللغة العربية
-
 .
 الأستاذ الدكتور محمد بركات أبو علي ، عضواً
 أستاذ بلاغة - اللغة العربية
-
 .
 الدكتور عبدالله نايف عنبر ، عضواً
 أستاذ مشارك لسانيات - اللغة العربية
-
 .
 الأستاذ الدكتور حنا جميل حدَّاد ، عضواً
 أستاذ لغة ونحو - اللغة العربية (جامعة اليرموك)

الإهداء

.....إلى روح والدي في المأ الأعلى.....
تعلمت منه الفضيلة والتسامح وحب العلم.....
إلى والدي ينبوع المحبة المتدفقة أبقاها الله
أرضعتني مع لبانها الاستقامة والتقوى وحب الوطن والناس.....
إلى زوجتي وأولادي ألقُ الوجود وشذا الحياة ضحوا من أجلي وسهروا لراحتي..
وحرّموا كثيراً من حقوقهم بسبب انشغالي بالبحث عنهم
إلى أولادي وبناتي من طلاب العلم في جامعة مؤتة.....
بهم جميعاً يتقدّ الحلم حقيقة
ومعهم يكون لانبلاجه معنىً

الباحث

شكر وتقدير

الحمد والشكر لله وحده ، فهو المتفضل على جميع عباده ... وقد قيل : ومن لا يشكر الناس لا يشكر الله؛ فأجد من الواجب عليّ اعترافاً بالجميل ، وردّ الفضل لأهله ، أن أتوجّه بجزيل الشكر ووافره للأستاذ الدكتور محمد حسن عواد ، الذي أشرف على هذا العمل إشرافاً جاداً دعوباً ، يوجّه ، ويسدّد ، ويذكّر ، حتى استوى البحث بحول الله عزّ وجلّ على هذه الصورة ، عهدته ، عالماً جليلاً ، وأخاً كريماً ، ووجهاً بشوشاً ، وخلقاً نبيلاً .

وأتوجّه بالشكر الموصول إلى الأساتذة المناقشين : الأستاذ الدكتور حنا جميل حدّاد ، والأستاذ الدكتور محمد بركات أبو علي ، والدكتور عبدالله نايف عنبر ؛ لما لهم من أيادٍ بيضاء على هذا البحث ، فلا أشكُّ قيد أنملة أنني سأستتير بآرائهم الحصيفة وتوجيهاتهم اللطيفة .

ووفاء للعلم وأهله أتقدّم بالشكر الجزيل للأستاذ الدكتور علي عباس علوان ؛ ألهمني فكرة البحث ، وأخصّ بالشكر أيضاً الدكتورة ليلي سلام ؛ أسعدتني وأسعدتني باستحضار كثيرٍ ممّا يلزم البحث ، وإن أنس ، لا أنسى أن أشكر زملائي في قسم اللغة العربيّة في جامعة مؤتة ، على تشجيعهم الموصول لي ؛ ولا يفوتني أن أشكر موظّفي مكتبة جامعة مؤتة جميعاً على ما منحوني من تسهيلات ، وما قدّموا لي من خدماتٍ جليّة .

وأرجو ختاماً أن ينفعني الله تعالى بهذا العمل ، وأن ينفع به الناس ، وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم ، فهو حسبي ونعم الوكيل .

فهرست المحتويات

الصفحة	الموضوع
	قرار لجنة
ب	المناقشة
ج	الإهداء
د	شكر وتقدير
	فهرست
هـ - ز	المحتويات
ح - ط	ملخص الرسالة
٥-١	المقدمة:
٢٦-٦	الباب الأول :
١٠-٧	مقدمات نشأة النحو.....
١٤-١١	أسباب نشأة النحو.....
١٥-١٤	آراء القدامى والمحدثين في واضع علم النحو
٢٠-١٦	مناقشة الآراء السابقة
٢٦-٢٠	عيوب النحو وصعوباته
٤٠-٢٧	محاولات التيسير في التراث.....
٤٨-٤١	ثورة ابن مضاء.....
٥١-٤٩	حملة نابليون على مصر وأثرها على التراث النحوي.....
٦١-٥٢	محاولات على طريق التيسير :
٥٧-٣٥	محاولات الطور الأول (محاولات أولية) :
٥٣	طريق الهجاء والتمرين على القراءة في اللغة العربيّة.....
٥٤-٥٣	التحفة المكتبيّة لتقريب اللغة العربيّة
٥٥-٥٤	تقريب فن العربيّة لأبناء المدارس الابتدائيّة

٥٦-٥٥	الفصول الفكرية	
٦١-٥٧	الوسيلة الأدبية إلى العلوم العربيّة.	
٧٩-٦٢		محاولات الطور الثاني : أ- مرحلة الجهود الجماعيّة	الفصل الثاني :
٦٤-٦٣	الدروس النحويّة لتلاميذ المدارس الابتدائيّة.	
		الموضوع	
		الصفحة	
٦٥-٦٤	قواعد اللغة العربيّة لتلاميذ المدارس الثانويّة	
٦٩-٦٥	النحو الواضح	
٦٩	تكوين الجمل	
٧٠-٦٩	قواعد اللغة العربيّة للمرحلتين الابتدائيّة والثانويّة.	
٧١-٧٠	تيسير النحو للمرحلة الابتدائيّة.	
٧٢-٧١	تحرير النحو العربيّ	
٧٥-٧٣	ب- مرحلة التأليف الجامعي المتوسّط	
٧٤-٧٣	النحو الوظيفي.	
٧٥-٧٤	النحو الأساسي.	
٧٩-٧٥	ج- مرحلة التأليف الجامعيّ	
٧٧-٧٦	النحو الوافي.	
٧٩-٧٧	النحو المصنّف	
٧٩	التطبيق النحويّ	
٨٣-٨٠	العربيّة والحياة	الفصل الثالث:
٨٤-٨٣	المحاولات الجزئية المُغرّضة.	
٨٦-٨٤	محاولة قاسم أمين	
٩٠-٨٦	محاولة سلامة موسى.	
١٤٨-٩١	محاولات الطور الثالث (مرحلة التجديد) :	الفصل الرابع:
١٠٢-٩٢	إحياء النحو	
١٧٠-١٠٣	محاولة وزارة المعارف	
١١١-١٠٨	النحو المنهجيّ.	
١١٩-١١٢	النحو الجديد (إصلاح النحو)	
١٢٥-١٢٠	هذا النحو.	

١٣٨-١٢٦ تجديد النحو
١٤٢-١٣٩ النحو الجديد (تيسير قواعد الإعراب)
١٤٨-١٤٣ النحو المعقول

الصفحة	الموضوع
١٦٢-١٤٩	الفصل الخامس: محاولات الطور الرابع (دراسة النحو على ضوء المناهج الحديثة):.....
١٥٢-١٥٠	دراسات نقدية في النحو العربي
١٦٢-١٥٣	اللغة العربيّة : معناها ومبناها
١٦٩-١٦٣ خاتمة البحث :
١٧٧-١٧٠ نتائج وتوصيات
١٨٩-١٧٨ أشهر المصادر والمراجع :
١٩٢-١٩٠ ملخص الرسالة باللغة الإنجليزية:

ملخص الرسالة

تشكّل مادة النحو الجزء الأساسي في تعليم اللغات بشكل عامّ ويُعدّ هذا الجزء من أكثر الأجزاء أهميّة، وقد تسرّبت إليه الصعوبات والتعقيدات في وقت مبكرٍ من أصول النشأة الأولى ، فهبّ حرّاس اللغة يروّضون صعباه ويذلّلون تعقيداته ، وقد تمثّل ذلك ببعض المختصرات العلمية المبسّطة التي تلت حقبة التأسيس الأولى ، ثم كثر التأليف في النحو حتى تضخّمت المكتبة النحويّة تضخّماً ملحوظاً ، يشهد بفضلهم ، ويعترف بنصيبهم الأكمل من الدقّة والتحرّي ووفرة التحصيل ؛ فظهرت الكتب الأمّات المطوّلات ثم عمدوا إلى شرحها ، وربما شرحت الشروح أو أُختصرت ، ووُضعت المتن والحواشي ، واندست أدوات وشوائب خالطت تلك الآراء ومازجت تلك المراجع والكتب النفيسة ، فشوّهت جمالها ، وعوّقت خطا النهوض بالتراث طويلاً ، بعمل طوائفٍ مختلفةٍ دفع بعضها الحبّ إلى تغليب السماع على القياس ؛ فأصاب اللغة وفروعها من تزمّتهم ما أصابها من عجزٍ عن متابعة نشاطها وحركتها ، واتخذت طائفةً أخرى من الفلسفة شعاراً وتعلّقت بالأساليب الكلامية ، فاستخدمته في البحوث اللغوية وصادفت هوىً في نفوس بعضهم ، فلاقت رواجاً ، ومضّوا فيها حتى حكموا بمقتضاها على كثير من القضايا اللغوية حكماً جائراً ، وانقلب التعليل هدفاً مطلوباً ، وآل أمرهم إلى ما آل إليه أمر ذلك النحات البارع، الذي تخيل صورة ذهنيّة لم يلبث أن نحتها وأبرزها في الوجود حسيّة قائمة ، تسحر العيون ، وتستهوّي الأفتدة ، فلما شاهدها بين يديه ماثلةً ، استسلم لسحرها ، وانقلب يعبّدها ويتخذها إلهاً ناسياً أنها من صنيعه !

ومن هنا كانت الحاجة ملحةً إلى ظهور بعض المحاولات التي تنفي عن النحو مثل هذه الشوائب التي ساعدت على إغراقه وتعقيده ، لتكون زاداً طيباً للناشئة ، فعاودوا النظر في تلك الأصول يهذبونها ، وتلك الفروع يلمّون شعثها ، ويذلّلون عصيّها ، ويسلكون في تهذيبها وتقريبها طرائق متعددة ، فاتّجه بعض تلك المحاولات إلى فئات المبتدئين ، وبعضها إلى فئات الشاديين ، وبعضها إلى فئة المتقدّمين في العلم ، العارفين فروعهم ، إذ يعدّون ذلك رافداً للسليقة التي يحرصون على تنميتها .

وقد تتبّع الباحث هذه المحاولات ودرسها في قطر عربي واحد وهو مصر وحدّت الدراسة زمنها بالعصر الحديث ، منذ منتصف القرن التاسع عشر حتى الآن.

أما الجهود التي بذلت في هذه السبيل قبل هذا التاريخ ، فقد عرضها البحثُ بصورةً مجملّةٍ مختصرةٍ من أجل إيضاح الصورة ، ولتيسرَ للدراسة أن تكشف عن الجذور البعيدة لبعض المحاولات الحديثة . وتقع الدراسة في باين وسبعة فصول ، حيث أتت الدراسة على مقدّمات نشأة النحو وأسبابها، وآراء القدامى والمحدثين في واضع علم النحو، وذكر عيوب النحو وصعوباته، ثم أتت الدراسة على محاولات التيسير في التراث ، ثم وضحت الدراسة أهميّة حملة نابليون إيجاباً على التراث، وعدّها بداية عهد جديد في التيسير النحويّ وغيره .

وفي الباب الثاني أتى البحث على المحاولات الأولى في التفسير ممثّلةً بجهود علي مبارك باشا ورفاعة الطهطاويّ وأحمد المرصفيّ وحسين المرصفيّ . وتناول البحث بعد ذلك الجهود الجماعيّة في التيسير التي انتبقت عن أجهزة حكومية، ثم أتى البحث بعد ذلك على بعض الجهود الموجهة لطلبة الكليات المتوسطة ، ثم الجهود الموجهة لطلبة الجامعات، وقد استغرق ذلك الفصلين الأول والثاني. وفي الفصل الثالث أتى البحث على بعض الجهود المشبوهة التي اتخذت من التيسير ذريعةً لها، مثل محاولة قاسم أمين وسلامة موسى . ثم أتى البحث في الفصل الرابع على محاولات الطور الثاني وفي طليعتها محاولة إبراهيم مصطفى في إحياء النحو ، ثم محاولة وزارة المعارف المصريّة ، ثم النحو المنهجيّ لمحمد أحمد برانق، ثم النحو الجديد ليعقوب عبد النبي ، وهذا النحو لأمين الخوليّ ، وتجديد النحو لشوقي ضيف ، والنحو الجديد لعبدالمتعال الصعيديّ ، والنحو المعقول لمحمد كامل حسين .

وخصّص الفصل الخامس لبعض المحاولات التي درست النحو على ضوء المناهج الحديثة، وقد مُثّل لها بمحاولتين هما : محاولات نقدية في النحو العربي لعبد الرحمن أيّوب ، واللغة العربيّة معناها ومبناها لتّمّام حسّان . ثم تلا الباحثُ ذلك بخاتمة وبعض التوصيات .

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة:

الحمد لله الذي أفحم مصاقع الفصحاء بمعجزة كلامه ، وأخرس شقاشق البلغاء بحسنه وجماله ، وبهر العرب العرباء باختراع مفتحه وختامه ؛ والصلاة والسلام على نبي الهدى الأُمِّي محمد العربي .

وبعد :

فعنوان هذه الدراسة هو حركة تيسير النحو العربي في جهود الباحثين المصريين في العصر الحديث . ويضم العنوان بين جنباته أو يتكرر في طياته بعض المصطلحات التي يرى الباحث في تحديدها وتوضيحها - كما وردت في لسان العرب - جلاء لما يعثور في نفس القارئ وتوضيحاً للمراد ليخلص في النهاية إلى مفهوم واضح لهذه المصطلحات المتكررة ؛ التي بُنيت عليها الدراسة .

- (حركة) : من مادة حرك وهي عكس السكون ، ومن معاني حرك اللطيفة : ألحف في المسألة ، والحارك أعلى الكاهل ، والحراك الحركة أيضاً . ويقال : غلام حرك: أي خفيف ذكي . والمحراك : الخشبة التي تحرك بها النار .
- (تيسير) : من مادة (يسر) أي سهل ولان . وفي الحديث الشريف : " يسروا ولا تعسروا ، وبشروا ولا تنفروا " (١) . والتيسير يكون في الخير والشر . وقد جاء في التنزيل : [فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى ۖ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى ۖ فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَى ۖ وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَى ۖ وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَى ۖ فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَى] (٢) . فإن قال قائل : كيف يكون التيسير للعسرى ، وهل في العسرى تيسير ؟ قيل : إن هذا يشبه قوله تعالى : [فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ] (٣) . فالبشارة في الأصل الفرح ، فإذا وردت في سياق مغاير حُمِلت عليه ، والتيسير يعني التخفيف ، وتيسر تسهل وتهياً .
- (تجديد) : من مادة جدد . جدَّ جدًّا بمعنى عظم ، وفي القرآن : [وَأَنَّهُ تَعَالَى جَدُّ رَبِّنَا مَا اتَّخَذَ صَاحِبَةً وَلَا وَلَدًا] (٤) . وجدَّ الشيء جدَّه ، أي حدث بعد أن لم يكن ، ومن معانيها صار جديداً . وجدَّ في الأمر بمعنى اجتهد فيه ، وجدَّ الشيء صيرَه جديداً . والأجدان والجديدان : الليل والنهار ، لأنهما لا يبيليان والجدُّ : وجه الأرض ، وكذلك

(١) فتح الباري بشرح صحيح البخاري : م ٣ : ٣٦٦٩ .

(٢) سورة الليل : ٥-١٠ .

(٣) سورة التوبة : ٣٤ .

(٤) سورة الجن : ٣ .

شاطئُ النهرِ. والجَدَدُ : الأرضُ المستوية ؛ وفي المثلِ : " من سلكَ الجَدَدَ أمنَ العِثَارَ ؛ يُضْرَبُ في طلبِ العافيةِ ، وَجَدِدْتُ بالأمرِ جَدًّا : حظيتُ به ، خيراً كان أم شراً ، والجُدُّ الماءُ يكونُ في موضعِ الكَلأِ . والجَدُّ : البئرُ كثيرةُ الماءِ . وثوبٌ جديدٌ أي جُدٌّ حديثاً، بمعنى قَدَّ منذ عهدٍ قريبٍ . والجديد ما لا عهد لك به ، والجُدَادُ صغارُ الشجرِ .

ومن يجبلُ النظرَ في لفظتي : تيسير وتجديد ، يخرجُ بالملاحظاتِ التالية :

-إنَّ التيسيرَ هو جعلُ المادةِ النحويَّةِ لينةً سهلةً منقادَةً ، لا عسرةً ولا ملتويةً ؛ وقد سَلَكَ علماءُ العربيَّةِ في ذلك سُبُلًا شتى ، منها إزالةُ الزوائدِ والمتسلِّقاتِ المتراكمةِ التي لا يفيدُ إعرابها صحَّةً في النطقِ أو صحَّةً في الأداءِ ، ولا تُعمِّقُ فهماً . وكذلك الاستغناء عن الشواهدِ النحويَّةِ المتكلِّفةِ المعقَّدةِ ، واستبدالها بأمثلةٍ قريبةٍ من الواقعِ المحكيِّ ، تساعدُ على تقريبِ المعنى وتيسيرِ الفهمِ .

-إنَّ التجديدَ في مجملهِ يعني نقيضَ البلى . وإنَّ تجديدَ المادةِ النحويَّةِ ، مثلاً ، لا يعني أنها بليت في نفسها ، ولكنَّ حاجةَ الناسِ إلى بعضِ الأبوابِ النحويَّةِ قد نقلتُ، إمَّا لصعوبتها - فراراً من استعمالها - أو لأنَّه لحقها بعضُ المتراكمتِ التي ساعدت في تعقيدها ، ممَّا يجعلُ أمرَ تجديدها ضرورةً لازمةً . والتجديدُ لا يعني ظهورَ شيءٍ جديدٍ الجِدَّةَ كلَّها ، ولا علاقةً له بالقديمِ، فالجديدانِ مثلاً : الليلُ والنهارُ؛ لا جديدٌ فيهما إلا من حيثُ الطولُ والقصرُ عبرَ المسيرةِ الزمنيَّةِ، أو ما لازمهما من حرٍّ أو بردٍ ، أمَّا جوهرُ الليلِ والنهارِ فتأبَّتْ .

-إنَّ هذينِ الاصطلاحينِ على زنةِ تفعيلٍ ؛ ومن المعانيِ المستفادَةِ من الزيادةِ في هذا الوزنِ هو التكثرُ والمبالغةُ ، ونسبةُ الشيءِ إلى أصلِ الفعلِ ؛ فمن أُمثلةِ الأولى : تكسير ، تحطيم ، تمزيق ، تدمير ؛ ومن أُمثلةِ الثانيةِ : تهويد ، تنصير ، تكفير ، تجهيل . ولا شكَّ أنَّ (تيسير ، تجديد) مصادرُ تحملُ هذينِ المعنيينِ أو من المفترض أن تحملهما .

• (النحو) : من مادة (نحو) ، قال الأشمونيُّ في تعريفِ النحو وتحديدِه : " النحوُ هو علمٌ مستخرجٌ بالمقاييسِ المستنبطةِ من استقراءِ كلامِ العربِ ، الموصلةِ إلى معرفةِ أحكامِ أجزائه التي يتألف منها " (١).

(١) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، ج ١ : ١٧-١٨

وقد عرفه ابن عصفور في مقرّبه : " فاعلم أنّ المراد هنا بالنحو ما يرادف قولنا علم العربية ، لا قسيم الصرف " (١) .

ولا شك أنّ هذا التحديد أو التعريف مطابق للمعنى اللغوي للفظة نحو ، التي وردت في معاجم اللغة لتدلّ على خمسة معانٍ :

أولها : القصد ، يقال نحوْتُ نحوك أي قصدتُ قصدك .

وثانيها : الصنوّ أو النذ أو المثل ، نحو : مررت برجلٍ نحوك أي مثلك .

وثالثها : الجهة ، مثل : توجهت نحو الكعبة أي جهة الكعبة .

ورابعها : المقدار ، مثل : له عندي نحو ألف دينار ، أي مقدار ألف .

وخامسها : القسم ، مثل : ينقسم الكلام إلى أربعة أنحاء ، أي أقسام .

وهكذا فنحو العربية إذن هو القصد إلى جهة كلام العرب ، وانتحاء طريقتهم في الكلام . وبهذه الطريقة يلتقي المعنى اللغوي مع ما قصد إليه الأقدمون في تعريفاتهم .

وهو عند متأخري النحاة يأخذُ وجهةً أخرى ، وفي ذلك يقول الصبّان : " واصطلاح المتأخريين تخصيصه بفنّ الإعراب والبناء ، وجعله قسيم الصرف ، وعليه فيُعرف بأنه علم يُبحث فيه عن أحوالٍ أواخر الكلم إعراباً وبناءً ؛ وموضعه الكلم العربية من حيث ما يُعرف لها من الإعراب والبناء " (٢) . ولعلّ الباعث وراء هذا التغيير أنّ النحاة كانوا يرمون من ورائه إلى تصحيح الألسنة وعصمتها من الخطأ ، بعد أن فشا اللحن ، وشاع الخطأ بين من يتكلمون العربية (٣) .

ولا شك أنّ نشأة النحو الأولى قد تأسست على ضبط الإعراب ، وصون الألسنة عن الخطأ في تلاوة كتاب الله ... وقد صدقتْ عزيمة الجميع عرباً وغير عرب ، في محاربة داء اللحن والقضاء عليه في عقر داره ، فشهدت العربية حركةً علميةً جبّارة ، كان هدفها وغايتها يرمي إلى تأسيس فنّ جديد يساعده في تنقية العربية ، ويخلصها من شائبة اللحن ، وقد عُرف هذا الفن في ما بعد باسم النحو ، وظلّ هذا الصرح المشيد يرتفع يوماً فيوماً ، لكثرة ما استفرغ النحاة فيه من جهود جبّارة : جمعاً وتصنيفاً وتأليفاً . وقد أخذت تلك المؤلفات الأولى طابع المطوّلات ، ثمّ دعت الحاجة إلى شرحها فشرحت ، ثم كانت الحواشي والمتون ؛ حتى تضخّم المحصول ، واضطربت القواعد لدرجة التعقيد ، الذي يورث النفور ؛ وانعكس ذلك على تحصيل الطلبة وإقبالهم على دراسة العربية وفهمهم لها . وقد وقف المدرّسون إزاء هذه

(١) المقرّب : ٤٤

(٢) حاشية الصبّان على شرح الأشموني ج ١ : ١٨ .

(٣) نحو التيسير : ١٨ .

المسألة مواقف متباينة، فمنهم من أخذهُ الزهوُ بالماضي فلم يلتفت إلى الجديد ، ومنهم من حاول أن يضربَ سهمه في تيسيرِ العربيةِ على دارسيها ؛ ولا ريبَ أن العاملين في حقلِ التدريسِ هم أكثرُ الناسِ إحساساً بهذهِ المعضلةِ أو الأزمّةِ التي عانت منها العربيةُ ردحاً من الزمنِ ولا زالت ، ولا يسعُ المُتصفينِ إنكارها أو التقليلَ من شأنها ... وقد لقيت هذهِ المشكلةُ اهتماماً واضحاً من قبلِ الغيورينَ على هذهِ اللغةِ ؛ وقد تمتلّت بمحاولاتٍ كثيرةٍ ، قام الباحثُ برصدها وسلسلتها زمنياً - ما أمكن ذلك - وقد اتخذَ الباحثُ مصرَ موطناً لها ، وحدثتِ الدراسةُ زمنها بالعصرِ الحديثِ ، منذُ منتصفِ القرنِ التاسعِ عشرَ حتى الآن . أمّا المحاولاتُ التي سبقتِ العصرَ الحديثَ فقد اكتفى الباحثُ باستعراضها في اختصارٍ ، استجلاءً واستكمالاً لوضوحِ الصورةِ ، وللكشفِ عن الجذورِ البعيدةِ لبعضِ المحاولاتِ الحديثةِ ، ليؤخذَ الدارسُ على تأنٍّ وتؤدةٍ من أمره ، لاستكناهِ هذهِ الظاهرةِ، كي لا تكونَ مبتورةً ، ولتغنيهُ عن العودةِ إلى الكتبِ الأخرى . أمّا المحاولاتُ التي تمتَّ خارجَ القطرِ المصريِّ ، فلم يتعرَّضَ لها الباحثُ حتى لا يتضخّمَ البحثُ ، ولأنّها لا تخرجُ كثيراً عن الإطارِ الذي رسمتهُ المحاولاتُ التي تمتَّ في القطرِ المصريِّ الشقيقِ ، وعسى أن يأتيَ اليومُ الذي يتيسرُ فيه أن تُدرسَ في بحوثٍ أخرى مفصّلةً . ويأتيُ تحديدُ الإطارينِ : المكانيِّ والزمنيِّ ليرسمَ صورةً جامعةً موجزةً لتتبعَ تلكَ المحاولاتِ وتطوِّرها ، أحسبُ أنَّ الضروراتِ العصريّةَ تقتضيها ، ليخرجَ الدارسُ بأيسرٍ ما يكونُ من الوقتِ والجهدِ ، وقد شكّلَ الفهمَ المناسبَ لتلكَ الظاهرةِ . واللهُ أسألُ أن يوفّقنا ويهدينا إلى سواءِ السبيلِ لخدمةِ هذهِ اللغةِ ، وخدمةِ أبنائها الناطقين بها .

وتقع هذه الدراسة في بابين ، وسبعةِ فصولٍ :

الباب الأول : ويشتمل على فصلين ، دَرَسَ الباحثُ في الفصلِ الأوّلِ مقدماتِ نشأةِ النحوِ وأسبابها ، ثم بيّنَ الباحثُ آراءَ القدامى والمحدثين في واضعِ علمِ النحوِ ، وناقشَ هذهِ الآراءَ ، ثم أتى على ذكرِ عيوبِ النحوِ وصعوباته .

وفي الفصلِ الثاني منه ، أتى على محاولاتِ التيسيرِ في التراثِ العربيِّ لأنّها تشكّلُ الطورَ التأسيسيَّ في هذا الجانبِ ، وقد خصَّ البحثُ ثورةَ ابنِ مضاءٍ بموضوعٍ مستقلٍّ ، لأنّها تشكّلُ النواةَ الحقيقيةَ للتيسيرِ . ثم اختتمَ الباحثُ الفصلَ الثاني بالحديثِ عن أثرِ حملةِ نابليونَ على التراثِ ، ليكونَ ذلكَ تمهيداً لبدايةِ عهدٍ جديدٍ في التيسيرِ النحويِّ .

وقسّمَ الباحثُ البابَ الثاني إلى عدّةِ فصولٍ ، أتى في الفصلِ الأوّلِ على المحاولاتِ الأوّليّةِ في التيسيرِ ، ومنها محاولةُ علي مبارك باشا في كتابه طريقُ الهجاءِ والتمرينُ على القراءةِ في اللغةِ العربيّةِ ، ورفاعة الطهطاوي في التحفةِ المكتبيّةِ ، والشيخ أحمد المرصفي في تقريبِ فنِّ العربيّةِ ، وأخيراً الشيخ حسين المرصفي في الوسيلةِ الأدبيةِ .

وقد خصَّ البحثُ الفصلَ الثاني بالحديثِ عن أثرِ الجهودِ الجماعيَّةِ في التيسيرِ ، ممثَّلةً بالدروسِ النحويَّةِ لتلاميذِ المدارسِ الابتدائيَّةِ لحفني ناصف وزملائه ، ثمَّ الدروسِ النحويَّةِ لتلاميذِ المدارسِ الثانويَّةِ ، لحفني ناصف وزملائه أيضاً ، ثمَّ أتى البحثُ على بعضِ الكتبِ التي شرحتْ هذين الكتابين ، ثمَّ عرضَ البحثُ بعدَ ذلكَ لبعضِ الكتبِ التي تلت تلكَ المحاولاتِ، مثلُ النحوِ الواضحِ لعلي الجارم ومصطفى أمين ، وتكوينِ الجُمَلِ لإبراهيم مصطفى وزملائه ، ثمَّ قواعدِ اللغةِ العربيَّةِ لإبراهيم مصطفى وزملائه أيضاً ، ثمَّ تيسيرِ النحوِ للمرحلة الابتدائيَّةِ لعبد العزيز القوصي وزملائه ، ثمَّ تحريرِ النحوِ العربيِّ لإبراهيم مصطفى وزملائه .

وبعد ذلكَ عرضَ البحثُ لبعضِ الجهودِ الموجَّهةِ لطلبةِ دورِ المعلمين أو الكلياتِ المتوسطة، ومنها : النحوُ الوظيفيُّ لعبد العليم إبراهيم ، والنحوُ الأساسيُّ لأحمد مختار عمر وزملائه .

ثمَّ عرضَ البحثُ لبعضِ الجهودِ الموجَّهةِ لطلبةِ الجامعاتِ ، ومنها النحوُ الوافي لعبَّاس حسن، والنحوُ المصفَّى لمحمد عيد ، والتطبيقُ النحويُّ لعبد الرَّاجحي .

وفي الفصلِ الثالثِ : أتى البحثُ على بعضِ المحاولاتِ الجزئيَّةِ المشبوهة ، التي اتخذت من التيسيرِ ذريعةً ، واستعرضَ البحثُ أصولها الأولى ، والتي تتملُّ في مؤلَّفاتِ المستشرقين ، ثمَّ عرضَ لبعضِ المحاولاتِ ، مثلُ محاولةِ قاسم أمين ، وسلامه موسى وغيرِهما .

وفي الفصلِ الرابعِ : أتى البحثُ على محاولاتِ الطورِ الثاني ، وعلى رأسها محاولةُ إبراهيم مصطفى في إحياءِ النحوِ ، ثمَّ محاولةُ وزارةِ المعارفِ المصرية ، والنحوُ المنهجيُّ لمحمد أحمد برانق ، والنحوُ الجديدُ ليعقوب عبد النبي ، وهذا النحوُ لأمين الخولي ، وتجديدِ النحوِ لشوقي ضيف ، والنحوُ الجديدُ لعبد المتعال الصعيدي ، والنحوُ المعقولُ لمحمد كامل حسين .

أمَّا الفصلُ الخامسُ : فقد خصَّه الباحثُ لبعضِ المحاولاتِ التي درستِ النحوَ على ضوءِ المناهجِ الحديثةِ ؛ فدرسَ البحثُ محاولتينِ : الأولى : محاولاتٌ نقديةٌ في النحوِ العربيِّ لعبد الرحمن أيوب والثانية : اللغةُ العربيَّةُ معناها ومبناها لتَمَّام حسان .

ثمَّ أتى الباحثُ على الخاتمةِ ، وذيلَ البحثِ ببعضِ الاستنتاجاتِ والتوصياتِ ، وذكرِ المصادرِ والمراجعِ ليتمكَّنَ الدارسونَ من الرجوعِ إليها عند الحاجة.

مقدّمات نشأة النحو :

من غير المعقول استقراء الظواهر اللغويّة، دون الرجوع إلى المقدّمات التي أدت إليها، أو الأسباب التي مهّدت لدراستها ؛ فالدخول إلى دراسة تاريخ النحو العربيّ في نشأته الأولى وتكوّنه الأولى من غير دراسةٍ متأنّيةٍ لروايات نشأته دخولٌ أعزلٌ غيرٌ متماشٍ ونواميس التفكير العلميّ اللغويّ، لهذا يقتضي الإنصاف العلميّ وعدم التحيز إلى لغتنا العربيّة، إلقاء مزيد من الضوء على الدرس النحويّ وأسبابه (١).

لقد نشأت اللغة العربيّة قبل الإسلام ، وكانت تتربّع في أحضان جزيرة العرب نقيةً سليمةً ممّا يخدم كبرياءها، أو يشينها من أدران اللغات الأخرى، إذ أنّ تلك العزلة جعلتها تحتفظ بخصائصها وصفاتها وأصالتها، فسلمت مفرداتها ونظّمها التركيبية والتصريفيّة من شائبة اللحن (٢).

والحقّ إنّ العرب لم يكونوا في عزلة تامّة أو بمنأى عن الشعوب الأخرى، فكان بينهم فرسٌ ورومٌ وأحباشٌ ويهودٌ، وغيرهم، بعضهم من أصول عربيّة، لذلك كانت حواضرهم تتفاعل فيها اللغات واللهجات بصمت، وإن كان بالضرورة تأثيراً طفيفاً في لغتنا العربيّة بسبب التفوق العدديّ والسياديّ لأبنائها على غيرهم من أبناء الشعوب الأخرى، غير الناطقين بالعربيّة، إضافةً إلى علاقات الجوار بين العرب وغيرهم من الفرس والروم وكذلك التجارة (٣) ، ويضاف إلى ذلك اتّساع الرقعة الجغرافيّة وتعدّد اللهجات العربيّة؛ قال أبو عمرو بن العلاء (ت ١٥٤ هـ): " ما لسان حميرٍ وأقاصي اليمن بلساننا، ولا عربيّتهم بعربيّتنا " (٤).

وكان العرب وقت ذاك يبعثون أبناءهم إلى البادية من أجل الرّضاعة في بيئة أكثر نظافةً وطهراً يمكن أن ينمو فيها الأطفال نمواً جسدياً ولغويّاً، كما تربّى الرسول ع في بني سعد بلّبان حليلة السعدية (٥).

وإرسال الأطفال إلى البوادي ليس الحلّ الأمثل ولا الجذريّ لتفادي اللحن، ولكنّه ضربٌ من ضروب تسكين الأمّ قد يفي إلى حدّ ما بالحاجة إلى الشعور بقوة اللغة وسلامتها (٦) . وثمة ظاهرة لافتة للنظر وهي وجود المعلّمين والكتابة في العصر الجاهلي، فكانت الكتابة تدرّس

(1) حمزة بن قبلان المزيني (٢٠٠١م) التحيز اللغوي: مظاهره وأسبابه، مجلة جذور، العدد الخامس، ٩٢-١٠٠.

(2) فقه اللغة: ٢٣٩.

(3) التفكير العلمي في النحو العربيّ: ٥٥-٥٦.

(4) طبقات فحول الشعراء: ١١.

(5) مراتب النحويين: ٦.

(6) التفكير العلمي: ٥٧.

وتعلّم في الكتاتيب^(٧) ، وثمّة مدارسُ أو مراكزُ كانت تعلّم العربيّة على نحوٍ ما في الحيرة وعين النمر في العراق^(٨) .

ووجود المعلمين ، والكتابة، وتعليم العربيّة، لا يفيد بالضرورة وجود مرجعيّة نحويّة واحدة تنظّمهم جميعاً، بل كانت تلك الجهود فرديّة أو شبه فرديّة، لا ترعاها جهة من الجهات، وكان التعليم وقتها يقوم على المعرفة بلغات العرب لا على رؤية منهجية واضحة المعالم لعلم النحو، ولكنهم كانوا يدرسونها على نحوٍ ما، فالنحو بمعناه المكمّل الناضج لم يكن موجوداً قبل الإسلام، ولكن يُمكن أن تكون إرهاصات لهذا العلم العظيم لأنّ المشكلة كانت موجودة آنذاك، وإنّ قال السواد من المؤلّفين بغير ذلك . وهذا الأمر لا يقدح في لغة عرب ما قبل الإسلام ولا يتلم كرامتهم أو يقلل من شأنهم أو يحطّ من منزلتهم.

ولا شك أنّ البشر يتميّزون في الفصاحة والمنطق، ومن هؤلاء الذين عُرفوا بالفصاحة، الوليد بن المغيرة، حيث وصف لقريش القرآن الكريم، فقال : " إنّ له لحلاوة، وإنّ عليه لطلاوة، وإنّ أعلاه لمثمر، وإنّ أسفله لمغدق، وإنّه يعلو ولا يُعلى عليه، وما هو بقول بشر ؛ فخالقوه، وقالوا : هو شعر، فقال : والله، ما هو بشعر، قد عرفنا الشعر هزجاً وبسيطه . قالوا : فهو كاهن، قال : والله ما هو بكاهن^(٩) .

وبناءً على ما سبق كلّهُ، فلا يُنكر وجود نشاطٍ علميٍّ نحويٍّ في العصر الجاهلي ولكنّه لم يكن واضح المنهج ، ولم يكن العرب على معرفة بمصطلحاته، أو أنّهم كانوا على خبرة بقوانين العربيّة كما قال ابن فارس: إنّ هذين العلمين [النحو والعروض] قد كانا قديماً، وأنت عليهما الأيام، وقلّ في أيدي الناس، ثم حدّدهما هذان الإمامان^(١٠) [أبو الأسود والخليل بن أحمد]. هذا القول ينقصه الدليل التاريخي، إذ لم يذكر ابن فارس دليلاً على ما قاله. وقد أخذ بهذا الرأي بعض المحدثين^(١١)، ولكنّه لم يحدّد حقبته أكان ذلك قبل الإسلام أم إيّان صدر الإسلام، وقد استدل على ذلك بقوله ع : " رحم الله امرأً أصلح من لسانه " . وقد فسر إصلاح اللسان بأنّه طريقة النظر في ما كان له قانون؛ والحديث ضعيف كما أشار إليه كثير من علماء الجرح والتعديل، إذ إنّ أحد رواته (الحكم بن عبدالله) وقد وُصم بأنه كذّابٌ ووضّاع^(١٢) .

(7) مصادر الشعر الجاهلي: ٥٠-٥٢.

(8) المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام: ج٩: ٤٩.

(9) تفسير البحر المحيط: ج١: ١١٠.

(10) الصاحبي في فقه اللغة : ١٠ .

(11) الموجز في نشأة اللغة: ١٨ .

(12) العلل المتناهية في الأحاديث الواهية: ٢١٥.

وقد استشهد أيضاً بقول عمر بن الخطاب r : تعلموا العربية، فإنها تثبت العقل وتزيد في المروءة ^(١٣). والحق إن مصطلح العربية هنا لا يوازي أو يعني ما عُرف مؤخراً بالنحو، لأن مصطلح النحو لم يُعرف إلا في ما بعد، ولعل المقصود بالعربية هو امتلاك ناصية الكلام العربي، بما يشتمل عليه من فصاحة وبيان، أو هو بمعنى آخر: المعرفة الحسنة باللسان العربي المبين الذي نزل به القرآن الكريم. لأن علم النحو قانونٌ تتطلبه الحوادث وتقتضيه الحاجة الملحّة، ولم يكن ثمّة ما يدعو لذلك قبل الإسلام، لأنهم كانوا أهل سليقة وطبع قد فطروا وجبلوا عليها، يتكلمونها دون لأي أو جهد أو مشقة، فقد رضعوا اللغة وأشربوها كما يرضع الصبي الصغير اللبن من ثدي أمّه، حتى قيل: إن العربي القح صليبة لا يخطئ، وإنه حجة في ما يقول؛ وأمّا ما ذكره بعض العلماء من أخطاء سمعت، فلعلها توجّه على أنها من اختلاف لهجات العرب؛ يقول الرافعي: "نقطع بأن اللحن لم يكن في الجاهلية ألبتة وكل ما كان من بعض القبائل في خور الطباع وانحراف الألسنة، فإنما هو لغات لا أكثر" ^(١٤).

وهذا لا يمنع من وجود المراكز التعليمية التي أُشير إليها من أجل تعلّم الكتابة والقراءة - وربما تعلّم العربية لغير الناطقين بها أيضاً - وقد هيأت هذه المراكز للدرس اللغوي في العصور التالية، بل وجد من الجاهليين من تعلّم الكتابة والقراءة بغير العربية أيضاً، كزيد العبّادي وابنه عدي الشاعر... وكان من هؤلاء من يعمل مترجماً في بلاط كسرى ^(١٥).

وتعدّت المعرفة بالقراءة والكتابة، إلى النساء، مثل: حفصة بنت عمر بن الخطاب وعائشة بنت سعد، والشفاء بنت عبدالله الفزاريّة. ومن الشعراء أيضاً من تعلّم الكتابة، مثل: كعب بن زهير وكعب بن مالك، وأمّية بن أبي الصلت، والزّبّرّقان بن بدر ^(١٦).

ولا شك أنّ هذه الحركة المتمثلة في تعلّم اللغات والكتابة، سواء كان قبل الإسلام أو بعده، كانت إحدى الإرهاصات والمقدمات للدرس اللغوي في ما بعد، ولكنّ ممّا تجدر الإشارة إليه أنّ البحث اللغوي والنحوي لم يكن من الدراسات الإسلامية المبكرة لأنّ اهتمام المسلمين انصبّ بدايةً على العلوم الشرعيّة والإسلامية، كالفقه، والتفسير، والعبادات، والقراءات، والكتابة، ومعرفة اللغات الأخرى، ليكون رافداً لها في نشر الدعوة الجديدة؛ وبعد أن توطّدت أركان الدعوة ورسخت أقدامها، اتّجه العلماء المسلمون نحو تسجيل العلوم التي تصبّ في خدمة الدين الجديد، ومن بينها اللغة والنحو ^(١٧)؛ ويرى أحمد أمين في كتابه ضحى الإسلام أنّ أكثر اللغة

(13) طبقات النحويين واللغويين : ١٣.

(14) تاريخ آداب العرب : ج١ : ٢٣٩ .

(15) المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام : ج ٨ : ٢٤٨ - ٢٩٠ .

(16) المصدر نفسه : ج ٨ : ١٣٧-١٣٨ .

(17) البحث اللغوي عند العرب : ٦١.

دوّن في العصر الإسلاميّ الأوّل وليس قبله (١٨) ، ولقد استأثر العراق ممثلاً بالبصرة والكوفة بهذا العلم العظيم، ما يربو على مائة عام، فكان موطن نشوئه هناك لما عُرف عن أهلها بالشغف في المسائل العلميّة، ولما فيهم من ميلٍ إلى هذا الفنّ، ولأنّه البلد المتاخم للأعاجم، وكان أكثر المشتغلين به من الموالي، وذلك لتجنّب اللحن الذي يحطّ من منزلة صاحبه ويزري به ؛ قال ابن النديم : " وإنما قدّمت البصرة أوّلاً، لأنّ علم العربيّة عنهم أخذ " (١٩) . وقال الحلبيّ: " وأمّا بغداد فمدينة مُلك، وليس بمدينة علم، وما فيها من العلم فمنقول إليها ، ومجلوب للخلفاء وأتباعهم ورعيّتهم " (٢٠) .

ومن الحقائق المشهورة أنّ أوائل النحاة كانوا بصريّين، ولعلّ ذلك يكمن في أنّ البصرة كانت مرفأً للسفن التجارية الوافدة (٢١) ، وقد تحمّلت أعباء التفكير النحويّ إلى أن استوى علم النحو على سوقه، وقد ساعد على شحذ هذا التفكير وتوجيهه أنّ البصرة كانت مركزاً لكثير من المذاهب العقلية والفلسفية كالنشيّع والاعتزال (٢٢) ، إلى جانب قربها من الأسواق الأدبيّة ونزوح كثير من العرب الفصحاء مثل قيس وتميم إليها (٢٣) .

* * *

(18) ضحى الإسلام: ج١: ٢٩١١.

(19) الفهرست: ١٠٢ .

(20) مراتب النحويّين : ١٦٠ .

(21) حياة الشعر في الكوفة في نهاية القرن الثاني الهجري : ٢٦٠ .

(22) تاريخ النحو وأصوله القسم الأول : ٥٧-٧٣ .

(23) الكامل في الدراسات النحويّة : ج١ : ١٥ .

أسباب نشأة النحو :

في ما يلي أبرز الأسباب التي أدت إلى وضع علم النحو، وهي أربعة^(٢٤) :

١- شيوع اللحن :

يُعدّ اللحن من الأسباب الرئيسة لنشأة علم النحو العربي وهو : " الباعث الأول على تدوين اللغة وجمعها ، وعلى استنباط قواعد النحو وتصنيفها ؛ فقد كانت حوادثه المتتابعة نذيرَ الخطر الذي هبّ على صوته أولو الغيرة على العربيّة والإسلام " (٢٥) .

وقد بدأ اللحن منذ أيام الرسول ولكنه كان قليلاً نادراً، وقد لحن أحدهم بحضرته ، فقال : "أرشدوا أخاكم ؛ فإنه قد ضلّ " (٢٦). والظاهر أنه كان معروفاً بهذا الاسم نفسه (اللحن) بدليل أنّ السيوطي روى إن رسول الله ع قوله : " أنا أعربكم أنا من قريش ولساني لسان بني سعد؛ فأني يأتيني اللحن " (٢٧) .

وكان أبو بكر الصديق يقول : " لأنّ أقرأ فأسقط أحبّ إليّ من أن أقرأ فألحن " (٢٨) . قال الزبيديّ : " ولم تزل العرب تنطق على سجيّتها في صدر الإسلام وماضي جاهليّتها حتى أظهر الله الإسلام على باقي الأديان، فدخل الناس فيه أفواجا، وأقبلوا عليه أرسالا وطوائف ، واجتمعت فيه الألسنة المتفرقة، واللغات المختلفة، ففشا الفساد في اللغة العربيّة " (٢٩) . وقد أورد الجاحظ في كتابه البيان والتبيين سبباً عرماً منها ، بما لا يدع مجالاً لمستزيد (٣٠) . ورغم كثرة الروايات التي تقول بشيوع ظاهرة اللحن التي سبقت نشأة النحو العربي إلا أنّ بعض الباحثين المعاصرين لا يرون ذلك من الأسباب الوجيهة، والدوافع الأكيدة لانجاس علم النحو أو التفكير في وضع قواعده، ومن هؤلاء الباحثين الدكتور حسن عون في كتابه اللغة والنحو، إذ إنه ينفي أن يكون ظهور اللحن سبباً حقيقياً لوضع النحو أو التفكير فيه، إذ إنه " لو كان مجرد اللحن في اللغة مدعاة لوضع النحو، لوجدنا على الأقلّ محاولات فيه أيام الرسول ع أو أيام الخلفاء الراشدين، إذ إنّ اللحن موجود في البيئة العربيّة من ذلك التاريخ " (٣١) .

(24) مراحل تطور الدرس النحويّ : ٢٠-٣٢.

(25) في أصول النحو : ٦-٢ .

(26) كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال : ج١ : ١٥١.

(27) الجامع الصغير : ج١ : ٤١٣ ، مراتب النحويّين : ٢٣ . المزهر في علوم اللغة وأنواعها : ج٢ :

٣٩٧ في سنن الأقوال والأفعال : ج١ : ١٥١ .

(28) في أصول النحو : ٧.

(29) طبقات النحويّين : ١١ .

(30) البيان والتبيين : ج٢ : ٢١٠-٢٢٥ .

(31) اللغة والنحو : ١٥٦.

ومما تجدر الإشارة إليه، أنّ اللحن لم يكن بتلك الكثرة المتوهّمة أيام الرسول والخلفاء، ناهيك أنّ ثمة حاجة أخرى أهمّ منها ينبغي أن يتصدّى لها علماء الإسلام، ألا وهي العلوم الأساسية المتعلقة بالدين مباشرة، كالفقه والتفسير وعلوم القرآن ... إلخ وحينما رست دعائم تلك العلوم تصدّى علماء العربيّة للبحث في العلوم الروافد كاللغة والنحو .

وقد ضمّ بعض المستشرقين أصواتهم إلى صوت من يقول بأنّ اللحن لم يكن السبب الرئيس في ظهور علم النحو، ومن هؤلاء يوهان فك في كتابه (العربيّة) وفون كريمر في كتابه (الحضارة الإسلامية ومدى تأثيرها بالموثرات الأجنبية). وصفوة ما يقوله الباحثان تلخص في قول يوهان فك : " ولا يزال ينقصنا بعد كل دليل يبيّن متى نُقل لفظ اللحن إلى معنى الخطأ في الكلام، وأغلب الظنّ أنّه استعمل لأول مرة بهذا المعنى، عندما تنبّه العرب بعد اختلاطهم بالأعاجم إلى فرق ما بين التعبير الصحيح والتعبير الملحون " (٣٢) . وقد سبق أن أشرنا إلى أنّ مصطلح اللحن كان معروفاً أيام الرسول " فأنيّ يأتيني اللحن " وكذلك في قول أبي بكر : " لأنّ أقرأ فأسقط أحبّ إليّ من أن أقرأ فألحن " . وكذلك فقد روي عن أبي الأسود قوله : " إنّي لأجد للحن غمراً كغمّر اللحم " (٣٣) .

ولعل المستشرقين آفني الذكر، وغيرهما ، أرادوا أن يجردوا العرب والمسلمين من فضل وضع النحو لينسبوه إلى غيرهم من الأجانب كالآراميين ؛ " أوجدته الحاجة التي أحسوا بها لتعلم اللغة العربيّة وقراءتها على وجه صحيح " (٣٤) .

٢- الحرص على المحافظة على كتاب الله وسنة نبيّه :

ومن الباحثين من جعل هذا السبب وحده هو الباعث على نشأة علم النحو، وقصّر ذلك عليه لأنّ العلوم الإسلامية كلّها نشأت لخدمة القرآن الكريم، ولا شكّ أنّ وضع النحو بدافع الحرص على المحافظة على كتاب الله، كان مردّه كثرة اللحن والتحريف الذي قد يعيب اللغة بما ينعكس على الدين، وهذا طبيعيّ أن يرتبط الدرس اللغويّ والنحويّ بالكتب المقدسة، فقد عُرف عن النحو الهنديّ أنه نشأ في خدمة الفيديا، وأنّه اكتسب من الدين قداسته وحاز احترامه .

وليس من شكّ في إنّ الخطأ في قراءة القرآن الكريم كانت أبرز الأسباب التي دفعت إلى التفكير بل التعجيل في ابتكار النحو وصناعته، فلا بدّ أن يكون الغرض هو إبعاد ناقوس الخطر

(32) العربيّة : ٢٣٦ .

(33) طبقات النحويّين : ٢٢ .

(34) الحضارة الإسلامية ومدى تأثيرها بالموثرات الأجنبية : ٨٩ - ٩٠ .

عن نصوصه، ولن يتأتى ذلك إلا بوضع ضوابط وقواعدٍ عمليّةٍ للغة التي نزل بها القرآن الكريم ورُويت بها السنّة المطهّرة (٣٥).

٣- حاجة الجيل الجديد إلى فهم اللغة العربيّة :

ويتمثّل هذا الجيل في الداخلين في دين الله أفواجاً من غير الناطقين بالعربيّة، الذين راحوا يزدادون وينتشرون في أرجاء الأقطار العربيّة والإسلامية، فلم تكن ألسنتهم مهياًة بدايةً للنطق بالعربيّة بطلاقةٍ وفصاحةٍ ، بل تشوبها اللكنة والعُجْمَة ، كما نلحظ ذلك فيمن يقبل على دراسة اللغة العربيّة في أيامنا هذه من غير الناطقين، فكان لا بد من ترويض ألسنتهم ؛ إضافة إلى وجود كثير من أبناء العرب ممّن وُلدوا من أمهاتٍ أجنبيّاتٍ فهُم يتأثّرون بنطقهم، ممّا يعود عليهم سلبياً بالنطق السليم لحروف العربيّة ؛ فكان هؤلاء جميعاً بحاجةٍ إلى ما يرفع من سويّتهم اللغويّة بتعلّم أبواب العربيّة ليتمكّنوا من فهم القرآن الكريم والسنّة النبويّة الشريفة، وللحصول على المنازل الرفيعة التي يستأهلونها، في مجتمعٍ يعُدُّ الفصاحة والبيان مما يُعلي من قدر المرء ويرفع درجته، ولذلك كان الخلفاء والأمراء يحرّصون على إرسال أولادهم إلى البوادي، ينشدون الفصاحة فيها ويتدرّبون على النطق السليم للعربيّة النقيّة الصافية، ليكتسبوا ملكة اللغة وليحوزوا ودّ الخلفاء والأمراء ومحبيّ العربيّة (٣٦). قال عبدالله بن شيرمة (ت ١٤٥هـ) قاضي الكوفة وفقهها : " إذا سرّك أن تعظّم في عين من كنت في عينه صغيراً، ويصغر من كان في عينك عظيماً فتعلّم العربيّة، فإنّها تجريك على النطق وتدنيك من السلطان " (٣٧). ومن كلامه أيضاً : " إنَّ الرجل ليلحن وعليه الخُزّ الأدكن فكأنّ عليه أخلاقاً، ويعربُ وعليه أخلاقٌ فكأنّ عليه الخُزّ الأدكن " (٣٨).

٤- فساد الملكة اللغوية بالاختلاط :

لقد اتّسعت رقعة الدولة الإسلامية بسبب الفتوحات الكثيرة، ودخول الناس في دين الله، إذ إنهم أقبلوا عليه أرسالاً ؛ ففي عهد الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه اتّسعت الفتوحات شرقاً إلى نهريّ السند وجيخون ، وغرباً إلى الشام ومصر . وفي العهد الأموي شرقاً إلى الهند والصين، وشمالاً إلى سيبيريا ، وغرباً إلى ما وراء جبال البرانس بالأندلس، كما امتدت إلى جزائر البحر الأبيض المتوسّط .

(35) المظاهر الطارئة على الفصحى : د. عبده الراجحي (١٩٨١م) : ١٢-١٣. النحو العربيّ واللسانيات المعاصرة ، مؤتمر البحث اللساني والسميائي ، ١٥٥ ، فصول في فقه العربيّة : ١١٦٥ ، تيسير العربيّة بين القديم والحديث : ٢٩ .

(36) مراحل تطور الدرس النحويّ: ٣١.

(37) عيون الأخبار : ج٣ : ٥٠.

(38) طبقات النحويّين اللغويين للزبيدي: ١٣.

وقد امتزجت دماء العروبة بغيرها من خلال روابط الدين بالمصاهرة والجوار والمعاملة في شؤون الحياة المختلفة، ففسدت الألسنة وتدنت القرائح والملكات، فكان لا بدّ من البحث عن الإصلاح ، والنهوض بالمستوى من خلال علوم اللغة^(٣٩). وفي ذلك يقول أبو الأسود الدؤليّ ، وقد قدم على زياد، وكان والياً على البصرة والكوفة : " إني رأيت العرب قد خالطوا هذه الأعاجم ، وفسدت ألسنتها، أفتأذن لي أن أضع للعرب ما يعرفون به كلامهم " ؟^(٤٠) .

آراء القدامى والمُحدثين في واضع علم النحو :

أولاً : آراء القدامى:

اختلفت الروايات اختلافاً كبيراً عند القدامى في واضع علم النحو، وتكاد تلكم الروايات تتحصر في كتب الطبقات والأدب واللغة على النحو التالي :

- ١- نسبَهُ بعضهم إلى أبي الأسود الدؤليّ (ت ٩٦ هـ) بأمر من الخليفة عبد الملك بن مروان .
 - ٢- نسبَهُ بعضهم إلى أبي الأسود الدؤليّ (ت ٩٦ هـ) بأمر من الخليفة علي بن أبي طالب.
 - ٣- نسبَهُ بعضهم إلى أبي الأسود الدؤليّ (ت ٩٦ هـ) بأمر من الخليفة عمر بن الخطاب.
 - ٤- نسبَهُ بعضهم إلى أبي الأسود الدؤليّ (ت ٩٦ هـ) بأمر من زياد بن أبيه.
 - ٥- نسبَهُ بعضهم إلى أبي الأسود الدؤليّ (ت ٩٦ هـ) بتشجيع من عبدالله بن عباس.
 - ٦- نسبَهُ بعضهم إلى أبي الأسود الدؤليّ (ت ٩٦ هـ) بالاشتراك مع تلاميذه.
 - ٧- ذكر بعضهم أنه ينسب إلى علي بن أبي طالب وحده.
 - ٨- ذكر بعضهم أنه ينسب إلى تلميذ أبي الأسود نصر بن عاصم الليثيّ (ت ٨٩ هـ) وحده.
 - ٩- ذكر بعضهم أنه ينسب إلى تلميذ أبي الأسود عبد الرحمن بن هرمز (ت ١١٧ هـ) وحده.
 - ١٠- ذكر بعضهم أنه ينسب إلى تلميذ أبي الأسود يحيى بن يعمر (ت ١٢٩ هـ) وحده .
- تلك هي مُجمل الأخبار والروايات المتناثرة في كتب الطبقات والأدب واللغة، وقيل غير ذلك.^(٤١)

ويعدُّ محمد بن سلام الجمحيّ (ت ٢٣٢ هـ) أوّل من نسب وضع النحو العربي إلى أبي الأسود الدؤليّ وحده ؛ جاء في طبقات فحول الشعراء : " وكان لأهل البصرة في العربيّة قُدَمَةٌ، وبالنحو ولغات العرب والغريب عناية، وكان أوّل من أسّس العربيّة، وفتح بابها، وأنهج سبيلها، ووضع قياسها أبو الأسود الدؤليّ وحين اضطرب كلام العرب فغلّبت السليقة ولم تكن نحويّة،

(39) مراحل تطور الدرس النحويّ: ٣١-٣٢

(40) طبقات الزبيديّ: ٢٢.

(41) المفصلّ في تاريخ النحو العربيّ : ج١: ٣٩-٤٩.

فكان سرّاة الناس يلحنون، فوضع باب الفاعل والمفعول، والمضاف، وحروف الجر، والرفع، والنصب، والجزم " (٤٢).

وتتابع الروايات الكثيرة في نسبة وضع النحو إلى أبي الأسود الدؤلي حتى يكاد الإجماع ينعقد، ويستقرّ على أنّ أبا الأسود الدؤلي هو أوّل من وضع النحو؛ حتى ابن فارس الذي كان يقول بأنّ النحو سابق لعهد أبي الأسود الدؤلي لا ينكر إمامته وتجديده (٤٣).

قال الزبيدي: " كان أوّل من رسم للناس النحو أبو الأسود الدؤلي " (٤٤).

وقال ابن حجر العسقلاني: "أوّل من وضع العربيّة ونقط المصاحف أبو الأسود الدؤلي" (٤٥)، رأى بنفسه نحو أبي الأسود الدؤلي وذلك في قمطر كبير رآه رجل من أهل الحديث (٤٦)، وتطلق الحديث على عدة مواضع منها حديثه الموصل، والفرات، ودمشق وجرش (٤٧).

وأورد الأنباري في نزهة الألباء أنّ علياً هو الذي ألقى إليه بالأمر في صحيفة فيها: " بسم الله الرحمن الرحيم، الكلام: اسم وفعل وحرف، فالاسم ما أنبأ عن المسمّى، والفعل ما أنبأ عن حركة المسمّى، والحرف ما أنبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل، ثم قال: تتبّع وزد عليه ما وقع لك، واعلم أنّ الأشياء ثلاثة: ظاهر، ومضمّر، وشيء ليس بظاهر ولا مضمّر، وإنما يتفاوت العلماء في معرفة ما ليس بمضمّر ولا ظاهر " (٤٨).

ويورد القفطي (ت ٦٢٤هـ) أنّه رأى بمصر، زمن الطلب بأيدي الورّاقين جزءاً فيه أبواب من النحو، يُجمعون على أنّها مقدّمة علي بن أبي طالب، التي أعطاها لأبي الأسود الدؤلي (٤٩). ولا يودّ الباحث أن يخوض في تلك الروايات الكثيرة، لأنّها مبنوثة في المظانّ المختلفة، وذكرها بتفصيلها ممّا ينقل البحث دون كبير فائدة، ومن أرادها فدونه كتب التراث، مثل طبقات الزبيدي، وإنباه الرواة، وبغية الوعاة، والفاضل للمبرّد، والزينة للرازي والإيضاح للزجاجي، ومعجم الأدباء، ووفيات الأعيان، وغيرها كثير.

(42) طبقات فحول الشعراء: ج ١ : ١٢

(43)الصاحبي: ١٠، وانظر المزهري: ٢ : ٣٤٥ .

(44)مراتب النحويين: ٢٤.

(45) الإصابة: ج ٢ : ٢٣٤

(46) الإصابة: ج ٢ : ٢٤٢ والقصة موجودة في الفهرست : ٤٦.

(47) معجم البلدان: ج ٢ : ٢٣٠.

(48)نزعة الألباء: ٤-٥.

(49)إنباه الرواة: ج ١ : ١٤ .

مناقشة الآراء السابقة :

إنَّ في الآراء السابقة المبنوثة في المظانَّ المختلفة ما يدعو إلى المساءلة والمناقشة؛ ومن ذلك : إنَّ من الروايات ما يُنسب إلى أبي الأسود وكذلك الإمام علي ابن أبي طالب رضي الله عنه وكرَّم الله وجهه عدداً من المصطلحات كالفاعل، والمفعول، والمضاف، وحروف الرفع والنصب والجر والجزم، وبعض التعريفات مثل تعريف الاسم والفعل والحرف ... فهل يُعقل أنَّ تلك التسميات أو التعريفات قد تحدتت آنذاك في عهديهما؟! أظنُّ جازماً أنَّ مجيء هذه المصطلحات على هذا الوجه الدقيق الذي يفرق بين البناء والإعراب لم يكتب له الاستقرار والوضوح إلا في ما بعد عند متأخري البصريين. أمَّا القياس الذي ذكره ابن سلام، فعمله قصد القياس الفطري (الاستقراء) لا القياس القسري المنضبط (القياس الصناعي) .

والذي يرتضي به العقلُ ، أنَّ المصطلحات النحويَّة لم تُوضع دفعةً واحدةً ، ولم تتضح هذا النضج المبكر ، لأن ذلك يخالف طبائع الأشياء ونموها وتدرجها ؛ والحقُّ إنَّ هذه المصطلحات النحويَّة قد مرّت بمراحل لا يمكن تجاهلها ، فقد بدأت ساذجة في بداية الأمر إلى أن استوت واقفةً على قدميها (٥٠) . وليس أدلُّ على ذلك مما رواه الجاحظ عن إبراهيم بن أدهم أنه قال : أخبرني الربيع بن عبد الرحمن السلميُّ ، قال : " قلتُ لأعرابيٍّ : أتهمزُ إسرائيلَ ؟ قال : إنِّي إذن لرجلٌ سوء . قلتُ : أتجرُّ فلسطينَ ؟ قال : إنِّي إذن لقويٌّ " (٥١) . وسأل الأصمعيُّ آخر : "أتهمزُ التُّرسَ ؟ قال : نعم . فلم يدع سيفاً ولا تُرساً إلا همزةً ؛ فقال له أخوه وهو يهزأ به : دعوا أخي فإنَّه يهمز السلاح أجمع " (٥٢) .

ونقل ابن جنِّي عن أبي الحسن ، أنه سأل أعرابياً عن تحقير (تصغير) حُبَّارى ، فقال : حُبُّور ؛ وهذا جواب من قصد الغرض ، ولم يحفل باللفظ ، إذ لم يفهم غرضَ أبي الحسن ؛ فجاء بالحُبُّور ، وهو فرخ الحُبَّارى (٥٣) .

وبناء على ذلك فإنَّه يُستبعد أن يكون الإمام علي أو أبو الأسود قد وضعوا هذه المصطلحات وهذه التقسيمات الدقيقة ، لأنَّ هذه المصطلحات لم تتضح إلا في مرحلة متأخرة من تاريخ النحو العربيِّ ، وهذه مرحلة النضج والاكتمال على يدي الخليل بن أحمد الفراهيديِّ وتلميذه سيبويه ؛ فقد ذكر الخوارزميُّ عدَّة مصطلحات نسبها للخليل كالرفع ، والنصب ، والخفض ، والتسكين ،

(50) مدرسة البصرة : ٣٢٤ .

(51) البيان والتبيين : ج ٢ : ٢٢٠ ، الصاحبى : ١١ .

(52) البيان والتبيين : ج ٢ : ٢٢٢ .

(53) الخصائص : ج ٢ : ٤٦٦ .

(ما يقع على الكلمة في وسطها والجزم (ما يقع في أعجاز الأفعال) ، والتوقيف ، والإجناح (الإمالة) ، والإشمام (٥٤) .

وقد تطوّرت هذه المصطلحات على يدي سيبويه ، الذي أبدعه على غير مثال (٥٥) ، ثم اقتفى أثره الخالفون من البصريين ... ثم استقلّ الكوفيون في هذه المرحلة بمصطلحاتهم الخاصة على يد الفراء في كتابه معاني القرآن ؛ فخالفوا البصريين في بعضها (٥٦) .

آراء المُحدّثين في واضع علم النحو :

تضاربت آراء المحدّثين، عربياً ومستشرقين في أوّلية واضع علم النحو، فنفى بعضهم جهد أبي الأسود الدؤليّ في الدرس النحويّ وعدّه من الأساطير والخزعبلات، ومن هؤلاء المستشرق كارل بروكلمان (٥٧)، ونسبه آخرون لغير العرب، ومن هؤلاء يوهان فك، (٥٨) ، وفون كريمير (٥٩) ، ومن العرب من تأثّر بأقوال هؤلاء وغيرهم، ومنهم : أحمد أمين الذي شكك في تلك الروايات التي تحدّد واضع علم النحو، ووصفها بالتناقض والاختلاف، ويرى أنّ عمل أبي الأسود يقتصر على وضع نقط المصحف (٦٠) وكرّر إبراهيم مصطفى مقولة سابقه، ولكنّه انتهى إلى أنّ أول واضع للنحو هو عبدالله بن أبي إسحاق بدليل إنّ سيبويه واضع أول كتاب في النحو - على رأيه - لم يذكر ولو رأياً واحداً لأبي الأسود، مع أنّه كان يُسند الأقوال إلى أصحابها ويحرّص على ذكرها. ويرى أنّ عمل أبي الأسود إذن اقتصر على نقط المصحف وأنّ عبدالله بن أبي إسحاق هو أول من علّل النحو ومدّ القياس (٦١) .

وقد ردّ بعض علماء العربية على الدكتور إبراهيم مصطفى، ومنهم على سبيل التمثيل لا الحصر: الأستاذ عبد الوهاب حمّودة، والدكتور محمد خير الحلوانيّ، من ذلك إنّ محاولة ابن أبي إسحاق لا تخرج عن محاولات تلاميذ أبي الأسود الآخرين، وهم كثيرون، وميدانهم القراءات لا كتب النحو، ثمّ إنّهم تلاميذ أبي الأسود، والتلميذ ممثّل لأستاذه، تابع له في الغالب، وكذلك ففي أبي الأسود من الصفات ما يؤهّله لوضع علم النحو، وإنّ الاستدلال بكتاب سيبويه وحده قد لا يبدو كافياً في التدليل لما ذهب إليه، لأنّ المنهج العلمي السليم يقتضي النظر في

(54) مفاتيح العلوم : ٤٤-٤٦ .

(55) نشأة النحو : ٢٢ .

(56) مراحل تطور الدرس النحويّ : ١٠٢-١٠٥ .

(57) تاريخ الأدب العربيّ : ج٢ : ١٢٣ .

(58) المصدر نفسه: ج٢ : ١٢٨ .

(59) الحضارة الإسلامية ومدى تأثرها بالمؤثرات الأجنبية: ٩٠ .

(60) ضحى الإسلام: ج٢ : ١٢٨ .

(61) مجلة كلية الآداب : جامعة القاهرة، العدد العاشر: ج٢ : ١-٦ .

الكتب التي سبقت سيبويه، وهو أمرٌ غيرٌ متحقّق لضياح تلك الكتب، ولعلّ من أهمّ الحجج هو أنّ المرحلة التي عاشها أبو الأسود الدؤليّ كانت مرحلةً بدائيّةً للنحو تخلو، من الآراء الناضجة التي تصلح للنقل عند طبقة سيبويه ومن بعده، على أنّ بعض الكتب قد أشارت إشارات طفيفة إلى نحو هذه المرحلة، مثل كتاب معاني القرآن للفراء (٦٢).

ويلاحظ الدارسون أنّ ثمةً غموضاً يكتنف الحقبّة الممتدّة من عهد أبي الأسود الدؤليّ، وحتى عهد الخليل بن أحمد الفراهيديّ، وهذا ما حدا بأحد الباحثين المعاصرين أن يطلق عليها الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي (٦٣). ولعلّ التسمية غير دقيقة لأنّ كثيراً من المعلومات المتعلقة بهذه الحقبّة ماثورة في تضاعيف المصادر المختلفة، ويمكن الإمام بها، رغم ضبايبتها التي لا تملك أن تكون حاجزاً بيننا وبين كثيرٍ من المعارف، المنفق عليها في تاريخ النحو لهذه الحقبّة (٦٤).

ولعلنا لا نجانب الصواب إن قلنا: إنّ أبا الأسود الدؤليّ هو واضع علم النحو، لكثرة من قالوا بذلك، حتّى كاد أن يكون إجماعاً، ثمّ إنّ المؤرّخين حتّى نهاية القرن الثالث الهجريّ لم يذكروا إلا أبا الأسود (٦٥)، ولعل من بين تلك الشهادات من كان في زمن أبي الأسود، ولعلّ شهادة ابن النديم أكثرها دلالةً لما عُرف عنه بالبحث والتنقيب عن الأمور القديمة، وهو ثقة بشهادة أهل الحديث، وقد أخذ عنه الإمامان أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين (٦٦). وإنّ المرء ليستشعر حتّى وهو يقرأ آراء من قالوا بغير ذلك، روح الرضا عن عمل أبي الأسود وجهده في إرساء دعائم هذا العلم، فهذا أحمد أمين - على الرغم من تشكّكه السابق يقول: "ويظهر لي أنّ نسبة النحو إلى أبي الأسود لها أساس صحيح، وذلك إنّ الرواة يكادون يتفقون على أنّ أبا الأسود قام بعملٍ من هذا النمط" (٦٧). ويقول الأستاذ سعيد الأفغاني: "من يقرأ بإمعان ترجمة أبي الأسود الدؤليّ في تاريخ ابن عساكر مثلاً، ثم يفكر في توارده أكثر المصادر على جعله واضع الأساس في بناء النحو، لا يستبعد ذلك؛ فالرجل ذو ذكاء نادر، وجواب حاضر، وبديهة نيرة..." (٦٨).

(62) مجلة كلية الآداب : جامعة القاهرة، م١٣، ج١: ١٣٣-١٣٤ .

(63) الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي : ٣.

(64) مناهج الدرس النحويّ : ٨٠-٨١.

(65) مراحل تطور الدرس النحويّ: ٤٦.

(66) معجم الأدباء: ج ١٨ : ٢٠٤ .

(67) ضحى الإسلام: ج٢ : ٢٨٦ .

(68) من تاريخ النحو : ٢٧ .

ويقول الرافعي: " إنَّ أوَّلَ من كتب في الأدب صحيفةً هو أبو الأسود الدؤليّ " (٦٩). ويقول عبد العال سالم مكرم: " إنَّ نضوج عقله ، وقوّة تفكيره ، وسرعة بديهته، صفاتٌ أهلتَه لحمل لواء العربية في هذا العصر المبكر (٧٠).

وصفوة القول ، إنَّ ممّا يرتاح له من يطوّف في المظانّ المختلفة قديمها وحديثها ، لا يجد غضاضةً في قبول تلكم الروايات التي تقول بأولّية أبي الأسود في النحو، تلك التي قد يعضد بعضها بعضاً، ويقوي بعضها من أزر بعض إذ إنَّ جمهور الأمة لا تجمع على ضلال، ولكنّ أهدأ لا يقبل عقله التصديق بأنَّ أبا الأسود وضع مصطلحات تمثّل هذه الدقّة التي تنسب إليه، ولكنه مهّد السبيل إلى توطيد أركان تلك المصطلحات في المراحل التالية .

والذي لا شكّ فيه هو أنّ جهوداً كبيرة قد تعاقبت على هذا العلم منذ أبي الأسود حتى سيبويه، وقد تكالفت هذه الجهود بعمل سيبويه الضخم حيث حفظه لنا كتابه الذي صار يُعرف في ما بعد بقرآن النحو (٧١)، جمعت دقائقتها عقليةً مبدعةً لعالم فذّ، لم يكن يرى في عمله هذا أكثر من إحياء لعلم شيخه الخليل بن أحمد، وتذكر بعض المصادر أنّ لعيسى بن عمر كتابين في النحو هما الجامع والإكمال ، وفيهما قال الخليل بن أحمد :

ذهب النحوُ جميعاً كلّهُ غيرَ ما أحدث عيسى بن عمرُ
ذاك إكمالٌ وهذا جامعٌ وهما للناس شمسٌ وقمرٌ
(٧٢)

ولم يصل إلينا منهما شيء وقد اكتفت تلك الكتب بالإشارة إليهما فقط ، ولم تذكر كتب التراجم أو اللغة عن مضمونها شيئاً؟ قال ابن النديم: " وقد فقد الناس هذين الكتابين منذ مدّة طويلة ، ولم تقع إلى أحدٍ علمناه ، ولا خبّرَ أحدٌ أنه رأهما " (٧٣). وقال السيوطي: " إنَّ أحدهما مبسوطٌ وهو (الجامع) ، والآخر مختصرٌ ، وهو (الإكمال) ، ولعلّ السيوطي لم يطلّع عليهما ، ولكنه استنتج من التسمية أنّ (الجامع) يدلُّ على الكثرة والوفرة ، وبسط المسائل ، وأنّ (الإكمال) ينمُّ عن الاختصار والاختزال في مادّته (٧٤). ويذكر القفطي أنّ الجامع هو كتاب سيبويه ، زاد فيه وحشاه (٧٥). وقد ردّ على هذا الادّعاء علي النجدي ناصف (٧٦).

(69) تاريخ آداب اللغة العربيّة: ج ١ : ٧٧ .

(70) الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربيّ : ١٨ .

(71) تيسير العربيّة بين القديم والحديث: ٢١ .

(72) إنباه الرواة : ج ٢ : ٢٤٧ وانظر مراتب النحويين : ٤٧ ويروى أيضاً : بطلّ النحوُ الذي جمعتُ.

(73) الفهرست : ٦٨-٦٩ .

(74) مراحل تطور الدرس النحويّ : ٨٣ .

(75) إنباه الرواة : ج ٢ : ٣٧٥ .

وهذا يعني أنّ كثيراً من الأئمة قد شاركوا في صياغة المادة النحويّة للكتاب على هذا النحو، بصورة غير مباشرة من خلال مؤلفاتهم - المفقودة والتي لم تصل إلينا - والتي نتلمّسها من ثانياً النقل التي وصلت إلينا، وقد بلغ من استيعاب هذا الكتاب مسائل النحو ودقائقه ، أنّ الإمام المبرّد كان إذا أراد أن يسأل إنساناً عن قراءته إياه ، قال له : هل ركبت البحر ؟ تعظيماً له واستعظاماً لما جاء فيه . وكان المازنيّ يقول : من أراد أن يعمل كتاباً في النحو بعد كتاب سيبويه فليستحي !^(٧٧).

عيوب النحو وصعوباته:

قبل أن تشخص الدراسة بإيضاح محاولات التيسير التي تمّت في العصر الحديث ، فيجمل أن نتعرّف مسوغات الدراسة بالوقوف على أبعاد المشكلة وتبيّن ملامحها البارزة ، وأسباب نشأتها ، وما تولّد عنها من صعوبات كانت هي الدافع الحقيقي لولادة هذه المحاولات ، ليؤخذ القارئ لها على تأنّ وتؤدّة في الإمام بموضوعها من أطرافه ، كي لا تكون مبتسرة ابتساراً . بل ليحسّ القارئ أنه ينتقل من سلسلة تفضي إلى أختها .

وقد سارت بعض هذه الصعوبات جنباً إلى جنب مع نشأة النحو نفسه ، فلازمته ملازمة الظلّ لصاحبه في مختلف مراحل تطوره ، ولم تتل هذه العيوب القدر الكافي لمعالجتها حتى العصر الحديث ، حيث ظهرت على نطاق ضيق الأنظار اللغويّة الجديدة المتأثرة بالنظريّات اللغويّة والنحويّة الحديثة ، لتسهّم في اكتشاف بعض عيوب النحو وصعوباته على مستوى أكثر عمقاً وموضوعيّة من ذي قبل^(٧٨).

وثمة أسباب تكمن وراءها تلكم العيوب والصعوبات منها إنّ ما بين بزوغ النحو واكتماله على يدي سيبويه حقبة قصيرة ، وكانت النتيجة كما قيل : إنه احترق قبل أن ينضج ، ناهيك عن أنه لم تكن هنالك مادة لغوية كافية بين أيدي النحاة تمكّنهم من إدراك النظام النحويّ المتكامل ، لأنّ همّهم كان منصباً على الهدف التعليميّ ممّا حصر جهودهم وتفكيرهم في ذلك النطاق ، أضف إلى ذلك أن معظم المشتغلين بالنحو إذ ذاك كانوا من الموالي ممّا كان له كبير الأثر على النحو العربيّ وأسلوب دراسته^(٧٩).

ويمكن أن تُعدّ هذه العيوب والصعوبات في أمور ثلاثة ، هي : كتب النحو ، ومناهج النحاة، والمادة النحويّة .

(76) سيبويه إمام النحاة: ١٣٦.

(77) الفهرست: ٨٢ .

(78) في إصلاح النحو العربيّ : ٢١-٢٢.

(79) في إصلاح النحو العربيّ : ٢٢.

١- كتب النحو :

ويمكن تحديد أبرز عيوب كتب النحو بما يلي :

أولاً : الاضطراب ؛ فعدم وجود خطة واضحة المعالم أو مُحكَّمة يقوم عليها بناء الكتاب يؤدِّي ذلك بدهاءة إلى اضطرابه ، ولا شكَّ إنهم معذرون ، فالريادة ليست سهلة ، ولم يكن الطريق من قبلهم ممهَّداً ، ولعلَّ من خير ما يمثل هذا الاضطراب كتاب سيبويه ولذلك نجده يقدم أبواباً من حقَّها التأخير ، ويؤخرُّ أبواباً من حقَّها التقديم ، ويضع فصولاً في غير أماكنها وهذا ما حدا بأحد الباحثين أن يدرس منهج سيبويه في كتابه (الكتاب) ، وقد نبَّه السيرافي على تجزئة البحث الواحد في الكتاب ، حيث يقول : والذي يصحَّح كلام سيبويه ، أن يقال : هذا الباب والباب الذي قبله بمنزلة باب واحد ^(٨٠) ولعلَّ أحمد أحمد بدوي أول من أشار من المعاصرين بأنَّه ليس للكتاب منهجٌ محدَّد في ترتيب أبوابه وفصوله على الطريقة المنطقيَّة الدقيقة، فيقدم أبواباً من حقَّها أن تتأخَّر ، ويؤخرُّ أبواباً من حقَّها أن تتقدَّم، ويضع فصولاً في غير موضعها الطبيعي ^(٨١). في حين يقول الدكتور محمد كاظم البكاء : " وقد تفرَّد في ترتيب أبوابه وتنسيق مباحثه على وجه لا تجده في مؤلفات الآخرين " ^(٨٢). وإحفاقاً للحقِّ فإنَّ سيبويه كثيراً ما كان يذكر بعض المباحث النحويَّة من خلال شرحه للمباحث الصرفيَّة ، وكان كثيراً ما يوزع جزئيَّات الباب الواحد في أكثر من موضع ، كالتمييز الذي تعرَّض له تحت عناوين عدَّة : ما ينتصب لأنَّه قبيحٌ أن يكون صفةً ، وما ينتصب لأنَّه ليس من اسم ما قبله ، ولا هو من باب ما ينتصب انتصاب الاسم بعد المقادير ^(٨٣). ويتصل بهذا الاضطراب عدة أمور أهمُّها : غموض عناوين بعض الأبواب وطولها ومن ذلك مثلاً : الفعل الذي يتعدَّى اسم الفاعل إلى اسم المفعول ، واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد ؛ يعني كان وأخواتها ^(٨٤)، وعدم دقَّة العناوين أحياناً في الدلالة على ما تحتها من مباحث ، من ذلك مثلاً : باب الفاعل الذي يتعدَّاه فعله إلى مفعول وباب الفاعل الذي يتعدَّاه فعله إلى مفعولين ؛ ويقصد بذلك التعدي واللزوم ^(٨٥) .

(80) شرح كتاب سيبويه ، السيرافي (أبو سعيد الحسن بن عبدالله ، مصوَّرةُ نسخةِ دار الكتب المصرية

بالقاهرة ، تحت رقم (٥٢٨ نحو تيمور).

(81) سيبويه حياته وكتابه : ٢٩ .

(82) منهج كتاب سيبويه في التقويم النحويّ : ١٩ .

(83) في إصلاح النحو العربيّ : ٢٣ .

(84) المصدر نفسه : ٢٤ .

(85) المصدر نفسه : ٢٤ .

ولم تسلم كثيرٌ من الكتب التي جاءت بعد سيبويه من هذا الأمر ، فقد انعكس تأثير الكتاب عليها ، كالمقتضب للمبردّ والمفصلّ للزمخشريّ وغيرها^(٨٦) .

ثانياً : الإطالة : لعل من أبرز السمات التي تميّز كتب النحو القديمة هو الإسهاب المفرط، الذي كان وليد تشتت أجزاء الموضوع الواحد، ناهيك عن الولع بالجدل والمناقشات ، والرغبة في إظهار التفوق والسبق ، ولعلّها أبرز ما تكون في الشروح والحواشي والتقارير^(٨٧) .

ثالثاً : جمود اللغة والتواؤها : إنّ ما يطبع كتب النحو القديمة لغتها الجافة المكتنفة التي تستعصي على الدارسين ، فهناك اللغة المضغوطة المزدحمة بالإشارات والدلالات والأحكام ازدحاماً يصل إلى حدّ التخمّة ، مع التواء حيناً وعجز يبلغ حدّ اللكنة أحياناً ، وهناك اللغة المعمّاة المغرقة في التجريد ، كلغة بعض الحواشي والتقارير^(٨٨) .

رابعاً : الجفاف : لقد درجت كثيرٌ من الكتب بالاكتفاء بالقواعد النظرية المجردة ، مع عدد من الأمثلة المكرورة - في معظمها بأعيانها - إلى حدّ قد يلقي في روع القارئ أنّ هذه القواعد خاصّة بتلك الأمثلة بذاتها ، وهي في الغالب مبتورة من سياقها الذي ذكرت فيه ، وقد يكون القائل مجهولاً أو مشكوكاً في صحة نسبة النصّ إليه^(٨٩) ، وبذلك أصبح النحو صناعةً لم تأذن لصاحبها باستغلال إمكانياته التعبيرية ، ولعلّ هذا ما حدا بابن خلدون أن يقول : إنّهم أقلّ من غيرهم - يقصد النحاة واللغويين - في مجال إجادة استخدام اللغة، بل حتى في الالتزام بقواعدها^(٩٠)؛ مما كان له كبير الأثر على دارسي النحو لقلّة جدواه .

٢- مناهج النحاة :

كانت الطبقات الأولى من النحاة تجمع بين أمرين هما: جمع اللغة ودراستها ومن ثمّ استصفاء القواعد النحويّة منها ، على أساس ما يتوصّلون إليه في الميدان اللغويّ ، ومن هنا كان للمنهج الذي اتّبعوه في الميدان اللغويّ ، وما ألزموا أنفسهم به من حدود وقيود، آثاره الواضحة على الدرس النحويّ^(٩١) فاعتور هذا العمل اللغوي العظيم مجموعة من العيوب ، من ذلك : إنّهم لم يلتزموا بالمستوى الذي تمحور اهتمامهم عليه وهو مستوى لغة القرآن والحديث والشعر والنثر الجاهليّ أي مستوى اللغة الأدبية العالية ، من منطلق إيمانهم بأنّ اللغة سليقة لا فرق بين

(86) اللغة والنحو : ٢١٧-٢١٨ .

(87) المصدر نفسه : ٢١٩-٢٢٠ .

(88) المصدر نفسه : ٢٤-٢٥ .

(89) المنطلقات التأسيسية والفنية إلى النحو العربيّ : ١٠٧ ، وانظر أيضاً :

Howel of classical Arabic Language . pp.35- 36.

(90) مقدّمة ابن خلدون : ٥٦٠ .

(91) اللغة والنحو : ٦٣-٦٤ .

صغير وكبير ، ولا بين من مارس اللغة في أرقى مستوياتها كالشعراء والخطباء مثلاً ، ومن لم يُتَح له استخدامها إلا في حدود ضيقة ساذجة. ثم إنهم حرصوا على الأخذ من البداية من قبائل محدّدة دون غيرها وهي قيس ، وتميم ، وأسد ، وطيء وهذيل ، وكنانة . وهي قبائل متباعدة في أماكن إقامتها ، متميزة في لهجاتها^(٩٢) ولم يكن هذا الاختيار قائماً على أساس من المستوى اللغوي ، وحبّتهم في ذلك أنهم يريدونها خالصة من التأثيرات الأجنبية وأنهم ينشدون فطرية اللغة ، وتلك مسألة يرتضيها الذوق اللساني المعاصر عند تعقيد اللغة^(٩٣) ، ولا يُنسى أيضاً أنّ اعتمادهم على الشعر وحدّه - على ما فيه من قيود وضرائر - في تقويم لغة العرب ، وما وصم تلك القواعد بالنقص ؛ وقد تنبّه ابن جنّي لخطورة ذلك : " والشعر موضع اضطراب وموقف اعتذار ، وكثيراً ما يحرف فيه الكلم عن أبنيته ، و تحال المثلُّ عن أوضاع صيغها لأجله " ^(٩٤). ناهيك عن التطور اللغويّ الذي تمرّ به اللغة ، ممّا جعل توسيع الحدود الزمنية للحقبة التي حدّدها للاحتجاج متلبّة من المثالب ، إذ إنهم حدّدوا حقبة زمنيّة للاستشهاد بالشعر ، منذ حوالي ثلاثة قرون : قرن ونصف قبل الإسلام ، وقرن ونصف بعده^(٩٥).

ويرى الدكتور عبد الكريم مجاهد من مقالة له بعنوان : من ثغرات الدرس النحويّ عند العرب : إنّنا نجد اضطرابات في مناهج النحاة ، من ذلك إنّنا نجد قائمة بأسماء القبائل عند الفارابيّ ، وهي القبائل الستة التي أُشير إليها - ولكنّ هذه القبائل محطّ خلاف بين علماء العربيّة، فلا يعدم القارئ أنّ يجد قائمةً أخرى عند لغويّ آخر مثل أبي زيد الأنصاريّ ، الذي صنّفه سيبويه بأنّه ثقة ، ونجد قائمةً أخرى عند أبي عمرو بن العلاء ؛ وفي الوقت الذي يجد الباحث فيه أبا حيان يعيب على ابن مالك أنّه أخذ عن بعض قبائل العرب مثل لخم وخزاعة وقُضاعة وغيرهم ، فتراه يناقض نفسه ، إذ يقول : كلُّ ما كان لقبيلة قيس عليه ، وهو ما يؤكده ابن جنّي بقوله : اللغات على اختلافها كلّها حجة . ثم يمضي الباحث مردفاً : فأبيّ قائمةً نأخذ بها، أم نأخذهنّ جميعاً وهو الأولى ، وهو ما يميل إليه نحاة الكوفة^(٩٦) .

وللمعاصرين ملحظٌ مميّز على مناهج النحاة في تحديدهم حقبةً زمنيّةً طويلةً نسبياً ، أُطلق عليها عصر الاحتجاج ، وهي حقبةٌ لا يمكن أن تبقى اللغة فيها ثابتة ، ومن ثمّ أسلم تحكيم

(92) الاقتراح : ٥٦ .

(93) العلاقة بين اللغة والفكر في الثقافة العربيّة: (١٩٨١م) البحث اللساني والسميائي ، الرباط : ٤٥ .

(94) الخصائص : ج ٣ : ١٨٨ .

(95) مجلة الأزهر (١٣٨٧ هـ -) ، كامل السيد شاهين : ٤٣٢ .

(96) من ثغرات الدرس النحويّ (١٩٩٤م) ، عبد الكريم مجاهد ، ندوة في النحو والصرف ، ٣٢-٣٣ .

وانظر مصادره هناك (وقد نقد المخزوميّ تلك الوثائق من قبل في كتابه مدرسة الكوفة).

الاعتبار الزمني إلى تسجيل وجهين لظاهرة واحدة^(٩٧)؛ ولعلّ هذا يوّد لغة عاجزة عن مواكبة التطور والتجدّد، مع أنه من جهة أخرى، جعل منها لغة علميّة مضبوطة مصنّفة^(٩٨). والحقّ إنّ اللغويين والنحاة العرب كانوا من الذكاء بمكان، فقد عمدوا إلى تجميد اللغة العربيّة في مرحلة اختاروها من بين مراحل تطوّرها التاريخي بحيث يحتفظون لها بكل خصائصها في تلك المرحلة^(٩٩). وذلك لتظل في تلك المرحلة ممثلة للغة القرآن الكريم، وطريقاً معبداً مأموناً أمام العرب والمسلمين يوصلهم إلى كتاب الله عزّ وجلّ؛ ولعلّ في ارتباطهم بهذا الهدف ما يسوّغ لهم تلك الشوائب التي اصطبغ بها منهجهم، وهذا ما يفهم من قول أحمد العلوي من إنهم بهذا التقسيم المكاني والزمني ساروا على منهج، ليستجيبوا للغايات التي قصدوا إلى تحقيقها^(١٠٠). وهو ما يؤكّده حلمي خليل من إنّ تحديد البعدين المكاني والزمني، مبدأً وصفيّ يتناسب والهدف الذي نهض البحث اللغويّ من أجله، لأنّ دراستهم للغة لم تكن لذات اللغة، وإنّما كان الهدف منها هو فهم النصّ القرآني، وتيسير قراءته وفهمه للمسلمين عرب وأعاجم على حدّ سواء^(١٠١).

والذي يظهر جلياً واضحاً أنّ النحاة كانوا على دراية أكيدة ونظريّة ثاقبة لما يحمله عملهم، من إبراز لغة يحملونها إلى الداخلين في الإسلام نقيّة فصيحة، ولذلك جهدوا أن يوفّروا لها شروط الفصاحة، فاشتراطوها أن تؤخذ خالية من شوائب العجّمة، فمَعَ علمهم بأنّ اللغة وليدة التطور إلا أنّهم لم يحتجوا بهذا الجديد المتطور على جودته، وفي ذلك يقول أبو عمرو بن العلاء: لقد أحسنَ هذا المولّد حتى لقد هممت أن أمر صبياننا برواية شعره يقصد بذلك شعر جرير والفرزدق لأنّ الصنعة في اعتقادهم هي التي جودته - ولم يبلغ جودة القديم الذي يتسم بفطريّة الفصاحة^(١٠٢). وينمو إلى اعتقاد كثير من الباحثين أيضاً أنّهم كانوا يولون التقسيم المكاني عناية أكثر من عنايتهم للتقسيم الزمنيّ، لذلك لم يستشهدوا بشعر بشار بن بُرد، ومروان بن أبي حفصة، وأبي نواس، مع أنّهم تزامنوا مع ابن ميادة وابن هرمة وأبي حيّة النميريّ، وفلسفتهم في ذلك أنّ اللغة في البداية لم تغسّد، رغم امتداد الحقبة الزمنيّة التي

(97) قضية التحول إلى الفصحى في العالم العربيّ الحديث: ٥٢-٥٣.

(98) تكوين العقل العربيّ: ٨٢.

(99) مستويات العربيّة المعاصرة في مصر: ٣٨.

(100) أسس منهج البحث في اللغويات العربيّة (١٩٨٧م)، أحمد العلوي، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، العدد الأول، فاس: ٤٤.

(101) العربيّة وعلم اللغة النبويّ: ١٨٩.

(102) نظرة في كتاب الأصول لتّمّام حسّان، (١٩٨٢) محمد خير الحلواني، مجلة المناهل المغربية، العدد الثالث والعشرون: ٣٣٩-٣٤٠.

حدّوها ، ومهما يكن من أمرٍ ، فقد نجح النحاة واللغويّون بإرساء دعائم منهجهم الذي يحقّق لهم تلك المقاصد النبيلة (١٠٣) .

تلك هي بعض الهنات التي اعتورت عمل اللغويّين والنحويّين ، والتي تتعارض مع المنهج الوصفيّ في دراسة اللغة من وجهة نظرٍ حديثة (١٠٤) .

ثم بعد عصر التدوين شاع المنطق الصوريّ كطريقةٍ من طرق التفكير النحويّ، ممّا انحرف بالنحو عن منهجه الذي رُسم له من دراسة الواقع ؛ وقد أثبت التفكير المبنيّ على المنطق فعاليّة واضحةً في علم الفقه ، ممّا أغرى النحاة بالأخذ به (١٠٥) ، ثمّ شاع التعليل نتيجة التآثر بمنهج القياس الأرسطيّ وكانت النتيجة أنّ حلّت الدراسات التعليليّة محلّ الدراسات الموضوعيّة الوصفيّة ، حتّى تحوّلت مباحثه إلى ما يشبه القضايا التجريديّة فاخترت في غمرة التعليلات (١٠٦) ؛ وفتح مبدأ العلة على النحاة باب الفلسفة المفرطة والثقيلة أحياناً ، فهناك عللٌ أول وثوانٍ وثالثٌ، وقد تستخدم العلة الواحدة في إثبات الشيء وضده ، وقد بالغوا في هذه العلل ، وتجاوزوا بها الحدّ المقبول والمفيد (١٠٧) .

وتذهب الدكتورة خديجة الحديثيّ إلى أنّ من أسباب الارتباب في صلاح الشعر للاحتجاج ما اعتوره من مظاهر الوضع والانتحال الذي أحدثه فهم الرواة ، وهو مركب الضرورة (١٠٨) . في حين يرى أستاذنا الدكتور نهاد الموسى أنّ ما يدور في الشعر من ضروراتٍ وما يكتنف رواياته من افتعالٍ ، يظلّ مثلاً من بناء العربيّة الفصحى ، ويلمح إلى أنّ بالإمكان كشف وفرز الأسباب التي تخرج به عن نظام العربيّة (١٠٩) .

ويرى إبراهيم أنيس أنّ مردّد القول بالضرائر الشعريّة هو أنّ علماء النحو وجدوا أنّ بعض الشواهد لا تتفق وقواعدهم ؛ ففسّروا ذلك بالضرورة (١١٠) .

وقد أغرى القياس والتعليل وما يجرّان إليه من جدلٍ يلذّ العقول أنّ وجدّ فيه بعض النحاة مجالاً للسباق وفرصةً لتحقيق الانتصارات اللغويّة ، فدأبوا على خلق مشاكل لا أصل لها، وافترضوا أساليب وتراكيب لم ترد لها نظائر في لغة العرب ، ولعلّ خير ما يمثلها هو كتاب

(103) مناهج الدرس النحويّ : ١٠٥ وانظر أصول التفكير النحويّ : ٢٤٧ .

(104) اللغة والنحو : ٤٩ .

(105) في إصلاح النحو العربيّ : ٣٠ .

(106) تطور الدرس النحويّ ، حسن عون : ٧٣ .

(107) في اللغة والأدب : ٥٢ وانظر الإيضاح في علل النحو ، الرد على النحاة ، علل النحو .

(108) موقف سيبويه من الضرورة لخديجة الحديثي ، دراسات في الأدب واللغة (بمناسبة مرور عشر سنوات على تأسيس جامعة الكويت) ، جامعة الكويت ، الكويت : ٢٥١ .

(109) في تاريخ العربيّة : ١٣ .

(110) من أسرار اللغة : ٢٥٢ .

المقتضب للمبرد ، فكانت لكثرتها وتعقيدها ما حمل أحد الباحثين على تأليف كتاب لتفسيرها (١١١) .

٣- المادة النحويّة :

من الواضح أنّ صعوبات النحو وعيوبه التي كانت أثراً من آثار مناهج النحاة لم تكن صعوبات جوهرية ، وإنما هي طارئة على النحو ، وليس من الصعب التغلب عليها أو التخلص منها طالما عُرِف سببها ؛ فإذا عُرِف السبب بطل العَجَبُ . على أنّ بعض الباحثين يردّون سبب صعوبة اللغة إلى طبيعتها ونظمها المختلفة ، ومن هؤلاء سلامة موسى ، وسعيد عقل ، وحسن ليبي ، ولويس عوض ، وحسن الشريف ، وأنيس فريحة ، فضلاً عن بعض الباحثين من الأجانب (١١٢) ، حتّى إنّ لغة من اللغات لم يُتَّهَمَ به نحوها ، ما اتُّهَمَ به العربيّة . فنادوا بإلغاء الإعراب ، وحذف بعض الأبواب من النحو ، ونادوا بتسكين الأواخر قضاءً على مشكلة الإعراب ، وطالبوا بإعادة النظر في الرسم ، ولعلّ هذه الأزمة أو المحنة الفكرية كانت إحدى ثمرات الغزو الفكري الموجّه إلى عالمنا العربي والإسلامي ، مما كان لها أثرها الواضح في إنكفاء جذوة هذه الصيحات المشبوهة ، والدعوات المغرضة .

وقد تدرّجوا في مطالبهم على النحو التالي :

- العربيّة لغةٌ صعبةٌ وجامدةٌ ومتحجّرةٌ .
 - العربيّة لا تصلح أن تكون لغةً للعلوم .
 - لا بدّ من تبني الرموز اللاتينيّة أو اللاتينيّة الإغريقيّة في الكتابة العربيّة (١١٣) .
 - يجب اتخاذ اللاتينيّة ، لغة أديبة ، كما أصبحت الإنجليزيّة لغة التعليم (١١٤) .
- وكانت تلك الأصوات صرخات في أرض خربة لم تجد لها صدى ، ولم يقبض لها ، ولن يقبض لها النجاح ، إن شاء الله تعالى ، قال عزّ وجلّ [فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ] (١١٥) .

(111) المقتضب : ج ١ : ٢٢-٢٦ .

(112) تراجم مصرية وغربيّة : ١٦٤ .

وانظر قاسم أمين : ٢٠٥ .

المدخل إلى دراسة النحو العربيّ على ضوء اللغات السامية : ٥ .

- German Grammar (Teach your self series) , pp. 26-36 .
- current trends in linguistics , Vol. 6 , p.703 .
- The modern Arabic literanry language: , p. 80 .

(113) من الذين نادوا باشنقاق رموز عربيّة من الأبجديتين الإغريقيّة واللاتينيّة الدكتور تَمّام حَسَّان في كتابه

الموسوم " اللغة العربيّة بين المعياريّة والوصفيّة ، ص ١٥١-١٥٢ .

(114) في علم اللغة العام : ٢٨٠ .

(115) سورة الرعد : ١٧ .

محاولات التيسير في التراث

قبل أن نلج باب محاولات التيسير في العصر الحديث عند العلماء المصريين ، فيجمل أن نذكر من باب إسناد الفضل إلى صاحبه بعض جهود السابقين ، والتي كانت تشكل نواة للتيسير ، وبذرة صالحة في هذا النسيج العظيم ، وذلك إن الشيء إنما يُعرف بنده ، فإذا ما عرفنا جهود السابقين في التيسير ، أمكننا أن نضع جهود المعاصرين من المصريين ، موضعها اللائق الذي تستحقه ، وعرفنا مقدار الجهد المبذول فيها ، ومنزلتها في التيسير ، ولوصل الأفكار بعضها ببعض ، فأنت لا شك تحتاج إلى مفتاح للأبواب الخارجية للمنزل ليتسنى لك دخوله ومعرفة مكوناته ، فإنها بلا شك تشكل بناءً ضخماً ونسيجاً متكاملًا ، ذلك إن محاولات التيسير الحديثة ما هي إلا وليدة جهود سابقة ، وما هي إلا فرعٌ من فروع تلكم الدوحة العظيمة السامقة، إنها الابن البارُ لذلك الشيخ الجليل ، فمعرفة الأصل تعمق فهمنا للفرع فمن لا قديم له لا جديد له ؛ حتى لا تكون الدراسة منبئةً مقطوعة كان لا بدّ من وصلها بالمحاولات السابقة كي يُدرس التيسير حياً موصولاً ، ولعلّ من أسلم الوسائل أدناها إلى الغاية وأخلقها بالبحث العلمي أن يُدرس منهج البحث في التيسير دراسة عميقة تستغرق أجزاءه وتردّ كلاً منها إلى أصوله ، فلا سبيل أن نسقط جانباً دون آخر ، وأساس هذا الذكر هو ملاحظة الصفات العامّة والخصائص الرئيسة المشتركة .

لقد وضع سيبويه كتابه في النحو ، فكان مثار إعجاب الدارسين إذ ذاك - ولا يزال محتفظاً بهوجّه ، وقد نال شهرةً واسعةً قديماً وحديثاً ، حتى عدّ إماماً أو كما قيل قرآن النحو ، وقد عكف الدارسون عليه ، وبقي مصدراً أساسياً لنحو العربيّة حتى وقتنا هذا ، " فلم يترك للأجيال التالية سوى خلافات طفيفة تتسع وتضيق حسب المدارس وحسب النحاة " (١) ؛ وكان لكتاب سيبويه آثارٌ واسعةٌ وكبيرةٌ في التأليف النحويّ التي جاءت لخدمته ، وتعويض ما اعتوره من قصور ، فمن ذلك الشروح التي قامت عليه وهي تربو على العشرين ، أو لتوضيح ما أشكل فيه وتبيين نكته وأبنيته ، وهي تزيد على العشرة ، أو تشرح شواهد وتبلغ أربعة عشر كتاباً (٢). من ذلك على سبيل التمثيل لا الحصر وجلّها مخطوط : تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب لابن خروف (ت ٦٠٩هـ) ، شرح عيون كتاب سيبويه ، لنصر بن هارون القرطبيّ ، شرح كتاب سيبويه لعلي بن عيسى الرّماني (ت ٣٨٤هـ) ، شرح كتاب سيبويه للحسن بن عبد الله السيرافيّ (ت ٣٦٨هـ) شرح كتاب سيبويه للقاسم بن علي الأنصاريّ المشهور بالصفار (ت نحو ٦٣٠هـ) ، كتاب نقض ابن ولاد على ردّ المبرد على سيبويه في الكتاب ، لأحمد بن محمد بن

(١) المدارس النحويّة : وانظر تيسير العربية بين القديم والحديث : ٤٣ .

(٢) الكتاب ، سيبويه : ج ١ ، مقدمة المحقق ، ص ٣٧-٤٠ .

ولادّ النحويّ (ت ٣٣٢ هـ)، النكت في تفسير كتاب سيبويه ليوسف بن سليمان الشنتمريّ (ت ٤٧٦ هـ) وغيرها كثير جداً^(٣) ، والذي يبدو أنّ شروحه كانت كثيرة متبانية تشكّل ظاهره تستحق الدراسة^(٤)

وقد تجد منها ما ألف في الاعتراض على بعض ما ورد فيه ، أو الدفاع عما جاء فيه ، وربما اختصره آخرون ، أو شرحوا تلك المختصرات^(٥). وليس الكتاب وحده هو الذي حظي بهذه المنزلة دون غيره من الكتب الأمّات ، فهناك المقتضب للمبرّد ، والجمل للزجاجي، والمفصل والأنموذج للزمخشريّ ، والإيضاح لأبي علي الفارسيّ ، وغيرها .

وقد نهضت كتب أخرى إلى جانب المحاولات السابقة ، تعرض النحو بطرائق أخرى أكثر يسراً وسهولة ، لتعالج - في ظن أصحابها - خلافاً أصاب مناهج من سبقوهم في التأليف ، فحال بين الدارسين ، وفهم ما جاء في تلك الكتب ، وظهرت كتب كثيرة لعلاج المشكلات السابقة ومشكلة الكتاب النحويّ :

أ- ولعلاج ظاهرة الإطناب والإسهاب ألف بعض العلماء كتباً مختصرة في النحو ، يطالعنا بها ابن النديم في الفهرست ، فأخرى مبنوثة في ثنايا كتب طبقات النحويّين واللغويين ، كلها تدور في فلك اختصار النحو ، والأظهر أنها ألفت على مدى نحو قرنين من الزمان بعد

(3) منهج كتاب سيبويه في التقويم النحويّ : ٤٥٨ .

وانظر سيبويه إمام النحاة في آثار الدارسين : ج١ : ٤٤ .

(4) من المعاصرين من درس سيبويه وكتابه ، انظر مثلاً :

- كتاب سيبويه وشروحه / خديجة الحديثيّ ، مطابع دار التضامن ، بغداد ، ١٩٦٧ م .
- سيبويه ، حياته وكتابه / خديجة الحديثيّ ، منشورات وزارة الإعلام ، بغداد ، ١٩٧٥ م .
- دراسات في كتاب سيبويه / خديجة الحديثيّ ، وكالة المطبوعات ، الكويت ، ١٩٨٠ م .
- الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه / خديجة الحديثيّ ، مطبعة مقهوى ، الكويت ، ١٩٧٤ .
- سيبويه إمام النحاة في آثار الدارسين ، كوركيس عوّاد ، مطبوعات المجمع العلمي العراقي ، ١٩٨٧ م .
- سيبويه ، حياته وكتابه / أحمد بدوي ، مكتبة نهضة مصر بالفجالة ، ط٢ ، د.ت .
- سيبويه والقراءات / أحمد مكي الأنصاري ، دار المعارف ، مصر ، ١٩٧٢ م .
- فهارس كتاب سيبويه ودراسة له / محمد عبد الخالق عزيمة ، مطبعة السعادة ، مصر ، ١٩٧٥ .
- من أعلام البصرة (سيبويه) هوامش وملاحظات حول سيرته وكتابه / صاحب جعفر أبو جناح ، منشورات وزارة الإعلام العراقي ، بغداد ، ١٩٧٤ م .

وكان لسيبويه نصيب وافر في الدراسات الغربية ، من ذلك مثلاً :

- 1- A Difficult passage in sibawayhi , james A . Bellamy , university of michigan . 1968 .
- 2- “ Twenty Dighams “ in Yhe Kitap of sibawaihi , M . G carter , BsoAs 35/1972 .

(5) كتاب سيبويه وشروحه : ٤١ .

ظهور كتاب سيبويه ، ومن هذه الكتب مقدّمة في النحو منسوبة إلى خلف الأحمر (ت ١٨٠هـ) ، ومختصر في النحو للكسائي (ت ١٩٨هـ) ، ومختصر في النحو ليحيى بن المبارك التبريزي (ت ٢٠٢هـ) ، وكان يعمل مؤدّباً للمأمون ثم ولده من بعده ؛ ويذهب ابن النديم إلى أنه ألفه لبعض ولد المأمون ، وتتوالى تلك المختصرات نحو مختصر في النحو للجرمي (ت ٢٢٥هـ) ، ومختصر في النحو لابن خازم (ت ٢٥١هـ) ، ومختصر النحو لأبي موسى الحامض (ت ٣٠٥هـ) ، ومختصر النحو للزجاج (ت ٣١٠هـ) ومختصر النحو لابن شقير (ت ٣١٧هـ) ، والموجز لابن الخياط (ت ٣٢٠هـ) ، والجمل في النحو للزجاجي (ت ٣٣٧هـ) ، والتفاحة في النحو لأبي جعفر النحاس (ت ٣٣٨هـ) ^(٦) ، وقد حفظ لنا التراث بعضها مثل المقدمة المنسوبة لخلف الأحمر والجمل في النحو للزجاجي ، والتفاحة لأبي جعفر النحاس ؛ وربما ضاع بعضها الآخر ، فغاب رسمه وبقي اسمه ، أو قل لم يرَ النور بعد ، ولم يخرج إلى حيّز الوجود .

ومن اللافت للنظر في هذه الكتب التي وصلت إلينا أنّها اقتصرت على قواعد النحو (علم التراكيب) ، ولم تعرض لمباحث الصرف أو الأصوات ، وهي تخلو من التعليقات والخلافات النحويّة والآراء المتنازعة ، ولعلّ طرحهم للأبواب غير العملية كالاشتغال والتنازع إلخ كان من الأسباب الوجيّهة التي تلحق وراء تقديمهم لأساسيات النحو في مختصرات يسيرة ، فمما ورد في المقدّمة المنسوبة لخلف الأحمر قوله في مطلعها : " لمّا رأيت النحويين وأصحاب العربيّة قد استعملوا التطويل وكثرة العلل ، وأغفلوا ما يحتاج إليه المتبلّغ في النحو من المختصر ... أمعنت النظر في كتاب أولفه ، وأجمع فيه الأصول والأدوات والعوامل ، على أصول المبتدئين ليستغني به المتعلّم عن التطويل ، فعملت هذه الأوراق ؛ فمن قرأها وحفظها وناظر عليها علم أصول النحو كلّها" ^(٧) .

ب- وكان بعض العلماء قد لحظ الغموض في أساليب المؤلفات الأولى لسيطرة المنطق على الدراسات النحويّة ، فنشدها الوضوح في مؤلفاتهم ، فألّفت بعض الكتب التي تستهدف هذا الجانب ، فابتعدت عن المناقشات والتعليقات المنطقية ، ونأت عن التواء العبارة وعسرهما ، من ذلك مثلاً : (الواضح) و(الموضح) لابن الأنباري (ت ٣٢٧هـ) ؛ وكذلك (الإيضاح) و (الجمل) للزجاجي (ت ٣٣٧هـ) ، والإيضاح لأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) والواضح للزبيدي (ت ٣٧٩هـ) ، واللمع لابن جني (ت ٣٩٢هـ) والموضح للحوفي (ت ٤٣٠هـ) ^(٨) .

(٦) الفهرست : ١٨٧٢ .

وانظر مقدمة في النحو : ٣٤-٤٠ .

وانظر الجمل في النحو : ٢ .

(٧) مقدمة في النحو : ٣٤ .

(٨) في إصلاح النحو العربي : ٤١ .

ج- ممّا طُبعت به الكتب النحويّة الأولى صعوبة المنال على الناشئين ،فممّا أثر عن المبرّد أنّه كان يقول لمن ودّ أن يعرضه عليه: " هل ركبت البحر ؟! تعظيماً له واستصعاباً لما فيه ! " (٩) .

وقد بلغ ببعض النحاة في خضمّ مسابقة الدراسات النحويّة لعلم المنطق والكلام والفلسفة ، أن يتخذ من علم النحو مهنة له يعتاش منها ، ممّا جعله يُشَدّه بالغموض والتعقيد ؛ وقد تنبّه الجاحظ لهذا النوع من العلماء ، فقال: قلت لأبي الحسن الأخفش : أنت أعلم الناس بالنحو ، فلم لم تجعل كتبك مفهومة كلّها ؟ وما بالناس نفهم بعضها ، ولا نفهم أكثرها ؟ وما بالك تقدّم بعض العويص وتؤخّر بعض المفهوم ؟ فأجابه أبو الحسن الأخفش بثقة واطمئنان ، قائلاً : أنا لم أضع كتبني هذه لله ، وليست من كتب الدين ، ولو وضعتها هذا الوضع الذي تدعوني إليه ، لقلت حاجتهم إليّ فيها ... وإنما كانت غايتي المنالة ، فأنا أضع بعضها هذا الموضوع المفهوم لتدعوهم حلوة ما فهموا إلى التماس فهم ما لم يفهموا ، وإنما قد كسبت في هذا التدبير ، إذا كنت إلى التكبّ ذهبت^(١٠) . فإذا كان الجاحظ ، وهو إمام علم الفصاحة والبيان ، لم يفهم كتب أبي الحسن كلّها ، فكيف يكون حال الدارسين ؟! فالنحو قد شوّه من قبل مرتزقة النحو ، الذين حاولوا احتكاره وتعقيد مباحثه ، وتشويه أفكاره ، حفاظاً على باب من الرزق كانوا ينشدونه (١١) .

وقد حمل بعض النحاة على عاتقهم تيسير قضايا النحو وتسهيلها ، ليتمكن القارئ من مواكبة السير في تلك الكتب ذات المستوى الرفيع دون كبير جهد ، فوطّأوا أركانها ، وروّضوا صعابها ، وأمسكوا بلجامه ؛ فألف كل من المبرّد والسيرافيّ " المدخل إلى كتاب سيبويه " ، وألف الجرمي (ت ٢٢٥هـ) " غريب كتاب سيبويه" ، وألف الرمانيّ " أغراض كتاب سيبويه " ، وجاءت بعض الكتب تدور في فلك المداخل إلى علم النحو ، من ذلك مثلاً :

المختصر للمتعلّمين / أبي الجود (ت ؟) .

الإرشاد في النحو / ابن درستويه (ت ٣٤٧هـ) .

المبتدئ / ابن خالويه (ت ٣٧٠هـ) .

المُدخل إلى علم النحو / المفضلّ بن سلّمة (ت نحو ٢٩٠هـ) .

الدروس / ابن الدهان (ت ٥٦٩هـ) (١٢) .

(٩) الكتاب : ج ١ : ٣١ ..

(١٠) الحيوان : ج ١ : ٩١-٩٢ .

(١١) تعليم النحو والصرف في لبنان بين الهموم والهم ، (١٩٩٤م) عصام نور الدين ، ندوة النحو والصرف ، الكتاب الثاني : ٨٧ ..

(١٢) قدّمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراة في جامعة مؤتة ، من تحقيق ودراسة الباحث جزاء محمد المصاروة ؛ ونال عليها تلك الدرجة ، بتاريخ ٢٠٠٣/١٢/٤ م

د- وكمعالجة لأظهر مناحي القصور في المؤلفات النحويّة السابقة ، والتي تتمثل في اضطراب الخطّة واختلال المنهج ، فقد وُجِدَت مؤلّفات كانت أكثر وضوحاً وأقلّ اضطراباً ، ولعلّ خير ما يمثّلها هو كتاب المقتضب للمبرّد ، ولكنّ مؤلّفه لم يسلم من ذلك العيب ؛ ثم تتابعت المؤلفات كمعالجة جادّة لهذا الجانب ، وكان ذلك على يدي الإمام الزمخشريّ (ت ٥٤٨هـ) الذي جسّد عدّة محاولات كلها تصبّ في تلك الغاية ، وهي : الأنموذج ، والمفرد والمؤلّف ، والمفصلّ .

ولعلّ الأنموذج كان محاولة مختصرة لم تتحدّد فيها محاولة إصلاح الخلل الذي كان ينشده ، ولذلك أقدم على تأليف كتاب المفرد والمؤلّف ، ليقدم مادته على خلاف المعهود في صورة أكثر ترتيباً وأظهر تنظيمياً ؛ والمفرد والمؤلّف مستويان مقابلان لفني الصرف والنحو ، وقد توجّ الزمخشريّ هذين الكتابين بالمفصلّ ؛ فوضع فيه صفة تجاربه وخلاصة عبقريته ، وكان تركيزه منصبّاً على النحو والصرف ولكنّه لم يفصل هذه الموضوعات عن بعضها بعضاً كما فعل في المفرد والمؤلّف ، بل جعل موضوعات الصرف تابعة لموضوعات النحو ، فكان يؤخّر مسائل الصرف ويوردها بعد الانتهاء من مباحث النحو ، أي على خلاف ما صنعه في المفرد والمؤلّف إذ إنّهُ قدّم الصرف على النحو ؛ فعده بعض الباحثين من السقطات والهيات التي وقع فيها الزمخشريّ ؛ ولعلّ من الإنصاف أن نقول : إن تأليف هذه الحقة كانت تدور في فلك كتاب سيبويه ، ولم يضيفوا شيئاً ذا بال من الملاحظات المهمة والأنظار الجديدة^(١٣) ، وإنّ كلّ ما طرأ على الدراسة النحويّة من تطوّر على أيديهم ، كان تطوّرأ في الشكل لا في الجوهر ، في نظام التأليف لا في موضوع التأليف ، في أسلوب معالجة القضايا ، وليس في القضايا نفسها^(١٤) ، ثم في ظهور بواكير المصطلحات النحويّة المصقولة والصياغات العلميّة المتطوّرة ، وتميّز المنهج في تصنيف المادة النحويّة الموروثة على أساس النظرة الشاملة : أسماء ، وأفعال ، وحروف ، ومشتراك^(١٥) .

وقد شاعت منذ القرن السابع الهجري المتون ، والمنظومات النحويّة ، كمحاولة لعلاج الإسهاب والإسراف في الإطالة ، فكان أن كثرت الشروح التي قامت عليها ممّا أخرجها عن طورها وهدفها الذي وُجِدَت من أجله ، فأخطأت طريقها ، بما انزلت إليه من مبالغة في تكثيف العبارة ، وإيرادها على نحو موجزٍ مخلّ أحياناً ، ممّا جعلها تصبّ في دياجير الغموض والتعقيد ، وبخاصة المنظومات التي غدت أسيرة للأوزان والقوافي ، فجرت مكرهة إلى صعوبة

(١٣) تاريخ الأدب العربيّ : ج ٢ : ١٣٥ .

(١٤) تطور الدرس النحويّ : ٦٢ .

(١٥) المصدر السابق : ٦٨-٦٩ .

العبارة والتوائها . ولعلّ في هذا ما يخرجها عن دائرة التقويم عند الباحث ، إذ إنّها لم تشارك في حلّ المعضلة بل عمّقتها ^(١٦) ، وقد أسلمت رحلة المتون وشروحها، إلى مرحلة الحواشي والتفريعات والتعليقات على شروح المتون ؛ فكانت أشدّ عمقاً ، وأبلغ جنائياً ، على النحو وعلى العربيّة ، وقد دامت ما يقرب القرنين ، كانا أحلك ما شهدته الدراسات النحويّة في تاريخها ^(١٧) .

وقد عدّ الدكتور شوقي ضيف هذه المتون والمختصرات من محاولات التيسير، وكان من الواجب أن تخرج المتون من بين محاولات التيسير ؛ فالتيسير لا يكون بتصنيفه القواعد أو "تقطيرها"، على حدّ عبارته في صيغٍ مُجمّلة أشبه ما تكون بقوانين مركّزة كي تستظهرها الناشئة، فتستوعب أوضاع العربيّة ، ومقومات صياغتها . والحقّ إنّ المتون أضاعت أعمار عشرات المؤلّفين وهم يسعون وراء تركيز قاعدة في بيت أو جملة ، لتخرج أخيراً إلى الوجود أحجية معمّاة ، أو لغزاً مُغرّقاً مُغلّقاً ، ولا شكّ أنّها أضاعت أعمار آلاف الطلبة وهم يحاولون فك معمياتها وحلّ طلاسمها ^(١٨) .

وهناك محاولتان لطيفتان تستحقان الوقوف عليهما وتقفان كطودين شامخين أو علامتين بارزتين في مؤلّفات هذه الحقبة ، وهما: **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك** (ت٢٦٧هـ-)، ومغني اللبيب عن كتب الأعراب لابن هشام الأنصاريّ (ت٧٦١هـ-) ومن المرجّح أنّ كتاب ابن مالك كان من أواخر ما كتبه في النحو ، وهو في الأصل شرحٌ لكتابه الفوائد وتكميلٌ له ، كما ينبئ عنه عنوان الكتاب ، فجاء منهجُهُ في التسهيل صفوةً لتجاربه وخلاصةً لدراساته وخبراته في تدريس العربيّة التي تصدر لها زمناً في حلبَ ودمشقَ ^(١٩) ، فغلب الطابع التعليميُّ عليها ، وبلغت جملة أبواب كتابه ثمانين ، وأمّا فصوله فكانت مائتين وأحد عشر فصلاً . تناول النحو في سبعة وستين باباً منها ، ثم أرفها بمسائل الصرف والمباحث الصوتية ، فوقعت في ثلاثة عشر باباً . ولا يُنكر أنّه كانت له شخصيّة الفذة وجهده الواضح الذي ميّز كتابه فجاء صورة واضحة لمنهج المعلم الذي أنقن فنّه وأحاط بتفاصيله ^(٢٠) ؛ مما جعله أكثر تعقيداً ويكاد يخلو من الشواهد ، والدلالة على صعوبته كثرة الشروح التي قامت عليه . ولعلّ من أهمّ ما يميّز كتاب التسهيل هو وضوح الترتيب ، على مستوى الأبواب والفصول ، ومحاولة لمح وشائج الصلة بين الأبواب ؛ وهو كما قال عنه محمد المختار : إنّهُ يمتاز بدقّة في

(١٦) في إصلاح النحو العربيّ : ١٣-١٤ ، وانظر ٤٣ .

(١٧) نشأة النحو : ٢٥٢ .

وانظر في إصلاح النحو العربيّ : ١٤ .

(١٨) تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً : ١٧ .

(١٩) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : ٤٣-٤٤ .

(٢٠) تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب : ٣١٩ .

التنظيم ، وإحكام في التصميم^(٢١)، وقد أخذ عليه أنه كان يؤخر الجوانب الصرفية والصوتية بعد مباحث النحو ، وربما كان متأثراً بمن سبقوه في هذا المضمار وعلى رأسهم الزمخشري . وقد أكثر ابن مالك من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب ، إكثاراً ضاق به أبو حيان شارح التسهيل غير مرة ، حتى غلا في بعض المرات ، فقال : " والمصنف قد أكثر من الاستدلال بما ورد في الأثر متعقباً بزعمه على النحويين ، وما أمعن النظر في ذلك ! ولا صحب من له التمييز ! " (٢٢) .

ولا عجب أن يتدارك المتأخرون ما فات المتقدمين ، بل إن ذلك هو النظر المعقول ، إذ إنه قد أتيح له ما لم يُتاح لمن قبله بالنظر إلى دقائق المسائل ، من خلال كتب السابقين ، فكان أوسع إحاطة ، ولذلك نجد ما لدى المتأخرين من ثروة نحوية أو لغوية ، أو حديثية شيناً وافرأ ، مكنهم من أن تكون نظرتهم أشمل ، وأحكامهم أسد ، ولو كانت هذه الثروة في أيدي الأقدمين كأبي عمرو بن العلاء أو الأصمعي وسيبويه لعضوا عليها بالنواجذ ؛ ولغيروا - فرحين مغتبطين - كثيراً من قواعدهم التي صاحبها - وقت وضعها - شح الموارد ؛ وكانوا أشد المنكرين على أبي حيان جموده ، وضيق نظرتهم ، وانتجاعه الجذب ، والخصب محيط به من كل جانب (٢٣) . والحق إن من يتابع النظر في كتب التراث ، يجد أن أبا حيان قد تحامل في شرحه للتسهيل وغيره من كتب ابن مالك على صاحبنا فحمل عليه أحياناً ، وعابه في علمه وشيوخه ، فكان مثله كالجواهري الذي يعيب الحلية ، ثم يقوم بشرائها ؛ ورأى بعض العلماء أن من الضروري إنصاف ابن مالك ، ومن هؤلاء : محمد بن يوسف الحلبي المعروف بناظر الجيش (ت ٧٧٨هـ) في كتابه تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٢٤) . ولعل هذا ما دفع أحد الباحثين وهو علي بن يوسف الأنباري (ت ٨١٤ هـ) أن يؤلف كتاباً بعنوان : الرد على أبي حيان في تعصباته على ابن مالك (٢٥) .

ويأتي مغني اللبيب أيضاً لطيفاً وتجربةً رائدةً في تاريخ التأليف النحو العربي ، وهو كما عبّر عنه مؤلفه في خطبة كتابه : فدونك كتاباً تُشد الرحال في ما دونه ، وتقف عنده فحول الرجال ، ولا يعدونه ، إذ كان الوضع في هذا الغرض لم تسمح قريحة بمثاله ، ولم ينسج ناسج على منواله (٢٦) .

(٢١) تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب : ٣١٩ .

(٢٢) تسهيل الفوائد : ٤٤ .

(٢٣) في أصول النحو : ٣٩ - ٤٠ .

(٢٤) من الكتاب نسخة مخطوطة محفوظة بدار الكتب المصرية تحت رقم (٣٤٩ نحو) .

(٢٥) كشف الظنون : ج ٢ : ٨٣٨ .

(٢٦) مغني اللبيب : ١٢ .

وكان ابن هشام يرمي من تأليف كتابه تيسير الإعراب عموماً على الدارسين ، أقصدُ عمليةً التحليل النحويّ الذي يُعنى ببيان الوظيفة النحويّة لكلّ لفظٍ أو جملةٍ في التركيب - وليس كما هو شائعٌ - إذ يقصره المتعلّمون على بيان أحوال الأواخر بناءً وإعراباً، وعليه فالإعراب لا يتأتى إلا بعد إتقان أصول النحو ، أقصدُ النظامَ التركيبيّ للغة ، ومن هنا فقد حرصَ ابن هشام أن يصدر كتابه بخطّة واضحة يقوم عليها كتابه : " وها أنا بائحٌ بما أسررتُهُ ، مفيدٌ لما قررتُهُ وحررتُهُ ، مقربٌ فوائدهُ للأفهام ، واضعٌ فرائده على طرفِ الثّمام ، لينالها الطلابُ بأدنى إمام^(٢٧) .

ويُعدّ كتاب مغني اللبيب تجربة غنيّة ، فهو بحرٌ لجبٌ تتلاحق أمواجه وتندافع تيّاراته ، وكيفما قلب القارئ نظره في هذا المؤلّف العجيب وقف على حقيقة من حقائق العلم ، تطالعنا فيه الأنوار الهادية الكاشفة ، وتفاجئنا اللّمحات الوقّادة التي لا تتأتى إلا للعباقرة ، كيف لا وقد وصفه ابن خلدون في مقدّمته بقوله : " ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالمٌ بالعربيّة ، يقال له ابن هشام أنحى من سيبويه ... إن ابن هشام على علم جمّ يُشهد بعلو قدره في صناعة النحو ، وكان ينحو في طريقتة منحاة أهل الموصل ، الذين اقتفوا أثر ابن جنّي واتبعوا مصطلح تعليمه ... " ^(٢٨) .

وقد وضع المؤلّف مادة الكتاب في ثمانية أبواب رئيسة وهي :

الباب الأوّل : في تفسير المفردات وذكر أحكامها .

الباب الثاني : في تفسير الجمل وذكر أقسامها وأحكامها .

الباب الثالث : في ذكر ما يتردّد بين المفردات والجمل ، وهو شبه الجملة وذكر أحكامها .

الباب الرابع : في ذكر أحكامٍ يكثر دورها ويقبح بالمعرب جهلها .

الباب الخامس : في ذكر الأوجه التي يدخل على المعرب الخلل من جهتها .

الباب السادس : في التحذير من أمور اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها .

الباب السابع : في كيفية الإعراب .

الباب الثامن : في ذكر أمورٍ كليّة يتخرّج عليها ما لا ينحصر من الأمور الجزئية ^(٢٩) .

وفي ثنايا هذه الأبواب قسّم المؤلّف المادة النحويّة إلى جزئيات ، وتتوالى التقسيمات والتفريعات ، بما أطلق عليها نحو : مسائل ، وأوجه ، وفروع ، وأمور ، وأنواع ، وأمثلة ، ومواضع ، وفوائد ، وتنبيهات ... إلخ ولا شك أنّ هذه التفريعات ، قد حقّقت الكثير من

(٢٧) المصدر نفسه : ١٢ .

(٢٨) مقدمة ابن خلدون : ٤٥٥ .

(٢٩) المصدر نفسه : ١٣-١٤ .

الوضوح، وأمّاطت اللثام عن كثير من الغامض ، ولذلك فهو يُعدُّ بحقٍّ من المحاولات الراسخة في حدود ما أَرادَه له صاحبه ، رغم وجود بعض الهنات التي لا تقلُّ من شأنه، كعدم الالتزام بالترتيب الهجائي الكامل للمفردات، فَتَحَّتْ حرف الألفِ مثلاً تردُّ الحروفُ التالية : آ ، أيا ، أجل، إذن ... وتحت حرف الباء مثلاً نجد : بجل ، بل ، بلى ، بيّد ، بله . وتحت حرف الكاف مثلاً نجد : كي ، كم ، كأبيّ ، كذا ، كلاً ، كأن ...

ورغم هذه الهنة ، فإنّ الكتاب جاء على وَفْق ما أَرادَه صاحبه خالياً من التكرار ؛ محققاً مبدأ الاستيفاء وقد أكثر فيه من الشواهد القرآنيّة ، وهو معالجةٌ متأنّيّةٌ زاخرةٌ بالوضوح والرفقة مع إيجاز في العبارة، وهذا ما يجعله مرجعاً حسناً سهلاً يصل الدارس إلى بغيته دون كبير جهد .(٣٠)

ومما يَزَكِيّ هذا الكتاب أيضاً أنه أكثر فيه من الاحتجاج بالحديث النبويّ الشريف ، إلى حدّ لفت فيه نظر مترجميه ، فنصّوا على أنه : " كان كثير المخالفة لشيخه أبي حيان ، شديد الانحراف عنه " (٣١) . وهو يدلُّ على عبقرية جمّة ، وأغلب الظنّ أن مَنْ لم يستشهد بالحديث الشريف من المتقدّمين ، لو تأخّر به الزمن إلى العهد الذي راجت فيه ثمرات علماء الحديث من روايةٍ ودرايةٍ ، لقصروا احتجاجهم عليه بعد القرآن الكريم (٣٢) . والحقّ إن الاحتجاج بالحديث قد ملأ معاجم اللغة ، وقد استدلّ به الشريف الصقلّي والشريف الغرناطيّ في شرحيهما لكتاب سيبويه ، وابن الحاج في شرح المقرّب ، وابن الخبّاز في شرح ألفية ابن معطٍ ، وكذلك السيرافيّ والصفار في شرحيهما للكتاب (٣٣) .

ونحسب ابن هشام بمنهجه في مغني اللبيب قد أصاب من وجوه منها :

- ١- ربط قواعد النحو بالتطبيق ، وبيان أخطاء المُعَرِّبين في بعض المسائل .
- ٢- إلمامه بأبواب النحو وكثرة ما اشتملت عليه من مسائل .
- ٣- قدّم منهجاً جديداً في دراسة الكلمة المفردة في مجال النحو ، وربّما كان في ذلك متأثراً بروح العصر ، وما قدّم من معجماتٍ وموسوعاتٍ .
- ٤- نزوعه منزع الفطرة السليمة في فهم المعاني ، وتقديمه إياها على الصناعة اللفظية في الإعراب .
- ٥- جمع النحو إلى الصرف في الباب الرابع خاصة.

(٣٠) في إصلاح النحو العربي : ٤٦

(٣١) بغية الوعاة : ٢٩٣ .

(٣٢) في أصول النحو : ٤٢ .

(٣٣) المصدر نفسه : ٣٨-٤٣ .

٦- الدقة في تعبيراته التي تتم عن سعة اطلاعه على أقوال السابقين ، إذ صادف هذا الاطلاع عقلاً منظماً^(٣٤).

ثانياً : مناهج النحاة:

عرض البحث في ما سبق أبرزَ عيوب النحو التي نشأت عن مناهج النحويين في وضع قواعد النحو، وفي دراسته، وكان من أخطرها تلك التي تولدت عن تسرب المنهج الصوري في التفكير، بما انعكس على تفكير النحاة في دراساتهم للنحو، فكيف كان موقف النحاة من هذا الجانب ؟

مما يلاحظ أنّ محاولات إصلاح نواحي القصور التي تسرّبت إلى النحو بتأثير مناهج النحاة، جاءت متأخرة من الناحية الزمنية عن محاولات إصلاح الكتب النحوية، ولا شك أنّ الذين انبروا لذلك كانوا قلة، وكانت محاولاتهم محدودة في عددها وفي أثرها، ولم تستطع أن تخلص النحو من تلك البرائن التي علفت به، ناهيك عن أنها لم تستطع أن تغطي كافة نواحي القصور الناشئة عن ذلك المنهج، كالخلط بين المستويات اللغوية، أو حتى بين النصوص المروية من حقب زمنية متباعدة ومن قبائل شتى، وكاهتمامهم بالشعر كمصدر رئيس لاستنباط القواعد النحوية منه، ولعلّ من يستقرئ الكتب التي انصبت على نقد التراث النحوي، يلحظ أنّها انصبت على عقد المنطق الأرسطي وآثاره الكبيرة التي جرّها على الدرس النحوي، وما انبثق عنه من مصاعب ومتاعب كالتحليل والتأويل والتعقيد ونظرية العامل^(٣٥).

إن كتب تاريخ النحو والنحاة تغصّ بضيق وضجر بعض الشعراء وغيرهم لما جرّته مظاهر إدخال المنطق في دراسة النحو من تعقيدات بما يُمكننا أن نعدّها إرهابات أولية لعلاج هذا الجانب ؛ فهذا هو الفرزدق يضيق ذرعاً بنقد عبدالله بن أبي إسحق عندما أنشده قوله:

وعضّ زمان يابن مروان لم يدع من المال إلا مسحاً أو مجلف^(٣٦)

فسأله عبدالله : علام رفعت (مجلف) ؟ فقال الفرزدق : على ما يسوعك وينوعك، عليّ أن أقول، وعليكم أن تحتجوا، فردّ ابن أبي اسحق على الفرزدق رفّع كلمة مجلف لأنّ القياس النحويّ يستوجب نصبها عطفاً على كلمة مسحاً ، ولكن الفرزدق رفعها على الاستئناف ، حتى لا يصيب الإقواء والقصيدة ؛ أي اختلاف حركة الروي، فهي قافية مرفوعة^(٣٧) ؛ ثم إنّ الفرزدق هجاه بقوله :

(٣٤) نحاة ومناهج : ٢٢-٢٣ ، وانظر ص ٢٦ .

(35) في إصلاح النحو العربي : ٤٦ .

(36) المجلف من الغنم : المسلوخ الذي أخرج بطنه، والمسحت : المفصل الذي لا يدع شيئاً إلا أخذه .

(37) النحو العربي : ١٣ .

فلو كان عبدالله مولياً هجوتُهُ ولكنَّ عبدالله مولياً موالياً
وما كاد يسمع منه هذا البيت حتى قال : أخطأتُ أخطأتُ إنما هو مولى موالٍ^(٣٨)، يريد بذلك
أنَّ الفرزدق قد أخطأ في معاملة موالٍ المضافة معادلة الممنوع من الصرف فقد جرَّها بالفتحة،
وكان ينبغي عليه صرفها ، ومعاملتها معاملة جوارٍ وغواشٍ ، إذ إنَّ قياس النحو يوجب حذف
الياء عند التتوين رفعاً وجرّاً^(٣٩).

وها هو عمار الكلبى، عيب عليه بيتٌ من شعره، فعبر عن سُخطه قائلاً :

ماذا لقينا من المستعربين ومن قياس نحوهم هذا الذي ابتدعوا
إن قلتُ قافيةً بكرةً يكون بها بيتٌ خلاف الذي قاسوه أو ذرعوا
قالوا لَحَنَتْ وهذا الحرف منخفضٌ وذلك نصبٌ وهذا ليس يرتفع
وحرَّشوا بين عبدالله واجتهدوا وبين زيدٍ وطال الضربُ والوجعُ
إني نشأتُ بأرضٍ لا تشبُّ بها نار المجوس ولا تُبْتَى بها البيعُ
كم بين قومٍ قد احتالوا لمنطقهم وآخرين على إعرابهم طُبِعوا
وبين قومٍ رأوا شيئاً معاينةً وبين قومٍ رروا بعضَ الذي سمعوا
ويتَّضح من الأبيات السابقة إنَّها توجَّه نقداً مباشراً إلى النحاة الذين استعربوا^(٤٠)، أو طلبوا
العربيَّة من غير أهلها، فأسَّسوا نحواً قائماً على الابتداع لا على السليقة، هذا النحو في رأي هذا
الشاعر لا يمثلُ العربيَّة ، ولا يُعرب عن حقيقتها وسماتها، ثم إنهم يخطئون كل من يتصدَّى
لنحوهم بالنقد، فسيوفهم مصلته ، ورماعهم مشرعة دائماً للمخالفين لقواعدهم ، لا يقبلون الرأي
والرأي الآخر ، وإنما هم جامدون لا يأخذون من اللغة مرونتها ولا من اللسان ليونته^(٤١)، يقول
أبو مسلم مؤدِّب عبدالملك بن مروان وقد أنكر بعض مصطلحات النحو :

قد كان أخذهمو في النحو يعجبني حتى تعاطوا كلام الزنج والروم
لما سمعتُ كلاماً لست أفهمه كأنه زجل الغربان واليوم
تركتُ نحوهم والله يعصمني من التقمُّم في تلك الجرائم^(٤٢)
والأشعار التي قيلت في نَمِّ مناهج النحويين كثيرة يصعب حصرها، ولكنها تلحَّ على هدف
واحد وهو إبراز التعقيدات التي أظهرها النحويون . ومما يروى في هذا السياق أنَّ أعرابياً وقف

(38) الشعر والشعراء: ٨٩ .

(39) النحو العربي: ١٤ .

(40) الامتاع والمؤانسة : ج ٢ : ١٣٩ .

(41) في نقد النحو العربي: ٨-٩ .

(42) النحو العربي: ٤٥ .

على مجلس الأَخْفَش الأوسط النحويّ البصريّ المعاصر لسيبويه فسمع كلامه في النحو، فحار وعجب وأطرق ووسوس؛ فقال له الأَخْفَش : ما تسمع يا أبا العرب ؟ قال : أراكم تتكلمون بكلامنا في كلامنا بما ليس من كلامنا (٤٣) . وهو هنا يشير إلى مصطلحات النحاة، وما خلعه على النحو من مسمّيات، وهذا أمر قد لا يستوعبه من يتكلّم العربيّة سليقة .

وها هو الجاحظ يعبر عن سخطه بالتواء أساليب النحاة، وأنّه لم يستطع فهم بعض ما كتبه أبو الحسن الأَخْفَش، ولو صحّت تلك الرواية فإنّها تشير إلى سخريّة الجاحظ من كتب النحو التي يشوبها الغموض (٤٤) ؛ وليس الجاحظ هو الذي يستغلّق عليه عويص الأَخْفَش ، وإنما هو الأسلوب الساخر الذي عُرف به الجاحظ حينما أعلن أمام معاصريه ضيقه بتلك القيود، التي وضعها النحاة لقوانين النحو (٤٥) .

ويقول أبو عليّ الفارسيّ عن الرمانيّ (ت ٣٨٤هـ) وكان معتزلياً يأخذ بالمنطق في دراسته للنحو : " إن كان النحو ما يقوله الرمانيّ فليس معنا منه شيء، وإن كان النحو ما نقوله فليس معه منه شيء " . (٤٦)

ومن بين أشهر المحاولات التي انصبّت على نقد مناهج النحاة ما نلمحه عند ابن ولاد المصريّ (ت ٢٣٢هـ)، إذ رفع عقيرته ونادى بعدم تحكيم القياس في النحو لأنه " لا يصحّ الطعن على العربيّ أو رمية باللحن أو الخطأ، أو تقديم القياس النظريّ ، على العادة المسموعة" (٤٧) . ولا شك أنّ ما انطوى عليه كلام ابن ولاد ينمّ عن فهم ثاقب، ونظرٍ سديد، فقد رأى أنّه يجب الوقوف عند المسموع عن العرب، ولا يجوز تصحيح ما لم يرد عن العرب بمقتضى القياس النظريّ، وقد هاجم ابن ولاد التأويل والتقدير النحويين وكذلك الحذف والإضمار (٤٨) ولا تُنسى جهود أبي جعفر النحاس (ت ٣٣٨ هـ) في الثورة على المنطق الصوّريّ ، الذي سيطر على تفكير النحاة إذ ذاك ؛ وقد تُرجمت جهود أبي جعفر على نحوٍ عمليّ ، تجسّد في مؤلّفه (التفاحة) والذي حرّص فيه أن يكون بمنأى عن التعليقات والتأويلات ، وابتعد عن التقدير، والأبواب غير العمليّة (٤٩) .

(43) الإمتاع والمؤانسة: ج ٢ : ١٣٩ .

(44) الحيوان: ج ١ : ٩١ .

(45) في نقد النحو العربي: ١١-١٣ .

(46) نشأة النحو: ١٧٣ .

(47) أحمد مختار عمر (١٩٦٧)، دعوات الإصلاح للنحو العربي قبل ابن مضاء . مجلة الأزهر، العدد ٣٩،

ص ٥١٦ وانظر البحث اللغوي عند العرب: ١١٢-١١٣ .

(48) أحمد مختار عمر (١٩٦٧م) دعوات الإصلاح للنحو ... : ٥١٦-٥١٧ .

(49) المصدر نفسه: ٥١٧-٥١٨ .

ويُدلي أبو العلاء المعري (ت ٤٤٩هـ) بدلوه بين الدلاء فهو كغيره يضجر بتأويلات النحاة وتعليقاتهم، وتراه يعلنها حرباً شعواء لا هوادة فيها، على أصحاب المنطق الصوري، كل ذلك بأسلوب أدبي شائق، محبب للنفوس؛ ونظرة إلى رسالة الغفران تجعل المرء يدرك ما يرمي إليه أبو العلاء من تخليص للنحو العربي مما علق به من تعسف واضح، أو تكلف فاضح، أو تأويل بفساد الرأي ناضح، الأمر الذي يجعل آراءه تشكل منعطفاً مهماً في صوى التيسير^(٥٠). وكان لابن حزم (ت ٤٥٦هـ) جهد واضح في رفضه لمبدأ القياس طريقاً إلى استخدام الأحكام الفقهية - انطلاقاً من مذهبه الظاهري - كما إنه أظهر تبرُّمه وضجره بعلم النحو، ووصمها بالفساد والخلل، ولكن دوره كان محدوداً وموقفه كان عارضاً^(٥١). وهكذا تحط بنا الرِّحال إلى أرض المغرب لنقف على محاولة عظيمة، تلك هي كبرى محاولات السابقين، والتي تجسدت في ثورة ابن مضاء القرطبي (ت ٥٩٢هـ) على معالجات النحويين ومناهجهم في دراسة النحو، ويرى الباحث أن يفرد لهذه المحاولة العنوان التالي، لأنها المحاولة الأولى المتكاملة المنصبة على التيسير:

خَلَّ الطريق لمن يَبْنِي المنارَ به وبرز ببرزة حيث اضطرَّك القدرُ^(٥٢)

* * *

(50) المصدر نفسه: ٥١٧-٥١٩.

(51) النحو العربي: ٢٤٥، وانظر في إصلاح النحو العربي: ٤٨.

(52) البيت من شعر جرير. وبرزة: أم عمر بن لجأ، وهو من خصوم جرير الذين هجاهم في شعره.

ثورة ابن مضاء:

لقد تهيأ للأندلسيين منذ القرن الرابع أدوات الإنتاج العلمي لمرور مدة كافية للنضج اللغوي، والتفاعل مع غيرهم من علماء المشرق، والاطلاع على أشهر كنوزهم في دراسة اللغة والنحو، فظهر في مؤلفاتهم العمق بصورة عامة، وأضيفت جهودهم إلى جهود علماء المشرق، ومن هؤلاء العلماء ابن القوطية (ت ٣٦٧هـ)، والزبيدي (ت ٣٧٩هـ)؛ ومن علماء القرن الخامس الأعلام الشنتمري (ت ٤٧٦هـ)، وابن سيده (ت ٤٥٨هـ). وفي القرن السادس وصلت دراسة النحو مرحلة النضج، وتعرفنا كتب الطبقات بأشهر النحويين فيه، مثل: الجزولي، عيسى بن عبد العزيز (ت ٦٠٧هـ)، وابن خروف (ت ٦٠٩هـ)، وابن مضاء القرطبي (ت ٥٩٢هـ) (٥٣).

ويُذكر أن لابن مضاء ثلاثة كتب، هي:

- الردّ على النحاة (النحويين).
- المشرق في النحو.
- تنزيه القرآن عمّا لا يليق بالبيان. (٥٤)

ولعلّ كتاب الردّ على النحاة هو الأثر الوحيد الذي وصل إلينا، وقد وقف عليه الدكتور شوقي ضيف فحقّقه من نسخة خطيّة بدار الكتب المصريّة برقم (٣٧٥ تيمور) وأخرجه إلى النور بعد طول رقاد، وقام المحقّق بعرض ما في الكتاب في مقدّمة طويلة لطيفة وهو يُذكر في بعض الكتب باسم الردّ على النحويين كما في بغية الوعاة، ويُذكر عند بعضهم الآخر باسم الردّ على النحاة كما في كشف الظنون؛ وهو مشهور اليوم باسم الردّ على النحاة، ولعلّ هذا ما أراده صاحبه بدايةً، مع أنّ كلتا الكلمتين صحيح من الناحية اللغوية، سواء كان بالتكسير أم بالسلامة (٥٥). أمّا الكتاب الثاني فقد ضبطه الدكتور شوقي ضيف بفتح الميم، وعلّق على ذلك قائلاً: "وأكبر الظنّ أنّ ذلك الكتاب أُلّف ضدّ المشرق، وهذا الأمر لا يحتاج إلى ظنّ أكبر أو أصغر فهو معروفٌ بداهة (٥٦). ولعلّ الصواب غير ما ذهب إليه الدكتور شوقي ضيف، ويؤكد ذلك ما ورد في كشف الظنون من إنّ لابن مضاء كتاباً آخر هو "المشرق في إصلاح المنطق، وهو لباب كتاب سيبويه" (٥٧) فأصلاح المنطق إذن يتحقّق بكتاب يكتنز بالقواعد الصافية

(53) أصول النحو العربي: ٣٦-٣٨.

(54) المصدر نفسه: ٤١.

(55) انظر تفصيل ذلك في كتاب أصول النحو العربي: ٤١-٤٣.

(56) الردّ على النحاة: أحمد بن عبد الرحمن بن مضاء، تحقيق شوقي ضيف، القاهرة، ١٩٨٢، وكان الكتاب قد صدر بداية سنة ١٩٤٧م. وقد صدر الكتاب أيضاً بتحقيق محمد إبراهيم البنا، وكان ذلك عن دار الاعتصام، القاهرة، ١٩٧٩م.

(57) كشف الظنون: م ٢: ١٦٩٣.

المُشْرِقة . وعليه فإنَّ أغلب الظن أن يكون ضبط الكتاب الثاني هو المُشْرِق بضمِّ الميم لا بفتحها . ويغلب على ظني أنه ربما كان شرحاً أو تطبيقاً للأصول التي أوردتها في كتابه الردّ على النحاة ، يؤكِّد ما أذهب إليه ما وقفتُ عليه من قول لابن مضاء نفسه : " ... وقد شرعتُ في كتاب يشتمل على أبواب النحو كلّها ، فإن قضى الله تعالى بإكماله ، انتفع به من لم يعقه عنه التقليد ، وإلا فيستدلّ بهذه الأبواب على غيرها " (٥٨). وممّا يُظنُّ أنَّ المجهول من كتب ابن مضاء يفوق المعلوم منها، كيف لا ، وهو المجتهد في النحو المتقرِّد فيه بأراءٍ جديدة ، وهي حقيقة يؤكدها كتابه الخالد الردّ على النحاة ؛ إنه عالم الفقه واللغة ، ظاهري المذهب، تفاعلت سمات شخصيته بامتزاج هذه الأصول بما تولّد عنها اجتهاده وتفردّه . ولا عجب أن يُغفل أو قُلُّ أن يتغافل كثير من الباحثين القدامى ابن مضاء واجتهاده، فلا تكاد ترى له من الترجمات إلا النزر اليسير، ولم ينل من التقدير ما يستحقه مثل هذا العالم النحرير، لأن الناس كما يُقال : أصدقاء المألوف وأعداء الجديد. ناهيك عن التدمير الذي أتى على كتب الأندلسيين وإحراقها ممثلاً بمحاكم التفتيش وغيرها (٥٩).

وممّا تجدر الإشارة إليه أنَّ ظاهريّة ابن مضاء هي التي حدثت به إلى ما وصل إليه من اجتهادات ، لما يؤمن به أصحاب هذا المذهب من حبِّ للاكتشاف والاستشراف لروح المعرفة المحضة، ولأمر ما ساق ابن مضاء ما نقله ابن جني عن الجاحظ إذ يقول : " ما على الناس شيءٌ أضرّ من قولهم : ما ترك الأوّل للأخيراً شيئاً، ذلك أضرّ الأمور، لأنه يخنق الفكر، ويوقف التطوّر " (٦٠).

لقد نهّل ابن مضاء من وهج الحرّيّة الفكرية التي عرفها المغاربة، وأقاموا عليها علومهم، تلك الحرّيّة التي تغلغت في روحه وامتزجت بمذهبه الظاهريّ حتى العظم . فلا يُفهم من الظاهريّة أنهم يقفون عند الظاهر دون عمق أو اجتهاد ، بل إنهم يجتهدون في النظر للنصوص ما وسعهم الاجتهاد، على ألا يتجاوز ذلك ألفاظ النص إلى ما وراء ذلك ممّا أطلقوا عليه اسم (الرأي) فلا قياس ولا تأويل ولا تعليل (٦١) . وقد سجّل ابن حزم الأديب الفقيه الظاهريّ مبادئ أهل الظاهر وطريقتهم بقوله :

قالوا تحفظ فإن الناس قد كثرت أقوالهم، وأقوايل العدا محن
فقلت : هل عيبهم لي غير أنني لا أقول بالرأي إذ في رأيهم أفن

(58) الردّ على النحاة : ٩٤.

(59) في أصول النحو : ٤٦-٤٨.

(60) مقمّمة الرد على النحاة .

(61) في أصول النحو ص ٤٩-٥٥.

وأنتي مولعٌ بالنصّ، لست إلى سواه أنحو ولا في نصره أهنُ
لا أنتني نحو آراءٍ يقال بها في الدين، بل حسبي القرآن والسنن^(٦٢)
تلك هي أهمّ خصائص أهل الظاهر بصورةٍ عامّةٍ، وهذه الأمور هي نفسها التي ناقشها ابن
مضاء في النحو .

أولاً : في القياس :

دعا ابن مضاء إلى إلغاء فكرة القياس العقليّ المجرد كقاعدة بيني عليها النحويّون أحكامهم
النحويّة أمّا إذا كان مبناه نصوص اللغة وهو ما يسمّى بالقياس النحويّ، فهو أمرٌ لا مناص منه
ولا يرى به بأساً - فبيّن فساد القياس المجرد ، وضرب لذلك بعض الأمثلة من أقيستهم، ومنها
قياسهم إعراب الفعل المضارع على الاسم لشبهه به، دون قسيميه الماضي والأمر . وهم بذلك
إنما جعلوا الاسم أصلاً في الإعراب وجعلوا الفعل المضارع فرعاً له ؛ وزعموا أنها فرعية
اكتسبها الفعل المضارع لعلّتين : أولهما : الشبوح (العموم) فيتخصّص مثل الاسم ؛ فكلّمة
(رجل) مثلاً تصدق على الرجال جميعاً، فإذا قلنا : (الرجل) اختصّ الاسم بعدما كان شائعاً،
وكذلك الفعل المضارع، فإنّ كلمة (يذهب) مثلاً تصلح للحال والاستقبال، فإذا قلنا : (سوف
يذهب) اختصّ الفعل بدلالة المستقبل بعد أن كان شائعاً .

ثانيهما : إن لام الابتداء تدخل على المضارع كما إنّها تدخل على الاسم، فتقول : (إنّ زيداً
ليقوم) كما تقول : (إنّ زيداً لقاتم)، وبهاتين العلتين - كما يرى النحاة - يأخذ المضارع حكم
الاسم في الإعراب، ويتّضح ما في العلتين من التكلّف؛ ولذلك رفضهما ابن مضاء، ورأى أن
إعراب الفعل المضارع أصلٌ فيه، شأنه في ذلك شأن الاسم، ولا داعي لهذا القياس الفاسد! ^(٦٣)
ثم عاد إلى قول النحاة إنّ الإعراب أصل في الاسم لأنّه تتعاوره معاني الفاعليّة والمفعوليّة
والإضافة ... قال ابن مضاء : إنّ العلة التي يزعمونها سبب أصالة الاسم في الإعراب موجودة
بوضوح وجلاء في الفعل المضارع، لأنّه يُؤتى به منفياً وموجباً ومنهياً عنه ومأموراً به،
وشرطاً ومشروطاً ومخبراً به ومستفهماً عنه، فحاجته إلى الإعراب لاختلاف أحواله كحاجة
الاسم، ويرى ابن مضاء أنّ الأولى والأوجب أنّ يقال إنّ الفعل المضارع يعرب إذا لم تتصلّ به
نون النسوة، ولا نون التوكيد؛ وأنه لا حاجة إلى فرض قياس له في الإعراب والإتيان بعلم لا
تثبت عند التمحيص ^(٦٤) .

(62) المصدر نفسه : ٥٦.

(63) في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث: ٣٩.

(64) نفسه ٣٩-٤٠.

وهكذا يرفض أهل الظاهر القياس في الفقه، فانعكس أثره جلياً على النحو، وهم بذلك إنما يخدمون مذهبهم، وهذا ما يؤكد أستاذنا الدكتور محمد حسن عواد بقوله: " فابن مضاء يهدف إلى خدمة فقهه الظاهريّ أولاً، وينظر في النحو من خلال هذا الفقه " (٦٥).

إنّ فكرة ابن مضاء من القياس النحويّ ترتبط ارتباطاً واضحاً بفكرته عن النصوص اللغويّة، فهو يجيزه إن ورد له من النصوص ما يصحّحه، وهو يرفضه إذا لم ترد له نصوص تؤيّد (٦٦)؛ فتراه في التنازع مثلاً، يقول: فإن قيل: النحويّون لم يذكرُوا في هذا الباب إلا الفاعل والمفعول والمجرور، وهنا معمولاتٌ كثيرة على مذهبهم كالمصادر والظروف والأحوال والمفعولات والتمييزات، فهي تُقاس هذه على المفعولات بها أو لا تقاس؟ فأجاب: والأظهر ألا يُقاس شيء من هذه على المسموع إلا أن يُسمع في هذه كما سُمع في تلك (٦٧).

ثانياً: في التعليل:

أتجه أهل الظاهر إلى مناقشة المعلّين من ناحيتين: الأولى تخطئه فهمهم لمعنى العلل، والثانية مناقشة هذا الفهم مناقشةً عقليةً منطقيّةً (٦٨).

لقد خط أصحاب الرأي - من وجهة نظر الظاهريين - بين مصطلحي العلة والسبب، مع أنّ ثمةً فارقاً بينهما، فالعلة اسم لكل صفة توجب أمراً ما إيجاباً ضرورياً، والعلة لا تفارق المعلول ألبتّة، ككون النار علة الإحراق - وأما السبب فهو كل أمر فعل المختار فعلاً من أجله، لو شاء لم يفعله، وعليه فالظاهريّون ينكرون التعليل بالمعنى السابق، أما الأسباب التي هي صفات يترتب عليها الحكم فيتقبّلونها على شرط أن تكون تلك الأسباب منصوصاً عليها، فلا اعتراف بعلل عقليةً يبتدعها الذهن ابتداءً، بل بصفات ترد في النصوص يترتب عليها الحكم (٦٩).

وينقسم التعليل في رأي ابن مضاء إلى نوعين: (العلل الأولى)، و (العلل الثواني والثالث)؛ فالأولى بمعرفتها تحصل لنا المعرفة بالنطق بكلام العرب المُدرَك منّا بالنظر. وقد هاجم ابن مضاء العلل الثواني والثالث، ودعا إلى نبذها والاستغناء عنها باطّراحها، وفي ذلك يقول: وممّا يجب أن يسقط من النحو العلل الثواني والثالث، وذلك مثل سؤال السائل عن (زيد) من قولنا: (قام زيد) لم رفع؟ فيقال: لأنه فاعل، وكل فاعل مرفوع، فيقال: ولم رفع الفاعل؟ فالصواب أن يقال له: كذا نطقت به العرب؛ ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر.

(65) الكوكب الدرّي فيما يتخرج على الأصول النحويّة من الفروع الفقهيّة: مقدّمة المحقّق: ١٠١.

(66) أصول النحو: ٩٥-٩٦.

(67) الرد على النحاة: ١١٥-١١٦.

(68) أصول النحو العربي ٥٨.

(69) المصدر نفسه: ٥٨-٥٩.

ولا فرق بين ذلك وبين من عرف أن شيئاً ما حراماً بالنص، ولا يُحتاج فيه إلى استنباط علة، لينقل حكمه إلى غيره، فسأل: لم حرّم؟ فإنّ الجواب على ذلك غير واجب على الفقيه. ولو أجبت السائل عن سؤاله، بأن تقول له: للفرق بين الفاعل والمفعول، فلم يقنعه، وقال: فلم لم تُعكس القضية بنصب الفاعل ورفع المفعول؟ قلنا له: لأنّ الفاعل قليل، لأنّه لا يكون للفعل إلا فاعلاً واحداً، والمفعولات كثيرة. فأعطى الأثقل الذي هو الرفع للفعل، وأعطى الأخفّ الذي هو النصب للمفعول؛ لأنّ الفاعل واحد والمفعولات كثيرة، ليقلّ في كلامهم ما يستثقلون، ويكثر في كلامهم ما يستخفون!! فلا يزيدنا ذلك علماً بأنّ الفاعل مرفوع!! ولو جهلنا ذلك لم يضرنا جهله؛ إذ قد صحّ عندنا رفع الفاعل الذي هو مطلوبنا باستقرار المتواتر الذي يوقع العلم^(٧٠).

وهناك علة فاسدة قائمة على الجدّال النظري يمكن أن تلحق بالنوع الثاني من العلل، وهي نوع من التمرينات الذهنيّة التي لا طائل تحتها، فهي علة فاسدة لا تفيد نطقاً، ولا تقنع عقلاً، هي ضرب من السفسطة والجدّال البيزنطيّ العقيم^(٧١)؛ قال ابن مضاء: ومثال ما هو بين الفساد قول محمد بن يزيد المبرّد: إنّ نون ضمير جماعة المؤنث إنّما حرّك لأنّ ما قبله ساكن، نحو ضربين و (يضرّين)، وقال في ما قبلها: إنّما أسكنت لئلا يجتمع أربع متحرّكات، لأنّ الفعل والفاعل كالشيء الواحد؛ نجعل سكون الحرف الذي قبل النون من أجل النون، وجعل حركة النون من أجل سكون ما قبلها، فجعل العلة معلولة بما هي علة له؛ وهذا بين الفساد^(٧٢).

فها هي العلة تطحن بعضها بعضاً، دون أن تقدّم شيئاً مفيداً يذكر، ويخرج قارئ النحو وفي ذهنه من تلك الحروب الدامية كدمات، وقد دار رأسه دورات ودورات، وتولّدت في النفس لكرهيّة النحو حاجات وحاجات... وما لهذا يكون النحو!!

ثالثاً: العامل:

تعدّ فكرة العامل في النحو هي العمود الفقري الذي تتمحور حوله كثير من أبحاثه الرئيسيّة والفرعية، إذ إنّ النحاة عدّوا العامل شخصيّة لها اعتباراتها الملزمة، ووضعوا هذه الاعتبارات في قوانين، هي فلسفة العامل والعمل وما ينطوي عليهما هذان الأمران^(٧٣)؛ ويلخص ابن مضاء رأيه في العامل بقوله: إنّ فكرة العامل لا تيسر ولا تسهل شيئاً سوى " حط كلام العرب عن رتبة البلاغة... وادّعاء النقصان في ما هو كامل، وتحريف المعاني عن المقصود بها "

(70) الرد على النحاة: ١٥١-١٥٢.

(71) في أصول النحو: ١٥٦.

(72) الرد على النحاة: ١٥٩-١٦٠.

(73) أصول النحو العربي: ٢٣٥.

(٧٤). أليست فكرة العامل هي التي تجعلنا نفكر في محذوفات ومضمرات لم يقصد إليها الإعراب حينما نطقوا بكلامهم موجزاً؟! ولو أنهم فكروا فيها لنطقوا بها ، ولخرج كلامهم من باب الإيجاز إلى باب الإطناب، وانفكت عنه مسحة الاقتصاد البليغ في الخطاب (٧٥).

إن الناظر في نظرية العامل يجد أن جميع مظاهرها عقلية صرفة، فهي تتحدث عن قضية السبب والمسبب، والعلة والمعلول، والوجود والعدم، وهذه قضايا عقلية ذهنية خالصة وقد وجدت طريقها إلى النحو العربي وقت أن سيطرت الفلسفة واختلط النحو العربي بالثقافات الأجنبية المختلفة، وغلب عليه منطق أرسطو. (٧٦)

وخالصة فهم القدامى للعامل أنه مؤثر حقيقة ، وأنه سببٌ وعلةٌ للعمل، وهو أمانة وعلامة. ويرى آخرون كابن جنّي أنه لا عمل له إطلاقاً ، ولكن وجوده ضروري للتمهيد للعامل الحقيقي الذي هو المتكلم (٧٧).

والسبب في نمو العوامل النحوية وبلوغها ذلك الحد الخطير إنما يكمن أساساً في المجهود الذهني الجبار الذي بذله النحاة في التفريع والتصور وتوليد الأفكار وتقليبها (٧٨)

وقد هاجم ابن مضاء نظرية العامل التي أسس النحاة عليها أصول النحو، وهو هجوم أراد به أن يلغيها ويهدمها هدماً ؛ وفي ذلك يقول : " قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغنى النحوي عنه ، وأنبّه على ما أجمعوا على الخطأ فيه، فمن ذلك ادعاؤهم أنّ نصب والخفض والجزم لا يكون إلا بعامل لفظي وبعامل معنوي " (٧٩). وهو يشير هنا إلى رأي البصريين الذين يجعلون الفاعل مرفوعاً بالفعل ، والخبر مرفوعاً بالمبتدأ ، في حين يجعلون المبتدأ مرفوعاً بالابتداء (٨٠).

وقد أراد أن ينقض فكره العامل ويبين فسادها بكل ما أوتي من قوة، وذلك ممثلاً بقوله : " إنّ القول بذلك باطلٌ عقلاً وشرعاً ولا يقول به أحد من العقلاء، لمعان يطول ذكرها في ما المقصد إيجازه ، منها إنّ شرط الفاعل أن يكون موجوداً حينما يفعل فعله، ولا يحدث الإعراب في ما يحدث فيه إلا بعد عدم العامل، فلا ينصب (زيداً) بعد (إنّ) في قولنا (إن زيداً) إلا بعد عدم

(74) الرد على النحاة: ٧٨.

(75) مقدمة الرد على النحاة: ٢٦.

(76) أصول النحو العربي ١٥-١٦ وانظر ص ٢٣٨-٢٣٩ وانظر ابن مضاء القرطبي وجهوده النحوية ، وانظر النزعة المنطقية في النحو العربي ، ص ٣٥ .

(77) أصول النحو العربي : ٢٣٥-٢٣٦ وانظر الخصائص ج١ : ١٠٩-١١٠.

(78) أصول النحو العربي: ٢٤١.

(79) الرد على النحاة: ٧٦.

(80) المقتضب: ج ٤ : ١٢٦.

إن " (٨١)، وهذا صحيح لأننا لا ننطق بكلمة (زيداً) حتى تكون كلمة (إن) قد ذهبت ولم يعد لها وجود، وكان ينبغي أن تكون موجودة، حتى يمكن أن تعمل في (زيد) عملها الذي يزعمه النحاة .

ثم ينتقل ابن مضاء إلى بحث العوامل المحذوفة ، ليبدل على مدى فساد نظرية العامل ، كتقديرهم في باب النداء أن المنادى في مثل يا عبدالله مفعول به ، لفعل محذوف تقديره (أدعو) إذ لو قال المتكلم (أدعو عبدالله) لتغير مدلول الكلام، وأصبح خبراً بعد أن كان إنشاءً (٨٢) .
ثم يتحدث عما يزعمه النحاة في المجزورات التي تقع أخباراً أو صلوات أو صفات أو أحوالاً ... وعلى هذا النحو يمضي ابن مضاء بذلك على فساد نظرية العامل مصوراً ما تجرّه من تقديرات وتأويلات لا مسوغ لها إلا التمثل (٨٣) .

رابعاً : الدعوة إلى هجر بعض الأبواب :

ولم يفت ابن مضاء أن يدعو إلى هجر بعض الأبواب كالتنازع ، والاشتغال ، وكذلك التمرينات غير العملية ، لنخلص النحو من كل ما يعيق مسيرته أو يحد من انطلاقته ، ولكثرة ما فيها من الفساد والاضطراب، وليس وراءها إلا العناء (٨٤) .

على أن هذا ينبغي ألا يفهم منه أن ابن مضاء قد دعا إلى إلغاء النحو، فالنحو العربي أكثر ثباتاً واستقراراً من أن يلغيه تحطيم نظرية العامل، لكن إلغاءها لا يترتب عليه إلغاء النحو، وإنما يترتب على ذلك التسهيل والتيسير (٨٥) . ومهما يكن من أمر فإن هذا الجهد الجبار لم يضع سدىً وإنما بعث في الوقت الحاضر - بعد طول رقاد - لتردد محاولات التيسير الحديثة التي قام بها المحدثون استجابة لروح العصر في مقدماتها محاولة إبراهيم مصطفى في إحياء النحو وشوقي ضيف في تجديد النحو، وغيرهما .

سلك النحاة القدامى سبلاً كثيرةً ومختلفةً في بحث المسائل النحوية وتقرير القواعد والأحكام، فانطلق سيبويه مثلاً من التركيب اللغوي، دون أن يلتزم بمنهج محدد، فبدأ عليه الاهتمام بالقوالب اللغوية والتراكيب، وذكر أحكامها من خلال عرضها على كلام العرب . وانطلق الفارسي يعالج المادة النحوية من خلال العامل، كما في مؤلفه الموسوم بالإيضاح ، وكما هو عند ابن الخشاب في المرتجل. ومن النحاة من تناول درس النحوي من منطلق المعمول ، كما صنع ابن جني في اللمع ، وابن مالك في التسهيل وشرحه، ومنهم من أثر أن ينطلق من عناصر الكلام كما فعل

(81) الرد على النحاة: ٧٧-٧٨.

(82) المصدر نفسه : ٧٩-٨٠.

(83) المصدر نفسه: ٧٨-٨٢ .

(84) المصدر نفسه: ٩٦-١٠٣.

(85) المصدر نفسه: ٤٥.

الزمخشريُّ في المفصلِّ ، وابن الحاجب في الكافية^(٨٦) ، ومنهم من آثر المختصرات كالتفاحة، للنحاس والأتمودج للزمخشريِّ ، وفيهم من عرَضَ النحو على هيئة مسائل كما فعل ابن ولاد في المقصور والممدود، يضاف إلى هذا كله كُتُبُ الأُمالي والمجالس التي أفرزتها حلقات التدريس . ثم شاعت المتون والحواشي والتقريرات ؛ ولسان حالهم يقول :

عبارتنا شتّى وحسنك واحد وكلُّ إلى المعنى الجميل يشيرُ
وهكذا فقد جاءت أساليبهم في دراسة النحو خليطاً من ألوان التفكير وأمشاجاً أو مزيجاً من طرائق البحث، حتى تضخّم المحصول، وربما اضطربت القواعد لدرجة التعقيد الذي يسبب النفور.

وتعددت المناهج حتى صار لكل نحويٍّ منهجه الخاص به، وليس لكل مدرسةٍ نحويّةٍ فريقيها المنسجم المتفق، كلُّ هذه كانت تشكّل ثغراتٍ واضطرابات في وجه دارسي النحو ومريديه^(٨٧).

* * *

(86) واقع تدريس النحو، (١٩٩٤م) كمال جبري، ندوة في النحو والصرف، الكتاب الثاني، دمشق، ٢٧-٣٠/٨/١٩٩٤، ص ٥٤-٥٦.

(87) من ثغرات الدرس النحويّ عند العرب (١٩٩٤م)/عبدالكريم مجاهد، ندوة في النحو والصرف، الكتاب الأول، دمشق، ٢٧-٣٠/٨/١٩٩٤، ص ٣١-٣٢.

حملة نابليون على مصر وأثرها على التراث النحوي

شهد القرن الثامن عشر الميلادي وما يليه حركاتٍ مدّ وجزرٍ مهولة، فقد كان يقبع في ظلام دامس، واشتدت أزْمت الأُمّة، وضافت حلقاتها، بسبب هجمات الصليبيين والنتار، وتولّى الحكام المماليك والأترّك زمام الحكم، وهم لا يُحسنون العربيّة. وفي العقد الأخير من القرن الثامن عشر تمّت حملة نابليون على مصر... فأدرك الشعب ما هو عليه من ضعفٍ وجهلٍ، بسبب العزلة التي فُرِضت على الأُمّة العربيّة إذ ذاك... ثم كانت الحملة الفرنسيّة عاملاً مهمّاً من عوامل زيادة الوعي القوميّ والفكريّ، فنبّهت المصريّين " إلى آفاقٍ من المعرفة غير التي ورثوها، وإلى أساليبٍ من الدرس والبحث لم يكن لهم بها عهد... " (٨٨).

لقد كانت " تحمل منشورات نابليون بونابرت نعمةً معقولة لا تتردّد النفس في قبولها والترحيب بها، وقد نجحت الحملة الفرنسيّة في أن تلعب دور الماسّ الكهربائيّ الذي لامس عقول الشرفيين... إلى الحدّ الذي ينبّه ويوقظ، دون أن يصعق ويميت.. فأوحت بسقوط سور الخلافة العثماني، وحاجز التخلف المملوكي... وتواصل طريق الإبداع والإضافة والخلق والتجديد (٨٩).

لقد أدخل الفرنسيّون إلى مصر الصحافة والمطبّعة، وأقاموا مرصد فلكية، وأنشئوا مراكز للأبحاث الرياضية، ومكتبة عامة، ومجمعاً علمياً، وعدداً من المصانع والمدارس، كما نظّموا شئون مصر الإداريّة والماليّة - على الرغم من أنهم قمعوا بقسوة كافّة حركات المقاومة أو المعارضة التي قام بها الشعب المصريّ ضدّهم...

وقد أقام الفرنسيّون في مصر ثلاث سنوات، وبعد خروجهم سنة ١٨٠١م، أُتيح لمصر فرصة النهوض بفضل جهود محمد علي باشا، إذ أنشأ دولة قوية مستقلة، تضاهي الدول الأوروبيّة قوةً وتنظيماً وإدارة، حيث انصبّت جهوده على التعليم، والجيش، والصناعة، والزراعة، واستعان بالخبراء والمدرّسين الأجانب، واصطنع الأساليب الأوروبيّة، وأرسل عدداً من نابهي الطلبة لتلقّي العلوم في الجامعات الغربيّة، ليحلّوا محل الخبراء والمدرّسين الأجانب.. ممّا جعل مصر تتبوأ مركز الصدارة في الوطن العربيّ سياسياً وثقافياً.

وكانت اللغة العربيّة هي لغة التعليم والترجمة - رغم مزاحمة التركيّة لها إبان حكم محمد علي - فضلاً عن كونها إحدى الموادّ الأساسيّة في المدارس العامّة، ومن هنا استشعر القائمون على هذه النهضة - في شتّى جوانبها - بأهميّة هذه اللغة، وأدركوا ما تعانیه من قصورٍ واضحٍ في الكتب التي تدرس من خلالها، فلغتها كزّة ومعقّدة، وهي باختصار بقايا أطلال دارسة أتى

(88) معالم التطور الحديث في اللغة العربيّة وآدابها : ٢١.

(89) رفاعة الطهطاوي: ١٣-٢٧.

عليها الزمان ، وتنتظر من يبعث فيها الحياة ، سواء كان ذلك بإحيائها أم بتيسير السبيل إلى تعلمها . ولا ريب أنَّ العرب ليسوا بدعاً من الأمم والشعوب، بل هم كغيرهم يتطورون ويتأثرون بالزمان والمكان وظروفهما ، سنَّة الله في خلقه ولن تجد لسنة الله تبديلاً، ومن الموافق لطباع الأشياء أن تكون اللغة وما رافقها من درسٍ نحويٍّ موائمةً لحياة من سبق؛ ولكنَّ الحياة في ينباعها قد اختلفت، وأصبح العربيُّ يعيش معيشةً جديدةً، ويقع تحت مؤثرات حضاريَّة لم يكن قد عرفها من قبل، من أجل ذلك كان لا بدَّ من مواكبة اللغة لمقتضيات العصر، كالتعريب، والنحت، والتجديد الأدبيِّ شعراً ونثراً، وقد عُرفت كتبٌ في تاريخ الأدب باسم حركة البعث والإحياء والتجديد ، حتى لقد شهد العصر الحديث شعراً متنوعاً الألوان والملاحم والاتجاهات والأسس، فمن الشعر الحافل بالبيان المرتكز على الأسلوب الخطابيِّ، إلى الشعر المهتمَّ بالمعنى والفكرة أكثر من اهتمامه باللفظ أو الأسلوب أو المناسبة، إلى الشعر الباحث عن لغةٍ جديدةٍ أو علاقاتٍ جديدةٍ بين الألفاظ، وأشكالٍ تعبيريةٍ وموسيقيةٍ تتجاوز ما وقف عنده السابقون، إلى الشعر القائم على وحدة التفعيلة، ورمزية اللغة، وإيجابية الصورة، وقد أخذت تظهر تباشير هذا التحول عند، محمود صفوت الساعاتي ، وعلي أبي النصر، وعبدالله فكري، وعلي الليثي ، وعبدالله نديم وعائشة التيمورية، ومحمود سامي البارودي (٩٠).

وللحق فإنَّ مصر قد نعمت في نهضتها المعاصرة بفيضٍ وافٍ من أعلام الفكر والفنِّ مما قد يعيي المرء استنكاره وحصره، ليس بفعل النسيان، بل لتزاحمهم على أبواب الذاكرة الأدمية، ولعلَّ الجرأة المشبعة بالإثارة تصلح أن تكون عنواناً مناسباً للحركات الفكرية المعاصرة في مصر، أو قل هي السمة المشتركة التي تجمع أعلاماً، تناولوا مجالات ممَّا ألف الناس تناولاً جديداً طريفاً، اتَّسم بالجسارة في تنوع مظاهره وتعدّد أشكاله، من ذلك على سبيل التمثيل لا الحصر :

- جرأة في الدعوة إلى سفور المرأة، وقد حمل لواءها قاسم أمين .
- جرأة في الثورة على بناء القصيدة العربية ودعوة إلى أن يكون نابعاً من الوجدان، وقد تجلّى في آراء مدرسة الديوان.
- جرأة في تمحيص الشعر الجاهلي، وقد حمل لواءها الدكتور طه حسين .
- جرأة في تيسير قوانين الشريعة الإسلامية ، وقد حمل لواءها الشيخ محمد أحمد السنهوري .

(90) الأدب العربي المعاصر في مصر: ١١-٤٢، وانظر ظواهر في تاريخ الأدب: ٢٠٢ - ٢٠٨، تقليد

وتجديد: ٧٢-٧٧، معالم على طريق تحديث الفكر العربي (١٩٨٧م) معن زيادة ، سلسلة عالم المعرفة ،

الكويت ع ١١٥، ص ١٤٠-١٦٠.

- جرأة في تيسير قواعد العربيّة، وإعادة النظر في الموروث النحويّ ، وقد حمل لواءها إبراهيم مصطفى^(٩١).

والذي يهّمنا من هذه الأمور هو المحاولات الهادفة إلى تيسير النحو العربيّ، وليس عجباً أن يفرغ له العباقرة من أسلافنا، يجمعون أصوله، ويثبتون قواعده، ويرفعون بنيانه شامخاً ركيناً في إخلاصٍ نادرٍ وإيمانٍ عميقٍ، وصبرٍ لا ينفد^(٩٢). ومهما قيل، " فإنّ النحو منذ نشأته داخلته شوائب، نمت على مرّ الليالي، وتغلّغت برعاية الصروف، وغفلة الحُرّاس، فشوّهت جماله، وأضعفت شأنه، وانتهت به إلى ما نرى، فلم يبق بدٌّ أن تمتدّ إليه الأيدي البارّة القوية، متمالئة في تخليصه ممّا شابها، متعاونة على إنقاذه ممّا أصابه، وأنّ تبادر إليه النفوسُ الوفيّة للغتها وتراثها، المعترّزة بحاضرها، وماضيها، فتنبذ في سبيل إنهاضه وحياطته، وإعلاء شأنه ما لا غاية بعده لمستزيد ! " ^(٩٣).

ثم يُردف عباس حسن قائلاً : " ومن كريم الاستجابة ، أن رأينا طوائفَ من تلك النفوس البارّة الوفيّة سارعت إلى النجدة، كلُّ بما استطاع، وبما هو ميسرٌ له، فمنهم من دَلَّ للناشئة لغته، أو اختصر قاعدته ، أو أوضح طريقة تدريسه، أو أراحهم من زائف العلل، وضارّ الخلاف " ^(٩٤).

ويمكن تقسيم الجهود التي اهتمت بتيسير النحو إلى أربعة أقسام ، وهي وإن اختلفت في الوسائل بدايةً، ولكنها تتفق أخيراً في الغاية المرجوة منها :

القسم الأول : فئة اهتمت بمادة النحو نفسها، فعملت على التعديل في مادتها، بما يخدم محاولة التيسير التي ارتأتها .

القسم الثاني : فئة اهتمت بالأسلوب الذي يجب أن يتمّ تدريس النحو بموجبه ، والذي من شأنه أن يجعل تعلمه سهلاً ميسوراً .

القسم الثالث : فئة راوحت بين المادة والأسلوب، إيماناً منها بأنهما وجهان لعملة واحدة : هي المنهج النحويّ خاصّة، والعملية التربوية عامة ^(٩٥).

القسم الرابع : فئة قصرت عملها على الجانب النظريّ المتأني الذي لا يقتنع بالتيسير الظاهريّ المحدود، وقد رأت أنّ السبيل إلى علاجها هو الوصول إلى منابع المشكلة

(91) إحياء النحو وتجديده: ١٥.

(92) في نقد النحو العربي: ٥.

(93) النحو الوافي: المقدمة: ٤.

(94) المصدر نفسه، ص ٤.

(95) تيسير تعليم النحو في القرن العشرين (١٩٩٨م)، دلال عبد الرؤوف اللحام . ر.ج ، الجامعة الأردنية،

عمان: ٧.

وحلّها من جذورها، وربّما زاد بعض دعاة هذه المبادئ إلى وضع تصوّرات عمليّة للحلّ .

ومن الممكن أن تُقسّم أيضاً إلى محاولات أوليّة وأخرى جزئية تمثلت في إيجاد الكتاب الميسّر، الخالي قدر الإمكان من النقائص والعيوب المنفّرة ؛ ومحاولات شاملة يجد المرء نفسه أمامها مشدوهاً ، حمل فيها أصحابها على عاتقهم النهوض بالتراث النحويّ وتيسيره، على شاكلة ما نراه عند إبراهيم مصطفى في إحياء النحو، وما نراه عند شوقي ضيف في كتابيه : تجديد النحو، وتيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً مع نهج تجديده .

وسوف يتناول البحث - إن شاء الله تعالى - هذه المحاولات في فصلٍ مستقلّ.

محاولات على طريق التيسير :

محاولات الطور الأول (المحاولات الأوليّة) :

يتناول هذا الفصل، محاولات الاتجاه الأوّل التي ترمي إلى إيجاد الكتاب المدرسيّ السهل، الذي يكفل إكساب دارس العربيّة المبتدئ قواعدها بأقرب الوسائل، وأدنى الجهود ؛ ولعلّ أول محاولة في هذا السياق كانت محاولة علي مبارك باشا إذ ألّف كتاب (طريق الهجاء والتمرين على القراءة في اللغة العربيّة) ، ويقع الكتاب في جزأين في نحو مائتين وخمسين صفحة، وكان ذلك في عهد إسماعيل، وظلّ وقتاً طويلاً يقرّوه التلاميذ بالمدارس الابتدائية^(١)، وكان يعمل وقتها ناظراً للقناطر الخيريّة وكان يُعدّ من عمَد النهضة التعليميّة في مصر في تلك الحقبة، ومن المؤمنين بضرورة التعليم وأهمّيته، وكانت الكتب المعتمدة في تدريس العربيّة في المدارس الحكوميّة إذ ذاك هي كتب الأزهر ومنها : الأجروميّة ، والألفيّة ، والكفراويّ ، في المرحلة الابتدائيّة، وشذور الذهب، وقطر الندى وبلّ الصدى، والشيخ خالد، وغيرها في المراحل التالية^(٢). ولا يخفى ما تحمله تلك الكتب من جفافٍ وتعقيدٍ، ناهيك عن عدم ملاءمتها للتدريس في مثل هذه المراحل المبتدئة، ولذلك كانت الحاجة ملحةً لتأليف بعض الكتب التي تأخذ بأيدي الناشئة، وتريحهم من عناء النحو، وما يتقله عليهم من صعوبات هم في غنى عنها، وربما أحسّ علي مبارك باشا بنقص محاولته تلك أمام هول المؤمل، فعهد إلى رفاة الطهطاوي بتأليف رسالة أو أضمومة في النحو، تكون سهلة المأخذ لتدرّس في المدارس الخصوصيّة والأوليّة^(٣)؛ فاستجاب رفاة الطهطاويّ لذلك الطلب، وانبرى يعمل، فأخرج كتابه الموسوم بـ " التحفة المكتبيّة لتقريب اللغة العربيّة " وكان ذلك سنة ١٨٦٩ م ويعدّ كتاب رفاة هذا من أوائل الكتب في التأليف النحويّ الحديث^(٤). وقد امتاز بالبساطة والوضوح، ويعدّ نقلةً كبيرة إلى الأمام مقارنة بالكتب التي كانت متداولة بين أيدي الطلبة آنذاك في هذا الفنّ، وقد التزم فيه بمنهج النحو التقليديّ الصرّف، دون أدنى تغيير، استرضاءً لمعاصريه، ولكنه اختلف عنهم بطريقة العرض والتناول، إذ حرص على قرب العبارة وسهولتها، وبعدها عن التوعرّ، فاستخدم اللغة المباشرة المتحرّرة القريبة من الاستعمال اليوميّ، ونأى عن عبارات النحويّين حتّى في تعريفاتهم، من ذلك أنه عرّف النحو مثلاً بأنّه : " فن تصحيح الكلام العربي كتابة وقراءة " ^(٥). ولعلّه كان متأثراً في ذلك بوظيفة النحو بالفرنسيّة، ومن الأمور اللطيفة التي تسجّل له في كتابه أنه ابتعد

(1) في إصلاح النحو العربي: ٥٦.

(2) التعليم في عهد محمد علي: ٥٧٦، وانظر علي مبارك: ١٢٠.

(3) التحفة المكتبيّة لتقريب اللغة العربيّة: ٣.

(4) معالم التطور الحديث في اللغة العربيّة وآدابها: ٣١، وانظر رفاة الطهطاوي: ١٢٦.

(5) التحفة المكتبيّة: ٣.

عن الخلافات النحويّة ، رغم شيوعها في كتب معاصريه للمبتدئين، وقد أدرك أنّ الجداول تؤدي دوراً فاعلاً في توضيح المطلوب ؛ فأكثر منها لتساعد الناشئة على حفظ القواعد واستيعابها، وتصوّر العلاقات بين أقسامها المختلفة ، فزادت على الأربعين جدولاً . وهي مزيّة تفرّد بها ، فلم تكن معروفةً إذ ذاك ؛ ولم يفته أن يشير إلى المهم من خلال حجم الطباعة لإظهار العناوين الخاصة بالأبواب أو لتوضيح فكرة مهمّة، وهو أسلوب تربويّ رفيعٌ ، يأخذ بيد الطالب أو الدارس ويلفت انتباهه إلى المراد . ولعلّ أهم ما سجّله هذا الكتاب هو أنّ صاحبه قد ذلّه بخاتمة في الخط والإملاء، وهي أمورٌ لم تكن تجديدية محضة، فقد شاعت في الكتب الآمات ، كهمع الهوامع وغيره، ولكنها ممّا خلت منها كتب معاصريه ولم تجد لها طريقاً بينهم، فكان الطهطاويّ واعياً لما اشتمل عليه كتابه ، من تجديد له أساسه، فهو يتكئ على أرض صلبة، عمادته في ذلك كتب الأقدمين، وهمّه في ذلك ترويض الطريق على السالكين ويصدق ظنه إذ يقول : إنها رسالة مصوغة على أسلوب جديد، يقرب البعيد للمريد المستفيد ... فهي جديرة بأن تُعدّ من المحاسن التجديديّة " (٦) . وأظنّ أنّ جهد رفاة التجديديّ يُعزى إلى تأثره بالكتب المؤلفة لتدريس اللغة العربيّة للفرنسيين التي اطّلع عليها، ولا سيّما كتاب المستشرق الفرنسي البارون سلفستر دي ساسي الموسوم بـ (التحفة السنيّة في علم العربيّة) وقد قيّض لرفاعة أن يدرس في باريس، وكان بينهما لقاءات ومناقشات أثناء وجوده في بعثة إلى فرنسا، وقد أبدى رفاة إعجابه بهذا الكتاب الذي لا يمنع أن يكون قد استلهم روحه، وربّما أفاض عليه من روحه هو الآخر أيضاً، وعنه يقول رفاة : " ومن جملة مؤلفاته الدالة على فضله كتابٌ في النحو، سمّاه التحفة السنيّة في علم العربيّة، فإنّه جمع فيه علم النحو على ترتيب عجيب ، لم يسبق به أبداً! " (٧) . ولعلّ صياغة رفاة الطهطاويّ لعنوان كتابه جاءت لتدلّ دلالة واضحةً جليّةً على مدى تأثره وإعجابه بكتاب صاحبه ولتدفع هذا الجهد بالتأثر الذي لا يقبل الشك . كيف لا، ورفاعة الطهطاويّ كان حاذقاً بالفرنسيّة ، عارفاً بها ، حتّى لقد عمل أول قدومه من البعثة مترجماً بمدرسة الطب (٨) . وكان أثر كتاب رفاة في تحفته واضحاً في الخالفين، وليس أدلّ على ذلك، من إعجاب معاصريه بمؤلّفه أنه لم تمضِ إلا بضعة أشهر حتى ظهر كتابٌ آخر يحمل بين طيّاته محاولة مشابهة ومقاربة، ذاك هو : " تقريب فنّ العربيّة لأبناء المدارس الابتدائية " للشيخ أحمد بن محمد المرصفيّ، وكان يعمل مدرّساً للعربيّة بمدرسة المبتديان، وأحد مدرّسي المهندسخانة، ولم يفته أن يشير إلى الأسباب التي حدثت به أن يؤلّف هذا الكتاب، والأهداف التي كان يرمي من ورائها

(6) التحفة المكتبية: ٣.

(7) تلخيص الإبريز في تلخيص باريز: ١٣٢-١٣٣.

(8) رفاة الطهطاويّ : ٦٥.

لتأليف كتابه، وهذه الأمور لا شكَّ أنها تقدّم إضاءاتٍ كاشفةٍ لما نحن بصددّه ؛ يقول في مقدّمة كتابه : " لمّا كانت المدارس الابتدائية، والمكاتب الوطنية قد زادت الآن رغبتها في تعلّم مبادئ النحو كغيره من الفنون الأدبية .. ولمّا كانت كتب النحو المستعملة في هذا الشأن ربّما صعب فهمها على المبتدئين في بعض الأحيان ؛ نزّهت طرفي في رياضتها ، ... وجمعت من ذلك ما يسهل فهمه إن شاء الله تعالى على المقاصد" (٩) .

ولعلّ من السهل على قارئ الكتاب أو متصفّحه أن يلمس أثر رفاة في هذا الكتاب، وقد تجلّى واضحاً في مسمّاه : " تقريب فنّ العربية لأبناء المدارس الابتدائية"، وهو يقارب ما ورد عند رفاة " التحفة المكتبية لتقريب اللغة العربية "، ولا غرابة في ذلك، فقد ارتبط الاثنان بصداقة حميمة بينهما، أضف إلى ذلك ما كان يتبوّءه رفاة من منزلة رفيعة، فكان له حضوره وتأثيره في نفوس معاصريه، وليس أدلّ على ذلك من إنّ رفاة الطهطاويّ قد قرّط كتاب صنوه المرصفيّ ، وأتت على صنيعه، يقول رفاة : " من أحسن ما نظم في سلك التصنيف ووُسّم في سبط التصريف ، رسالة النحو تأليف العلامة المرصفيّ ؛ سهلة المأخذ الوفيّ، وعذبة المورد الصفيّ، فلا شكَّ أنّها عظيمة النفع، مألوفة الطبع، ينتفع بها المبتدي والمقتدي ... " (١٠) . ولا ننسى ما يربط الاثنين بـ عبدالله فكريّ باشا ، الذي كان يرعاها معاً، فقد كانت له يدٌ في إخراج الكتاب إلى حيّز النور ؛ قال المرصفيّ : " ثم عرضت ما جمعته على سعادة مدير المدارس علي باشا مبارك ؛ فأعجبه حسن ترتيبه ووضعهِ، فأصدر أمره بتمثيله وطبعهِ ... " (١١) .

وقد اتّسم الكتاب بجملةٍ من الميزات، كاستغلال استخدام الحروف الكبيرة في خدمة النصّ لإظهار العناوين، وإبراز المصطلحات النحويّة والتنويه على ما له أهميّة، وكذلك استخدام الجداول، إلا أنّها كانت أقلّ كثيراً ممّا بُثّ في كتاب رفاة المشار إليه ، والتي زادت على الأربعين، في حين أورد المرصفيّ في كتابه ثلاثة جداول فقط ، جعلها لإسناد الضمائر، وظروف المكان والزمان (١٢)، ومن باب إسناد الفضل إلى صاحبه، فإنّه ثمةً جديداً نلمسه في هذا الكتاب هو أنّ صاحبه قد ضمّنه بعض علامات الترقيم، وهذه سمة لطيفة تُسجّل له، وكذلك فإنّه يُسجّل له في باب التجديد أيضاً حسن التناول ، وقد تمثّل ذلك بجلاء في وضوح صياغاته، وجدة تعريفاته، وعنايته الفائقة في تخيير الأمثلة، كما إنّ المادة النحويّة وردت عنده على نحوٍ أكثر تفصيلاً من سابقه .

(9) تقريب فنّ العربية لأبناء المدارس الابتدائية: ١-٢ .

(10) المصدر نفسه: ١-٢ .

(11) المصدر نفسه: ٢-٣ .

(12) المصدر نفسه: ٦٩-٧٢ .

ثم تلا هاتين المحاولتين، محاولة أخرى لـ (عبدالله فكري باشا) وكانت بتوجيه من علي مبارك باشا، لتكون مادة لطيفة يدرسها تلاميذ المكاتب الأهلية، وتقع هذه المحاولة في أربعين صفحة، سماها : " **الفصول الفكرية للمكاتب المصرية** " إلا أنّ هذه المحاولة كانت دون المؤمل، رغم صدورها بعد تينك المحاولتين الكبيرتين، إلا أنّ مجال التجديد والتيسير كان محدوداً للغاية، نحو تقسيمه للكلام العربي إلى ثلاثة أقسام : باب الاسم، باب الفعل، باب الحرف . وقد عرف سابقوه هذا التقسيم وأخذوا به، وقد ابتدعه الزمخشري في المفصل، ثم تلاه ابن مالك وغيره . لكنه يسجل له في إعادة إحياء هذه الأصول لأنها لم تكن مألوفة في المتون أو الكتب المتداولة آنذاك .

ويتسم الكتاب بالسهولة المفرطة، فضلاً عن الاختصار والوضوح في ذكر أقسام القواعد وترتيبها . وتكاد رسالته تكون تقليدية جداً في ما أوردته، ولا تكاد تمتاز عن غيرها مما عرف وقتها من متون، حتى إنّ صاحبها نفسه أطلق عليها اسم المتن مرّات عدة . وقد لخص المؤلف نفسه أهمية هذه الرسالة بقوله: " هذه الرسالة على صغر حجمها أغنت عن المطولات لما حوته من نفيس المعاني، ووجيز العبارات ؛ فهي جديرة بأن يُقبل عليها المتعلمون، وحريةً بأن يقتبس من أنوارها المستفيديون " (١٣) ولعلّ هذا ما ، أغرى أحد الكتاب الذين تناولوا عبدالله باشا فكري بالدراسة، أن يُعدّ هذه الرسالة " أوّل محاولة معاصرة لتيسير النحو العربي " (١٤) والحق إنّ هذا القول يحمل بين طياته المبالغة من جهة ، وإغماط الآخرين حقوقهم من جهة أخرى، ففي ذلك تجاهل واضح لجهود علي مبارك، ورفاعة الطهطاوي ، والشيوخ أحمد المرصفي، وقديماً قال الشاعر :

وليس يصحّ في الأفهام شيءٌ إذا احتاج النهارُ إلى دليلٍ

ولكن الغلوّ والإسرافَ ومجانبة الصواب، تبلغ ببعضهم حينما يكون بصدد تحقيق شخصية ما، أن يوصله عنان السماء وأن ينسب إليه ما ليس له !!

ولكن لا يمنع أن نقول بأنّ الرسالة، على شدة اختصارها، وقلة صفحاتها، تحمل في طياتها قيمة تربوية كبيرة، وبخاصة إذا ما عرفنا الكتب والطرائق التي كانت شائعة إذ ذاك في تدريس النحو للناشئين، وهي تحمل في جنباتها أيضاً دعوةً صريحةً إلى التيسير في تعليم النحو، ولا سيّما أنّ صاحبها اقتصر في تمثيله على القواعد ، بمثال واحد في كل حال ، ليغرس في نفس القارئ أنّ المعلم هو المكمل الحقيقي للمناهج، ولا يخفى أنّ هذه نظرةً تربويةً فيها أخذٌ وعطاء،

(13) الفصول الفكرية للمكاتب المصرية: ٤٠.

(14) عبدالله فكري: ٢٩٨ .

فإنَّ لها ما لها وعليها ما عليها ؛ ويكاد المجرَّب يقول بعكس ذلك، لأنَّها حَدِيَّةٌ ؛ فإذا لم يكن المثال مشرقاً ، واضحاً وضوح الشمس رابعة النهار ، فإنَّ العيب لا شكَّ مواضعه .
وبعد فقد كانت المحاولات الأربع السابقة تهدف إلى تيسير النحو للمبتدئين والناشئين ؛ أمَّا المحاولة التالية فهي تعالج تيسير النحو للمراحل العليا، والرائد فيها هو الشيخ حسين المرصفي في كتابه " الوسيلة الأدبية إلى العلوم العربية " .

طُبِعَ كتاب الوسيلة الأدبية إلى العلوم العربية ، من تأليف الشيخ حسين أحمد المرصفي ، في جزأين : الأوَّل في عام ١٨٧٥ م، وتمَّ طبع الجزء الثاني منه في عام ١٩٧٩ م، وقد أخذ الكتاب شهرته والاهتمام، به من التأثير العظيم الذي أحدثه في الحياة الأدبية . فالجزء الأول يقع في مائتين وخمس عشرة صفحة، وقد تمَّ طبعه في المعارف الملكية بدرب الجماميز، وقد استغرق ثلاث سنوات . أما المجلد الثاني فيقع في سبعمائة وثلاث صفحات؛ وقد استغرق طبعه أربع سنوات، وطبع في مطبعة وادي النيل بباب الشعرية، وقد صرَّحَ محقق الكتاب قائلاً : " فالكتاب والرجل لا يزالان في حاجة إلى درس وتمحيص، وارتداد جوانب جديدة تتصل بهما " (١٥).

وكان الشيخ حسين يعلم العربية في دار العلوم وبالمدارس الكبرى، وقد حذق الفرنسية، وتعلَّمها بطريقة بريل (Brille)، بمدرسة العميان ، وكان حافظاً للقرآن، والمتون النحوية والصرفية ... وكان والده من كبار العلماء (١٦). والأصل في كتاب الوسيلة الأدبية إنها مجموعة المحاضرات التي كان يعدها لطلابه في دار العلوم، ولا شكَّ أنَّ هذا الكتاب كان له أثره الواضح في غيره من كتب اللاحقين، وإنَّ من يقرأ الكتب التي أُلِّفت في النحو والصرف، وغيرهما كالبلغة والأدب، مما أُلِّف بعده بخمسين سنة أو أكثر يدرك بسهولة أثره، فيها منهجاً ومادة، وفي ذلك يقول عبد العزيز الدسوقي محقق الوسيلة : " ويمكن أن نتوقَّف عند أسماء بعينها تأثرت بالمرصفي، وحدث حذوة في التأليف واستلهمت الوسيلة الأدبية، من أمثال : (محمد دياب)، و (محمد صالح)، و (حفني ناصف)، و (مصطفى طموم، و (محمود عمر)، و(سلطان محمد)، و (أحمد الحملاوي)، وغيرهم " (١٧).

وقد قيل : " إنَّ ظهور هذا الأثر النقدي الضخم ، في أواخر القرن التاسع عشر ، يحمل أفكاراً هامةً أثرت في رواد النهضة الحديثة ، وشكَّلت عقولهم ، وكوّنت أذواقهم ؛ وإذا كان كتاب فنَّ الشعر لأرسطو طاليس ، قد أثر في النهضة الأدبية في أوروبا بصورة واسعة واعتُبر

(15) الوسيلة الأدبية إلى العلوم العربية: ١٧.

(16) المصدر نفسه: ١٣ .

(17) المصدر نفسه: ٢٦.

غامماً... فإنني أعتقد أن كتاب الوسيلة الأدبية قد لعب هذا الدور... أما الوسيلة فلم يعبأ بطبعه إنسانٌ على الرغم من إشادة الجميع بفضله، واعترا فهم بأستاذية مؤلفه " (١٨).

ويعدُّ كتاب الوسيلة الأدبية أوّل كتاب في علوم العربية، يؤلّف على منحى تجديدي، وهو بذلك يمثل حلقة مهمة وأساسية في تطوّر التأليف العربي، لأنّه انتقل من مرحلة القواعد والضوابط والمتون والحواشي، إلى مرحلة الثقافة الواسعة والتذوّق البصير (١٩).

ومن المعلوم بدهاءة في أوساط المتعلّمين عامة، وعند المهتمّين باللغات خاصّة أن دار العلوم - منذ نعومة أظفارها - تمثّل تيار التجديد في الدراسات اللغوية؛ فليس بدعاً أن يأتي هذا الكتاب مصطبغاً بهذه الصبغة من الحدّثة والتجديد، وتكمن " قيمته في تاريخ التطور الأدبي واللغوي في مصر، فقد كان أول كتاب أُلّف في علوم العربية، في القرن التاسع عشر على منهج حديث، يجمع بين الإحاطة والعمق والأسلوب المباشر، والرجوع إلى المصادر الأصلية وتحاشي الخلافات والمناقشات الشكلية " (٢٠).

والقارئ المتعجّل قد يراه كتاباً أُلّف على نمط الكتب القديمة، ينتقل فيه مؤلّفه من علم إلى علم، بلا ضابط أو رابط، أو أنّه مجموعة من شجون القول على نحو ما كان يصنعه أصحاب الأمالي في الأدب العربي القديم... ولكن المرصفي كان على دراية حسنة بما يصنعه، يمدّه في ذلك ذوق رفيع وثقافة واسعة وفطنة ورهافة في الحسّ والإدراك، ساعد في ذلك سعة ثقافته وغزارة محفوظه للنصوص، مع تعمّقه في الدرس فجاء أسلوبه جزلاً رصيناً (٢١).

وقد تمثّل ذلك، في ما أبداه من ملحوظات ومآخذ عدّها من النقائص، التي غصّت بها كتب النحو التقليديّة وطرائق تدريسها، ولعلّ من أهمّها كثرة التكرار الذي يسودها، واشتغالها بالشرح الكثيرة التي لا مسوّغ لها، إلا ما كان من طمس للأفكار، واستغلاق للموضوعات، أمّا ما يؤخذ على المناهج القديمة، فهو أنّها تحمل الطالب على التطبيق قبل أن يستكمل العُدّة لذلك، فيكون كمن يُرمى به في البحر، قبل أن يتعلّم فنّ العوم، والنتيجة معروفة هو الغرق الأكيد، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإنّهم يحيلونه على مصادر أخرى قد تكون في الغالب استقت من مصدر واحد، فيكون جهد الطالب مكروراً أيضاً (٢٢).

كان هذا من الناحية النظرية الشكلية، أما من الناحية العملية التطبيقية، فقد عقد فصلين خصّصهما لدراسة الصرف والنحو، انتهج من خلالهما خطة توصل الطالب إلى ما يريد من

(18) روضة المدارس : ١٩٥ - ١٩٦.

(19) معالم التطور الحديث في اللغة العربية وآدابها: ١٤٤-١٤٥.

(20) المصدر نفسه: ١٢٧.

(21) روضة المدارس : ١٩٧.

(22) معالم التطور الحديث في اللغة العربية وآدابها: ١٢٣.

المعارف الضرورية الأساسية، مفسراً الظواهر النحويّة تفسيرات مباشرة واضحة، تورث الدارسين فقهاً ودراية، وإحساساً بولوج باب العربيّة، لتفهم أسرار هذه اللغة وتلمس مواطن الجمال فيها للإقرار بعبقرية اللغة العربيّة وتراكيبيها (٢٣).

حيث بدأ بفنّ الصرف، وقد وزّع المؤلّف مباحثه على قسمين رئيسيين هما : الفعل والاسم . وقد تناول الفعل من عدّة وجوه : المدلول، والصحة، والاعتلال، والمادّة، والصورة، وأبواب الثلاثي والرباعي، والخماسي، والسداسي، وقد عرّج أثناء ذلك على عدة تفاريق متعلّقة بالفعل، كالمهززة في أول الماضي، وحركة عين الفعل ممثلة بالأبواب الصرفيّة السنّة، ثمّ درس الفعل باعتبار البناء للفاعل أو للمفعول، ثمّ باعتبار التصرّف والجمود . بعد ذلك تناول الاسم، فدرس الجوامد والمشتقات، والتذكير والتأنيث، والمجرد والمزيد، والمقصود والممدود ... إلخ ثمّ أتى على ختام مادة فنّ الصرف، بالحديث عن التصغير، والنسب، والوقف، والإبدال، والإعلال، والإدغام، ومخارج الحروف، وصفاتها (٢٤).

ولا يُنكر أنّ جمع مسائل فنّ الصرف على هذا النسق وعرضها بهذا الشكل الواضح والتنظيم اللطيف، يُعدّ خطوة إيجابية إلى الأمام، كما إنّ تقديمها على مباحث علم النحو، يعدّ خطوة متطوّرة في دراسة قواعد العربيّة، يكفل للدارس قدراً كبيراً من التيسير، ويحقق له مزيداً من الفهم، ويعود عليه بالنفع العميم .

ثمّ تناول المادة النحويّة في مقدّمتين، وخمسة أقسام، وخاتمة، ففي المقدّمة الأولى نقد الطرق التقليدية المتبّعة في تدريس النحو، وهي طرق قاصرة عن تقديم المادة النحويّة التقديم اللائق، وقاصرة عن تأثيرها في نفوس متعلّميها . " فكانت عادتهم أن يأخذوا التلاميذ بحفظ الكتب الطويلة، والعبارات العويصة، واللغات الحوشية، دون تعقّل ... على ما كان من صعوبة المؤلّفات وتقصيرها، وكثرة أغلاطها " (٢٥) ثمّ عرض عيوب الكتب التقليديّة، وما تعتوره هذه الكتب من ضعف وقصور، مشيراً إلى الآثار التي تجرّها والصعوبات التي تجلبها في دراسة النحو، والذي يبدو أنّ تأثر المرصفيّ كان واضحاً بابن خلدون في مقدّمته حتّى على مستوى اللغة، وهو يطلق عليه كما ورد في تلافيف نقولاته عنه " أحد أكابر عقلاء الأمة " تارة وعبد الرحمن بن خلدون تارة أخرى (٢٦) .

(23) المصدر نفسه: ١٢٣.

(24) الوسيلة الأدبية، الطبعة المحقّقة: ١١٥-٢٠٧.

(25) الوسيلة الأدبية: ٢١٣.

(26) المصدر نفسه: ٢١١.

وتعدُّ مقدِّمة المرصفيّ لفنّ النحو مبحثاً تربوياً لطيفاً يعكس مدى تيقُّظ المؤلِّف، وإحساسه بمرارة ما في كتب النحو من صعوبات جمّة، ومدى حاجة هذا الفن إلى الإصلاح^(٢٧)، بما يجعل من مؤلِّفه نموذجاً عملياً للعلاج فهي تحمل في طياتها كثيراً من النظرات الجادة التي تتطلَّع لاستشراف التجديد والانطلاق بهذا العلم من القيود التي كان يزرع بها عقوداً طويلة^(٢٨)، وفي ذلك يقول صاحب الوسيلة: " فإن الطالب إذا تكرر استماعه للمسألة الواحدة ملّ، وانصرف ذهنه عن الحضور، " وأشد من ذلك أن الكتاب له شرح، وللشرح شرح، وللشرح الشرح شرح ... يريد الشارح الأوّل أن يوضّح الكتاب ويفتح مقلِّفه، فيعتمد الشارح الثاني لإغلاقه، ويزيده الثالث إغلاقاً ... " (٢٩) وجلباً للفائدة فإن المرصفيّ أخذ على عاتقه الالتزام بمنهج ابن مالك في عرض مادّة النحو، وفي ذلك يقول: " وقد آن الأوان أن نمضيّ معك في تقرير المسائل النحويّة، على ترتيب الخلاصة لحسنه وعموم استعمالها، والانتفاع بها شرقاً وغرباً ... فنقول: ينبغي أن نجعل الكلام في النحو منقسماً إلى مقدِّمة، وخمسة أقسام وخاتمة " (٣٠). والمدقّق في خُطّة المرصفيّ، يجدها أكثر إحكاماً ووضوحاً، ولعلّ من أبرز ما اتسمت به خُطّته ما يلي:

- ١- تخليصه مباحث النحو عن مباحث الصرف، ممّا ساعد على إبراز أهمّ سمة للمباحث النحويّة، ألا وهو اختصاصه بالتراكيب.
- ٢- أولى المرصفيّ عناية واضحة بأهميّة الجملة في الدرس النحويّ، فقد جعل القسم الأوّل للبناء والإعراب، في حين جعل القسم الثاني للجملة الاسميّة، والقسم الثالث للجملة الفعلية، والقسم الرابع للجملة الشرطيّة، والقسم الخامس للجملة الإنشائيّة، ثم ختمه بالحديث عن الجمل التي لها محلّ من الإعراب، والجمل التي لا محلّ لها من الإعراب. ولم يُسبق للجمل أن عُولجت مثل هذه المعالجة المتأنّيّة - وهي محور النحو - فاصطبغت بالوضوح، وأبرزت وظيفة النحو ومجاله.
- ٣- جاءت لغة الكتاب رصينة واضحة، ممّا انعكس على دقّة المراد، ووضوح الهدف، فقد نفض عن النحو غبار الماضي وألبسه حلّة قشبية تناسب العصر، فجاءت تعريفاته مثلاً مخالفة في ألفاظها لسابقه، من ذلك مثلاً، تعريفه للمبتدأ بقوله: " هو اسم صريح ظاهر، أو اسم مؤول، أو ضمير معتاد، أو ضمير شأن " (٣١) وقد درجت الكتب التقليديّة على تعريفه على النحو التالي: " اسم أو بمنزلته، مجرد عن العوامل اللفظيّة أو بمنزلته، مُخبرٌ عنه، أو

(27) المصدر نفسه: ٥١١ - ٢١٥.

(28) معالم التطور الحديث في اللغة العربيّة وآدابها: ١٠٩-١١٠.

(29) الوسيلة الأدبية: ٢١٤.

(30) المصدر نفسه: ٢١٥.

(31) الوسيلة: ص٢٨.

وصف واقعٍ لمكتفىً به " (٣٢) . ولا يخفى على أهل هذه الصناعة، ما حمله تعريف المرصفي من وضوح جميل، يأخذ بيد الدارس إلى منابع الصافية - وهو بلا شك ضربٌ عظيم من التيسير - وبذلك يكون المرصفي قد أسقط من تعريفه للمبتدأ نظرية العامل، التي طالما شغلت كثيراً من النحويين عن إظهار الأهم .

٤- وانطلاقاً من حرص المؤلف على تربية الذائقة، والمَلَكة عند الدارسين، فلم يقف الحدُّ بالمرصفي عند عصور الاحتجاج، ولذلك جاءت شواهد سلسلته رقراقة، تلبّي حاجة الجيل الجديد، وتتفي عن النحو سمة الجفاف التي دُمغ بها، بل ربّما أورد مقالةً كاملةً للحريري وهي المقامة الرابعة والعشرون، الموسومة بالمقامة النحويّة، ليسرّي عن القارئ من جهة، ولتكون مرتعاً خصباً للتطبيق من جهة ثانية (٣٣) . ولا يخفى على أهل الاختصاص في العربيّة ما تحمله المقامات من روح خفيفة تأخذ بالباب قارئها !

٥- إنّ المرصفي يؤمن بتكاملية اللغة، فكلُّ فرعٍ يفضي إلى أخيه، تماماً كالسلسلة، كل حلقة تقود إلى أختها، فهي آخذة بعضها بأعناق بعض ولا يمكن فصلها عن بعضها بعضاً ؛ وقد بدأ كتابه بالحديث عن فقه اللغة، فالصرف، فالنحو، فالبلاغة، فالعروض والقافية، فالموشحات والأزجال، ولا شكّ أنّه بهذه الطريقة قد أعاد إلى اللغة العربيّة أبهتها، وأحلّ النحو منها محلّه الصحيح .

٦- أفسح المرصفي المجال أمام شواهد النثر، على شاكلة ما مرّ بنا من إيرادهِ للمقامة الرابعة والعشرين من مقامات الحريري . فلم يبتسر الشواهد، بل جاءت معبرة ضمن سياقها، ممّا يعزّز فهمها .

ولعلّ المرء لا يغلو أو يسرف، إن قال بأنّ كتاب الوسيلة كان من اللبّات الصالحات في بناء أسّ العربيّة المعاصرة، وقد سجل صاحبه من خلاله جملة من التيسيرات التي ذكرنا، ومن أبرزها أنّه نقلت نوعيّة حسنة من مرحلة المتون والحواشي، إلى مرحلة الثقافة المتكاملة والتذوق الجماليّ البصير (٣٤) .

فميزة الكتاب إذن تتمثّل في ريادته المبكرة لتجديد النحو ، على ضوء مفهومات جديدة ، اهتدى إليها بفطرته السليمة ، وسليقته الفنيّة المرفهة ، وثقافته الواسعة ، وإدراكه العميق (٣٥) . وقد التقت العلماء المعاصرون إلى تجديده ، حتى على مستوى الأدب ، وإنّ غاب يوماً صوته

(32) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ج ١: ١٣١.

(33) الوسيلة الأدبية: ٢١٥-٢٥٩، نصّ المقامة .

٢٦٠ - ٢٧٤، التعليق على المقامة .

(34) معالم التطور: ١٤٤-١٤٥.

(35) روضة المدارس: ١٩٩.

في غمار الدراسات القديمة والدراسات الحديثة (٣٦) . وقد شعر المعاصرون حقاً بأهميّة هذا الكتاب ، حتى قيل : إنه أخطر كتاب طلع على الحياة الأدبيّة قبيل مغرب القرن التاسع عشر (٣٧) .

(36) مناهج الدراسة الأدبية في الأدب العربي : ١٣٦ .

(37) روضة المدارس : ١٩٤ .

محاولات التطور الثاني :

أ- مرحلة الجهود الجماعية :

بعد عامٍ من صدور كتاب الوسيلة الأدبيّة، أي في عام ١٨٨٧م تولى الشيخ محمد عبده تحرير جريدة (الوقائع) الرسميّة، ولطالما وجّه نقده اللاذع على صفحات تلك المجلّة لنظام التعليم في مصر، وفي ذلك يقول : " يفني الطالب عمره وهو لا يزال يضرب برجليه في أوّل الطريق ؛ أفلا نشعر بالحاجة إلى تقريب المَطْلَب ، وتيسير المذهب ؟! ألم يأن لنا أن نرجع إلى المعروف عمّا كان عليه سلفنا ، فنحيا بما كان قد أحياهم ، ونترك ما ابتدعه أخلافهم ممّا أماتهم وأماتنا معهم " (١). وقد رأى هذا المصلح الكبير أنّ من الخير إنشاءً لجانٍ ترعى التعليم ، وتقدّم النصح والمشورة، بما ينعكس جيّداً على العملية التربوية وتحسينها ؛ وفي عام ١٨٨١ م أنشئ (مجلس المعارف الأعلى) ، وكان ذلك برئاسة ناظر المعارف علي باشا إبراهيم، وعضويّة خمسة عشر رجلاً من كبار المهتمين بالحركة الأدبيّة والعلميّة ، كان من بينهم علي باشا مبارك، وعبدالله باشا فكري ، والشيخ محمد عبده (٢) . وانطلاقاً من المقولة المشهورة : واجب الجميع ليس واجب أحد ، فقد أخفقت هذه اللجنة في تأدية دورها لعواملٍ منها : كثرة عدد أعضاء هذا المجلس ، وربّما سعة اختصاصاته ، وما كانت تمرّ به البلاد من ثورات مناوئة للاحتلال البريطانيّ وعلى رأسها الثورة العرابيّة ... وفي عام ١٨٨٧ م ظهر كتاب الدروس النحويّة لتلاميذ المدارس الابتدائيّة - بناء على طلب من وزارة المعارف - من تأليف نخبة من مفتشي اللغة العربيّة ومدرّسيها بالمدارس الأميريّة ، وهم : حفني ناصف ومحمد دياب ، ومصطفى طمّوم ومحمد صالح . ويقع الكتاب في ثلاثة أجزاء صغيرة على هيئة سلسلة، وفي عام ١٨٨٨م أنشأ علي مبارك - ناظر المعارف آنذاك - لجنة مؤلّفة من ذوي الاختصاص يكون من مهمّتها النظر في المنهاج الجديد، والنهوض بالتعليم ، وهم : الشيخ حمزة فتح الله طه (المفتش الأول لعلوم العربيّة) ومحمد أفندي صالح (المفتش الثاني لعلوم العربيّة) ، والشيخ حسن الطويل (مفتش العربيّة للمكاتب الأهليّة) ، والشيخ حسين المرصفيّ (مدرّس الأدبيّات بمدرسة دار العلوم) (٣) . وقد رأت اللجنة أنّ هذا الكتاب كافٍ لتحقيق المطلوب من تلاميذ هذه المدارس ، ولكنّها رأت زيادة بعض أبواب على الجزء الثالث ، كالاشتغال، والتنازع، والتحذير، والإغراء، وتكملة أحكام المبتدأ والخبر: من حيث التقديم والتأخير والحذف والإثبات، جوازاً ووجوباً .. بطريقة مختصرة ملائمة لطلاب هذه المرحلة ، كما أوصت اللجنة بضرورة إضافة نبذة في علم

(1) معالم التطور الحديث في اللغة العربيّة وآدابها : ١٣٢.

(2) تاريخ التعليم في مصر : ج ١ : ١٢٤ - ١٢٦ .

(3) المصدر نفسه : ج ٢ : ٢٦٠.

الصرف، ونبذة في علوم البلاغة، على أسلوبٍ مماثل^(٤). وكان من توصيات اللجنة أيضاً أن يُنهي الطالبُ دراسة قواعد اللغة في نهاية السنة الأولى من المدارس التجهيزية، بحيث يشتغل في السنين الثلاث الباقية بالتطبيق فقط^(٥)، وقد أوصت أن يكون بين أيدي الطلبة في سنوات التطبيق كتابٌ موسَّع في النحو، يلجئون إليه إذا دعت الحاجة لذلك، ومن توصياتها أيضاً زيادة عدد الحصص للعربية في المدارس الأساسية (الابتدائية)، واعتبار مادة اللغة العربية مادة أساسية، لها اعتبارها في نقل الطالب من مرحلة إلى غيرها^(٦).

وفي عام ١٨٩١م يظهر كتاب **الدروس النحوية لتلاميذ المدارس الثانوية** من تأليف حفني ناصف، ومحمد دياب، ومصطفى طموم، وينضم إلى ثلاثتهم محمود أفندي، وسلطان محمد؛ فجاء ليكمل السلسلة التي سبقته^(٧). وقد وضعها مؤلفوها على أساس أن الطالب الذي يدرس النحو من خلالها، يكون قد أتى نهاية المطاف على أصول النحو أربع مرات "وهي سنة جديدة في التعليم وبدعة حسنة في الترتيب"، أقدمنا على سلوكها بعدما هدتنا التجارب إلى أنها أقرب طريق تُدني المطالب للطالب من مكانٍ سحيق، وتؤدي إلى استحضار العلم على وجه لا تشدُّ معه قاعدة، ولا تند عن ذهن المتعلم بعد التعليم شاردة"^(٨).

وفي عام ١٨٩٢م ألف حفني ناصف، ومحمد دياب، وسلطان محمد، ومصطفى طموم، كتاب **دروس البلاغة لتلاميذ المدارس الثانوية**، وربما كان ذلك استجابة منهم لمطلب اللجنة السابقة التي أنشأها علي مبارك.

وفي عام ١٩٠٥، أجريت بعض التعديلات في الكتابين الأخيرين، فجُعلا كتاباً واحداً وُسِمَ بـ (قواعد اللغة العربية لتلاميذ المدارس الثانوية) وقد أُوكل في تلك الكتب أمر التطبيق على تلك القواعد للمدرسين وفي عام ١٩٠٦م ألف إبراهيم عبد الخالق كتاب (التطبيقات العربية على الكتاب الرابع من الدروس النحوية لتلاميذ المدارس الثانوية). ثم تلا هذا الكتاب عدد من الكتب لعل أشهرها: **النماذج التطبيقية للدروس النحوية** (في جزأين) من تأليف إسماعيل منصور. وكذلك: (تطبيق على الكتاب الثالث من الدروس النحوية لتلاميذ المدارس الابتدائية) من تأليف عبد الوهاب صبري.

ولعل الناظر المدقق في تلك السلسلة، يلمس أنها صيغت بطريقة تقليدية تقريرية محضة، تقوم على الحفظ والاستظهار أكثر من التمثل والفهم، بما أحالها إلى غاية لا وسيلة، وقد خلت

(4) المصدر نفسه، ج٣: ٨-١٠.

(5) من الجدير بالذكر أن عدد السنوات التي يقضيها الطالب في المدارس التجهيزية أربع.

(6) المصدر نفسه، ج٣: ١٠-١٣.

(7) قواعد اللغة العربية، مقدمة الجزء الرابع.

(8) المصدر نفسه، مقدمة الجزء الرابع.

من التمرينات، ممّا حدا بالغياري من أبناء اللغة، بسدّ نقصها ورتق فنتقها ؛ والحقّ إنّ هذا النقص أو العيب لا يقلل من شأنها، أو يحول دون الانتفاع بها ، فإنّها على حالها أعجبت من ينزل الأمور منازلها ، ومن هو من أهل بجدتها؛ فأثرها على غيرها واكتب القواعد التي ألّفت في مصر والشام، لاختصارها ووضح عبارتها (٩) .

وهي تسجّل أول محاولة لمرحلة الجهود الجماعيّة المشتركة في التّأليف النحويّ تصدر عن فئة متخصصة من أرباب هذا الفن وأهل دراسته ، وتتسم هذه السلسلة بدقّتها رغم اختصارها وهي تصدر عن فلسفة خاصّة في التعليم ، فحواها أن تمرّ هذه القواعد بالدارس، يتدرّج في عمق تفصيلاتها عاماً بعد عام، بما ينسجم مع طبيعة المرحلة التي يمرّ بها الدارس، وقدرته على تمثّل تلك القواعد ، ممّا يكسبهم ألفةً بها وتمثلاً لها ومعرفةً بدقائق تفصيلاتها ، فما إنّ يكمل الدارس تلكم الحلقات التي يفضي بعضها إلى بعض، ويأخذ بعضها بحجز بعض، حتّى إذا اشتدّ عودُه وصلب عظمه وعلم أنه يسير على أرض صلبة، أمكنه عندها أن يعوم في خضمّ كتب التراث اللغوية باطمئنان لحذقه فنّ العموم . وممّا يسجّل لهذه السلسلة أيضاً أنّها ابتدأت بذكر القواعد الصرفيّة ثمّ المادة النحويّة، وهي طريقةٌ تُثبت صلةً مبحث الأبنية بمبحث التراكيب، ودور كلّ منهما في عمليّة تمثّل اللغة (١٠) . ولا ننسى أن هذه السلسلة وما تحمله من هموم مشتركة في التّأليف الجماعي، قد أفضت أو قد وشت بظهور محاولات أخرى جديدة، تصدر عن ذلك النبع الصافي ، ففي سنة ١٩٢٥م ظهرت سلسلة **النحو الواضح** من تأليف علي الجارم ومصطفى أمين وهي سلسلة ذات مستويين : مستوى ابتدائيّ والآخر ثانويّ . وقد خصّص لكل مستوى ثلاثة أجزاء . ولا شك أنّهما قد استفادا من تجربة سابقهم في تمثّل الإطار العام لخطة الكتاب بمستوييه ، ومما يؤكد ذلك أنّهما قاما بوضع كتاب في البلاغة لتلاميذ المدارس الثانويّة، على غرار كتاب دروس البلاغة لسابقهم ، وأطلقا عليه اسم (**البلاغة الواضحة**) (١١) . والحقّ إنّ هذا التّأثر لم يكن تائراً معيياً ، لأنّهما لم يقفا عند حدود ما وصل إليه سابقهم ، بل تجاوزاهما إلى كثير من الأمور، في مجال النهوض بالأداء النحويّ للغة العربيّة .

والذي لا شك فيه أيضاً أن الدروس النحويّة قد أدّت دوراً يتناسب مع تلك المرحلة ، وقد صمدت تلك السلسلة ، فقد طال على تأليفها الأمد واختلّفت عليها دورات الزمان ، وأصبحت أثراً من آثار الماضي البعيد " (١٢) .

(9) حاضر اللغة العربيّة في الشام : ١٩٢٠ .

(10) في إصلاح النحو العربي : ٧٠ .

(11) لقد أتبع هذا الكتاب بمؤلّف آخر هو دليل البلاغة الواضحة وصدر عن دار المعارف بمصر سنة ١٩٦٤

وقد كان الباعثُ على تأليف هذه السلسلة ، تلك الصعوبات التي كان يتجسّمها الطلبة في تلقيهم للمؤلفات السابقة ، إذ إنها لم تأخذ بنظرها حاجة الجيل إلى متطلّباتٍ جديدةٍ تتناسب مع طبيعة المرحلة التي تشهد تطوراً حثيثاً في المعطيات التربوية المعاصرة ، فلقد " سطع في هذا العصر نورٌ من المدنيّة ، فكشف عن البصائر غطاءها ، ووقع الناس كافةً إلى السير في طريق التجديد ، وبلغ فنُّ التربية - بجهود العاملين من رجاله - مقاماً محموداً ومدى بعيداً ، فكانت مباحثٌ جديدة وتجارِبٌ سديدة، وطرقٌ معبّدة عَفَتْ على آثار الفنّ العتيق والمذهب القديم " (١٣) . وممّا يزكّي نجاح هذه التجربة، ما أتمم به هذان الباحثان من مقوّمات علميّة تعليميّة ، حيث الخبرات الطويلة في مختلف جوانب العمل التعليمي ، وقد عبّرا عن ذلك صراحةً بقولهما في مقدّمة السلسلة : " ولقد بلونا التعليم طويلاً ، وأحطنا بالتلاميذ خُبْراً ، ودرسنا عقولهم وميولهم وغرائزهم ... ورأيناهم يسرون في شوكٍ وقتاد، ويجاهدون في غير جهاد ، فتلجج في صدورنا أن نضع لهؤلاء التلاميذ كتاباً في القواعد ... " (١٤) . ويبدو أنّ ذلك الكلام ليس من باب الاستعراض بل هو من قبل الاعتداد الحقيقيّ بالنفس ، وهو ما ترتضيه النفس البشريّة، حينما يصدر عن شخصيّة لها منزلتها في الأوساط العلميّة ، حيث الخبرات المتراكمة المتراكمة ، وحيث الإطلاقة على المؤلّفات الغربيّة في التعليم ، وهنالك الدراسة المتخصّصة لمناهج فنّ التربية الحديثة، وهو الفن الذي درسه علي الجارم في أوروبا ، ناهيك عمّا عُرف عن الجارم من شعرٍ بديعٍ ينمُّ عن موهبةٍ بديعةٍ ، وذائقةٍ رفيعةٍ (١٥) ؛ وقد انعكست هذه المؤهّلات إيجاباً على هذا العمل، إضافةً إلى الروح العظيمة والرغبة الصادقة في خدمة العربيّة ، ممّا جعل هذه السلسلة مثار إعجابٍ للباحثين والدارسين، وسبباً من أسباب نجاحهما في محاولتهما التجديديّة (١٦) . وقد تجلّت آثار هذه الدراسة التربويّة واضحةً، في ما أُختير من منهج تربويّ ، يقوم على طريقة الاستنباط، التي هي أكثرُ طرق التعليم قُرباً إلى عقول الأطفال ، وأثبتها أثراً في نفوسهم، وأقربها إلى المنطق ، لأنّها خيرُ دافعٍ إلى التفكير والبحث ، وتعرّف وجوه المشابهة والمخالفة بين الأشباه والأضداد (١٧) . وقد تميّز كتاب (النحو الواضح) بعنايته الفائقة بالأمتلّة التي يفتح بها الدرس النحويّ ، فجاءت بسيطةً خاليةً من التعقيد ، تأخذ بالباب الطلبة ، وتتمّي معارفهم العامة : وهذا ما يؤكّده الباحثان بقولهما : " فقد أكثرنا من الأمتلّة التي تُستتبط منها القواعد ، على طرازٍ حديثٍ لم يسبق له مثال ؛ فاخترناها سهلةً مفهومةً ، مقصورةً في الغالب

(13) النحو الواضح : ٥ .

(14) المصدر نفسه : ٥ .

(15) الأعلام : م ٤ : ٢٩٤ .

(16) مجلة التربية الحديثة : ١٤ : ٣ .

(17) المصدر نفسه : ٦ .

الكثير على ما يراد منها ، ضاربةً في جهات شتى من نواحي الحياة الطفلية ، مناسبةً لبيئة النشء الصغار و غرائزهم شائقةً جذابةً لنفوسهم " (١٨) . حيث يبدأ الدرس النحويّ بمجموعة من الأمثلة المُنتقاة المُستصفاة ، بحيث تكون مصوّرة لأحكام الظاهرة المقصودة وخصائصها ، وتندرج تلك الأمثلة حتى يتمكن الدارس من الوصول إلى القاعدة المرجوة ، وعندها تقدّم القاعدة للدارس بأسلوب واضح رصين، بعيد عن الغموض (١٩) . وفي هذا ما فيه من إلغاء للعزلة التي قد تكون بين المعلم والتلاميذ ، فلا يستأثر المعلم بالشرح والتحليل وحده بل يشاركه التلاميذ ، ممّا يخلق روح الالتحام بين المعلم وتلاميذه (٢٠) إنّما قصداً ثمارها الوظيفية في تقويم أسنّة الطلبة وأقلامهم . ولم يُغفل النحو الواضح عنايته بالتمرينات والتطبيقات، فقد جاءت " كثيرة الأنواع سهلة المعاني مناسبة لمدارك الأطفال دافعة لهم إلى تكوين وتأليف الجمل ، مكوّنة مربيةً للذوق العربيّ السليم لقوة الإنشاء والتعبير الصحيح " (٢١) ، فزواج الكتاب بين " مطّلب التحصيل ومطّلب التدريب المنهجيّ ، ممّا جعل من الطالب في موقف التحصيل شريكاً مكافئاً ، فاقترن التعليم بالتعلّم ، وصار الكتاب عندها (دفتر عمل) يسعى فيه المعلم والطالب معاً خطوة خطوة، ولا يكادان يحتاجان إلى شيء يقولانه غير الذي يجدانه فيه ... وهو نهج يستلزم أسلوباً مشتركاً في الدرس يسهم فيه الطالب والمعلم على نحو متكامل متكافئ " (٢٢) .

وهذه ميزة لطيفة، تلك التي تربط بين فروع اللغة المختلفة، وبيان الصلة بين النحو والإنشاء مثلاً ! ولا نعرف في ما وقفنا عليه من كتب النحو من التفت إلى هذا الربط الجميل ! . هذه هي أبرز الملامح التي تميّز بها النحو الواضح ، والتي جعلت منه أثراً نفيساً وعلقاً طريفاً نادراً، ساهم مساهمة فاعلة في تيسير النحو، وتقريبه من الدارسين ، وبعث الحياة في قواعده ، وما زالت طبعاؤه تتوالى، رغم ظهور كثير من المؤلفات النحوية بعده ، وفي ذلك يقول أستاذنا الدكتور نهاد الموسى: " وحاكاه في منهجه كثيرٌ ممّن ألّف في قواعد اللغة العربيّة ، فلم يدرك شأوه ، وقصر عنه في أحيانٍ كثيرةٍ قصوراً بيّناً " (٢٣) .

فلا يزال كتاب (النحو الواضح) محتفظاً بهجته ومكانته في نفوس المهتمين بالحركة اللغوية، وهذا ما حدا بكثير من البلدان العربيّة وربما غيرها أن تأخذ بمنهجه بعد استصفائه ، ومن بين هذه الدول الأردن ؛ فقد أخذ مجلس التربية والتعليم الأردني على عاتقه تعديل سلسلة

(18) النحو الواضح : ٦ .

(19) مجلة التربية الحديثة : ج ١ : ٤ .

(20) التطبيقات اللغوية للثاني الثانوي : ٨ .

(21) المصدر نفسه : ٦ .

(22) المصدر نفسه : ٨-٩ .

(23) النحو الواضح ، صورة معدّلة للصف الأول الثانوي : ٣ .

النحو الواضح لعلّي الجارم ومصطفى أمين ، وفق منهاج اللغة العربيّة الجديد للمرحلة الثانويّة في مذكرتين: للأول والثاني الثانويين وكان ذلك سنة ١٩٧٣ م ، وعهدَ بذلك إلى أستاذنا الدكتور نهاد موسى وعلي أبي هلاله إجراء التعديل المناسب، لتواكب روح دارسيها في بلادنا. وقد لخص الأستاذ الدكتور نهاد موسى عيوب هذا الكتاب - وإن شئت رأيه في النحو الواضح - في مقدمة الكتاب المعدّل ليتسنى له أن يتجاوز في الكتاب المعدّل تلك العيوب ، ويُخرج الكتاب في حلة قشبية تناسب نفوس دارسيها قال أستاذنا: " وربما تبادر للذهن أن المسألة يسيرة لا تعدو (تكليف) كتاب شاع استعماله وتتلّمذ عليه أجيالٌ بعد أجيال ... ولكن مهمّتنا لم تكن بهذه السهولة صحيحٌ أنّ الجارم ورفيقه قاما بعملٍ رائدٍ في الفترة التي كُتِبَ فيها الكتاب ، فقد استوعبا جمهورَ القواعدِ الشائعة في الاستعمال ، وقدرًا غيرَ قليلٍ من القواعد التي لا تكاد تُستعمل ، أو التي لا يُحتاج إليها في كتاب تعليمي يؤلّف لأبناء اللغة ، معتمدين في ذلك الطريقة الاستقرائية، في السير من الأمثلة إلى القاعدة إلى التطبيقات، بأسلوبٍ مشرقٍ وتركيزٍ شديدٍ ، ولكن من الصحيح أيضاً أنّ الكتاب ، كأبي كتاب لا يخلو من ثغرات ؛ فقد تبين لنا من دراسة السلسلة أنّ كثيراً من الأمثلة موجزةٌ إيجازاً شديداً ، وكأنه فصلٌ على قد القاعدة ... وأنّ عدد الأمثلة التي تُشتق منها القاعدة في دروس كثيرةٍ محدودةً ، وأنّ المناقشة التي تعقب الأمثلة مركزةٌ تركيزاً شديداً يَدِقٌ - في تقديرنا - على فهم الطلاب في هذا الصفّ ، فإذا انتقلنا إلى التمرينات ، تبين لنا أنّ معظمها من النوع الصناعي التركيبيّ ، مثل : كَوْن ثلاث جمل تشتمل كلُّ منها على ... وهي تمرينات تجعل درس القواعد درساً في النحو التجريدي لا درساً في اللغة ، وتنتهي بالمعلّم والتلاميذ إلى جُمْلٍ بهلوانيّةٍ لا مضمون لها، ولا رونق ولا ماء ... ولذلك رأينا أن نعيد النظر في أمثلته وتمريناته " (٢٤). ثم يضيف أستاذنا فيقول : " ولم يكن عملنا في هذا الكتاب تعديلاً كلّهُ، فقد ورد في بنود منهاج الصف الأول الثانوي أبوابٌ لم تُعرض في كتاب الجارم بأجزائه الثلاثة، وهي أبوابٌ أقمناها ابتداءً ، وتكلّفنا لها جهدَ الوضع الأوّل " (٢٥) .

والحق إنّ من فتش عن عيب وجده ، ومن طلب عُذراً لم يعدمهُ ، ولكن هذه المحاولة - رغم قصورها في بعض الجوانب التي ذكرها أستاذنا - تبقى محطةً اعتزازٍ من محطات الدرس النحويّ ولبنةً كبيرةً من اللبنة المعدودات اللاتي قام عليهن أساس التعليم المعاصر؛ فلم تستطع كثير من الكتب التي أُلّفَت بعده أن تتحيّة عن مركز الصدارة في مجال الكتاب النحويّ التعليميّ ، ومن أشهر هذه الكتب " النحو الحديث " من تأليف مُرسي مصطفى الحميديّ، ويقع في جزأين، وكان تأليفه سنة ١٩٢٩م وكتاب " النحو المصوّر في قواعد اللغة العربيّة للمدارس الابتدائيّة " (24) المصدر نفسه : ٣-٥ .

من تأليف زكي محمد المهندس، ومحمود السيد عبد اللطيف، ومحمد عبد الحليم عامر. وكان تأليفه سنة ١٩٣١م وقد عزّزه مؤلفوه بالصورة التوضيحية للأطفال. فكتاب النحو الواضح يشكّل حلقة مهمة في تطوّر التأليف المشترك أو محاولة جادة في سبيل التيسير ، وقد كان حظها منه عظيماً . وأمّا التأليف النحويّ التعليميّ في الأقطار العربيّة الأخرى، فقد شهد تأخراً ملحوظاً ، وإنّ الأقطار التي حاولت أن تنهض بالتعليم عامة ، وبتعليم اللغة خاصة ، كانت تعتمد على مصر ، وتقتبس منها الكتب التعليميّة^(٢٦) ، وفي هذا السياق يورد ساطع الحصريّ في مذكراته في العراق لسنة ١٩٢١ م ، ما نصّه : " وغنيّ عن البيان أنّ النهضة العلميّة العربيّة تتوقف على مصر الآن ، وتطلب منها ؛ فإنّ مصر أحرزت الشرف لأنّ تكون أوّل مهدٍ رسميٍّ للمعارف العربيّة بعدما كانت الملجأ الأخير لعلومهم القديمة ، لذلك نرى الأقطار العربيّة التي أخذت تُعنى بجعل معارفها ومدارسها عربيّة تنظر اليوم إلى مصر وتقتبس منها ، فكلُّ رقيٍّ يظهر في مصر - والحالة هذه - لا يستأثر به هذا القطر وحده ، بل يعمُّ الأقطار العربيّة كلّها"^(٢٧) وقد أخذت الجمهورية العراقية مثلاً بهذا الكتاب في مدارسها منذ أوائل الثلاثينات، ومرحلتها الابتدائيّة والمتوسطة ، وظلّ حتى عام ١٩٥٨ م^(٢٨) .

ثم نشطت حركة التأليف ، فظهرت بعض المحاولات في التأليف النحويّ : من ذلك كتاب (تكوين الجمل) لتلاميذ المرحلة الابتدائيّة وكان صدوره عام ١٩٣٦ م ، وقد اجتمع على إخراجة لجنّتان : الأولى ومهمّتها تختصُّ بالتخطيط والمراجعة، وتتألّف من الدكتور طه حسين ، وأحمد الإسكندري، والدكتور محمد مهدي علام، والدكتور علي عبد الواحد وافي . والثانية : للتأليف والتنفيذ والإخراج ، وتتألّف من : إبراهيم مصطفى، ومحمد عطية الإبراشي، ومحمود السيد عبد اللطيف، وعبد المجيد الشافعيّ، ومحمد أحمد برانق .

وأما الكتاب الثاني فهو (سلسلة كتب قواعد اللغة العربيّة للمرحلتين الابتدائيّة والثانويّة)، وكان صدوره عام ١٩٣٨ م ، من تأليف اللجنتين السابقتين . ولم تحظْ أيُّ من هاتين المحاولتين بالاهتمام ، ولم تحقّق شيئاً يذكر في مجال التجديد والتيسير، الذي يخصُّ الكتاب التعليميّ وغنيّ عن القول أنّه لولا أنّ وزارة المعارف المصريّة كانت وراءهما، إذ إنّها تبنتهما، ولولا شهرة مؤلفيهما، وما عُرفوا به من شهرة في الأوساط العلميّة، لما كان لهاتين المحاولتين شهرة تُذكر سواءً كان ذلك في داخل مصر أم في خارجها^(٢٩). وهكذا فقد بقي النحو الواضح مسيطراً على الأدهان ، ولم تستطع هذه الكتب أن تضعه في طيّ النسيان ، إذ إنّها بقيت مأسورة إليه مقلّدة

(26) في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث : ٥٠ .

(27) مذكراتي في العراق : ج١ : ١٧ .

(28) في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث : ٥١ .

(29) في اللغة والأدب : ٨٣ .

إيَّاه، لا تتجاوزه إلا في حدود ضيقةٍ وشكليَّةٍ في معظم الأحيان ، كالتجديد في التمرينات والأمثلة، أو في نحو زيادة أو حذف، أو اختصار أو إسهاب، أو تقديم أو تأخير لبعض المباحث، أما الإطار العام والخطوط الأساسية للمنهاج، فنكاد تكون واحدة من عرضٍ للأمثلة، واعتماد أسلوب الاستقراء والاستنتاج ، ومن ثم مناقشة هذه الأمثلة واستنتاج القاعدة ، وهناك التمرينات التي تتلو الدرس، لتعمل على زيادة الاستيعاب وترسيخ القاعدة. وصفوة القول أن هاتين المحاولتين جاءتا تقليدياً للأصل، فأين المقلد من الأصل؟ فقد فرض النحو الواضح نفسه ، وليس من السهل أن يتصدع بناؤه حتى أصبح تاريخاً مؤثراً في مسيرة النحو ومثالاً حسناً في تجديده ، ظهر في مرحلة تميَّزت بحفظة التراث وسدنته ، فخلص إلى تجديده وتيسيره وتفعيله .

ثم تهبُّ رياح التغيير، لتحمل معها عبقاً لطيفاً تتوق النفس لاشتمامه، والتمتع بسحره ، تلك هي ظاهرة استخلاص القواعد النحويَّة من خلال النصوص الأدبيَّة الحيَّة ، لتحل محل تلك الأمثلة الجامدة المصطنعة التي لا تنبض بالحياة، والتي " تجعل درس القواعد درساً في النحو التجريدي، لا درساً في اللغة، وتنتهي بالمعلم والتلاميذ إلى جملٍ بهلوانيةٍ لا مضمون لها، ولا رونق ولا ماء " (٣٠) .

وقد برزت هذه الظاهرة في نهاية الأربعينات، مجسدةً بكتاب (تيسير النحو) للمرحلة الابتدائية ، من تأليف عبد العزيز القوصي ، وأحمد يوسف ، وعبد الفتاح إسماعيل شلبي ، ومحمد كمال خليفة؛ وكان ذلك سنة ١٩٤٩م وقد اعتمد مؤلفو هذا الكتاب القصة مسلسلة الأجزاء، ويظهر كلُّ جزءٍ منها قاعدةً معيَّنة، فإذا ما ثبتت القاعدة أخذ التلاميذ عليها بعض التمرينات " (٣١) . وقد لقيت هذه الطريقة انتشاراً واسعاً في الستينات ، لما لها من كبير أثر في إغناء الجانب المعرفي عند الدارسين ، إضافةً إلى ترميمها للجانب العقلي ، ولكنها حديَّة إذا لم يُحسن استغلالها ، وهي تحتاج إلى جهدٍ كبير في رصد النصوص وتأنٍ شديد في استصفائها وتخيُّرها ، وهي سهلةٌ صعبةٌ : سهلةٌ إذا أردنا التعجّل ، فليس كل نصّ يصلح للتطبيق ، وليس من السهل ترويض النصّ ليكون مرتعاً خصباً للقواعد ... وهي صعبةٌ إن أردنا أن نؤلف نصّاً أو أن نبحت عن نصّ غير متكلّف ، ... وإلا فإنّ النصوص القديمة المبتسرة ربّما تكون أفضل منها، وقد منيت أمتنا العربيَّة بهذا التأليف ردحاً من الزمن ، حتى بات يشكل معلماً من معالم تدريس النحو فيها ، وهي طريقة محفوفة بالقتاد والعقبات ، بل لربّما تكون سبباً كبيراً في إطالة

(30) مذكرة في قواعد اللغة العربيَّة للصف الأول الثانوي: ٤ .

(31) تيسير النحو : ٦٠ .

الدرس (٣٢). كما إنَّ الأمر يستلزم متابعةً مستأنيةً ، وحصراً تراكمياً للنصوص ، وقد لا يسعف الوقت في توفيرها (٣٣) .

وكانت فكرة تعليم النحو من خلال النصوص واردةً ، وقد استهوت الكثيرين ، فقد نبّه علي النجدي ناصف إليها ، ولكنه أوكل أمر تطبيقها إلى المدرسين أنفسهم (٣٤) ، ولكن قلة منهم الذين ركبوا هذا المركب الصعب .

هذا وقد أخفقت كثير من الكتب التي ألفت بهذه الطريقة ، فكانت دون المؤمل ، وهذه الطريقة قديمة حديثة ، تُعرف حديثاً بالقشطلية ، وهي طريقة ألمانية ؛ فهي " ليست غريبة عن تراثنا العربيّ ، فالناظر إلى أمات الكتب العربية وبخاصة كتاب (الكامل) للمبرّد يجد أنّ هذه الطريقة واضحة في النصوص كلّها ؛ فالنص يُعرض ، ثم يُشرح شرحاً أدبيّاً ولغويّاً ، ثم يُعالج نحوياً وبلاغياً . وبهذه الطريقة تتعاون فروع اللغة العربية على النهوض بعقل الدارس، ومدّه بزايد من المعرفة، تُتيح له القدرة على التمكن من اللغة أدبياً ونحوياً وفناً وتدوْقاً " (٣٥) .

وتتكرّر المحاولات الجماعية بالظهور، ففي سنة ١٩٥٨م يصدر كتاب (تحرير النحو) وقد اجتمع على صنعه ثمانية من المهتمين بالعربية وهم: إبراهيم مصطفى، ومحمد أحمد برانق، ومحمد أحمد المرشديّ، ويوسف خليفة، وعبد الفتاح شلبيّ، ومحمد محمود رضوان، ومحمود رشدي خاطر، ومحمد شفيق عطا.

وكان تأليف هذا الكتاب في الأصل بناءً على طلب قديم من وزارة المعارف المصريّة، في ظلّ صيحاتها القديمة للتيسير منذ سنة ١٩٣٨م، إذ شكّلت إحدى اللجان بناءً على ذلك الطلب وكان إبراهيم مصطفى أحدَ أعضائها ، وقد تزامن ذلك مع صدور كتابه الذي ظهر إذ ذاك سنة ١٩٣٧م ، ويبدو أنّه كان متحمساً عندها لأرائه التي حملها كتابه الجديد ، ولذلك كان كتابُ إحياء النحو مصدرَ الكتاب الرئيس ... وبعد طول انتظار أُقرّ مجمع اللغة العربية المصريّ ما ورد في ذلك الكتاب مع إجراء بعض التعديلات عليه ؛ إلا أنّ تلك اللجنة لم تستطع فرضه على الأوساط التعليميّة - رغم ما أوتيت من سلطة ونفوذ - ولم يأت لها ذلك إلا بعد جهدٍ جاهد ، وذلك إن المهتمين بإقرار المناهج لم يفتنعوا عندها، بما ورد فيه من تيسير أو تجديد ، بل لربّما رأوا أنّ ذلك يمكن قبوله نظرياً ، ولكنهم حينما رأوا ذلك قد فُعل إلى حيّز التطبيق تلكوا في قبوله وإقراره ، ولم يزل الموقف بين أخذٍ وردٍ، حتّى تقرّر أمرُ قبوله بعد عشرين عاماً من تأليفه (٣٦)

(32) قواعد اللغة العربية للصف التاسع ، الفصل الأول : ٩ .

(33) قواعد اللغة العربية للصف الثاني الثانوي : المقدّمة .

(34) من قضايا اللغة والنحو : ١٨٢ - ١٢٩ .

(35) تطبيقات نحويّة وبلاغيّة : ج ١ : ١٠ .

(36) من قضايا اللغة والنحو : ١٢٣-١٢٤ .

. ومن بين أبرز ما حملته هذا الكتاب من تجديدات ، هو ضمّ بعض أبواب النحو تحت مسمّى واحد؛ فانزوى تحت مسمّى المُسند والمُسند إليه : المبتدأ والخبر والفاعل ونائبه ، وألغى الإعراب التقديري والمحليّ وألغى الضمير المستتر ، وعُدّت الضمائر البارزة أسماء إشارة لا ضمائر ، ودُرست كثيرٌ من الموضوعات تحت مسمّى الأساليب ، نحو : أسلوب النداء ، وأسلوب التعجب ، وأسلوب الإغراء ، وأسلوب التحذير؛ وقد أغفلوا تحليلها نحويّاً واكتفوا بإظهار قيمتها الأسلوبية^(٣٧) ويتزامن وقت تقرير الكتاب في المدارس المصرية مع قيام الوحدة بين مصر والجمهورية العربية السورية ، وتوحّد المناهج بين القطرين ؛ ولكنّ السوريين أبدوا عدم رغبتهم في تقرير كتاب تحرير النحو على تلاميذهم ، وحاول مؤلفوه إقناع اللجان السورية بضرورة الأخذ به ، ولكن محاولاتهم ذهبت أدراج الرياح وأيدي سبأ ؛ فيرفض هذا الكتاب في المؤتمر الأول للمجامع اللغوية العلمية العربية الذي عُقد في دمشق آنذاك سنة ١٩٥٦م^(٣٨) ؛ وبذلك يعود الدرس النحويّ التعليميّ إلى سابق عهده من مصطلحات تقليديّة وتقسيمات قديمة ، لا زالت حتى يومنا، رغم تغيير عناوين الكتب وتغيير أصحابها .

والمدقّق في المحاولات السابقة يجد خيطاً دقيقاً ينتظمها ، ذلك إنّها كانت محاولات انبثقت عن أجهزة رسميّة ، همّها تيسير الكتاب النحويّ المدرسيّ المقرّر، سواء كان ذلك في القطاع العام، أم في القطاع الخاص من المدارس الأهلية .

وقد رصد البحث تلك المحاولات على تأنّ وتؤدة ، مراعيّاً في ذلك التسلسل الزمنيّ لها ، من حيث إرهاباتها ونشأتها وتطورها ، وما انقدها من آراء في العملية التربوية تجلّت انعكاساته واضحة فيها ، فضلاً عن آثارها الجمّة في تذليل صعوبات المنهاج ، بما يشكّل ثمرة حلوة من ثمار الفكر العربيّ ، وما التّأليف النحويّ إلا مرآة تعكس بأمانة حالة الفكر العربيّ أو قل إن شئت : " العقل العربيّ في الإبداع الذي يكشف عن أصالة ، كما يكشف عن كونه فكراً غير معزول ، وإنما هو فكرٌ يؤثّر ويتأثّر ، شأن الثقافة في كلّ عصرٍ من عصور الازدهار"^(٣٩). ولما كانت هذه المحاولات في تجديد صرح هذا العلم تهتمّ شريحة واسعة من الدارسين ، فقد أولى البحث أهمية خاصة بها فقدمها على غيرها من المحاولات ، وآثرها بالمناقشة المستفيضة كلما دعت الحاجة إليها .

(37) مجلة مجمع اللغة العربيّة / القاهرة : ج ٦ : ١٨٦-١٩٠.

(38) حاضر العربيّة في الشام : ١٩٩ وانظر مجلة المجمع العلمي بدمشق لسنة ١٩٧٥م ، ج١ : ٢٢٣ .

(39) في نقد النحو العربي : ٤ .

ب- بداية التأليف الجامعي المتوسط (الكليات المتوسطة) :

ومن المحاولات اللطيفة التي ألفت لتكون حلقةً وسطى بين المدرسة والجامعة، تلك هي محاولة عبد العليم إبراهيم، في كتابه (النحو الوظيفي) وكان ظهوره سنة ١٩٧٠م، وهو مصطلح شاع في الدراسات الغربية باسم Functional Grammer ويميز المؤلف في كتابه بين نوعين من النحو هما : النحو الوظيفي ، والنحو التخصصي ؛ ويعرّف النحو الوظيفي بأنه : " مجموعة القواعد التي تؤدّي الوظيفية الأساسية للنحو ، وهي ضبط الكلمات ، ونظام تأليف الجمل ، ليسلم اللسان من الخطأ في النطق ، ويسلم القلم من الخطأ في الكتابة " (٤٠). في حين يُعرّف النحو التخصصي بأنه : " ما يتجاوز ذلك من المسائل المتشعبة، والبحوث الدقيقة ، التي حفلت بها الكتب الواسعة " (٤١). ويرى أنّ هذا الكتاب موجه للطلبة في غير أقسام التخصص ، وهم الطلبة الذين أنهوا دراستهم الأولية للنحو العربي في غير اطمئنان لما درسوا ، ولكنهم يعتزّون بها ، ويرون بها أهمّ مقومات شخصياتهم ، وأهمّ العوامل على نجاحهم (٤٢). وهو يدرك أنّ القواعد النحوية ليست مجرد معلومات تُحفظ ، ولكنها وسيلة لا غاية ، ولذلك التمس الخروج من هذا المأزق بكثرة التدريبات النحوية الهادفة ، التي تقوم على فلسفة خاصة ، تلتقي فيها فكرة النحو الوظيفي بفكرة التبويب الجديد لمعالم هذا النحو ، والتي تقوم على جمع المتفرقات في موطن واحد ، إذا اشتركت في حالتها الإعرابية ، ولا يخفى ما في ذلك من اختصار كبير ، وتيسير واضح ، علاوة على ما فيها من الربط والتجميع وهما من الأهداف التربوية المنشودة (٤٣) . ومن أهمّ الأسس التي قام عليها الكتاب هو عنايته الشديدة بالتدريبات ، موفرة الكم ، متنوّعة الاتجاه؛ وقد عرض هذه التدريبات في صور ثلاث هي :

- أمثلة مشروحة للتذكّر والدراسة .
- أمثلة شاملة ومنوّعة مشفوعة بإجاباتها .
- أسئلة على النمط الثاني ، وقد ترك للطالب التفكير فيها والإجابة عنها ، وحينما تكتمل الوحدة ، تُساق طائفة كبيرة من التمرينات ، تشمل الوحدة السابقة كلّها ؛ وهو يقصد منها تمكين الطالب من العودة إلى الكتاب (٤٤) .

(40) النحو الوظيفي : هـ - و .

(41) المصدر نفسه : و .

(42) المصدر نفسه : ز .

(43) المصدر نفسه : ط - م .

(44) المصدر نفسه : م - ن .

وقد استكثر من استعمال الجداول في شرح القواعد النحوية . مع عدم إقراره بها من وجهة نظر تربوية ، ولكنه يرى أنها تساعد في سرعة التناول، وسهولة الإدراك، وتصور أوجه التشابه^(٤٥). وقد تجاوز الكتاب حدود النحو الوظيفي ، بما عرض له من أبواب المبنيات ، وفي الأدوات التي لها أكثر من استعمال، وكذلك في الفصول التي عقدها لتعدد الأوجه الإعرابية ، والجمل التي لها محل من الإعراب، والتي ليس لها محل من الإعراب، وللأساليب التي يدق إعرابها؛ مما يجعل وظيفة هذا الكتاب غير منسجمة في نسيجه الكلي.

وصفوة القول : إن كتاب النحو الوظيفي مرجع عملي حسن أو فهرس موضوعي يلبي حاجة الدارس المتعجل في الإمام بالموضوع المراد بسرعة ، وبأقل ما يمكن من جهد ، وهو يناسب طلاب المرحلة الثانوية، وطلبة الجامعة من غير أهل الاختصاص، وقد استكثر فيه من النصوص القديمة والحديثة استكثاراً يطمأن معه إلى تحقيق أهداف الكتاب ووظيفة النحو.

وفي خضم الكتب الجامعية المتوسطة يطالعنا كتاب (النحو الأساسي) من تأليف أحمد مختار عمر ، ومصطفى النحاس زهران، ومحمد حماسة عبد اللطيف. وكان صدور طبعته الأولى سنة ١٩٨٤ م ، ويشتمل الكتاب على مقدمة لطيفة، أوضح فيها أصحابها أن هذا الكتاب موجه إلى المتقف العادي الذي يطمح ويطمح في أن ينمي معارفه اللغوية ليماط اللثام عن هذه الجفوة بين المتقنين وقواعد لغتهم ، وليتولد عندهم الإحساس بأن ما يقرءونه ويدرسونه جزء لا ينفصل عن سلوكهم اللغوي اليومي ، وقد عجز الكتاب واكتنز حقاً بالتمرينات، والتدريبات التي جاءت متنوعة، تلبي الحاجات التربوية المختلفة، وتعمق فهم الطلبة للقواعد من طرق شتى، وتؤدي منافع من منابت ثرى ، وقد شغلت هذه التدريبات - من حيث العدد - نحواً من ثلث الكتاب، وقد أولى مؤلفو الكتاب أهمية لمعالجة الأخطاء الشائعة، وصور التعبير المنحرفة ، وقدموا نماذج مختلفة من التدريبات الحسنة، التي تفتق آفاقاً جميلة عند المدرسين حديثي العهد بالتدريس ، وهي أشبه ما تكون بـ (ورشة عمل) امتزجت فيها خبرات المؤلفين، فكانت موزعة كالتعداد ، والتعرف ، والتحويل ، والتعليل ، والربط ، والتكوين ، والتكملة ، والاختيار. وقد جاء شرح الأمثلة بما يساعد على تعرف جزئياتها، في تدرج وسهولة ويسر، من خلال النماذج اللغوية المختلفة .

ومما يُعاب على هذا الكتاب أنه منهجي مقرر لم يستغرق موضوعات النحو كلها فهو - كما يبدو - موجه للكليات المتوسطة ولذلك فإنه مع سهولة فهمه ووضوح قواعده، إلا أنه يخلو من عمق الفكرة ، ويتسم في الغالب بعدم شموليتها أو استكمالها - وربما كان ذلك لأنه مخصص لفئة محددة من التلاميذ - والقارئ المدقق لمادته يلحظ فيها تذبذباً في الكيف والكم ، حتى إنك

(45) المصدر نفسه : ن.

نلاحظ مثلاً ، أن بعض الموضوعات عولجت معالجة سريعة كالمفعول لأجله، والمفعول معه مثلاً ، ولم تستغرق أمثلة الموضوع الواحد منهما سوى أربعة أمثلة (٤٦) ؛ في حين غرقت بعض الموضوعات في كم هائل من الأمثلة وهي السمة الغالبة على الكتاب . ولم يشتمل الكتاب على بعض المباحث الأساسية كالإعلال والإبدال والإدغام وغيرها . ولم يركز فيه مؤلفوه على الجانب الإعرابي ، وتشتت أجزاء الموضوع الواحد، كالموضوعات الصرفية ، فدرست مرة في الصرف ومرة أخرى في النحو ليُبين إعمالها . وأمّا أدوات الاستفهام أو الشرط مثلاً ، فالحروف تدرس في قسم الحروف، والأسماء تدرس في قسم الأسماء ... وأمّا جداول المحتويات، فقد فصلت تفصيلاً شديداً إلى حدّ الإملال من ذلك مثلاً : المفعول فيه ظرفا الزمان والمكان ص ٣٥٧ ، وتعريفه ص ٣٥٧ ، وظرف الزمان ص ٣٥٧ ، وظرف الزمان المبهم ص ٣٥٧ ، وظرف الزمان المختص ص ٣٥٧ ، وظرف المكان ص ٣٥٧ ، وظرف المكان المبهم ص ٣٥٧ ... إلخ.

ومهما يكن من أمر ، فإنّ هذا الكتاب من الكتب الحسنة، التي تأخذ على عاتقها جانب التجديد في صياغة التمرينات المختلفة، التي تلبي حاجات الطلبة المختلفة، وتأخذ بأيديهم، وفيه جانب لطيف في تيسير المعلومة باختزالها واختصارها، لتتناسب طلبية الكليات المتوسطة.

ج- بداية التأليف الجامعي :

كانت معظم الجامعات أو الكليات التي تعنى بتدريس النحو، كالأزهر الشريف، أو دار العلوم، أو أقسام اللغة العربية بكليات الآداب المختلفة في جمهورية مصر، تعتمد في تدريسها على الكتب التراثية القديمة مثل شرح ابن عقيل وشرح الأشموني، وشذور الذهب، وقطر الندى، ويضاف إليها المتون والحواشي النحوية المختلفة ، وهي طرق تقليدية ضربت أطناها وتفتتت في الأوساط العلمية العليا إذ ذاك ، وكان دور المدرسين يتمثل في استعراضها وتوضيح ما يغمض منها ، دون أن تمتد أيديهم إلى محاولة نقدها أو إصلاحها ، إلا ما كان من ملحوظات سريعة أو إشارات خفيفة تتخلل تلك الشروحات . وقد بدأت بعض محاولات التأليف تشق طريقها إلى الوجود منذ مطلع النصف الثاني ، من هذا القرن ، وربما اشتملت بعض هذه الكتب، على مقرّر النحو لطلاب سنة معينة ، وقد يضمّ النحو كله ، وقد زعم أصحابها في مقدمات تلك الكتب أنها تحمل في طياتها جانباً كبيراً من التجديد والتيسير ، ولكنها لا تعدو أن تكون في معظمها تقليدية تحمل صورة النحو القديم ، يُضاف إليها ما حقّته كتب سابقهم من تيسير أو تجديد، كالدروس النحوية أو النحو الواضح ، أو الوسيلة الأدبية ، أو غيرها ؛ وهي تحمل في طياتها إعادة صياغة للتعريفات وتخلّ واضح للخلافات المذهبية النحوية ، فجاءت موادها مبسطة

واضحاً في الغالب ، موجزة ، مع تنويع حسن في الأمثلة والتدريبات ، لتتعدى عصور الاحتجاج بطوائف جميلة من النصوص أو الأمثلة العصرية ، من الشعر والنثر على حد سواء . " وربما كانت هناك شكليات واعتبارات غير عملية ، تحد من حرية أساتذة النحو في تأليف كتبهم طبقاً للمناهج الحديثة في درس اللغة " (٤٧).

ومن الجدير بالذكر أن السواد الأعظم من مؤلفي كتب النحو لطلبة الجامعات - وهم أهل اختصاص ودراية في الغالب الأعم - لم يأخذوا التجديد والتيسير مأخذ الجد ، ولم يولوه العناية الكافية ؛ ولا يخرم هذه الحقيقة وجود قلة منهم جعلوا التيسير غايتهم والتجديد هدفهم (٤٨) ، ويؤكد ما نذهب إليه مقولة أستاذنا الدكتور عبد الرحمن أيوب : " وحتى هذه الأيام نرى من حولنا مدارس لغوية تقليدية يعتبر أصحابها الخروج على مقرراتها إحاداً وزيغاً ، ونسمع كذلك أن كل محاولة لتغيير قواعد اللغة أو تجديد مفرداتها ، أو تعديل طريقة كتابتها ، هي محاولة لهدم العقيدة ، وللنيل من كتبها المقدسة " (٤٩). ومن أجل ذلك فإن تلك المؤلفات تنزع في مقدماتها إلى التجديد والتيسير ، ولكنها آمل عراض سرعان ما تتلاشى وتتبخّر عند التطبيق العملي ، لينتهي بها الأمر أن تكون مقررات منهجية تقليدية في الغالب ، رغم أن هؤلاء المؤلفين لهم دراية حسنة بمشاكل النحو وتعقيداته ، وهم يلمسون ذلك واضحاً أمام أعينهم وعلى مسامعهم ، من تدني مستوى طلابهم في مادة النحو ، فهم " يجأرون بالشكوى في كل حين من النحو وصعوباته التي تتمثل في تشتت أفكاره ، وكزازة عرضه ، وتجدد أمثلته ، وغرابة شواهد ، وتهافت الكثير منها ، مما يترتب عليه تلقائياً التمزق والتملل والكرهية " مع أن هؤلاء الحائقين الشاكين هم الذين سيجملون - في ما بعد - أمانة تعليم اللغة " (٥٠). ومهما يكن من أمر ، فقد ظهرت محاولات جريئة ، لم يقف فيها أصحابها ، عند حدود تفسير عبارات النحاة ، ومن هؤلاء أستاذنا الدكتور عبد الرحمن أيوب ، إذ يرى أن في إعادة كلام السابقين من النحاة ، نوعاً من الاجترار العقلي ، لا يليق بعصرنا الذي نعيشه (٥١) . وهو يرى أن تجديد النحو وتيسيره أعمق من مجرد إعادة تدوين النظريات النحوية بأسلوب حديث . وسيتناول البحث إن شاء الله هذه المحاولة في فصل تال لأهميتها ، لأنها ليست مجرد كتاب نحوي يُدرّس ، ولكنها تحمل بين ذراعيها لمحات نقدية وهاجة تنم عن عقلية فذة يجعلها ألصق بالبحث العلمي اللغوي ، وتفتح عيون الآخرين عليه .

(47) دراسات نقدية في الأدب العربي : و .

(48) النحو المصفى : ب .

(49) أصوات اللغة : ١ .

(50) النحو المصفى : ب .

(51) دراسات نقدية : د .

وثمة محاولة أخرى تستوقفنا ذاك هو كتاب **(النحو الوافي)** من تأليف عباس حسن ، ويقع في أربعة أجزاء ضخمة ، ويصدرُ فيه صاحبه عن خبرةٍ طويلةٍ ، وتجربةٍ في تعليمه في مختلف المعاهد العلمية الحكومية ، والذي يشدُّ المرء عند قراءة هذا الكتاب أنه جمع مادة النحو كلها ، وما يتصل بها من علم الصرف في كتاب واحد ، فحوى بين دفتيه معظم ما تفرّق في أمّات الكتب، ثم عمد إلى تقسيمها تقسيماً فنياً ، أحدها موجزٌ دقيقٌ يناسب طلبة الدراسات النحوية والصرفية بالجامعات ، والآخرُ يشتملُ على زيادةٍ وتفضيلٍ ويناسب الأساتذة والمتخصّصين . ولا عجب في ذلك فمؤلفه رمى من وراء تأليفه أن يكون موسوعةً نحويةً لطيفةً، تجمع مسائل النحو والصرف وشواردهما ، وقد حرصَ فيه أن يقدمها في أسلوبٍ عصريٍّ سهلٍ ، وثيق الصلة بالحاجة اليومية وما يجري فيها ، وقد رتّب أبواب النحو فيه على طريقة ابن مالك في ألفيته لشيوعها في الأوساط المصرية وغيرها ، ولم يلتزم طريقةً تربويةً معينةً في تأليفه " فقد تكون الطريقة استنباطيةً ، وقد تكون إقائيةً ، وقد تكون حواراً ، أو غير ذلك ممّا يقتضيه صادقُ الخبرة وملاءمة الموضوع " (٥٢) وقد جاءت مادة هذا الكتاب على نسقٍ ما هي عليه في الكتب القديمة ، والذي لا شك فيه ، إنَّ هذا السقّر العظيم يحمل للدارسين زاداً، ويكسبهم معرفةً ، فلهذه المحاولة قيمتها العلمية الثرة التي لا يُستخفُّ بها ، بل إنَّها تدلُّ على صبرٍ لا ينفدُ ، وجهدٍ كبيرٍ موصولٍ دعوبٍ ، لم يدخر صاحبها جهداً أو إخلاصاً ... وممّا يجدر ذكره أن مبلغ توفيق الكتاب في مجال التيسير والتجديد كان محدوداً للغاية، ولذلك لم يستوقفنا طويلاً .

ومن بين الجهود المبذولة في مجال التيسير يطالعنا كتاب **(النحو المصفي)** من تأليف محمد عيد . ويتضح من عنوان الكتاب أن صاحبه يرمي من ورائه تصفية النحو ممّا علق به من أوشابٍ وأوصابٍ، ليكشف عن وجهه الصحيح المشرق (٥٣) ، لكثرة ما تلهجُ السنةُ الطلبة من تبرُّمٍ بتعقيدهاته ، وما تجأر به حناجرهم من كثرةٍ تفريعاته ، وما تضيق به نفوسهم من كزازةٍ تعليقاته؛ ولذلك تكلف المؤلف تصفية هذا الكتاب ممّا " لا فائدة فيه وما لا ضرر في تركه، كالمجادلات الذهنية والاستطرادات الجانبية، والتمارين غير العملية ، والمسائل المقحمة في غير موضعها ، وفلسفات العوامل، والخلاف حولها ، والعلل والتعليلات... " (٥٤) . وقد أشار المؤلف إلى أن هذه التصفية " تتم في إطار منهجٍ مدروسٍ... وسيجد القارئ في بعض الأحيان هزاً لبعض المسائل التقليدية ونقضاً لها مع ذكر الرأي فيها " (٥٥) . وقد ألمح المؤلف إلى بعض سمات التيسير والتجديد في كتابه ، من ذلك تنظيم الأفكار بطريقةٍ تصل إلى الذهن متكاملةً، ومن أقرب طريقٍ،

(52) النحو الوافي : ج ١ : ١٠٠ .

(53) النحو المصفي : ب .

(54) المصدر نفسه : ج .

(55) المصدر نفسه : ج .

ملخصاً في سطورٍ قليلةٍ عند بداية الموضوع ، وكذلك عرضُ الأفكارِ بأسلوبٍ مفهومٍ معاصرٍ ، لا غموض فيه ولا تزَيِّد ، واستخدامُ أمثلةٍ حديثةٍ بدل زيدٍ وعمرٍ ويكون لها كبير الأثر في تنمية عقول الدارسين، وصقل وجدانهم ، وإيراد الشواهد ضمن سياقاتها ما أمكن ؛ إضافة إلى العناية بالأمثلة والتدريبات (٥٦) .

وقد توزَّع كتابُهُ على خمسةٍ أقسامٍ :

القسم الأول : تمهيد لدراسة الجملتين الاسميَّة والفعلية ، وتشمل الكلمة والكلام ، والإعراب والبناء ، والإعراب الأصلي والفرعي ، والإعراب الظاهر والمقدَّر ، ثم أتى على المبنيات .
القسم الثاني : الجملة الاسمية ، وتشمل : المبتدأ والخبر ، والنواسخ بأنواعها الأربعة، ولا النافية للجنس، وظنٌّ وأخواتها ، والإعمال، والإلغاء، والتعليق.

القسم الثالث : الجملة الفعلية وتشمل الفعل المضارع، والفاعل ونائبه، والمفعولات ، والأساليب النحوية المختلفة.

القسم الرابع : ما يتعلق بالجملة الاسمية والفعلية، من ذلك : حروف الجر ، والإضافة ، وأسلوب التعجب السماعي والقياسي ، والتوابع ، وعمل الأفعال في الجملة، والأسماء التي تقوم بعمل الأفعال ، والمصدر والمشتقات .

القسم الخامس : ويشمل الاشتغال ، والتنازع ، والحكاية ، والعدد وكنائياته .

ومن يُنعم النظر في الكتاب وما جاء في مقدمته ، يدرك أنَّ بينهما بوناً شاسعاً ؛ فلا يجد في الكتاب سماتِ التجديدِ الحقيقيةِ التي وعد القارئ بتحقيقها وإنجازها ، من ذلك مثلاً أنَّه لا يجد أثراً يكاد يذكر، أو صدى يترددُ لذكرِ نظريات علم اللغة الحديث، ومناهجه التي أشار إليها في مقدمة الكتاب ، بل لا يجد القارئ صدى أو انعكاساً حقيقياً لآراء ابن مضاء التي استقى كثيراً من أفاظها في مقدمته (٥٧) ؛ وهو الخبير بآرائه ، المعجب بشخصيته ، وقد سبق له أن درسه في كتاب مستقلٍّ هو (أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء في ضوء علم اللغة الحديث) ؛ وأين نحن من أقوال ابن مضاء في أطراح بعض الأبواب النحوية كالاقتغال والتنازع؟ ... وقد وجدت طريقها في النحو المصفى ويتساءلُ المرءُ حقاً أين آراءُ من نادوا بالتيسير ممَّن يعرفهم الدكتور محمد عيد ، بل لربما تتلمذ عليهم؟ وأعني بذلك الأستاذين الكبيرين إبراهيم مصطفى وشوقي ضيف ، ولو على سبيل الإشارة إليهما في مقدِّمة كتابه؟ !

وقد لخصَّ عطا موسى كلامه في النحو المصفى بقوله: " إلا أن من ينعم النظر فيه يلحظ أنه لم يبتعد عن النهج التقليدي " (٥٨)، ومهما يكن من أمر فإنَّ هذا الكتاب يشكِّل حلقةً جميلة من

(56) النحو المصفى : جــد.

(57) المصدر نفسه : جـ

(58) مناهج الدرس النحوي : ٢٨.

حلقات التأليف الجامعيّ الميسرّ ، إذ إنّه يقدّم للناشئة من طلابنا زاداً هم في أمسّ الحاجة إليه ، وقد جاء أسلوبه لطيفاً ، وعباراته واضحة . وهو يشكّل على أيّة حال نهجاً تقليدياً يحقّق مطالب في تعليم النحو ، ويضرب منها بسهم ، ولعلّ توسّط هذا الكتاب - في حجمه وعرضه للمسائل - ما يغري بقراءته وأن ينهل الدارسون من معينه . فحظّ الكتاب من التيسير غير قليل وقد تمثّل في سهولة عباراته ودقّتها ، ولكنّ التجديد فيه كان محدوداً ، وهكذا لاح أن المجتبي من التجديد فيه أقلّ من المبتغى والمرتجى .

ويطالعنا كتاب (التطبيق النحوي) من تأليف عبده الراجحي ، وقد استهلّه بمقدّمة جميلة توضح أهميّة النحو في الحياة ، وما يعانيه الطلبة من الكدّ في سبيل إتقانهم ، وإقامة أسنتهم وأقلامهم ، ويعزو سبب ذلك الضعف إلى مدرّسي العربيّة الذين نأوا عنها ونأت عنهم: " فالعيب - في الحق - ليس في النحو العربي ولكنه يكمن فينا نحن لا جدال " (٥٩) .

ويرى الراجحي بضرورة تدريس النحو في مظانّه القديمة إلى جانب الدرس التطبيقي . وقد قسم الكتاب بابين : أولهما عن الكلمة ، وثانيهما عن الجملة . ثم ألحق بالقسم الثاني قسماً خاصاً عن بعض المقرّقات . ففي الباب الأول درس الكلمة ثم الإعراب والبناء . وفي الباب الثاني: الجملة وشبه الجملة حيث درس الجملة الاسمية وما يندرج تحتها من المبتدأ والخبر والنواسخ . وفي الجملة الفعلية درس الفاعل ونائبه، ثم المفعولات، ثم المنصوبات ، ثم المنادى، فالاستغاثة فالندبة فالمتّى . وبعد ذلك أتى على الجمل وأشباه الجمل، وذيل ذلك ببعض الملاحق، درس فيها التوابع، والممنوع من الصرف ، والعدد، وبعض النماذج التطبيقية .

وهذا الكتاب لم يأت بجديد يكاد يُذكر ، فجاء على شاكلة النحو المصفّى ، غير أن ما يميّزه عن سابقه، أن مؤلّفه لم يعد بشيء تجديدي يطالع القارئ به ، بل إنّه أراحنا من البداية فحدّد مبتغاه وما يرمي إليه كتابه بقوله : " ونحن نؤمن بضرورة تدريس النحو - في جامعاتنا - في مظانّه القديمة إلى جانب الدرس التطبيقي ... وأرى أن نعتمد في عرض المادة النحوية على المصطلحات القديمة ، مع شرح ما تعنيه هذه المصطلحات " (٦٠) . ولما كان هذا الكتاب من الكتب المنهجية المقرّرة فإنّ صاحبه لم يعرض لشرح أبواب النحو جميعها على طريقة الكتب التفصيلية . وما يسجل لهذا الكتاب أنّه مختصر لطيف لأبرز الأبواب النحوية ، حرص فيه صاحبه على وضوح العبارة ودقّتها ، ونأى كثيراً عن التعقيد ، واهتمّ بالجدولة المبسّطة ، فجاء سهلاً واضحاً ، وهو يأخذ في بعض جوانبه بالنمذجة (standerlization) في أبسط صورها، (٦١) ليحمل القارئ على مجاراتها في إعرابها ، أضف إلى ذلك ما يعجّ به الكتاب من أمثلة وتدرّيات حسنة . وقد بنى المؤلّف موضوعات كتابه في أبواب أشدّ انتماءً إليها ، ممّا ينفي

(59) التطبيق النحوي : ٦.

(60) المصدر نفسه : ٧.

(61) التفكير اللغوي بين القديم والحديث : ٧.

عنها صفة الشَرذَمَة والتثتُّت ، وإنْ كان ينبغي له أن يدرج الممنوع من الصرف في بابٍ مناسبٍ ، لا أنْ يورده ضمن الملاحق (٦٢) .

العربيّة والحياة :

تعيش اللغة العربيّة الفصيحةُ مشكلةً توازي حجمَ مشكلةِ الثقافةِ العربيّةِ نفسها ، إذ إنّها تمرّ بظروف مؤثّرة في نظر الباحثين والمهتمين بتاريخها ، وتجتاز مرحلةً دقيقةً لم تمرّ بمثلها من قبل ذلك إنّ اللغة العربيّة هي الوعاء للتراث العربي الإسلامي، بمختلف أشكاله من دين وثقافة وتاريخ ... إلخ فبوساطتها حُفظت أمجاد الأمة العربيّة كلّها ، وعن طريقها تلقينا الموروثات الحضارية للأمة ... وبالرغم من أنّ اللغة العربيّة الفصيحة أمضت قروناً كثيرة تقاوم تيار الأميّة الجارف ، وانطلاق عنان العاميّات ، فهي تمرّ اليوم بمخانق شتى كلّها تقف في وجهها وتسدّ الطرق أمام مدّها الواسع وتتحدّاه في كافة جوانبها ، الأمر الذي لم تعرفه من قبل (١) .

لقد أَلَمّت بالأمة في العصر الحديث الكثير من الاتجاهات الفكرية والسياسية والدعوات المشبوهة والنظريات الموبوءة ، وكلّها تستهدف التشكيك في صلاح الموروث العربيّ ، وقدرته على البقاء والحياة ، وكان التوقيت لهذه الدعوات توقيتاً محكماً ومدروساً من قبل مصدريها ، فقد اختاروا لها أن تواكب استقلال البلاد العربيّة التي كانت مُستعمرةً ، وكأنّهم أرادوا أن يجعلوا ثمن الاستقلال الذي حصلت الشعوب العربيّة عليه ابتعادها عن لغتها ودينها ، فأعدّوا لها مَنْ يناصرها ويشايعها من أبناء جلدتها الذين انسلخوا عنها ... وقد أُختير شعب مصر ليكون ضحية التجربة الأولى ، لأنّ نجاحها في مصر كفيلٌ بنجاحها في أقطار العالم العربي كلّهُ ، وسرعان ما باءت بالفشل تلك المحاولات ، وتحطّمت تلك الأفكار العربيّة على صخرة صمود المجتمع العربي المسلم ، فبُهِتوا لما أصاب أنصارهم من فشل ذريع وهزيمة نكراء... (٢) .

ذلك إنّ التنازل عن لغة الأمة تنازلٌ عن عقلها ، وكما يقول هملت Humboldt: إنّ لسان الأمة جزءٌ من عقليّتها ... كما إنّ روح الشعب لغته (٣) وقد حاولت مدارس الاستشراق جادّة في تأهيل العاميّة وإعطاءها المساحة التي كانت للفصحى ، وقد بدأت أولى مدارسها في إيطاليا سنة ١٧٢٧ م ، ثم النمسا سنة ١٧٥٤ م ، ثمّ في فرنسا سنة ١٧٥٩م، تحت مسمّى مدرسة اللغات الشرقية الحيّة في باريس ، وطلاب هذه المدرسة هم القناصل والتجار والمترجمون والعلماء المتصلون بشئون البلاد العربيّة ؛ فدرّست اللهجات العاميّة وكيفية نطقها وضبطها واضطلع بذلك المستشرق سلفستر دي ساسي الفرنسي في كتابه (أصول اللغة

(1) الفصحى ونظرية الفكر العامي: ١٣.

(2) المصدر نفسه: ٢١-٢٢.

(3) اللغة العربيّة في التعليم العالي والبحث العلمي: ٦٢.

العربية العامية والفصحى)، ثم توالى كتب المستشرقين في العاميات بالظهور^(٤). وحينما فشلت محاولات المستشرقين ومشايخهم في إحلال العامية مكان الفصيحة؛ فتحو المدارس المتخصصة في هذا المجال في أكثر من دولة أوروبية، وركزوا برامج تلك المدارس على التفقه في العاميات خاصة^(٥) وراحوا يروجون لها بأسماء ابتدعوها كلغة الصحافة، وإحياء التراث الشعبي... وقد تزيًا بعض دعائها بزِي المصلحين الميسرين لهذا التراث، ومن هؤلاء سلامة موسى، وعبد العزيز فهمي - وهو عضو في مجمع اللغة العربية في القاهرة - وقاسم أمين، ومحمد عثمان جلال، ولويس عوض، والجُنَيْدِيّ خليفة...^(٦). وقد كان هذا التّيار قويًا حتى لقد قيل: "لم يتعرض أيُّ من جوانب اللغة العربية وتعلّمها في العالم العربي، كما تعرّض النحو أو علم قواعد العربية"^(٧). وقد جمعت هذه الحملة الموبوءة على النحو الحقّ والباطل معاً وما أجمل قول القائل:

ومن دعا الناس إلى ذمّة ذمّوه بالحق وبالباطل

فهو حرم النحو بما فيه، وبما ليس فيه، فوجّهت تهمٌ باطلةً إليه، وكيّلت له الاتّهامات؛ وقد غلبت على تلكم الآراء الانسياق وراء العواطف لغلبة التعجّل عليها، وعدم التأمّل الجادّ، وما أبرئُ كثيراً من الردود عليها بالسمة نفسها، وبخاصّة إذا ما علمنا أنّها كانت تأخذ بشكل المساجلات الأدبية في الصحف والمجلات في الغالب. وممّا يؤكد ما تذهب إليه أنّ أصحاب تلك المحاولات لم يكونوا من أهل الاختصاص في الدراسات اللغويّة والنحويّة، ولا سيّما أنّ الاتصال بالمناهج الحديثة في الدرس اللغويّ لم يتبلور بعدُ^(٨). ولقد تعاونت الجهود كلّها على إجهاضها في مهدها، ومنيت بالسقوط، وجرّ الزمن عليها ذيل النسيان.

ولعلّ من ثمارها اليانعة ما رافقها أو سايرها من حركات في تيسير النحو وتجديده، على نحو ما مرّ بنا من مؤلفات راعى فيها أصحابها التخلّي عن القيود، التي كان يرزح تحت نيرها النحو العربي، وربّ ضارّة نافعة، والله درّ أبي تمام إذ يقول:

وإذا أراد الله نشر فضيلة طُويت أتاح لها لسان حُسدٍ
لولا اشتعال النار في ما جاورت ما كان يُعرف طيب عرّف العودِ

(4) الفصحى ونظرية الفكر العامي: ٣٣-٣٤، وانظر أسماء تلك الكتب في المصدر نفسه: ٥٢-٥٥.

(5) المصدر نفسه: ٣٢.

(6) لمزيد من التفصيل انظر الزحف على لغة القرآن وانظر أيضاً: تاريخ الدعوى إلى العامية وآثارها في مصر. وانظر كذلك: بحوث ومقالات في اللغة.

(7) Carrent Trends in linguistics: p.703.

(8) The modern Arabic Lirerary language p.80 وانظر المدخل إلى دراسة النحو العربي على

ضوء اللغات السامية: ٥.

ولعلّ أول محاولة سُجّلت كانت خارج مصر، ففي الوقت الذي يُقرن فيه تجديد الدرس النحوي العربي الحديث بعلي المبارك في كتابه طريق الهجاء والتمرين على القراءة في اللغة العربية (١٨٦٦م)؛ يرى محمود فهمي حجازي^(٩). وشوقي ضيف^(١٠)، والبدرائي زهران^(١١)، وغيرهم أنّ البداية الحقيقية لتجديد النحو تُقرن برفاعة الطهطاويّ في كتابه التحفة المكتبيّة لتقريب اللغة العربيّة، والذي صدر عام ١٨٦٨م؛ في حين يرى سامي سليمان أحمد أنّ البداية الحقيقية تنطلق " من رأيٍ مختلفٍ تماماً قوامه أنّ البداية الأولى والحقيقية لتجديد الدرس النحويّ العربيّ في إطاره التعليمي في العصر الحديث قد بزغت قبل الطهطاويّ بأكثر من قرنٍ ونصف القرن، أو بمائة وواحد وستين عاماً على وجه التحديد، فهذه البداية لا تعود إلى الثلث الأخير من القرن التاسع عشر (١٨٦٨م) بل ترتدّ إلى العقد الأول من القرن الثامن عشر، حين قدّم المطران جبرائيل جرمانوس فرحات المارونيّ الحلبيّ (١٦٧٠ - ١٧٣٢م) كتابه (بحث المطالب)^(١٢).

وقد كثرت محاولات التيسير التالية مما يجعل أمر تقسيمها ضرورة لازمة لازمة على النحو التالي :

- المحاولات الجزئية المغرضة التي لم تستغرق النحو كلّهُ .
- محاولات التيسير الشاملة المصبوغة بالصبغة المحافظة.
- محاولات التيسير الشاملة المصبوغة بالصبغة التجديديّة .

المحاولات الجزئية المغرضة :

- تعدُّ مؤلّفات المستشرقين من أولى المحاولات المغرضة التي حاولت أن تتنازل من تراث العربيّة ونحوها، ومنها على سبيل التمثيل لا الحصر^(١٣) :
- أصول اللغة العربيّة العاميّة والفصحى / دي سفاري وقد طُبِع سنة ١٧٨٤ م .
 - من الأدب الشعبي العراقيّ / إدوار ساخو، وقد طُبِع سنة ١٨٨٩م.

(9) علم اللغة العربية : ٩٤ وانظر أصول الفكر العربي الحديث عند الطهطاويّ : ١٣٤

(10) تيسير النحو التعليميّ قديماً وحديثاً : ٢٦

(11) رفاعه الطهطاويّ وتيسير نحو العربيّة في كتابه التحفة المكتبيّة : ٣٨٦.

(12) البداية المجهولة لتجديد الدرس النحويّ في العصر الحديث (٢٠٠٣م) سامي سليمان أحمد، ص٢ المدرّس بكلية الآداب، جامعة القاهرة . والبحث مقبول للنشر في مجلة علوم اللغة العدد ٢٤ لسنة ٢٠٠٣م . وقد قدّم البحث ونوقش في مؤتمر (العربيّة وقرن من الدرس النحويّ) في كلية العلوم بجامعة القاهرة، وذلك ما بين ١٨-١٩ شباط ٢٠٠٣م. ومنه نسخة مطبوعة بالحاسوب بمكتبتي الخاصة.

(13) الفصحى ونظريّة الفكر العاميّ : ٥٢-٥٥ . وانظر قضايا ومشكلات لغويّة : ٦٥.

- مواد لدرس لهجة عرب البدو في إفريقيا المتوغلة / جورج كميغماير وقد طُبِع سنة ١٨٨٩ م .
- الكلام الدارج بمصر القاهرة بحث مقدم لمؤتمر لندن وقد طُبِع سنة ١٨٩٢ م .
- ثلاث مقالات في اللهجات العامية / أ. فيشر وقد طُبِع سنة ١٨٩٨ م .
- ديوان وسط الجزيرة / اليرت سوسين وقد طُبِع سنة ١٩٠١ م .
- أشعار قوميّة عربيّة / أنولتمان وق طُبِع سنة ١٩٠٢ م .
- حكايات من العراق / بروثومايستر وقد طُبِع سنة ١٩٠٣ م .
- كتاب الفوائد في العوائد والقواعد والعقائد / ف.د. سيادي وقد طُبِع سنة ١٩٠٥ م، وهو باللغة العاميّة .

ولعل أول محاولة عربيّة مكتوبة تمثّل هذا الجانب، هي محاولة جرجس الخوري في مقاله (العربيّة وتسهيل قواعدها) وقد نشرها في المقتطف، وكان ذلك سنة ١٩٠٤ م - وهي محاولة تخرج عن الإطار المرسوم لهذا البحث - ولذلك فإنّ البحث سيعرضها بشكل مجمل بوصفها محاولة رائدة^(١٤).

- الدعوة إلى التخلص من الإعراب .
- نصب جمع المؤنث السالم بالفتحة .
- إلغاء باب الممنوع من الصرف ، وصرف الممنوعات كلها شعراً ونثراً .
- إعراب أي في أحوالها كلّها .
- نصب المنادى المعرب مطلقاً .
- إلغاء أحكام العدد .
- رفع الاسم والخبر دائماً حتى مع دخول النواسخ - كلّها - عليها .
- جعل ضمير جمع المذكر والمؤنث واحداً (أسوة باللغات الأخرى) .

ومن أولى المحاولات المصريّة في هذا السياق محاولة قاسم أمين، الذي يرى وجوب إصلاح اللغة العربيّة، لأنّه لم يرَ بين جميع من عرفهم من يقرأ من غير لحن ، ويرى أن الحلّ الناجح - في نظره - يتمثّل في تسكين أواخر الألفاظ ، وفي ذلك يقول : " لي رأيّ في الإعراب أذكره ... وهو أن تبقى أواخر الكلمات ساكنة لا تتحرك بأيّ عامل من العوامل، ففي اللغات الأخرى يقرأ الإنسان ليفهم ، أمّا في اللغة العربيّة فإنّه يفهم ليقراً ؛ فإذا أراد أن يقرأ الكلمة المركبة من هذه الأحرف الثلاثة (علم) يمكنه أن يقرأها علم أو علم أو علم أو علم أو علم

علم ؛ ولا يستطيع أن يختار واحدة من هذه الطرق إلا بعد أن يفهم معنى الجملة ... لذلك كانت القراءة عندنا من أصعب الفنون " (١٥) .

وليس ثمّة جديد في ما دعا إليه قاسم أمين ، فتلك دعوى قديمة سبق إليها ؛ ولعلّه قد خلط بين الإعراب والذي يتمثل بحركات الأواخر، ويتكفل به علم النحو ، وبين الضبط الداخلي للألفاظ والذي يتكفل به علم الصرف .

ثم إنّ الإعراب ليس نافلاً ولا حلية يمكن أن تتجرّد عنها ، بل هي من بنيّتها ، وهي جزء لا يمكن فصله عنها ، فالكلمة العربيّة لا تنطق إلا بحركاتها ، إنّها عضو من هذا الجسم ، فإذا بُتر منه أحدث في الجسم تشويهاً (١٦) . ثمّ إنّ الإعراب ليس حكراً على العربيّة دون غيرها من اللغات، فليست العربيّة بدعاً بين اللغات في هذا الأمر ، فهناك لغات كثيرة لا تزال تحيا بيننا ، وفيها من ظواهر الإعراب المعقّد ما يفوق العربيّة بكثير، كاللغة الألمانية ، حيث تقسم الأسماء فيها اعتباطاً إلى مذكر ومؤنث، وجنس ثالث لا تعرفه العربيّة وهو المحايد ، وتضع لكل واحد من هذه الأجناس أربع حالات إعرابية هي: الفاعلية، والمفعولية، والإضافة، وحالة رابعة لا تعرفها العربيّة وهي القابليّة - وهي تقابل المفعول به الثاني أو الثالث في العربيّة وهي على هذا النحو لا تختص بتسمية وحدها ؛ وللمفرد المنكر أربع حالات أيضاً وكذلك الجمع المعرّف والجمع المنكر (١٧) ثم يردف الدكتور رمضان عبد التواب قائلاً : " وبناء الجملة في اللغة الألمانية له نظام صارم، فالفعل يحتلّ فيها المرتبة الثانية دائماً ، إلا في الجمل الفرعيّة ، كالجمل التعليليّة مثلاً، فإنّ الفعل يؤخّر فيها إلى نهاية الجملة . وإنّ من يشكو من كثرة جموع التكسير في العربيّة، وغلبة الشذوذ على قواعد هذا الجمع فيها ، سيحمد للعربيّة الاطراد النسبي في هذه القواعد إذا درس اللغة الألمانية ... " (١٨) ومع ذلك فلم يفكر أصحاب تلك اللغة أو غيرها بالتخلص من الإعراب لأنها قوامه وصلبه !! .

وأعداء الإسلام حينما دعوا إلى إلغاء الإعراب فهم على يقين بأنّ العربيّة لا تبقى بغير إعراب ، ولذلك دعوا إلى إلغائه للإجهاد عليها ونسفها (١٩) . وليست أواخر الكلمات وحدها هي التي تتحكّم في المعنى ، بل يتغيّر معنى المفردة بالحركة سواء كانت في أولها، أم في وسطها، لتدل على المعلوم، أو المجهول ، على الفاعليّة أو المفعوليّة على المتكلم أو

(15) قاسم أمين : ١٤٥ .

(16) قضايا ومشكلات لغوية : ٩٤-٩٥ .

(17) بحوث ومقالات في اللغة : ١٦٦-١٦٧ .

(18) المصدر نفسه : ١٦٧ .

(19) قضايا ومشكلات لغوية : ٩٥ .

المخاطب، من التخفيف إلى التشديد بلفظه ومعناه^(٢٠)؛ فالحركات في الكلمة أصيلة أصالة حروفها ، ولكن قاسم أمين ظنَّ الحركات إضافةً زائدةً ، لأنها لا تثبت في الكتابة أحياناً رغبةً في الاختصار ولم يفتن إلى النطق ، فما من كلمة إلا وحركات أحرفها من بنيتها ، فهي جزء لا ينفصل عنها، بل يستحيل في العربية وجود كلمة مجردة من الحركات^(٢١) .

ثم يمضي أحمد عطار في إظهار سمة الإعراب بقوله : " وربّ حركة في الإعراب أو في بناء الكلمة تغيّر الكلمة من النقيض إلى النقيض، فإذا ادّعى عليك مدّع بمال ؛ وقلت : ما له عندي (بفتح اللام)، فقد نفيت دعواه؛ وإذا قلت : ماله عندي (بضم اللام) فقد اعترفت له بمال"^(٢٢) وهكذا فإن حركات الإعراب ليست حلية ، بل هي إعراب وإفصاح عن المعنى المقصود الذي لا يتعيّن إلا بها ، وهي ليست فضلةً يُستغنى عنها، بل هي أصيلةٌ ، فالغاء الإعراب يقضي على العربية قضاءً مبرماً، ويحيلها إلى عاميةٍ، ويقضي على فصاحة العرب وبلاغتهم .

ثم تأتي محاولة سلامة موسى ، الذي تتلمذ على مقالات قاسم أمين ، ويقول: إن عمره يقارب السبعين حينما كتب هذا الكتاب^(٢٣)؛ فيستهلّ كتابه بإهداء إلى الأستاذ أحمد أمين، الذي أوحى له من خلال إحدى مقالاته بتأليف هذا الكتاب ، الذي جاء عرضه على هيئة هموم وشجون يبثها من خلاله ، وراح يدسُّ السمَّ في الدسم ؛ ولا أكتم القارئ الكريم أنّ المرء يبدأ رحلته مع الكتاب ، فيروعه ببراعة استهلاله ، فيمضي معه معجباً طرباً ، ولكنه لا يمضي إلا قليلاً حتّى يتحوّل هذا الإعجاب إلى نفورٍ وتجهّم ، وتتبدّل تلك المتابعة المتطلّعة إلى ازورارٍ في الحقائق ، وتلاعبٍ في الألفاظ ، فيصرف الأذهان ، ويصمّ الأذان ، فتحسُّ أنّ بريق الألفاظ بدأ يتلاشى ، وإذا للباب قشورٌ ، وإذا بالماء سرابٌ يحسبهُ الظمان ماءً ، وقد بدأ كلامه يتغرّل باللغة ، نحو : " وليس في هذه الدنيا شيء هو أئمن من اللغة الحسنة^(٢٤). ونحو : أعظم، المؤسسات في أمة لغتها، لأنها وسيلة تفكيرها ، ومستودع تراثها من القيم الاجتماعية والعادات الذهنية... واللغة الراقية هي علم وفنّ وفلسفة " ^(٢٥) ثم يفصح عن غاية تأليفه للكتاب بقوله : " قد توخيت فيه بحث بعض مشكلاتنا اللغوية مع تعيين الأهداف التي نرمي إليها من اللغة ؛ وأرجو أن أبعث به المناقشة عن القيم اللغوية العربية ، ووجوه

(20) المصدر نفسه : ٩٥.

(21) المصدر نفسه : ٩٥.

(22) الفصحى ونظرية الفكر العامي : ٥٥.

(23) البلاغة العصرية : ١٧٤.

(24) المصدر نفسه : ٨.

(25) المصدر نفسه : ١٣.

الإصلاح فيها بالبناء والهدم " (٢٦) . وهو يؤمن بـ " أن اللغات جميعها لا تزال في طور التجربة " (٢٧) . وهو يأسر القارئ بحمى كلماته المُغرقة في خيالها ، نحو قوله : " واعتقادنا أن التفكير ممكن بلا كلمات، ولكن في صورة بدائيةٍ مضطربةٍ كما نفكر في الأحلام ، وواضح أن أحلامنا حين تكون على مستوىٍ خامدٍ راكدٍ بالنوم ، تجري بلا كلمات " (٢٨) . وتراه تارة يداعب عواطف القارئ بقوله: "والفرنسيون معروفون بالمنطق والوضوح والدقة في تفكيرهم ، واعتقادنا أن هذه صفات لغتهم أكثر مما هي صفات أذهانهم ، فإنهم من حيث السلالة لا يختلفون ممّن حولهم من الأمم الأوروبية ، ولكن اللغة الفرنسية تحتوي كلماتٍ وعباراتٍ في غاية الوضوح والدقة ، بحيث إن المعنى يبرزُ بأكثر مما يبرزُ في أية لغةٍ أخرى ! " (٢٩) . وكثيراً ما يعقدُ مقارناتٍ بين العربية والإنجليزية أو الفرنسية تنتهي دائماً بنتيجةٍ محسومة، هي فوز الأخرى على العربية (٣٠) . ولعلّ أهم قضية اشتمل عليها كتابه، هي دعوته إلى إلغاء الإعراب ، ففي المدارس الابتدائية ، يجب أن تقتصر من تعليم اللغة بما يمكن التلميذ من المطالعة دون الحاجة إلى أية قواعد ، أمّا في المدارس الثانوية فنشرع في تعليمهم أقلّ ما يستطيع من القواعد ، " ولا نبالي بالإعراب الذي أثبت الاختبار أنه لا فائدة منه بتاتاً " (٣١) . ثم دعا إلى تبني الخط اللاتيني ، وتراه يغري القارئ بفضائله (٣٢) . ويطالب بوجود لغةٍ غير جنسوية (٣٣) .

وهو يعزو سبب الضعف والإخفاق في كلّ حينٍ للعربية ، ويقول إن الصبي الذي يتعلّم العربية، يحتاج إلى ما يزيد على ثمانية أضعاف ما يحتاج المتعلم للغة الإنجليزية (٣٤) . ذلك إن العربية فيها التثنية، وهو ما لا يوجد في الإنجليزية مثلاً ، ولجمع التكسير قواعد لا تحصى (٣٥) ، ثم يقول : "وهناك قواعد أخرى للمتفرفين في اللغة كالتنوين والتصغير ... أما متعلّم الإنجليزية فلا يحتاج إلى شيءٍ من هذا ... والصبي الذي يتعلم العربية، يحتاج إلى أن

(26) المصدر نفسه : ١٥ .

(27) المصدر نفسه : ٧١ .

(28) المصدر نفسه : ٩٥ .

(29) المصدر نفسه : ٩٥-٩٦ .

(30) المصدر نفسه : ١٢٤ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٤٧ ، ١٤٨ .

(31) المصدر نفسه : ١٣٨ .

(32) المصدر نفسه : ١٤٣-١٤٥ .

(33) المصدر نفسه : ١٤٧ .

(34) المصدر نفسه : ١٤٧ .

(35) المصدر نفسه ١٤٨ .

يعرف اللغة الدارجة للكلام ، ثم اللغة الفصحى، وهذا مجهود آخر^(٣٦). وفي موطن آخر يُظهِرُ تبرّمه من العربية بسبب نقص حروف العلة فيها، وخلوّها من الزوائد ، في حين إنّ حروف العلة عند الإنجليزية ستة^(٣٧) .

ومن يُنعمُ النظر في آراء لسلامة موسى، يجد أنّها مبنوثة في التراث ، من ذلك سرعة تعلّم اللغات الأخرى^(٣٨) وتظهِرُ قراءاتُه واضحةً في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا (علم الإنسان) من ذلك كلامه عن أنماط التفكير اللغوي^(٣٩) ، وسرده بعض القصص من ذلك قصة الهندية التي عاشت مع الذئب^(٤٠). وله إطلاعات في علم الاجتماع وعلم النفس^(٤١)، وكذلك بعض النظريات الاجتماعية، والجغرافية مثل مدرسة الحتم البيئي، ومدرسة الإمكانية ، وقد تجسّد ذلك واضحاً في قوله : " فلو أنّ (غوته) وُلد في قبيلة إفريقية لما استطاع أن يُنتج الثمرات الزكية التي تقطفها من مؤلفاته ، لأن اللغة القبليّة لم تكن عندئذٍ لتسغفه بالكلمات التي تؤدّي معانية " ^(٤٢). ثم هو يدعو إلى العاميّة ونبذ الفصحى ، والغريب في الأمر أنّ سلامة موسى ، ومن قبله قاسم أمين يكتبان بالفصيحة وليس بالعامية لعدم قناعتهم الداخلية بها ! وهو يدعو للعاميّة من خلال عدة مقترحات عجيبة حقاً من مثل إلغاء التنثية، وإلغاء التصغير، وجمع التكسير، ... والغريب في الأمر أنّ هذه ميزات سجّلها علماء اللغة للعربية دون غيرها، وأثبتوا من خلالها تفوق العربية على غيرها من اللغات ، ومن ذلك إنّ قولنا : اشتريت قلمين ، أكثر اختصاراً، وأفضل من قولهم I bought two pencils ، أمّا قوله بأنّ الإنجليزية لا تعرف التصغير، فذلك غير صحيح ، ناهيك عن أنّ التصغير إنّما يحقّق فوائد من بينها التحقير والنقليل، والتقريب والتحبّب، والتعظيم؛ والغاية منه الاختصار أيضاً ، فقولنا جبيلٌ أهونٌ من قولنا جبلٌ صغيرٌ ، أضف إلى ذلك أنّه يفيدنا في معرفة الصحة والاعتلال في بنية الكلمة ، ويؤكد أنّ لغتنا اشتقاقية؛ فالتصغير مشتق من الكلمة نفسها ، وليس منفصلاً عنها ، كما هو الحال في اللغات الأخرى كالإنجليزية؛ ففي العربية

(36) المصدر نفسه : ١٤٩ .

(37) البلاغة العصرية : ١٦٥ ، ١٦٨ .

(38) الفهرست : ٣١ .

(39) البلاغة العصرية : ٩٥ وانظر الأنثروبولوجية واللغة العربية : ٢٧-٣١ وانظر في اللغة والتفكير : ٧-

٢٠ .

(40) البلاغة العصرية : ٢١-٢٥ .

(41) المصدر نفسه : ٣٣-٣٦ .

(42) المصدر نفسه : ١٩-٢٠ .

نصغر مثلاً : وردة وريدة ؛ أما في الإنجليزية Rose فيصغرونها vosette " (٤٣). وقد ردّ الباحث في هذه الدراسة على شبهة إلغاء الإعراب وصعوبة الجموع في معرض حديثه عن قاسم أمين، فيجمل بالقارئ أن يعود إليها هناك، ويجدد بها عهداً. وللعلم فإن ظاهرة الإعراب تعدّ ميزة هي الأخرى من الميزات التي اتّصفت بها العربيّة (٤٤)، وهو الذي يفرّق بين المعاني المتكافئة في اللفظ ، وبه يعرف القصد - الذي هو أصل الكلام - ولولاه ما ميّز الفاعل من المفعول ولا المضاف من المنعوت، ولا التعجب من الاستفهام (٤٥). ويضيف ياسر الزبيدي في كتابه فقه اللغة العربيّة قائلاً: وهكذا كشف سلامة موسى عن هدفه الهدّام في دعوته إلى العاميّة، ولا شك أن مقترحاته لا تدلّ على نيّة في الإصلاح ، بل تشي برغبة ملحة في الهدم، وإيذاء هذه الأمة في رابطة من أهمّ روابطها وهي اللغة الفصحى، وهي اقتراحات تدلّ على كراهية مقبنة لها، وإلا فإنّ العاميّة عاجزة بسبب فقرها ونقصها عن مجازاة الفصحى (٤٦). وهذا ما يؤكده أحد الباحثين بقوله : "وعلى امتداد التاريخ العربيّ والإسلاميّ كلّهُ، لم نرَ أحداً كتب بالعاميّة وأنتج بها أدباً وعلماً" (٤٧).

ومن ذلك شكواه من الازدواجية (الانقسام) بين الفصيحة والعامية ؛ كأنّ هذه هي مشكلة اللغة العربيّة وحدها دون سائر اللغات، ويثور على المجاز وهو دليل رقي اللغات الحية وتطورها! (٤٨). ولا يريد الباحث أن يطيل في الردّ على تلك المزاعم الواهنة الواهية، التي هي أوهى من خيط العنكبوت ، وهي حجج لا تستطيع أن تقف على قدميها.

وتتوالى تلك الصيحات ، وتجد طريقها بين مناصريها أيضاً، وممن سار على هذا النهج الجنيديّ خليفة، وأمين الخوليّ في بعض آرائه ، حيث دَعَوْا إلى ضرورة إلغاء الإعراب أيضاً. ويرى الخوليّ أيضاً أن نلزم الأسماء الخمسة الواو دائماً ، كما هو الحال في العاميّة ، وقد دعا في جمع المذكر السالم إلى إلزامه الياء، وإعرابه بالحركات على النون ، ودعا إلى نصب جمع المؤنث السالم بالفتحة ، كما دعا إلى صرف الممنوع من الصرف - وهو رأي نادى به الأخفش قديماً - ودعا كذلك إلى حذف النون من الأفعال الخمسة في سائر أحوالها

(43) مبادئ في الصرف العربيّ : ١٨١.

(44) الإعراب سمة العربيّة الفصحى : ٥٥.

(45) فقه اللغة العربيّة : ١٢٩.

(46) المصدر نفسه : ٣٦٠-٣٦٩.

(47) مظاهر وآراء في اللغة العربيّة : ١٥٨.

(48) البلاغة العصرية : ١٤٩.

كما جاء في الحديث : " لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابّوا " . أو كما جاء في الشعر: أبيت اسري وتبيني تدلّكي . (٤٩)

ودعا إلى إبقاء حرف العلة في الفعل المضارع في حالة جزمه ، مستنداً إلى قول الشاعر:

ألم يأتيك والأنباء تنمي بما لاقت لبونُ بني زياد (٥٠)

والغريب في الأمر حقاً أن نهجر الكثير المقيس، إلى القليل غير المقيس ! ولذلك فإنّ تلك الدعوات لم تلقَ رواجاً أو صدقاً بين دارسي العربية ومحبيها . وهذه الدعوات تجاوزت حدود الإصلاح أو التيسير إلى تغيير خصائص اللغة ، ومسّ حقائقها الجوهرية ، وهذا ما لا يقرّه الدرس اللغوي، لأنه يعني هدم بعض أركان اللغة أو القضاء على بعض نظمها الأساسية (٥١) . ولعلّ من أهم ما طبعت به هذه المحاولات هو أنّها كانت على شكل ومضات في طريقٍ مظلمٍ سرعان ما تخبو ، إذ إنّها لم تعزّز بالحلول الناجحة الناجعة ، فلا تحليل ولا تحديد ولكن مطالبات بالإلغاء، وتبرّم وتضجّر، وإشفاق ، وكلّها تنزع عن قوسٍ واحدةٍ ، وما أجمل قول الشاعر :

ما أسهل القول على من رامه وأصعب الفعل على من أراد!

* * *

(49) انظر همع الهوامع ، ج ١ : ١٧٦ وتمام البيت : وجهك بالعنبرِ والمسك الزكي .

(50) في حركة تجديد النحو : ٥٥-٥٦ . والبيت لقيس بن زهير العبسيّ.

(51) في حركة تجديد النحو : ٥٦-٥٧ .

محاولات التطور الثالث (مرحلة التجديد)

إحياء النحو

هذا الكتاب من تأليف الأستاذ إبراهيم مصطفى المدرّس - آنذاك - بكلية الآداب بالجامعة المصريّة - جامعة فؤاد الأول - وتمّ تأليفه والفراغ منه بأورمان الجيزة مع تمام سنة ١٩٣٦ م ، وقد استغرق منه هذا الجهد سبع سنين، وكان صدوره بمطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر بالقاهرة، في يناير (كانون ثان) سنة ١٩٣٧م^(١) ، ويعدّ أول كتاب ظهر في العالم العربي في العصر الحديث لنقد نظريّات النحو التقليديّة^(٢)، ليصل ما انقطع من زعامة المصريين للنحو بعد ابن هشام ، فهزّ كثيراً من ثوابت الدرس النحويّ^(٣). وقد اجتمع على ظهوره عدة أسباب من أهمها: رياح التلقيح الفكري التي حملها المستشرقون معهم إلى الشرق، نحّت جانب القداسة عن اللغة ، مما حفّز كثيراً من الباحثين في بلادنا أن يطرحوا المهابة جانباً ، وأن يتناولوا تلك المسائل بجسارة ، ويضاف إليها جرأة في الطبع تملّكت صاحبنا ، وشعورٌ بالأنفة والعزّة يستمدّها من أستاذيّته، التي تحفّزه أن يأخذ مكانه بين أعلام الدرس النحويّ في تاريخه الطويل^(٤).

وقد أشار مؤلّف الكتاب بدايةً أنه يطمح أن يغيّر منهج البحث النحويّ للعربيّة، وأن يرفع عن المتعلمين إصر هذا النحو، وأن يُبدلهم منه أصولاً سهلة ميسورة ، تقرّبهم من العربيّة وتذنيه منها، وتهدّهم إلى حظّ من الفقه بأساليبه؛ ولذلك فقد عكف على تأليفه سبع سنين من أوسط أيام عمره ، أضعاع لها من حقّ الصديق والأهل والولد والنفس الكثير^(٥).

وما إن صدر الكتاب حتى لقي ضجّةً في أوساط النحويّين في ذلك الوقت، وقدّم له الدكتور طه حسين بمقدّمة مزج فيها بأسلوبه الفيّاض، بين الكتاب وصاحبه، وأعلن في تلك المقدّمة أن الكتاب لم يصدر إلا بعد مناقشاتٍ مستفيضةٍ بينهما ، بل إنه هو الذي اقترح عنوانه ، ولم يخف إعجابه بالكتاب أو بصاحبه . وقد وسم الكتاب بالاعتدال ، إلا أنه توقّع له الخصومة ، لأنه جديد في أصله وصورته ، وهو يخالف في كثيرٍ من أصوله ما ألفه الناس^(٦). لقد استهلّ المؤلّف كتابه بالحديث عن الأسباب الموجبه لتأليف هذا الكتاب، والذي يتمثّل في الصعوبات المتمثّلة في مباحثه، والتي كُتبت على الناشئ أن يأخذ نصيبه منها، فهاجم النحاة وطرائقهم إذ إنهم قصرُوا

(1) النحو الجديد : ٦.

(2) دراسات نقدية في النحو العربي : جـ

(3) انظر مقالة أحمد حسن الزيات في مجلّة مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة : ج١٦ : ١٣.

(4) إحياء النحو وتجديده بين إبراهيم مصطفى وأمين الخولي : ١٧.

(5) إحياء النحو : أ

(6) إحياء النحو : ج-ع.

جَهْدُهُمْ عَلَى الإِعْرَابِ، فَتَسَاوَى عِنْدَهُم النُّحُو وَالِإِعْرَابُ، حَتَّى سَمَّاهُ بَعْضُهُمُ الإِعْرَابَ (٧). وَهُوَ يَرَى أَنَّهُ قَدْ بُدِّلَتْ جُهُودٌ كَثِيرَةٌ فِي إِصْلَاحِ طُرُقِ التَّعْلِيمِ لَكِنَّهُمْ لَمْ يَتَّجِهُوا إِلَى الْقَوَاعِدِ نَفْسِهَا ، وَإِلَى طَرِيقَةِ وَضْعِهَا (٨) فَكَانَ ذَلِكَ هُوَ الْمَحْرُكُ لِتَأْلِيفِ هَذَا الْكِتَابِ وَالِدَافِعُ لَهُ .

وَالَّذِي يَبْدُو أَنَّ إِبْرَاهِيمَ مِصْطَفَى قَدْ بَالِغٌ فِي مَا عَرَضَهُ عَنِ النُّحَاةِ فِي حَدِّ النُّحُو ، لِأَنَّ بَحْثَهُمْ لَمْ تَقْتَصِرْ عَلَى الإِعْرَابِ وَالْبِنَاءِ، بَلْ تَعَدَّتْهَا إِلَى وَجْهِ تَأْلِيفِ الْكَلَامِ، فِي الإِثْبَاتِ وَالنَّفْيِ، وَالتَّكْيِيدِ وَالِاسْتِفْهَامِ، ... إلخ (٩)، وَالْحَقِيقَةُ إِنَّ الَّذِينَ فَعَلُوا ذَلِكَ هُمْ مَتَأَخَّرُوا النُّحَاةَ الَّذِينَ عَرَّفُوا النُّحُو بِأَنَّهُ " عِلْمٌ يُعْرِفُ بِهِ أَحْوَالُ أَوَاخِرِ الْكَلِمَةِ إِعْرَابِيًّا وَبِنَاءً ، فَتَسَاوَى فِي أَنْظَارِهِمُ النُّحُو وَالِإِعْرَابُ حَتَّى سَمَّاهُ بَعْضُهُمُ الإِعْرَابَ (١٠) . وَحِينَمَا قَصَرَ بَعْضُ النُّحَاةِ النُّحُو عَلَى أَوَاخِرِ الْكَلِمَاتِ ، وَعَلَى تَعْرِفِ أَحْكَامِهَا ، ضَيَّقُوا حُدُودَهُ ، وَسَلَكُوا بِهِ طَرِيقًا مَنَحْرَفَةً إِلَى غَايَةِ قَاصِرَةٍ فَضَيَّعُوا كَثِيرًا مِنْ أَحْكَامِ نَظْمِ الْكَلَامِ ، وَأَسْرَارِ تَأْلِيفِ الْعِبَارَةِ (١١). وَيَرَى الْمُؤَلِّفُ أَنَّ مَا اهْتَدَى إِلَيْهِ مِنَ الْكَشْفِ عَنِ سِرِّ الإِعْرَابِ، لَمْ يَهْتَدِ إِلَيْهِ النُّحَاةُ عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّهُمْ أَكْبَرُوا عَلَى دَرَسِ الإِعْرَابِ أَكْثَرَ مِنْ أَلْفِ عَامٍ ؛ وَسِرُّ ذَلِكَ الْفِشَلُ فِي رَأْيِهِ هُوَ أَنَّ النُّحَاةَ قَدْ أَخْطَأُوا فِي فَهْمِهِمُ لِلنُّحُو وَوُضُوعِهِ ، إِذْ قَصَرُوا مَبَاحِثَهُ عَلَى الْحُرُوفِ الْأَخِيرِ ، بَلْ عَلَى خَاصَّةٍ مِنْ خَوَاصِّهِ وَهِيَ الإِعْرَابُ وَالْبِنَاءُ (١٢) كَمَا أَخَذَ عَلَيْهِمْ انْقِيَادَهُمْ لِلْعَامِلِ انْقِيَادًا شَغَلَهُمْ عَنِ مَعْنَى التَّرْكِيبِ ، وَعِلْمِ الْمَعَانِي ، وَشَتَّتُوا أَبْوَابَ النُّحُو الَّتِي مِنْ حَقِّهَا أَنْ تَلْتَمَّ؛ فَاضْطَرَبَتْ آرَائُهُمْ ، وَكَثُرَ جِدْلُهُمُ الَّذِي لَا يَنْتَهِي إِلَى فَيَصِلُ أَوْ حَكْمَ أَكْيَدِ (١٣)، وَخُدِعَ النُّحَاةُ بِالْفَلْسَفَةِ الْكَلَامِيَّةِ فَحَالَتْ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ فَهْمِهِمُ لِلِإِعْرَابِ (١٤).

وَقَدْ اتَّخَذَ صَاحِبُ الإِحْيَاءِ هَذِهِ الْآرَاءَ مَسْوَعَاتٍ لِإِعَادَةِ دَرَسِ النُّحُو، عَلَى الْأَصُولِ وَالْمَبَادِئِ الْآتِيَةِ :

أَوَّلًا : " إِنَّ النُّحُو هُوَ قَانُونُ تَأْلِيفِ الْكَلَامِ، وَبَيَانُ مَا يَجِبُ أَنْ تَكُونَ عَلَيْهِ الْكَلِمَةُ فِي الْجُمْلَةِ ، وَالْجُمْلَةُ مَعَ الْجُمْلَةِ ، حَتَّى تَنْسَقَ الْعِبَارَةُ وَيُمْكِنُ أَنْ تُؤَدِّيَ مَعْنَاهَا " (١٥) .

(7) إحياء النحو : ١ .

(8) المصدر نفسه : د .

(9) ثلاث محاولات لتيسير النحو (٢٠٠١م) مجلة كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، م٦١ ، ع١٤ ، ص١٢٧ .

(10) شرح التصريح على التوضيح : ج١ : ١٤ . وانظر شرح المفصل : ج١ : ٤٩ .

(11) إحياء النحو : ٣-١ .

(12) في إصلاح النحو العربي : ٩٩ وانظر إحياء النحو : ٢٢ .

(13) إحياء النحو : ٣٩-٤١ .

(14) المصدر نفسه : ٤٧ .

(15) إحياء النحو : ١ .

ثانياً : إنّ النحو المنشود يرتبط أشدّ الارتباط بنظريّة النّظم وعلم المعاني ، وحينما دُرِس النحوُ بمنأى عن علم المعاني. أزهقت روح الفكرة، وذهب نورها ، وحينما فُصل علم المعاني عن النحو، بتروا الاسم هذا البتر المضلل^(١٦). فسلكوا به طريقاً منحرفاً إلى غاية قاصرةٍ فغيروا كثيراً من أحكام نظم الكلام وفوتوا كثيراً من أسرار تأليف العبارة^(١٧) .

ثالثاً : ضرورة دراسة النحو بطريقة تجمع شتاتته، وتضمّ ما تفرّق منه ، لأنهم لم يستوفوا درسها، ولم يحيطوا بأحكامها، لدراستهم لها على أنها تابعة لغيرها ، فجاءت ممزّقة خالية من التعمّق في الظاهرة الواحدة^(١٨) . وقد مثّل على ذلك بالنفي والتوكيد ؛ فالنفي مثلاً متعدّد الأدوات فقد يكون بالحرف أو الفعل أو الاسم^(١٩) .

رابعاً : التحلّل من فلسفة العامل ، التي رزح نحوُ العربيّة تحت نيرها أمداً طويلاً، وتحكّمت في منهج النحاة، وفي عرضهم لمسائل النحو ، ويرى أنّ من الأولى أن يُدرس النحو باعتبار المعاني لا العوامل ، فقد أفسدت هذه الفلسفة الأنواق، وأذهبت المعنى لكثرة ما تجرّه من تعليقات قميئة وتقديرات وضيعة^(٢٠) .

خامساً : الضمة والكسرة علامتا الإعراب فقط ، " وليستا بقيّة من مقطع ، ولا أثراً لعامل من اللفظ ، بل هما من عمل المتكلم ، ليدلّ بهما على معنى في تأليف الجملة، ونظم الكلام " ^(٢١)؛ فالضمة علم الإسناد ، ودليل ذلك أنّ الكلمة المرفوعة يُراد أن يسند إليها ويتحدّث عنها ؛ وأمّا الكسرة فهي علم الإضافة ، تشير إلى ارتباط الكلمة بما مثلها ، كان ذلك بأداة أم بغير ذلك ، نحو : كتابٌ محمد ، وكتابٌ لمحمد ؛ ولا تخرجان عن هذه الدلالة إلا أن يكون ذلك في بناء أو إتباع^(٢٢) . وليس في العربيّة علامات

(16) المصدر نفسه : ١٩ . ويؤكد ذلك ما ذهب إليه مصطفى جواد في كتابه المباحث اللغويّة في العراق

ومشكلة العربيّة المعاصرة ؛ من أن النحو قد اختلّ اختلالاً فاحشاً حينما فصل عن علم المعاني ودُرِس

بمعزلٍ عنه . ص ٩-١٠ .

(17) إحياء النحو : ٣ .

(18) المصدر نفسه : ٣-٤ .

(19) أدرك بعض علماء العربيّة خطورة هذه القضية ، فدرسوا هذه الأساليب مفصّلة ، من ذلك مثلاً :

- تنمية اللغة العربيّة في العصر الحديث : ٢٤٧-٢٥٩ .

- العلاقة الإعرابيّة في الجملة بين القديم والحديث : ٩٨-١٩٩ .

- في النحو العربي نقد وتوجيه : ٢٢٥-٣٢٢ .

(20) إحياء النحو : ٢٣-٤٤ .

(21) المصدر نفسه : ٥٠ .

(22) المصدر نفسه : ٥٠ .

فرعية " وإنما مدّت كل حركة، فنشأ عنها لينها " (٢٣)؛ فمدّت حركات الإعراب " لتعطي الكلمة حظاً من البيان في النطق " (٢٤) .

سادساً : الفتحة ليست علامة إعرابية ، ولا دالة على شيء ، بل هي حركة خفيفة مستحبة عند العرب، للكلمة التي يراد أن تنتهي بها الكلمة، فهي بمثابة السكون في لغة العامة (٢٥) .

سابعاً : التتوين علم التكثير ، فلآك في الأعلام ألا تتوّنهما ، إنما يلحقها التتوين، إذا كان فيها حظ من التكثير ، وتحرم صفة التتوين إذا كان لها حظ من التعريف (٢٦) .

تلك بايجاز أهم المطالب والآراء التي شاد عليها إبراهيم مصطفى نحوه المرتجى ، وقد تلقّفها دارسو النحو ومريدوه في معظمهم - بإنكار واضح وبخاصة نظرية العامل ، والعلامات الإعرابية (٢٧) ففي نقده لنظرية العامل يرى أن عامل الرفع هو المتكلم، وليس الفعل أو غيره ، وهي مقولة استقاها من ابن جنّي : " فأما في الحقيقة ، ومحصول الحديث ، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره " (٢٨) ويطالعنا الكلام نفسه عند الرضيّ الاسترأبادي في شرح الكافية : " اعلم أن محدث هذه المعاني في كل اسم المتكلم " (٢٩) . وعليه فلا أظن أن صاحب الإحياء كان على حق، حينما اتهم علماء النحو بالقصور، ومثل هذا قيل أيضاً في علامات الإعراب ؛ قال ابن الحاجب : " الرفع علم الفاعلية ، والنصب علم المفعولية، والجر علم الإضافة " (٣٠) . وقال الزمخشري في مستهل حديثه عن وجوه إعراب الاسم: هي الرفع والنصب والجر ، وكل واحد منهما علم على معنى فالرفع علم الفاعلية :

(23) إحياء النحو : ١٠٩ .

(24) المصدر نفسه : ١٠٩ .

(25) المصدر نفسه : ٥٠ .

(26) المصدر نفسه : ١٦٥-١٦٦ .

(27) الذين تصدّوا لمحاولة إبراهيم مصطفى كثيرون ، منهم على سبيل التمثيل لا الحصر :

• مجلة الرسالة لسنة ١٩٣٧م ، أحمد أحمد بدوي .

• النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة ، محمد محمد عرفة ، مطبعة السعادة ، القاهرة، ١٩٣٧م .

• النقود على تفصيل عقود كتاب إحياء النحو ، موسى جادالله ، القاهرة ، ١٩٣٧م .

• النحو الجديد / عبد المتعال الصعيدي ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ١٩٤٧م .

• دراسات في العربية وتاريخها ، محمد الخضر حسين ، دمشق ، ط٢ ، ١٩٦٠م .

• في إصلاح النحو العربي ، عبد الوارث مبروك سعيد ، دار القلم ، الكويت ، ١٩٨٥م .

(28) الخصائص : ج١ : ١٠٩-١١٠ .

(29) شرح الكافية في النحو : ج١ : ٢١ .

(30) المصدر نفسه . ج١ : ٢٣ .

والفاعل واحد ليس إلا ، وأما المبتدأ وخبره ، وخبر إنَّ وأخواتها ، ولا التي لنفي الجنس ، واسم ما ولا المشبّهتين بليس ، فملحقات بالفاعل على سبيل التشبيه والتقريب ؛ وكذلك النصب عمّ المفعوليّة ، والمفعول خمسة أضرب: المفعول المطلق والمفعول به ، والمفعول فيه ، والمفعول معه ، والمفعول له ؛ والحال ، والتمييز ، والمستثنى المنصوب ، والخبر في باب كان ؛ والاسم في باب إنَّ ، والمنصوب بلا التي لنفي الجنس ، وخبر ما ولا المشبّهتين بليس ، ملحقات بالمفعول ؛ والجرّ عمّ الإضافة ، وأمّا التوابع فهي في رفعها ونصبها وجرّها داخلةٌ تحت أحكام المتبوعات^(٣١) . وهذا غيضٌ من فيضٍ ما قاله العلماء في هذه المسألة . ولنعدّ لقول صاحب الإحياء في علماء النحو : " ولم يروا في علاماته إشارةً إلى معنى ، ولا أثراً في تصوير المفهوم " ^(٣٢) . فهل كان إبراهيم مصطفى على حقّ في هذه المسألة التي سقنا فيها طرفاً من أقوال العلماء ؟! وهل نعتهم بالعجز والخطل كان في مكانه ؟! أظنُّ أن السكوت عن الإجابة إجابة ، فقديمًا قالوا : الصمت حكمٌ وقليلٌ فاعله ، ورحم الله الشاعر القديم إذ يقول :

ففي النفس حاجاتٌ وفيكم فطانةٌ
سكوتي بيانٌ عندها وخطابٌ

فالمدقّق في المسألة، يرى أن الخلاف بين صاحب الإحياء والنحاة تمثّل في معنى النصب فقط ؛ فقد رأوا أنّ النصب عمّ المفعوليّة، وما ينضوي تحت لوائها؛ أما صاحب الإحياء فقد رأى : "أنّ الفتحة لا تدلّ على معنى كالضمة والكسرة ، فليست بعلمٍ إعراب ؛ وإنما هي الحركة الخفيفة المستحبّة عند العرب، التي يحبّون أن يشكّل بها آخر كل كلمة في الوصل ودرج الكلام ، فهي في العربيّة نظير السكون في لغتنا العاميّة ... وفي تقرير هذا الأصل نجري في مخالفة النحاة إلى مدىٍّ أوسع " ^(٣٣) . وقد حاول جاهداً أن يُثبِت خفة الفتحة حتى جعلها أخفّ من السكون، وفي ذلك يقول : " والذي نحاول أن نقرّره بعدُ ، هو إنّ الفتحة أخفّ من السكون أيضاً ، وأيسر نطقاً خصوصاً إذا كان ذلك في وسط اللفظ ودرج الكلام " ^(٣٤) . وإذا قبل المرء بهذا ، فهل نرضى بالألّا يكون لها دلالة ؟! ^(٣٥) . وقد ذهب بعض العلماء في نقد الإحياء، إلى أنّ النحاة القدامى كانوا أكثر توفيقاً، حتّى في ما اتفقوا مع صاحب الإحياء فيه ، ففي حين يقول إبراهيم مصطفى الضمّة عمّ الإسناد، كان النحويّون يقولون الرفع عمّ الإسناد ^(٣٦) إلخ. وفي هذا السياق يقول أحمد عبد الستار الجوّاريّ : " ولولا أنّه اقتصر على الضمة ، وهي حقّاً علامة

(31) انظر قول الزمخشريّ في شرح المفصل : ٧١-٧٢.

(32) إحياء النحو : ٤١ .

(33) المصدر نفسه : ٧٨ .

(34) المصدر نفسه : ٨١ .

(35) المصدر نفسه : ٧٨ .

(36) النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة : ١٢٧-١٢٩ .

الرفع الأصليّة ، لجاء مذهبه مطابقاً لحقيقة الحال في الرفع ، ولكنه أغفل العلامات الفرعية كالواو والألف ، فكان ذلك ثغرة في مقالته ! ولو أنه قال : الرفع للإسناد لكان ذلك أولى، وأقرب إلى الحقيقة " (٣٧) .

وقد خرج عمّا رمى إليه صاحب الأحياء في محاولته تلك ، الأخبار المنسوخة بكان وأخواتها، وبأنّ وأخواتها، أو بلا النافية للجنس ، علاوة على المنادى المفرد، والنكرة المقصودة؛ فقد خبر كان حالاً (٣٨). وهو قولٌ قديمٌ أثر عن نحوي الكوفة ، وقد يُقبل منه هذا ، ولكن من الصعب أن يقتنع الدارس بأنّ حقّ اسم أن الرفع، وفي ذلك يقول : " أما النوع الثاني وهو اسم إنّ فإنّه متحدّث عنه ، وحقّه الرفع على أصلنا الذي قرّرناه ، ولكنه منصوب ؛ ولا نتحرّج أن نقول : إنّ النحاة قد أخطئوا فهم هذا الباب وتدوينه ، ثم تجرّعوا على تغليب العرب في بعض أحكامه " (٣٩). وقد تعسّف لذلك؛ فأورد نصوصاً اتّفق النحاة على أنها تنبّه عن قواعد النحو المرسومة ، من ذلك قوله تعالى: [قَالُوا إِنَّ هَذَا لَسَاحِرٌ رَّانٍ] (٤٠). وفي بعض القراءات: [إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتُهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ] (٤١)، وقوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " إنّ من أشدّ الناس عذاباً يوم

(37) نحو التيسير (دراسة ونقد منهجيّ) : ٧٤.

(38) إحياء النحو : ٩٩.

(39) إحياء النحو : ٦٤ . ويكرّر ذلك في قوله : " فقد رأيت أنّ اسم إنّ أصله الرفع ، وأنّ رفعه صحيح جائز ، وأنّ التزام الأصل الذي بيّناه - وهو أن المسند إليه مرفوع - قد اطّرد في الكلام " ص ٧١ . وهو " صحيح مطّرد عند الاختيار ، أثبته النحاة ، وسمّوه الإعراب على التوهّم " ص ٧٠ . ومن أمثله عندهم : ما زيد قائماً ولا قاعد ، على توهّم أنّه جرّ بالياء .

(40) سورة طه " ٦٣ . وفيها قراءات :

- قرأ ابن كثير : [إنّ هذان] مع المدّ المشبع .

- وقرأ أبو عمرو : [إنّ هذين] .

- وقرأ حفص : [إنّ هذان] .

- وقرأ نافع ، وحزمة ، والكسائي ، وأبو جعفر ، وشعبة : [إنّ هذان] .

انظر النشر في القراءات العشر : ج ٢ : ٣٢٠-٣٢١ .

والقراءات العشر المتواترة : ٣١٥ .

وانظر مشكل إعراب القرآن : ٤٦٦-٤٦٧ وهي لغة من يرفع المثني بالألف ، وينصبه ويجرّه بها أيضاً، وهي لغة كنانة وبني الحارث بن كعب وبني العنبر ، وبني هجيم ، وبطنون من ربيعة وزبيد وخثعم وهمذان وعذرة . انظر شرح ابن عقيل : ج ١ : ٩٥ .

(41) سورة الأحزاب : ٥٦ .

هذه الآية لا خلاف في قراءتها عند العشرة ، ولم ترد في مشكل إعراب القرآن : ٥٧٢-٥٨٢ ، وكذلك

النشر في القراءات العشر ، ج ٢ : ٣٤٧-٣٤٩ .

ولم أفد عليها في كتب القراءات على النحو المذكور .

القيامة المصوّرون " (٤٢) ... إلخ فورود مثل هذه الأمثلة القليلة، لا تمنع من قبول الكثير المألوف، ومن العناء والتكلف المبعد عن الحقّ ، أن يتلمس إبراهيم مصطفى لكل قاعدة يودّ إرساءها مجموعةً من الشواهد النادرة ، ومن عجبٍ أنّ صاحب الإحياء رمى نحاة العربيّة بالتعسّف ، حينما أسسوا لقواعدهم بالمأنوس من كلام العرب ، فوصفوا هذه الشواهد النادرة بأنها تخرج عن قواعدهم !! وفي ذلك يقول : " فذهب النحاة يتأولون أعسف تأويل، ليمضي حكمهم في أنّ اسم إنّ لا يكون إلا منصوباً " (٤٣) .

وفي تسويغته لخبر لا النافية للجنس، يقول : إنّ الغالب على خبرها هو الحذف نحو لا بأس، لا ضير ، لا فوت ، ويقدر الخبر محذوفاً ، نحو : موجودٌ ، كائنٌ ، حاصلٌ إلخ وما يذكر بعد هذه الظروف ليس خبراً له ، لأنه يُحذف وينتمّ الكلام دونه " (٤٤) .

وعن المنادى، يقول : فأما المنادى فحقّه النصب، إلا في حالة واحدة يُضمّ فيها، وهي أن يكون علماً مفرداً، أو نكرة مقصودة و " متى أُريدَ بالمنادى المنونّ معيّنٌ ، حُرّم التنوين الذي هو علامة التنكير ؛ ومتى حُرّم التنوين ضمّ آخره، فراراً من شبهة الإضافة إلى ضمير المتكلم ... وقد وُفقّ النحاة حين جعلوا هذه الحركة ضمة بناء لا حركة إعراب " (٤٥) . والحقّ إنّ هذا الرأي من الآراء الضعيفة ، والتعليل الذي ذكره صاحب الإحياء لضمّ المنادى مأخوذ عن حاشية الصبّان. (٤٦) .

واتّفق صاحب الإحياء مع النحاة في جعل الكسرة عمّ الإضافة ، وقد أقرّ بذلك حيث يقول : " وما نقرّره الآن بشأن الجرّ لا نخالف النحاة في شيءٍ منه " (٤٧) . وقد سمّى سيبويه حروف الجر حروف الإضافة ، ولعلّ في ثبوت هذا الأصل وتقريره عند النحاة، ما يعود بحظّ وافرٍ على ما ذهب إليه صاحب الإحياء (٤٨) ، ولا سيّما أنّ الإضافة على قصرها في البحث، وقلّة ما فيها من الأحكام، أكثر الأساليب شيوعاً ودوراناً على ألسنة الناس وأقلامهم ، وقد تحمل الإضافة في طبيعتها أسلوباً رفيعاً للبيان، نحو : بنات الدهر، وبنات نعش، وطلق اللسان ... فعلى النحاة أنّ

(42) نصّ الإمام النووي على أن هذا الحديث من الأحاديث المتفق عليها .

رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين : ٦١١ .

(43) إحياء النحو : ٦٥ .

(44) المصدر نفسه : ١٤١ .

(45) المصدر نفسه : ٦٣ .

(46) حاشية الصبّان : ج ٣ : ١٣٧ .

(47) إحياء النحو : ٧٢ .

(48) المصدر نفسه : ٧٤ .

يدرسوها دراسةً واعيةً مفصّلةً ، لا ليتبينوا أثرها في اللفظ وحكمها الإعرابي، بل ليعرفوا سبيلها إلى البيان وأثرها، في تصوير المعاني ومدى تصرف العربيّ وتوسّعه فيها^(٤٩).

وأما عن التوابع، فلا نكاد نلمح له رأياً مختلفاً عما أوردته النحاة ، إلا في حدود ضيقة جداً، من ذلك إنه يجعل الخبر من التوابع ، وهو بذلك يعتمد على قول سيبويه، إنّ الخبر إنما رُفِعَ من حيث كان من المبتدأ هو هو^(٥٠) وفي هدي ذلك يقول : " ويجب أن نزيد هنا تابعاً ، هو أهمُّ من الأقسام السابقة كلّها، وأولها أن يذكر في باب التوابع ، وهو الخبر ؛ وذلك إنهم إذا أرادوا على أن الكلمة هي عَيْنُ الأولى ، وأنها صفة متحقّقة لها ، أشاروا إلى ذلك بالموافقة في الإعراب ، وفي التذكير والتأنيث " ^(٥١)؛ وإذا تقرّر هذا الأمر، فإنّ المرء يتساءل ، وماذا عسى أن نسمي خبر كان؟ ... لقد سبق وأن ذكر الباحث إنه يعدّه حالاً ، وعندها يدخل الحال في التوابع ، فكيف يلتبس لذلك تفسيراً؟! بل ماذا عن التطابق المعروف بين التابع والمتبوع ، فكيف يفسره؟! وإذا جاز لنا أن نسمي الخبر تابعاً ، فهل تكون الجملة خالية من الخبر ؟ !

وقد أطال صاحب الإحياء في عرض آراء النحاة، في المواضع التي أجازوا فيها وجهين من الإعراب^(٥٢). وهي اسم لا ، ومعمولاً ظنّ في حالتي الإلغاء والتعليق ، والاشتغال ، والمفعول معه. والذي لا يُشكّك فيه أنّ تلك الوجوه مبنيةٌ على فهم في المعنى ، وهو ما ينفيه صاحبنا^(٥٣)، وحبّته أنّ المتكلم إنّما قاله على وجه تعيّن معناه في نفسه ، فلماذا الاختلاف ؟ وفي ذلك يقول : " لم يكن للمتكلّم أن يعدل عن حركة إلى أخرى حتّى يختلف المعنى الذي يقصد إلى تصويره، فيختلف الإعراب تبعاً لذلك " ^(٥٤). والحقّ إنّ النحاة إنّما يدرسون نصوصاً مكتوبةً أو مرويةً - في الغالب - تتحكم فيها آراء الرواة ومراميهم فيها ، ولنأخذ مثالين على ذلك - حتى لا يتشعب بنا المقام كثيراً - الأول من كتاب الله وهو قوله تعالى : [ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ]^(٥٥)؛ فإنّ من القراء من يقف بعد لا ريب ، ومنهم من يقف بعد فيه ، ولا يجوز أن نقف عليهما معاً؛ فيختلف الإعراب لذلك لأن الوقف يتحكم في المعنى ، ونحو : كيف أنت وزيد ؟ فهي تحتل الرفع إن سألنا عن حاله وعن حال صاحبه ، وتحتل النصب إن سألنا عن علاقة

(49) إحياء النحو : ٧٥-٧٧.

(50) المصدر نفسه : ٢٦-٢٨ . قال سيبويه : " واعلم أنّ المبتدأ لا بدّ له من أن يكون المبنيّ عليه شيئاً هو هو، أو يكون في مكانٍ أو زمانٍ " ، الكتاب : ج ١ : ١٢٧.

(51) إحياء النحو : ١٢٦.

(52) المصدر نفسه : ١٢٩-١٦٣.

(53) المصدر نفسه : ١٢٩.

(54) المصدر نفسه : ١٣٠.

(55) سورة البقرة : ٢.

المخاطب بزید^(٥٦) . ولا أكاد ألمسُ خلافاً بين ما يذكره النحاة من تفسيرات، وبين ما ورد في إحياء النحو، إلا ما كان متعلقاً بمقصود المتكلم منها ، فإن قصد معنى محدداً ، فإنه لا يتعين للمسألة وجهان في الإعراب .

ومن القضايا التي أثارها المؤلف التتوين ، وقد صرح أنه يخالف النحاة في ما يقول ، ولكنه أراد أن يقرر هذه القاعدة لقناعته بذلك ، يقول: " الأصل في العلم ألا ينون ، ولك في كل علم ألا تتوته ، وإنما يجوز أن تلحقه التتوين ، إذا كان فيه معنى من التتكير ، وأردت الإشارة إليه"^(٥٧) . ولكن هذه القاعدة سرعان ما تنتشظى على صفحة تلك الصخور القويّة ، نحو قوله تعالى: [وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ]^(٥٨) ، [مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ]^(٥٩) ، [فَلَمَّا قَضَى زَيْدٌ مِنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاكَهَا]^(٦٠) ، [وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ]^(٦١) ، [سَابِقُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا كَعَرْضِ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ]^(٦٢) ، [جَنَّاتٍ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا]^(٦٣) ، [إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ]^(٦٤) ، والشواهد على هذا كثيرة وتتنوع بالكاهل. أمّا في الممنوع من الصرف فإنما منعت من التتوين، لوجود شيء من التعريف، أو نيته في كل منها^(٦٥) . قال عبد الوارث مبروك: "والحق إن علاجه للممنوع من الصرف كان قلقاً ، وفيه كثير من التكلف ، ولم يأت فيه بإصلاح أو تيسير ، والسبب في هذا واضح ، وهو أنه أقام هذا العلاج على أساس فكرة ذهنيّة مجردة ، الأمر الذي يتنافى مع طبيعة اللغة ويرفضه الدرس اللغوي الحديث"^(٦٦) ، أمّا العقبة الكئود فقد تمثّلت في تحليله للإعراب الفرعي للأسماء وقد ألغى من خطته بداية الإعراب بالحروف، لأنه يعتقد أنها مُدّت فتولّد عنها ليئها، وهو مذهب أبي عثمان المازني (ت ٢٤٧ هـ).^(٦٧) وقد حاول أن يجد لذلك مسوغاً صوتياً ، من ذلك " إن كلمتي (نو) و(فا) وضعتا على حرف واحد ، وبقية كلمات الباب وضعت على حرفين ... ومن عادة العرب أن تستروح في نطق

(56) إحياء النحو : ١٢٦ .

(57) المصدر نفسه : ١٧٩ .

(58) سورة آل عمران : ١٤٤ .

(59) سورة الفتح : ٢٩ .

(60) سورة الأحزاب : ٣٧ .

(61) سورة الحديد : ٢٦ .

(62) سورة الحديد : ٢١ .

(63) سورة الرعد : ٢٣ .

(64) سورة يوسف : ٢ .

(65) إحياء النحو : ١٨٧-١٨٩ .

(66) في إصلاح النحو العربي : ١١٠ .

(67) المصدر نفسه : ١١٠ .

الكلمات، وأن تجعلها على ثلاثة أحرف في أغلب الأمر، فمُدَّت في هذه الكلمات حركات الإعراب " (٦٨). وقد مضى في الفكرة يطبقها على بقية المعربات كجمع المذكر السالم، وجمع المؤنث السالم ، وفيه أُغفلت الفتحة لأنها ليست علامة إعرابية، وهو ما ينسجم مع ما دعا إليه . أما تفسيره للممنوع من الصرف فلم يكن مقنعاً ، بل كان مصطنعاً، حيث ذكر أنَّ الفتحة جُعِلت بدلاً من الكسرة ، كي لا يلتبس بالمضاف إلى ياء المتكلم، إذا حذف ياءه (٦٩) .

ويستعصي المثني على صاحب الإحياء استعصاءً لم يستطع معه تعليلاً ، وفي ذلك يقول: " ولم يبق من العلامات الفرعية إلا باب المثني ، ونقرّر أنه شدّ عن أصلنا ، ولكن باب التنثية في العربية غريب ... فليس يقدر شدوذ المثني في أمر تقرّر في سائر العربية واستقام في كل أبوابها ! (٧٠) .

وبعد هذا التّطوّف بأركان هذا البحث حيناً، والغوص بأعماقه حيناً آخر يُتبيّن أنّ هذا البحث حملَ هموماً عريضة، وأمالاً فسيحة، من أستاذ كبير شغلته العربية فشغل بها ، وتظهر الرسالة علماً غزيراً لصاحبها، وتحريراً في عرض مسائل كتابه ؛ ومهما يكن فالكتاب جديد في طروحاته، رغم ما قيل عن اطلاعه أو عدمه على كتاب الردّ على النحاة لابن مضاء القرطبي، فقد تضمن الكتاب مباحث أخرى جديدة ، كان لصاحب الإحياء فيها حظٌ وافراً ؛ والكتاب على ما جاء فيه من أقوال هي في غاية الأهمية ، إلا أن قيمتها التفسيرية محدودة للغاية ، وتتمثل في بعض الأفكار النظرية والمنهجية التي يزينها قصداً صاحبها وانقطاعه لها ، حتى قصر في حق الصديق والأهل ... من ذلك إلغاء الإعرابين التقديرية والمحلّي ، وجمع أبواب المبتدأ والخبر، والفاعل ونائب الفاعل، في باب واحد هو باب المسند إليه، ليكتفى بهذا في إعراب كل منها، كما يُنظر إليه في علم البلاغة! وللعلماء في ذلك نظر: وذلك لأنّ علم المعاني يبحث عن أشياء مشتركة بين هذه الأصول الثلاثة، أمّا النحو فإنه يبحث عن المعاني الأصلية للتراكيب، والإعراب له علاقةً وطيدةً بهذه المعاني التي يكشف عنها ليُعرف أمرها، وتُدرك حقيقتها على وجه التعيين والتحديد، ولا بدّ أنّ يُعرب المبتدأ مبتدأ ليُعرف بذلك معنى جملته الاسمية، وما تمتاز به عن الجمل الفعلية، ولا بدّ أنّ يُعرب الفاعل على أنه فاعل، ليُعرف بذلك معنى جملته الفعلية ... (٧١) .

ولا شكّ أن محاولة صاحب الإحياء أضاعت شمعةً في هذا السبيل، ونفضت غباراً تراكم في الأذهان عن النحو وجلاله ووقاره ، فانبرى هذا الشيخ بجدٍ وحزمٍ صادقين يستقصي جزئياته،

(68) إحياء النحو : ١٠٩ .

(69) المصدر نفسه : ١١٢ .

(70) المصدر نفسه : ١١٣ .

(71) النحو الجديد : ٨٠-٨١ .

بوضوح وجرأة مما أحدث ثورة عارمة في الأوساط العلمية يومها ، فلا زال هذا الكتاب مؤثراً للعلم والعلماء يستمدون منه الطاقة والعزم .

ورغم ما ورد في هذا الكتاب من آراء شغلت الناس إلا أن مؤسسة من المؤسسات لم تتبن ذلك، وبعد عام من صدور الكتاب، شارك صاحب الإحياء في بعض التأليف المدرسية الحكومية، فأعلن تنازله عن بعض ما جاء في كتابه ؛ فقال بالمعربات الفرعية . ولعل أهم قيمة للكتاب أنه كان محرراً لهم من جاءوا بعده، فأذكى فيهم جذوة الحماس، ووجدوا الطريق مهّدة، فتأثروا ببعض ما جاء فيها ، ولا تزال الكثير من اللجان والمجامع تجد في أفكاره بريقاً يلوح في الأفق؛ وفي ذلك يقول شوقي ضيف : " وكان لموقفه من العلامات الفرعية في الإعراب، ومحاولة إلغائها أثرٌ فيمن جاءوا بعده، وإن خالفوه في التوجيه، وقد أجملنا مباحث الكتاب، وهي في أغلب الأمر، لا تضيف تيسيرات إلى النحو ، إنما تضيف تعليقات وافتراضات جديدة"^(٧٢). وينمو إلى اعتقادي أن إبراهيم مصطفى - وإن غالى في عرضه للمادة واستعرضها بطريقة أساء فيها إلى النحاة القدامى - إلا أنه قد بشرّ بالجديد أحياناً ، ونفض الغبار عن بعض الآراء الدفينة المبنوثة هنا وهناك، ولا يُنكر أثره في ما بعده، وإن قال بذلك الجاحدون - المتحمسون - فقد لقيت أفكاره تجاوباً واضحاً عند تلميذه المخزومي الذي يُعدّ امتداداً حقيقياً لما بشرّ به صاحب الإحياء وهو بالنسبة لأستاذه كسيبويه بالنسبة إلى الخليل"^(٧٣) حيث لفت إبراهيم مصطفى اهتمام المخزومي إلى النحو الكوفي وما هو صنوه الجوّاري يتابعه في كثير من أصوله معدّلاً عليها ، وما كتاباه نحو التيسير ونحو القرآن، إلا خير شاهدين على تأثره الواضح بآراء إبراهيم مصطفى" تأثراً يدخله في تياره، وإن كان يحفظ له استقلالته، فهو بالنسبة لإبراهيم مصطفى كالأخفش بالنسبة لسيبويه والخليل"^(٧٤). ومهما يكن فقد شغل إحياء النحو من لم يشغله النحو مثل عباس محمود العقاد"^(٧٥). وقد جنى ثمار الإحياء في ثورته على العامل الوصفيون والتكاثريون (التحويليون) فلم يعيروهم اهتماماً - لأنهم وجدوا الطريق مهّداً أمامهم - وربما احتاجوا إلى جهد مضاعف للتبشير به، لو أنهم كانوا أول من هاجم العامل ؛ فإبراهيم مصطفى هياً الأجواء لإبراهيم أنيس من بعده، لكي يصدع برأيه في حركات الأواخر"^(٧٦). وما من شك أن صاحب الإحياء قد لفت اهتمام الباحثين بعده، إلى ضرورة الاهتمام بالمعنى، وإلى نظرية التعليق في المعنى ، وهذا ما فعله تمام حسّان ومحمد حماسة في إقامة نظرية القرائن"^(٧٧).

(72) تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً مع نهج تجديده : ٣١.

(73) إحياء النحو وتجديده : ٧٢.

(74) المصدر نفسه : ٧٢-٧٣.

(75) أشتات مجتمعات في اللغة والأدب : ٢١-٢٧.

(76) إحياء النحو وتجديده : ٨٠-٨٣.

(77) المصدر نفسه : ٨٤.

لجنة تيسير قواعد تدريس اللغة العربيّة (محاولة وزارة المعارف المصريّة)

أرادت وزارة المعارف المصريّة، أن تعملَ على تيسير قواعد تدريس اللغة العربيّة والصرف والبلاغة، وكان ذلك سنة ١٩٣٨؛ فشكّلت لهذه المهمة لجنة تألّفت من الدكتور طه حسين عميد كلية الآداب بالجامعة المصريّة (جامعة فؤاد الأول)؛ ومن الأستاذ أحمد أمين ، والأستاذ إبراهيم مصطفى المدرّسين بكلّيّة الآداب؛ ومن علي الجارم المفتش الأول للغة العربيّة، ومحمد أبي بكر إبراهيم المفتش بوزارة المعارف؛ وعبد المجيد الشافعي المدرّس بدار العلوم . فاجتمعت هذه اللجنة ، ونهضت بهذا العمل ، وكتبت تقريراً قدّمته إلى وزارة المعارف ، ونُشر ذلك في جريدة المصريّ في يومي ٢٦-٢٧ من شهر يونية (حزيران) لسنة ١٩٣٨ م^(٧٨) ، ويمكن إجمال ذلك في مسارين أولهما يتعلّق بخطّة البحث ومسوّغاته وأهدافه . والثاني ويتضمن تقرير اللجنة وما تضمّنه من تيسيرات.

ويمكن إجمال أبرز ما ورد في التقرير الأول الموجّه لوزارة المعارف المصريّة بما يلي :

- ١- عدم المساس من قريبٍ أو بعيدٍ بأيّ أصلٍ من أصول اللغة .
- ٢- تقريب القواعد والأصول من عقليّة الدارسين والعمل على تيسيرها .
- ٣- النهوض بالقواعد والأصول القديمة المنقّح عليها عند النحاة ، وعدم تغييرها إلا بمقدار ما تدعو الحاجة إليه .
- ٤- تبني آراء النحاة القدامى التي تكون أقرب إلى العقل الحديث، والأيسر على الناشئة .
- ٥- تخليص النحو ممّا اعتراه من صعوبات جمّة، تمثّلت في ثلاثة أمور :
- كثرة الافتراضات والتعليقات والتفسيرات المفرطة التي جرّتها الفلسفة .
- إسراف في القواعد نشأ عنه إسراف في المصطلحات .
- إمعان في التعمّق في جزئيات النحو بما انعكس سلباً على أصوله وباعد بين الأدب والنحو^(٧٩) . والذي يبدو أنّ اللجنة كانت مسرّفة في ما توجهت إليه في البند الخامس ، والذي يفترض وجود صعوبات جمّة في مناهج المدارس المصريّة آنذاك ، ولحقّ فإنّ المنهاج - إذ ذاك - كان النحو الواضح وهو خالٍ من تلك العيوب^(٨٠) .

(78) النحو الجديد : ٨٤.

(79) مجلة مجمع اللغة العربيّة المصري : م ٦ : ١٨٥ .

(80) انظر ردّ لجنة دار العلوم في كتاب النحو الجديد : ٩٧-٩٩ .

- أما التقرير الثاني ، فيمكن إجمال ما ورد فيه من تيسيرات على النحو التالي :
- ١- وجوب الاستغناء عن الإعرابين : التقديريّ والمحليّ ، سواء كان ذلك في المفردات أم في الجمل وأن يوفّر على المعلم والطالب هذا العناء .
 - ٢- ترى اللجنة ألاّ تجعل للإعراب علامات أصلية وأخرى فرعية ، بل تجعل كلاً في موضعه أصلاً ، وأن تقسّم المعرب إلى سبعة أقسام ، وتستغني بذلك عن الإعراب التقديري ، وعن القول بنباية علامة عن أخرى .
 - ٣- إنّ النحويّين جعلوا لحركات الإعراب ألقاباً ، ولحركات البناء ألقاباً : من ذلك إنّ حركات الإعراب هي : الرفع، والنصب، والجر، والجزم . أما حركات البناء فهي : الضم، والفتح، والكسر، والسكون ؛ فترى اللجنة أن يكون لكل حركة لقب واحد في الإعراب والبناء ، وأن يُكتفى بألقاب البناء .
 - ٤- تتألف الجملة من جزأين أساسيين ، وما يكون معهما يُسمّى تكملة . وقد رأت اللجنة تسميتهما بالموضوع والمحمول (وهما من اصطلاحات أهل المنطق) .
 - ٥- ترى اللجنة إلغاء ضمائر الرفع المستترة جوازاً ووجوباً، في الماضي والمضارع والأمر .
 - ٦- سمّت اللجنة المفاعيل والحال والتمييز تكملةً .
 - ٧- ترى اللجنة أنّ هناك أشياء لا يظهر فيها موضوع ومحمول ، وتكتفي أن يُعلّم الناشئ أن هذه الأنواع من الكلام تسمّى أساليب كالاستغاثة والندبة، والإغراء، والتحذير .
 - ٨- ترى اللجنة أن يُقتصر في تدريس الصرف للناشئين المبتدئين على الضروري .^(٨١)
- ففي المنطلق الأول من التقرير الثاني : يتحقّق الكثير من التيسير ، ففي تقدير الحركات وفي الإشارة إلى سبب التقدير مشقّة يتجسّمها الطلبة من غير كبير فائدة يجنيها في ضبط الكلمة أو في تصحيح إعرابها ناهيك عما تجرّه الجمل من ويلات وصعوبات ، حتى لقد بلغ بأحد الباحثين أن يؤلّف كتاباً في تفصيلات إعرابها^(٨٢)
- أما المنطلق الثاني ويتجسّد في جعل العلامات الإعرابية أصولاً كلّ في بابها ، فتقسّم الاسم المعرب إلى سبعة أقسام ، وهي :
- اسم تظهر فيه الحركات الثلاث ، وهو أكثر الأسماء .

(81) انظر تفصيل هذه القضايا في مجلة مجمع اللغة العربيّة المصري : ج ٦ : ١٨١-١٩٤ .

(82) إعراب الجمل وأشباه الجمل / فخر الدين قباوة .

- اسم تظهر فيه الحركات الثلاث مع مدّها ، وهو الأسماء الخمسة .
- اسم تظهر فيه حركتا الضم والفتح ، وهو الممنوع من التنوين .
- اسم تظهر فيه حركتا الضم والكسر ، وهو جمع المؤنث السالم .
- اسم تظهر فيه حركة واحدة هي الفتح ، وما آخره ياء لينة (الاسم المنقوص) .
- اسم تظهر فيه ألف ونون، أو ياء ونون ، وهو المثني .
- اسم تظهر فيه واو ونون، أو ياء ونون ، وهو المجموع بهما (٨٣) .

وفي هذه الحالة لا بدّ من تحديد الحالة الإعرابية للاسم (رفع ، نصب ، جر) من أجل تحديد حالة المتبوع (اللاحق) إذ ليس بالضرورة أن تكون حركة التابع هي حركة المتبوع . أضف إلى ذلك فإنّ بعض الأسماء لها علامتان إعرابيتان فقط ، فتستوي علامة النصب والجر ، فلا بدّ من التمييز بينهما (٨٤)؛ وقد تُحذف النون في المثني وفي جمع المذكر السالم، عند إضافتهما، بما يجعل من التحديد الوارد أو الحصر إرباكاً عند التلاميذ . وقد تنبّهت لجنة مجمع اللغة العربيّة لذلك ، فنصّت على أنّ الواجب يقتضي أن نقولَ في إعراب هذه الأسماء مرفوع وعلامة رفعه ... منصوب وعلامة نصبه ... مجرور وعلامة جره ... مع عدم الإشارة إلى فكرة النيابة (٨٥) . وقد بقيت المشكلة قائمةً حتّى بعد التعديل ؛ لأنّ اعتبار كلّ علامة في موضعها أصلاً يعني ذلك التداخل بين هذه الفروع ، وهو يعني ببساطة أن تكون الألف علامة رفع في المثني، وعلامة نصب في الأسماء الخمسة . أما الياء فعلمة نصب وجر في كل من المثني وجمع المذكر السالم، وأما الفتحة فهي علامة نصب وجر في الممنوع من الصرف، وأما الكسرة فهي علامة نصب وجر في جمع المؤنث السالم ؛ وفي هذه الحالة تفقد العلامة الإعرابية وظيفتها في الجملة ، لأنها تعبّر عن أكثر من حالة إعرابية واحدة . ولذلك تفادى النحاة القدامى هذا الأمر فعدّوها علامات فرعية، فكانوا إلى مذهب التوفيق والتيسير أقرب . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى، فإنّ الطالب الذي يدرس المعربات بالعلامات الفرعية، إنّما يدرسها في مرحلة تالية من سني عمره ، بعد أن يكون قد فرغ من تعلّم العلامات الأصليّة ، ولا شكّ أن دراستهما موزعةً خير من دراستها مجتمعةً كما ورد في تقرير اللجنة (٨٦) .

أما **المنطلق الثالث** : والذي يتلخّص بتوحيد ألقاب حركات الإعراب والبناء ، والاكتفاء بألقاب البناء، فحركات الإعراب هي الرفع، والنصب، والجر، والجزم ؛ وحركات البناء هي

(83) مجلة مجمع اللغة العربيّة المصريّ : ٦م : ١٨٧ .

(84) النحو الجديد : ١٠٢ .

(85) مجلة مجمع اللغة العربيّة المصريّ : ٦م : ١٩٤ .

(86) النحو الجديد : ١٠١ .

الضم، والفتح، والكسر، والسكون . وعليه فـ (زيِّدُ) مرفوع، و (قبلُ) مضموم، و (محمداً) منصوب، و (الآنَ) مفتوح . ويعلّق الصعديّ على هذه النقطة قائلاً : " وهذا الذي ذهبتُ إليه اللجنة خطأ فاحشٌ ، لا ندري كيف وقعت فيه ، فليست حركات الإعراب هي الرفع والنصب والجر والجزم كما ذكرت اللجنة ، وإنما هي ألقاب للإعراب لا حركات ، وليس من النحويين على الإطلاق من يقول إنّ الرفع حركة ... ولكنهم يقولون مرفوع وعلامة رفعه ... وإذا صحَّ أن يكون هذا خطأ من اللجنة في التعبير ، فكيف يكون الجزم والسكون من الحركات ؟ (٨٧) .

أما المنطلق الرابع : فتري اللجنة أنّ الجملة تتكوّن من جزأين رئيسين : موضوع ومحمول؛ وما زاد على ذلك يسمّى تكملةً ؛ وهم يرون بذلك تيسيراً للدرس، وتقليلاً من الاصطلاحات، وجمعاً للأبواب؛ من ذلك إنّهم جمعوا أبواب الفاعل، ونائب الفاعل، والمبتدأ، واسم كان، واسم إن، في باب واحدة سمّوه (الموضوع) subject or Arribut ، وجمعوا أبواب الخبر كلّها : خبر المبتدأ ، وخبر كان وأخواتها، وخبر إنّ وأخواتها، في باب واحد سمّوه (المحمول) Predicate or complements . وقد أغفلت اللجنة الفعل فلم تذكره ضمن دائرة المحمول . ومن المعلوم عند أهل المنطق أنّ الموضوع يسبق المحمول ، وهو متقدّم عليه . ولا يخفى ما في هذا الاصطلاح من غموضٍ عند الناشئة ، أفيكون متعسراً متعذراً على فهم الناشئ في (أكل محمد) أنّ أكل فعل، ومحمد فاعل، ولا يكون ذلك القول صعباً عسيراً عليهم (٨٨)، ولذلك عدل مجمع اللغة العربيّة عن تلك التسمية، وأخذ بمصطلح أهل البلاغة (المسند والمسند إليه) (٨٩) .

أمّا المنطلق الخامس: فتري اللجنة إلغاء ضمائر الرفع المستترة جوازاً ووجوباً ، في الماضي ، والمضارع ، والأمر . وقد عدّت اللجنة أحرف المضارعة إشاراتٍ إلى الموضوع أغنت عنه ؛ في مثل (أكرمُ) و (نقومُ) فالهمزة في أكرمُ والنون في نقوم، إشارة إلى الموضوع أغنت عنه، والفعل في كلٍ منهما محمولٌ . ولعمري إنّ هذا في غاية التعسير ! (٩٠)

أمّا الضمائر البارزة المتصلة فإنّ كانت للغائب فهي على قول المازنيّ إشارات للعدد، لا ضمائر

(87) النحو الجديد : ١٠٢-١٠٣ .

(88) مجلة مجمع اللغة العربيّة المصري ، م: ٦ : ١٨٨

وانظر مجلة مجمع اللغة العربيّة المصري م ٤٦ : ٤٤ -

Elementary lessons in logic., p. 62

- مستويات اللغة العربيّة المعاصرة في مصر : ١٠١-١٢٥ .

- النحو الجديد : ١٠٣ .

- المعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامل : ٨٦٥-٨٦٧ .

(89) النحو المنهجي : ٥٨ .

(90) النحو الجديد : ١٠٤ .

في مثل يدرسنَ يعملنَ ، أمّا في حالتي التكلم والخطاب فهي موضوعٌ ، والفعل قبلها محمولٌ ، وإذا ذُكر معها ضمير منفصل مثل قلتُم أنتم فهو للتقوية (٩١) .

ومما تجدر الإشارة إليه أنّ هذه النقطة أثارت جدلاً شديداً فكيف يُتصوّر الفعل دون فاعل في حالة الغائه ، وكيف يكون الفعل وحده خبراً لجملة أو حالاً أو صفة لها ، وحين يقع هذا الفعل خبراً أو ... فهل يعني ذلك أنّ الفعل المفرد هو الخبر أو الحال أو الصفة ! (٩٢) .

أما المنطلق السادس : فقد ضمّت اللجنة بعض الأبواب النحويّة تحت اسم واحد ، من ذلك إنّها، ضمّت المفاعيل الخمسة، والحال، والتمييز، تحت اسم التكملة (٩٣) ؛ وعلماء المعاني يسمونها متعلّقات ، وما أظنّ ما قالوا إلا فلذاتك وهروباً من المسمّى المشهور عند النحاة الفضلة .

أما المنطلق السابع: فقد ذكرت اللجنة أنّ هناك أشياء لا يظهر فيها موضوع ومحمول، ويكتفى بأن يعلم الناشئ أنّ هذه أساليب، مثل : أسلوب النداء ، وأسلوب الشرط ، وأسلوب الاستفهام ، وأسلوب النفي ، وأسلوب الاستغاثة ، وأسلوب الندبة ، وأسلوب القسم ، وأسلوب التعجب، وأسلوب التفضيل ، وأسلوب المدح والذم ، وأسلوب الاشتغال ، وأسلوب الإغراء ، وأسلوب التحذير ، وأسلوب الاستثناء - وقالوا إنّ في جعلها أساليب ممّا يريح الناشئ ويكفيه مئونة الاستذكار ويقرب له المعنى (٩٤) ؛ فأعراب ما أحسن السماء ! مثلاً: (ما أحسن) صيغة تعجب و (السماء) متعجب منه مفتوح ، أما صيغته الأخرى أكرم يزيد ! فأكرم صيغة تعجب أيضاً و بـ (يزيد) متعجب منه ، وحبّتهم في ذلك أنّهم إنّما يقصدون، فهم المثال والنسج على منواله ، وليس الإعراب مقصوداً لذاته، والجزء الأخير من المقولة صحيح . ولكن لا أحد ينكر أنّ الإعراب ينمّي الذائقة، ويقوّي الملكة . ويبعث على الفهم العميق .

أمّا المنطلق الثامن : فترى اللجنة أنّ يقتصر في دراسة الصرف للتلاميذ المبتدئين على الضروري . وهذا صحيح ، ولذلك فقد عمدت وزارة المعارف المصرية إلى تعديل المناهج بما ينسجم مع ما دعت إليه اللجنة، وأبقوا على الأساسي الضروري (٩٥) .

والذي لا شكّ فيه ، أنّ هذه اللجنة قد حاولت النهوض بمستوى التلاميذ ، وهذا ما يُنصّ عليه، ولكن الباحث لا يعتقد أنّ نصيبهم كان وافراً من التيسير والتخفيف . وقد وضّح البحث مدى توفيقهم أو عدمه في كلّ منطلق من المنطلقات التأسيسية التي راموها ، ويبدو أنّه ليس من السهل على مجموعة قليلة من العلماء، أن يُحدّثوا التغيير المناسب في مدّة وجيزة (٩٦) .

(91) مجلة مجمع اللغة العربيّة المصري : م٦ : ١٨٨ .

(92) في إصلاح النحو العربيّ : ١١٧ وانظر مجلة مجمع اللغة العربيّة : م٤٦ - ٤٤ .

(93) مجلة مجمع اللغة العربيّة المصري : م٦ : ١٩٠ .

(94) المصدر نفسه : م٦ : ١٩٠ ، ١٩٢ وانظر م٤٦ : ٤٦ .

(95) مجلة مجمع اللغة العربيّة المصريّ : م٦ : ١٩٠ وكذلك م٤٦ : ٤٧ - ٤٨ .

(96) من الجدير بالذكر أنّ المدّة المحدّدة لإنجاز هذا العمل ، لا تتجاوز شهرين ، كما نصّ على ذلك ، في

المادة الثانية من كتاب التكليف . انظر مجلة مجمع اللغة العربيّة المصريّ م٦ : ١٨١ .

النحو المنهجيّ

تعاقت المحاولات في النظر النحويّ، القائم على تيسير النحو التعليميّ، بالنظر إلى وظيفة الكلمة في الجملة؛ فكان من أبرزها ظهور كتاب النحو المنهجيّ من تأليف محمد أحمد برانق، وقد رمى فيه مؤلفه أنه ارتكز على منطلقات نظرية تمثّلت في ما يلي:

أولاً: إنّ الهدف الذي يرمي إليه الكتاب هو تيسير العربيّة على دارسيها، وذلك من خلال "نحو وظيفيّ" أساسه وظيفة الكلمة في الجملة، ويتحدّد بمعرفة وظيفتها نوع ضبطها" (٩٧).

ثانياً: ألمح برانق عن طبيعة منهجه، الذي يتمثّل في جمع الأبواب النحويّة التي ينظمها معنىً عريضاً أو خيطاً دقيقاً، متخيّراً في ذلك كلّه أيسر الوجوه وأقربها لطباع المتعلّمين، وأكثرها موافقةً للنظريّات التربويّة الحديثة، بصرف النظر عن أصحابها (٩٨).

ثالثاً: يذكر برانق أنه سيلتزم ضمن خطة التيسير التي ينشدها بعدم الخروج عمّا رسمه المتقدمون، وإن اختلفوا في مسألة، فهو يأخذ بالأيسر، غير ملتفت إلى نحويّ بعينه أو مدرسة بذاتها، أو مشهور أو غير مشهور أو راجح أو مرجوح، أو قويّ أو ضعيف، أو مطرد وشاذ، لأنّ هذا كلّه إنّما هو من تقارير النحاة أنفسهم (٩٩) وللحقّ فإنّ الأخذ بما يصادم الكثير المطرد من حقائق اللغة ونصوصها، والأخذ بالمهمّل أو الشاذّ أو النادر بحجّة أن الأخذ به مجلّبة للتيسير - أمرٌ غير مقبول ولا مستساغ، إذ ما قيمة التيسير حين لا يجد الدارس للقاعدة التي تعلّمها أثراً في ما يطّلع عليه، من النصوص المتداولة والمقبولة من الجميع وإنّما يصادفها في قراءة شاذة أو رواية معلولة، أو بيت شعرٍ كبّلتته الضرورة، دعك من احتمال الخطأ في بعض الشواهد" (١٠٠).

والذي يبدو للعيان أنّ صاحبنا كان يسير في ركاب المحاولات السابقة، ولهذا فإنّ جوانب التجديد في محاولته، كانت قليلةً ومحدودةً ويظهر ذلك واضحاً من تلافيف كلامه: "وإنّما هي مذاهبٌ قديمةٌ، عُرضت عرضاً جديداً، وأُحييت بعد أن كانت مهملةً" (١٠١)، وإنّه ليس من أهدافه أن يلغي النحو القديم أو يبطله، بل كثيراً ما كان يشير إلى بعض تلك الكتب (١٠٢). ومن هنا فقد تأثر كتابه بجملة من الكتب السابقة، وفي طليعتها إحياء النحو، ومحاولة وزارة المعارف المصريّة (١٩٣٨م)، والردّ على النحاة، وتحرير النحو، وكان يحيل القارئ إليها كما أُشير

(97) النحو الجديد : ٥٢.

(98) المصدر نفسه : ٥٣، ١٢٦.

(99) المصدر نفسه : ٥٣.

(100) في إصلاح النحو العربيّ : ١٢٠.

(101) النحو المنهجيّ : ١٢٧.

(102) المصدر نفسه : ٢٧، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٧، ٦٠، ٦٥، ٦٧، ٧٧، ٨٢، ٨٣، وغيرها .

إليها في الهامش قبل قليل ، وقد نَقَلَ عن أصحاب تلك المحاولات وجهاتِ نظرٍ كاملةً ، في ما يتعلّق بإلغاء العامل (١٠٣) ، وجمَعَ معاني الباب الواحد. والأسلوب الواحد ، كالنفي والتوكيد (١٠٤) ، وضمَّ أبواب الفاعل ونائب الفاعل والمبتدأ تحت اسم (المسند والمسند إليه) (١٠٥) ، وعدَّ الضمائر المتصلة بالفعل حروفاً ، ورفض فكرة استنثار الضمائر (١٠٦) ، ورفض تقسيم علامات الإعراب إلى أصلية وفرعية، وكذلك فكرة نيابة بعضها عن بعض (١٠٧) ، وعدَّ الجار والمجرور ونحوه كالظرف، هو الخبر، وإنكار تقدير متعلق له (١٠٨) ، ودراسة أبواب التعجب، والمدح والذم والإغراء، والتحذير، والاختصاص، على أنها أساليب تُعرَف معانيها، ولا حاجة لتحليلها نحوياً (١٠٩) ، وعدم التعرض لما لا يظهر إعرابه مثل المبنيات، والمقصور والمنقوص، في حالتي الرفع والجر (١١٠).

ويمكن إجمال ما جاء في الكتاب من تيسيرات في ما يلي :

١- اسم لا النافية للجنس :

يرى برانق أنّ الصعوبة في هذا الباب تتمثل في أمرين :

الأول : عدَّ اسم (لا) مبنياً تارة حين يكون مفرداً، وتارة معرباً حين يكون مضافاً أو شبيهاً بالمضاف ، وهي تفرقة لا مسوغ لها ما دام المعنى في الحالتين واحداً ؛ ويتمثل الحلّ في نظره بجعل اسم (لا) منصوباً أي معرباً في جميع أحواله. والحقّ إن برانق قد سبقَ إلى هذا ؛ فالقول بإعراب اسم (لا) النافية للجنس قديم .

الثاني : إنّ مصطلحي (المفرد) و (الشبيه بالمضاف) ممّا يُربِكُ الدارسَ الناشئَ ، فقد نما إلى خلدِهِم من دراساتهم السابقة أنّ (المفرد) يعني ما ليس مثنيّاً ولا جمعاً (١١١) .

(103) النحو المنهجيّ : ٤٧-٥٢.

(104) المصدر نفسه : ٥٣-٥٤.

(105) المصدر نفسه : ٥٧-٦٠.

(106) المصدر نفسه : ٦٥-٦٧.

(107) المصدر نفسه : ٧٧-٨٢.

(108) المصدر نفسه : ٨٣-٨٧.

(109) المصدر نفسه : ١٢١-١٢٢.

(110) المصدر نفسه : ١٢٤-١٢٥.

(111) الواضح في علم العربية : ٨.

٢- المنادى :

يرى النحاة أنَّ المنادى يكون مبنياً إذا كان (علماً مفرداً أو نكرة مقصودة) ويكون معرباً إذا كان (مضافاً أو شبيهاً بالمضاف أو نكرة غير مقصودة) أمّا برانق، فيرى أنَّ حركة المنادى حركة إعراب في سائر أحواله ، فهو معربٌ سقط منه التثنية^(١١٢) وهو يَعُدُّ الاسم هو المنادى، في نحو: يا أيها الرجل ، يا هذا الرجل ؛ وليست أي أو هذا - كما نصَّ على ذلك النحاة - وهو يعدّها وصلة لنداء ما فيه أل .

٣- المقصور والممدود : تثنيتهما وجمعهما تصحيحاً :

حاول برانق أن ينقي هذا المبحث، وأن ينفي عنه الاضطراب، وكثرة الآراء، لينقضى بذلك تَعَدُّ صور التثنية والجمع ، ففي الألف المقصورة رأى أن تُقلب ياءً، سواء وقعت ثالثة أو أكثر ، مبدلةً من ياء أو واو ، أو يتردّد أصلها بينهما ، أو مجهولة الأصل . وقد شدّت عن ذلك كلمات محدودة يمكن حفظها ، وهي ما اشتهر على أن أصل الألف فيها واوٌ - وهي في معظمها غير متداولة - وهي : الشذا ، الشفا ، الصلا ، الطلا ، العشا ، العصا، القرا ، الفنا ، القفا ، المها^(١١٣) .

وتُطبّق هذه القاعدة في التثنية، وفي جمع المؤنث السالم ، أمّا في جمع المذكر السالم ، فإنَّ الألف تُحذف ، ويُفْتَح الحرف الذي قبلها، للدلالة على الحرف المحذوف^(١١٤) . أمّا الممدود فتُقلب همزته واواً في التثنية وجمع التصحيح إذا كانت للتأنيث، وفي ما عدا ذلك تبقى دون قلب في الأحوال الثلاثة^(١١٥) . وبذلك استطاع المؤلف أن يعفي الدارسين من البحث عن أصل الهمزة أصليةً كانت أم منقلبةً . وقس على ما سبق الاسم المقصور ؛ فحكمه كذلك .

ومما قيل في هذا الكتاب أن صاحبه أتبع فيه منهجيةً مضطربةً ، لأنَّ مؤلفه أقام بعض جوانبه على أنظارٍ كوفيةٍ ، لا ترى بأساً في الاستناد إلى مظاهر الشذوذ في التقعيد ، وكان يجمل به أن يتبنّى من ذلك ما لا شُبْهة لصحّته^(١١٦) ، فقد ذهب في معاملة كلا وكلتا عند إضافتهما إلى المضمّر معاملة المقصور ، ومن المتعارف عليه أن هذا ينسحب عليهما

(112) النحو المنهجي : ١٩٩.

(113) المصدر نفسه : ١٩٩.

(114) المصدر نفسه : ٩٠.

(115) المصدر نفسه : ١٦٢.

(116) المصدر نفسه : ١٦٢.

بالضرورة عند إضافتهما إلى الظاهر (١١٧) . وهو يقتضي أن يتخيّر من وجوه التيسير ما لا يخالف أصلاً من أصول اللغة أو النحو . ويرى الأفغاني أنّ في تعديل المصطلحات التي نادى بها هؤلاء الميسّرون كثيراً من دواعي الفوضى والخلل في القواعد النحويّة ، وقطع الصلة بالتراث ، هذا إلى جانب إهدار بعض القضايا اللغويّة (١١٨) . ويرى أستاذنا نهاد الموسى أنّ الاختصار يجب أن يقوم على أساس استقراء علميٍّ ، يتخيّر القواعد النحويّة ، على منحنى من أساس دورانها ، واتّصال استعمالها في الحياة (١١٩) .

* * *

(117) النحو الجديد _ ١٩٩٥م علي العماري ، مجلة الأزهر ، م٣١ : ٥٥٦-٥٥٧ ، ابن مضاء وتحرير النحو

(١٩٦٠م) علي العماري ، مجلة الأزهر ، م٣١ : ١-٧ .

(118) من حاضر اللغة العربية : ٢٠٥ .

(119) مقدّمة في علم تعليم اللغة العربيّة : ٣٣ .

النحو الجديد (إصلاح النحو) (إصلاح النحو)

هذه المحاولة من تأليف يعقوب عبد النبي ، وكان في سنة ١٩٤٥م يعمل مدرساً بمدرسة سمالوط الابتدائية ، ولا تزال محاولته مخطوطةً محفوظةً في مجمع اللغة العربية القاهرة ، وتقع في ست كراسات ، الأربعة الأولى وتقع في مائتين وعشرين صفحةً ، فرغ من تأليفها في ديسمبر (كانون الأول) ١٩٤١م وهي موسومة بـ (إصلاح النحو) أمّا الكراسة الخامسة فتقع في أربع وأربعين صفحةً ، وقد وُسمت بـ (النحو الجديد) وقد فرغ من تأليفها في العاشر من يناير (كانون ثانٍ) لسنة ١٩٤٢م . وهي في مجموعها تمثل الجانبين : النظري والعملي للمحاولة ؛ أمّا الكراسة السادسة فتقع في اثنتين وثلاثين صفحةً ، وفرغ منها في السادس من يناير (كانون ثانٍ) سنة ١٩٤٥م ، وهي تمثل ردّاً على اعتراضات الأستاذ عبد العزيز فهمي على بعض ما ورد فيها (١).

وتعدُّ هذه المحاولة من أنضج المحاولات التي قدّمت في هذه المرحلة ، ومع ذلك فإن هذه المحاولة لم تحظَ بالاهتمام الكافي ، ولم تمنح حقّها من الرعاية والاهتمام من قبل مجمع اللغة العربية، ولهذا فإنّ صدى ذلك لم ينعكس عند الدارسين إلاّ لمأماً ، ولعلّ مردّ ذلك هو احتجابُ مجلة مجمع اللغة العربية عن الصدور ما بين ١٩٣٩م وحتى ١٩٤٨م وقد ترتب على ذلك أنّ تقتصر المجلة في ما ينشر على القسم الرسمي من الأعمال (٢). ويرى صاحب النحو الجديد أنّ ما أفرزته قريحته في هذه المحاولة هو " نحوٌ جديدٌ على اللغة العربيّة ، يختلف عمّا ألفه الناسُ ... يدور حول سليقة العربيّ ، وينحو نحوها في القياس والإعراب، والبناء والتصرف، ... ويهدمُ أكثرَ ما بناه النحاة من قواعدٍ مضطربةٍ غامضةٍ ، ويؤبوا من أبوابٍ فاسدةٍ الأساس ، ويخلصُ النحو العربيّ من العلوم التي أقحمت عليه إقحاماً ، كعلوم البلاغة والمنطق والفلسفة والدين " (٣)، وقد وعد " في هذا النحو الجديد ألاّ يخلّ بأيّ أصلٍ من أصول العربيّة ، ولا فرعٍ من فروعها المطرّدة " (٤) إذ إنّ " لا ينبغي أن يزيد عمل النحو على تسجيل الفطرة اللغويّة والتعبير عنها ، بأبواب ثلاثتها وتساييرها " (٥)، وعليه فيجب أن يتمّ " إصلاح النحو من داخل

(1) في إصلاح النحو العربيّ : ١٣٢ .

(2) انظر مقدّمة مجلة مجمع اللغة العربيّة المصريّ ، ص ٥ .

(3) النحو الجديد : مخطوطة محفوظة بمجمع اللغة العربيّة ، القاهرة ، ص ١ .

(4) المصدر نفسه : ١ .

(5) المصدر نفسه : ٢ .

النحو نفسه ، ومن قواعد أصوله ؛ فلا اختراع ولا ابتداء يخالف تركيب اللغة ، ولا أسلوبها ، ولا ضبط ألفاظها " (٦) .

وبعد أن ألمح المؤلف إلى الأسس العامة التي بنى عليها عمله ، وضّح الخطوات العملية التي تنطلق منها خطته ، وتتمثل في ما يلي :

١- جمع الأبواب المتشابهة ، كالمرفوعات والمنصوبات في باب واحد ، وفق قواعد صارمة ومحكمة .

٢- إلغاء بعض الأبواب ، لانزوائها تحت غيرها من الأبواب ، فلا يؤثر على النحو اختفاؤها ما دامت تصب في باب آخر .

٣- إحكام قواعد الأبواب واختصارها ما أمكن ذلك ، ومنع الشذوذ بأن يتسرّب إليها^(٧) .

وقد عالج المؤلف ظاهرة الشذوذ في النحو العربي ، وهي ظاهرة تحول دون اطراد ما يرمي إليه في محاولته ، وتجلب صعوبات جمّة للدارسين ، علاوة على أنها تعدّ مرتعاً خصباً للمصلحين ؛ وبعد أن تعرّف أسبابها وملابساتها ، اهتدى إلى عدّة أسس يمكن من خلالها أن تفسّر هذه الظاهرة ، وهي أسس فطن إلى بعضها النحاة القدامى ، وهذه الأسس هي :

١- القياس :

قياس المنطق هو إحدى الوسائل التي تنظّم التفكير بطريقة صوريّة ... وقد اتفق النحاة على وجود القياس في النحو ، حتّى قيل : إنّما النحو قياس يُتبع^(٨) . فالعربيّ يقيس بعض الظواهر على بعضها الآخر " قياساً لفظياً في الإعراب فقط " (٩) ، فبعد أن جعل الرفع علماً على الفاعليّة ، قاس المبتدأ ونائب الفاعل على الفاعل قياساً لفظياً - وكذلك بعد أن جعل النصب علماً على المفعولية ، قاس جميع المفاعيل ، والحال ، والتمييز والمستثنى ، والمنادى ، على المفعول " (١٠) .

٢- المشابهة اللفظية

يرى مؤلف النحو الجديد أنّ العربيّ ربّما يتكئ أحياناً على وظائف بعض الوحدات اللغويّة التي يلمح فيها مشابهة لغيرها - ولو عن طريق الوهم أو القياس المغلوط - وهذه المشابهة تُفضي إلى تغييرات خطيرة ، وانقلابات شديدة ، فقد يصير الاسم فعلاً ،

(6) النحو الجديد : ١٠ .

(7) المصدر نفسه : ١٠ .

(8) أصول النحو العربيّ : ٧٥-٨٢ .

(9) النحو الجديد : ٢ .

(10) المصدر نفسه : ٣ .

والفعلُ اسماً ، والحرفُ فعلاً ؛ فتنغَيَّر الأحكامُ وتتبدَّل الأمور (١١) ؛ وقد ساق المؤلف بعض الأمثلة التي ترفد مقولته بهذه المشابهة ، من ذلك :

- أ- نصب المسند إليه بعد (إنَّ وأخواتها) حملاً لها على الأفعال الطالبة للمفعول، وذلك للشبَّه اللفظي الموجود بينهما ، بدليل إنَّ عملها يبطل إذا لحقتها (ما) لأن امتزاج ما بها مُخرَجٌ لها عن شِبْهها بالفعل (١٢). وللحقِّ فإنَّ من القدماء من أشار إلى ذلك (١٣) .
- ب- منَع الأسماء التي جاءت على وزن خاص بالفعل، من الصرف (١٤) .
- ج- بناء بعض الأعلام مثل حذامٍ وقطامٍ للشبَّه بينها وبين أسماء الأفعال المصوغة على زنة فعالٍ ، نحو : حذارٍ ودراكٍ ونزالٍ ونعاءٍ ؛ والتميميَّون يعربونها دون تتوين ، وذلك عند المؤلف أقيسُ ، ومن ثمَّ فهو يميل إلى الأخذ بلغة تميم، رغبة في تخليص قواعد النحو من الشذوذ (١٥) .
- د- (ليس) من حيث المعنى حرفٌ للدلالة على النفي ، وهي ليست فعلاً لخلوها من الحدث ، وتجردها من الزمن ، ولكنها من الناحية اللفظية تشبه الأفعال ، إذ يليها المسند إليه، وتتصل أيضاً بالضمائر الدالة على الفاعلية ؛ ومثلها عسى (١٦) .
- هـ- صيغتنا التعجب: ما أفعله ! وأفعل به ! يذهب المؤلفُ أنهما وصفان جاءا مخالفيَين لأقيسة الأوصاف ، وشبيهين بالأفعال ، وليسوا فعلين لتجردهما من دائرة الزمن ، ناهيك عن عدم تصرفهما (١٧) ؛ ولهذا " أُعتبروا فعلين ، وإنَّ كان مفعول الأول منهما، هو المسند إليه في المعنى " (١٨) ؛ وهذا ما حدا بالمؤلف أن يعربَ (ما) حرف تعجبٍ وحسب. وينسحب على نَعْمٍ وبئس ما قيل عن ما (١٩) .

(11) النحو الجديد : ١٥ .

(12) المصدر نفسه : ١٦ .

(13) الكتاب : ج٢ : ١٣١ وانظر حاشية الصبَّان ج١ : ٤٥ .

(14) النحو الجديد : ١٦ .

(15) المصدر نفسه : ١٨ .

(16) المصدر نفسه : ١٧ .

(17) المصدر نفسه : ٢٠ .

(18) المصدر نفسه : ٢٠ .

(19) المصدر نفسه : ٢١ .

و- عرفات وأذرعات : علمان مفردان في الأصل ، ولكن مجيئهما على هيئة جمع المؤنث السالم ، هو الذي جعل العربيّ يجريهما في الإعراب مجرى الجمع؛ فنصبهما بالكسرة ، وعدّهما من الملحقات به (٢٠) .

٣- المشابهة المعنوية :

وعلى أساس هذه المشابهة ، فسّر المؤلف الظواهر التالية :

- أ- عمل (ما) النافية المشبهة بـ (ليس) في المعنى ، ولذلك حُملت عليها في العمل عند الحجازيين ؛ أما التميميون فلم يعملوها، وهي غير عاملة عندهم، لعدم مفارقتها الحرفية ، فهي أقيسُ ؛ لكن المؤلف يرى أنّ لغة الحجازيين أكثر سيرورة، وأشدّ دوراناً ؛ ولذلك فهي أولى بالاتباع (٢١) ويتساءل المرء إن كان الأمر، كذلك فإنّ طبيعة منهجه تقول إنّ الأولى بالاتباع هو رأي أهل تميم !
- ب- الإعراب من ميزات الأسماء ، ولكنّ الفعل المضارع أعرب لمشابهته الاسم لفظاً ومعنىً ، وإنّ غلب جانب المعنى على اللفظ ؛ ولعلّ المؤلف قد أحسّ بضعف هذا الرأي ولذلك فقد غلب رأي أهل الكوفة ، الذي يرى أنّ سبب إعراب الفعل المضارع هو قبوله للمعاني المختلفة (٢٢) . وهو رأي قديم أفاض فيه بعض النحاة، وزادوا على هذه العلة (٢٣) .
- ج- ونظراً لما تؤدّيه أسماء الأفعال من المعاني ، فقد " قويت دلالتها على الحدث؛ فأعطيت كثيراً من أحكام الفعل " (٢٤) .

وصفوة القول : إنّ يعقوب عبد النبي قد نجح في تفسير بعض الظواهر الشاذة ، لكنه تفسير ناقص لا يفسّر إلا نزرًا يسيراً من هذه الظاهرة ، وقد جاءت بعض تفسيراته منكّفة على نحو ما قال في إعراب المضارع ، ناهيك عن عدم أصلتها ، فهي نظرات سبق إليها . والقيمة الحقيقية لهذه المحاولة، تكمن في تصوّره للظاهرة النحوية تصوّراً يقوم على أساس الوظيفة اللغوية ، وليس على أساس المنطق أو الحالة الإعرابية (٢٥) .

(20) النحو الجديد : ٢٢ .

(21) المصدر نفسه : ٢٣ .

(22) المصدر نفسه : ٢٤ .

(23) انظر حاشية الصبان ، ج١ : ٥٩-٦٠ .

(24) النحو الجديد : ٢٦ .

(25) في إصلاح النحو العربي : ١٢٦ .

أما الإضافات التي تُسجّل لهذه المحاولة، فيمكنُ إجمالها من خلال المحاور التالية :

أولاً : أقسام الكلمة :

قسّم النحاة الكلمة تقسيماً ثلاثياً ، وزاد آخرون عليه الخوالب ، وتشمل : أسماء الأفعال ، وأسماء الأصوات ؛ ويرى المؤلف أنّ هذا التقسيم قسريّ وتعسفيّ باطل يدعو إلى " بلبلة القواعد واضطرابها في أذهان المتعلّمين " (٢٦)؛ وهو مأخوذ من النحو السريانيّ ، المأخوذ عن النحو اليونانيّ (٢٧) ؛ وهذه دعوى ليست جديدة بل إن الواقع يؤكّدها (٢٨).

ولذلك يرى المؤلف أن تقسّم الكلمة على النحو التالي :

١. الاسم ، وهو ما دلّ على مسمّى .
٢. الضمير ، وهو الكلمة التي تحلّ محلّ الاسم ، وتتوب عنه ، وهو على خمسة أنواع: شخصيّ ، إشاريّ ، موضوعيّ ، شرطيّ ، استفهاميّ .
٣. المصدر ، وهو لفظ الحدث الجاري على الفعل .
٤. الصفة ، وهو ما تدلّ على وصفٍ وصاحبه ، وتشتقُّ من الأفعال .
٥. الظرف ، وهو ما دلّ على زمانٍ ومكانٍ .
٦. الفعل ، وهو ما دلّ على حدثٍ واقترن بزمنٍ قبل التصرف .
٧. الحرف ، وهو ما دلّ على معنىٍ يظهر كاملاً في غيره .
٨. اسم الفعل ، كلمة تؤدّي معنى الفعل وعمله ولا تتصرف تصرفه .
٩. اسم الصوت ، وهي ألفاظ محكيّة عن الإنسان (٢٩) .

وقد عرض المؤلف أنواع الكلمة في الفرنسية ، وذكر أنّها تسعةٌ : " أداة التعريف ، والاسم ، والوصف ، والضمير ، والفعل ، والظرف ، وحروف الجرّ ، وألفاظ الربط والعطف ، وأصوات التعجب والاستحسان والألم ، (٣٠). وهذا حرص من المؤلف وتأكيدٌ على أنّ ما جاء به هو ما بنات أفكاره ، وليس تقليداً أو محاكاةً للتقسيم الفرنسي ، إذ من المعروف بدايةً أنّ لكلّ لغةٍ خصوصيّاتها ، وراح يشرح تلك الفروق بين التقسيمين ، ولا يهملنا إثباتها هنا لأنّ هذا يقع ضمن الدراسات المقارنة (٣١) ؛ وهو كما نصّ عليه بدايةً : " هذا التقسيم جديد على النحو ، ولم يقل به

(26) النحو الجديد : ٤٧ .

(27) المصدر نفسه : ٤٧ .

(28) أصول النحو العربيّ : ١٧-٢١ .

(29) النحو الجديد : ٣ ، وبهذا التقسيم نادى تمام حسّان في كتابه اللغة العربيّة معناها ومبناها . ص ٩٠ مع

فروق طفيفةٍ جدّاً .

(30) النحو الجديد : ٥ .

(31) المصدر نفسه : ٦ .

أحد من نحاة العرب " (٣٢). وقد أسهب المؤلف في تسويغه لهذا التقسيم ، بما يوجب فرزها على النحو الذي ذهب إليه (٣٣).

الضمائر :

أ- الضمائر الشخصية ، وهي على ثلاثة أنواع :

- ضمائرُ لا تكون إلا عُمدة في الكلام ، منفصلة ، وهي : أنا ، نحن ، أنت ، أنت .
 - ضمائر لا تكون إلا مفعولة ، منفصلة ، وهي : إِيَّاي ، إِيَّانا ، إِيَّاكَ ، إِيَّاكِ .
 - ضمائر لا تكون إلا متصلة : فإذا اتصلت بالفعل فتكون مفعولة ، وإذا اتصلت بحروف الجر فتكون مجرورة ، وإذا اتصلت بالاسم فتكون مضافاً إليه ، وهذه الضمائر هي : هـ ، ها ، هما ، هم ، هن ، ك ، كما ، كم ، كنّ ، ي ، نا .
- وهو يرى - في ظل الموروث النحوي - (٣٤) أنّ (إيّا) في (إيّاكم) مثلاً دعامة ، والضمير هو اللاحق لها ، وأنّ اللواحق بجملتها هي الضمير ، وليس الهاء أو الكاف فقط ، لأن صورة الضمير لا تتجزأ . ويرى أيضاً أنّ (إيّا) ليست اسماً ، ولكنها (صوت) جيء به ليعتمد عليه الضمير لأنّه لا يقوم بنفسه (٣٥).

أما ضمائر الرفع المتصلة ، فيقول فيها برأي المازني ، حيث يعدّها " حروفَ علاماتٍ والضميرُ في النية " (٣٦) ولعلّ الغرض من إيرادها " في الأفعال هو رعاية التطابق بين الفعل وفاعله في النوع والعدد " (٣٧).

ب- الضمائر الإشاريّة :

وقد أطلقه على أسماء الإشارة المتعارف عليها ، ولكنّ المؤلف يرى أنّها مع المشار إليه كأداة التعريف مع المعرّف ، ففي نحو : " جاء هذا الرجل ، فصاحب الحق في الإعراب هو الرجل ، أمّا (هذا) فيقال فيه : إنه ضمير إشارة ليس غير ، ولا موضع له من الإعراب ، وإنما يكون له موضع من الإعراب ، إذا لم يتقدّم على المشار إليه المعرف بأل ، لأنّه حينئذٍ قد ناب وأغنى عنه باحتلاله رتبته " (٣٨).

(32) النحو الجديد : ٥ .

(33) المصدر نفسه : ٦-١٢ .

(34) حاشية الصبّان : ج١ : ١١٥ .

(35) المصدر نفسه : ج١ : ١١٢-١١٣ .

(36) المصدر نفسه : ج١ : ١١٧ .

(37) النحو الجديد : ١٩ .

(38) المصدر نفسه : ١٩-٢٠ .

وقد طبّق الفكرة نفسها على الضمائر الموصولة^(٣٩)، وكذلك على الصفات والمصدر^(٤٠).

ج- الضمائر الاستفهامية والشرطيّة :

" وهما ضميران اثنان (مَنْ) للعاقل و (ما) لغير العاقل ، ويستعملان في الاستفهام والشرط"^(٤١) . وقد ذكر هذين الضميرين في سياق حديثه عن الضمائر الموصولة ، ولكنه لم يوضّح ، ما إذا كان يعدّهما أصلاً في النوعين، أو هما في أحدهما أصلاً ، وفي الآخر فرعاً . والأولى بهما الضمائر الموصولة ، أما وظيفتهما الاستفهاميّة والشرطيّة فإضافيّة طارئة.

ثانياً : الإعراب والبناء :

أقرّ المؤلف ما ذكره النحاة من مبنيات ومعربات ، لتشمل المبنيات في نظره ما يلي:
الحروف كلّها ، الضمائر (ما عدا ما ورد منها على هيئة المثني) والظروف والمصادر التي لا تنصرف نحو: " حيثُ ، مع ، لدى ، سبحان ، معاذ ...) والأعداد المركّبة والأفعال كلّها (ما عدا المضارع) والأسماء الأعجمية التي لم يكتب لها الشهرة في لغة العرب ؛ فتصقّل وتهذب ، نحو : لندن ، برلين ... وتقتصر محاولته التيسيريّة على إلغاء الإعراب المحليّ ، فلا يقال مبنياً على كذا ، في محلّ كذا ، وإنما يقال (عمدة) أو (خبر) أو (مضافٌ إليه) أو (مكملٌ) لأنّ من المقررّ عنده أنّ العمدة محلّه الرفع، والمفعول محلّه النصب ، والمجرور محلّه الجر^(٤٢) .

أما المعربات عنده فتشمل ، الأسماء والصفات ، والظروف والمصادر المتصرّفة ، والفعل المضارع^(٤٣) .

وأما علامات الإعراب ، فيرى أنّها الحركات فقط ، لدالاتها على المعاني المختلفة ، من فاعلية ومفعولية ، وإضافة ، ونحو ذلك . وصفوة القول عنده أنّ : " الرفع لا يكون إلا بالضمّة ، والنصب لا يكون إلا بالفتحة ، والجر لا يكون إلا بالكسرة " ^(٤٤). ويتساءل المرء إنّ كان ذلك كذلك ، فما موقفه من المقصور، والمثني ، وجمع المذكر السالم ؟ ففي المقصور يكتفي بالقول إنه فاعل أو مجرور ، وفي المثني والجمع السالم تقدّر الحركة على آخر المفرد في حالة عدم ظهورها ، لأنه يرى أنّ حركة الفتح تظهر في المثني ، وحركة الضمّ تظهر في جمع المذكر ،

(39) النحو الجديد : ٢١ .

(40) المصدر نفسه : ٩-١٠ .

(41) المصدر نفسه : ٢١ .

(42) المصدر نفسه : ٢٢ .

(43) المصدر نفسه : ٢٤ .

(44) المصدر نفسه : ٢٥-٢٦ .

وذلك إنّ الإعراب في الأصل للمفرد كما يرى المؤلف ؛ وهو لا يرى فرقاّ عنده بين جمع المذكر أو جمع المؤنث^(٤٥) .

أمّا الأسماء الخمسة ، فيرى أنّها معربة بالحركات المُشَبَّعة ، وهو رأي قديم ، وقد قال به صاحب الإحياء ، وارتضته لجنة وزارة المعارف كما مرّ بنا سابقاً^(٤٦) .

ولم يعرض المؤلف تفسيراً لظاهرة الشذوذ في إعراب الممنوع من الصرف في حالة جرّه .

ثالثاً : أنواع الجمل :

قسّم المؤلف الجمل إلى أربعة أقسام :

- ١- ابتدائية ، وهي التي تقع في أول الكلام ، مستقلةً عمّا قبلها .
- ٢- تبعية ، وهي التي يتعلّق معناها بما قبلها ، كأنّ تقع خبراً ، أو صلة ، أو صفة ، أو حالاً ، أو جواباً لشرط أو لقسم .
- ٣- اعتراضية ، وهي التي تقع بين جملتين الثانية لها تعلّق بالأولى .
- ٤- اقترانية ، ويُقصد بها جملة الحال التي لا رابط لها سوى الواو ، نحو جاء زيدٌ والشمسُ طالعةٌ ؛ وهي في نظره ، ليست جملة حالية ، لأنّ الواو وحدها ليست كافية للربط .

ويتّضح من تقسيمه السابق لأنواع الجمل ، أنّه لم يفرّق بين الجملتين الاسمية والفعليّة ، فإنّ كلّاً منهما عنده تتكون من (عمدة) هو المسند إليه ، أو المخبر عنه ؛ وهو " يشمل ما يسمّى في اصطلاح النحاة بالفاعل ونائبه ، والمبتدأ ، واسم كان ، وكاد ، وإنّ ... " ^(٤٧)؛ وحقّه الرفع دائماً، إلا إذا وقع خبراً لإنّ ؛ فيكون منصوباً^(٤٨) وهو رأي قال به إبراهيم مصطفى في الإحياء وارتضته وزارة المعارف من قبل ؛ وقد جاراهم في المكملات ، ولكنه قسّمها إلى قسمين :

- مكملات الاسم ، ويشمل : الحال ، والتمييز ، والمستثنى ؛ ومن الحال عنده خبر كان وأخواتها ، والمفعول الثاني لظنّ وأخواتها .

- مكملات الفعل ، وتشمل المفعولات الخمسة ، والمنادى ، والمختصّ والمحرّر منه المُغرى به^(٤٩) .

(45) النحو الجديد : ٢٨-٣٠

(46) المصدر نفسه : ٣٠ .

(47) المصدر نفسه : ٣٢ .

(48) المصدر نفسه : ٣٢ .

(49) المصدر نفسه : ٣٤ .

هذا النحو

كان أمين الخولي يعمل مدرساً بكلية الآداب من كليات جامعة فؤاد الأول، اختار هذا العنوان لمحاضرة له في تيسير النحو ، وقد ألقاها في الجمعية الجغرافية الملكية سنة ١٩٤٢ ، ونشرت بالمجلد السابع من مجلة كلية الآداب للشهر السادس من سنة ١٩٤٤م وتقع في أربعين صفحة من صفحات ذلك المجلد . ثم نشرها ضمن كتابه مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب ؛ وله مقالة أخرى نشرها في مجلة كلية الآداب ، ثم ضمّنها كتابه المذكور ، تلك هي الاجتهاد في النحو العربي .

وللخولي ما يربو على عشرين مؤلفاً وبحثاً ، تجمعها سمة المنهجية والميل نحو التجديد ، على نحو ما هو شاهد في كتابيه : مناهج تجديد ، والمجددون في الإسلام ، وكان مبدعاً غير مسبوق بفن الترجمة ، وقد بدا ذلك واضحاً في ترجمته للإمام مالك بن أنس ، كما كان مبدعاً مجدداً في تناوله البلاغة وربطها بعلم النفس ؛ وبتصنيفه لكتاب فن القول أخذ مكانة بين رواد درس الأسلوبين (٥٠) .

حدّد الخولي خطته التي بنى عمله عليها بقوله : " معتدلةٌ تقيم نظرها في مسألة النحو على ما ينكشف لها من تقدير لأصوله البعيدة ، التي أقام النحاة عليها بناء قواعده " (٥١) . ثم أعلن عن الأسس التي ارتضاها للنهوض بعمله وهي :

- ١- عدم التقيد بمذهب نحوي واحد ، وعدم التقيد بالأصح ، أو الأفصح ، أو الأرجح من آراء النحاة .
- ٢- إن كل ما ورد في القرآن ، وقرئ به ، جاز الاحتجاج به في العربية ، سواء كان متواتراً أم آحاداً ، أم شاذاً .
- ٣- اللغات على اختلافها كلها حجة ولا فرق في ذلك بين لغة وأخرى .
- ٤- تخير ما يوافق حاجات الأمة ، ويواكب رقيها الاجتماعي (٥٢) .

وقد بدا له بعد طول تفكير واستقصاء أن صعوبات النحو تكمن في المظاهر التالية :

- أ- إننا نعيش في حياتنا اليومية بلغة غير معربة ، بل يفكر متفقون بالعامية .
- ب- كثرة الاستثناءات ، وتعدد القواعد وتضاربها أحياناً ؛ فالفتحة تنصب وتجر ، والكسرة تنصب وتجر ، والحذف يُعرب ، والإثبات يُعرب ، والسكون يُبنى

(50) إحياء النحو وتجديده : ٩٩-١٠٠ . وانظر مجلة مجمع اللغة العربية المصري ، م. ٢٢ : ٢٣٠-٢٤١ ،

مجلة مجمع اللغة العربية المصري : م ٢٥ : ٢١٥-٢٢١ مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً : ٤٩ .

(51) مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب : ٢١ .

(52) المصدر نفسه : ٤٥-٤٦ .

وَيُعْرَبُ، والحركات كلها كذلك ، والياء تَنْصِبُ وتَجْرُ ... إلخ وقد سمّاه اضطراب الإعراب .

ج- إنَّ هذه اللغة لا تستقرُّ على حكمٍ وقاعدةٍ في اللفظة الواحدة أحياناً ، فقد تتعدّد الوجوه الممكنة في ضبطها ، فيجوز فيه النصبُ ، والجرُّ ، ... وهو ما أطلق عليه اضطراب القواعد (٥٣) .

وقد وعد بحل هاتين العقبتين حلاً يقوم على اعتبارين هما :

- ١- تقليل الاستثناء واضطراب الإعراب ما أمكن .
 - ٢- اختيار ما هو بسبب من لغة الحياة والاستعمال عندنا في العامية، التي نجد لها أصولاً في الفصحى (٥٤) .
- وعلى هدي هذه الأفكار أتجه إلى حلّها وعلاجها ، العلاج الناجح الذي يستأصل شأفة الداء، من خلال " عمل جراحي أو ما يشبهه ، وإلا فتلك الحلول السطحيّة والمسكنات الظاهريّة لا تحدث أثراً يذكر " (٥٥) .

ففي مجال اضطراب الإعراب تناول المؤلف ما يلي :

- ١- الأسماء الخمسة : ويُفهم من ظاهر كلامه أن نلزمها الواو دائماً ، كما هو الحال في العاميّة ؛ وقد استدللّ لذلك بالقراءة الشاذّة التي أوردها الزمخشري في الكشف : [تَبَّتْ يَدَا أَبُو لَهَبٍ وَتَبَّ] (٥٦) وأما (الحمو) فقد فُصرت بالألف دائماً ، وهي اللغة المشهورة في حياتنا (٥٧) . وفي خاتمة بحث هذه المسألة ، نراه يدعو إلى إلزامها الألف جميعاً (٥٨) ، وهي لغة بني الحارث بن كعب ، وشاهدها المشهور :
 إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا قد بلغا في المجد غايتها (٥٩)
- ٢- المثني : ويرى أن يلزمه الألف دائماً ، وكان يودّ أن يلزمه الياء ، كما تفعل العاميّة، ولكنه لم يجد سنداً يتكئ عليه من اللغة لإثباتها (٦٠) .

(53) مناهج التجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب : ٤٢-٤٣ .

(54) المصدر نفسه : ١٩ .

(55) المصدر نفسه : ٢٣ .

(56) سورة المسد : ١ .

(57) مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب : ٤٨-٤٩ .

(58) المصدر نفسه : ٤٩ .

(59) شرح المفصل : ج١ : ٥٣ .

(60) مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب : ٥٠ .

- ٣- جَمْعُ المذكَرِ السالم ، وما على صورته : ويرى أن يلزمه الياء ، موافقةً للعامية ، ويُعرب بالحركات على النون ؛ شأنه شأن (حين) ^(٦١) .
- ٤- الجمع بألف وتاء : يرى في هذه المسألة رأي أهل الكوفة إذ إنهم يجيزون نصب هذا الجمع بالفتحة مطلقاً ، ويرى أنه أيسر من نصبه بالكسرة ^(٦٢) .
- ٥- ما لا ينصرف : يرى أن يُصَرَّفَ في كلِّ أحواله ، لأنَّ النحاة " يجيزون صرف الممنوع في الاختيار ، رعايةً للتناسب ، واتساق اللفظ " ^(٦٣) . والذي يُفهم من هذا أنه من ضرائر الشعر ، كما نصَّ على ذلك الأخفش .
- ٦- الاسم المنقوص : يدعو الخولي إلى حذف الياء في المنكَّر ، وتسكين الياء في المعرَّف في حالة نصبه ^(٦٤) ؛ واحتجَّ لذلك بقراءة جعفر الصادق : [مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهَالِيكُمْ] ^(٦٥) ، بتسكين الياء ، ويرى السجستاني أنها لغة فصيحة ^(٦٦) .
- ٧- الأفعال الخمسة : ويرى الخولي حذف النون في أحواله الإعرابية كلها ، رفعاً ونصباً وجزماً ، لما فيه من خفة على اللسان واختصار ^(٦٧) ؛ واحتجَّ لذلك بقراءة: [قَالُوا سِحْرَانِ تَظَاهَرَا] ^(٦٨) وقول الرسول في الحديث الصحيح : " لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ، ولا تؤمنوا حتى تحابوا ... " ^(٦٩) وقول الشاعر :
- أبيت أسري وتبتي تدلكي وجهك بالعنبر والمسك الذكي ^(٧٠)
- ٨- المضارع المعتل الآخر: يرى المؤلف الإبقاء على حروف العلة في حالة الجزم ؛ وقد احتجَّ لذلك بقراءة : [إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِي وَيَصْبِرْ] ^(٧١) ؛ لأنَّ بعض العرب يبقون

(61) مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب: ٥٠-٥٢.

(62) المصدر نفسه : ٥٣.

(63) حاشية الصبَّان : ج٣ : ٢٧٥.

(64) مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب : ٥٤.

(65) سورة المائدة : ٨٩ وانظر حاشية الصبَّان : ج١ : ١٠٣.

(66) همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية : ج١ : ٣٥.

(67) مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب : ٥٤.

(68) سورة القصص : ٤٨ هكذا جاءت في مناهج تجديد في النحو ... وقد نقلها من الصبَّان ج١ : ١٠٣ ولم أجدتها في ما وقفت عليه من كتب القراءات .

(69) رواه الإمام مسلم في الإيمان عن أبي هريرة رضي الله عنه . انظر نزهة المتقين في شرح رياض

الصالحين من كلام سيد المرسلين : ج١ : ٣٤٩-٣٥٠ وانظر همع الهوامع ج١ : ٥١.

(70) همع الهوامع ج١ : ١٧٦.

(71) سورة يوسف : ٩٠.

على هذه الحروف مع الجازم^(٧٢) ؛ فيتوحد الإعراب ، واحتجّ لذلك أيضاً بقول الشاعر :

ألم يأتيك والأنباء تنمي بما لاقت لبونُ بني زيادِ
على أنّ ذلك ضرورة لأجل إقامة الوزن الشعري^(٧٣) .

ثانياً : اضطراب القواعد :

يذكر الخولي : إنّ أساس القاعدة الضابطة هو الاطراد والعموم ، لكنّ لغتنا الفصحى ، علاوة على كثرة قواعدها ، فيشبع الاضطراب في جنباتها ، وقد تتعدّد الصور والمذاهب والخلافات لتصل إلى حدّ المفارقة والتباين^(٧٤) ؛ ولذلك نراه يدعو إلى إيثار ما تطرد معه القاعدة، ولو أدّى ذلك إلى تبني وجهة نظرٍ ضعيفة ، أو رأيٍ مرجوح ، وقد يقيم القوانين اللغوية على الشاهد الشاذّ ، غير الشائع والمقبول في الاستعمال .

وقد ضرب لذلك مثلاً من الاستثناء بـ خلا وعدا وحاشا ، فالمستثنى بعدها يجوز فيه النصب والجرّ ، ما لم تسبق بـ (ما). ويرى الخولي أنّ نجعلَ المستثنى بعدها منصوباً دائماً ، ما دام النصب مشتركاً في سائر الأحوال^(٧٥)؛ وهو هنا يبني تيسيره على اطراد القاعدة ، واختيار المشهور ، وهو عكس ما فعله في ما تقدم ، عندما اختار اللغة الضعيفة أو القراءة الشاذة أو الضرورة ليقعد عليها ، أو اللغة اليومية^(٧٦) .

هذا صفوة ما ساقه الخولي في حلّ مشكلات حياتنا اللغوية وما تضمّنه بحثه من تيسير ، وقد وصف منهجه بأنّه : اعتدال جامد التزم فيه أصول النحاة ، ولم يعتمد على شيء أبعد مما أباحوه^(٧٧) . وكأني به قد أحسّ أنّ آراءه هذه ستلقى رفضاً شديداً من قبل اللغويين وغيرهم ، ولذلك تراه يعوّل على أنّ ما قاله التزم فيه ألا يخرج على القرآن الكريم وقراءاته المختلفة ، أو ضرائر الشعر، أو الواقع اللغوي ، وظنّ أنّه قد أوصد الباب ولم يدر أنّه قد أغاظ الأحابب والأصحاب . والناظر في ما كتبه تلاميذه لم يكذب يلاحظ شيئاً ، ولعل ثوب الحياء أسدل على بعضهم ، ومن هؤلاء شكري عياد الذي يُستَم من حديثه الاستحسان أيضاً^(٧٨)، وكذلك كامل

(72) مناهج تجديد : ٥٦ وانظر همع الهوامع ج١ : ٥٢. والبيت لقيس بن زهير العبسيّ وقد سبق تخريجه ، ص ٩٠ .

(73) حاشية الصبّان ج١ : ١٠٣ .

(74) مناهج تجديد : ٥٧ .

(75) المصدر نفسه : ٥٩-٦٠ .

(76) ثلاث محاولات لتيسير النحو : ١٣٧ .

(77) مناهج تجديد : ٦٣ .

(78) انظر مقدّمة مناهج تجديد : ١١ .

سعفان في كتابه (أمين الخولي في مناهج تجديده)^(٧٩) ؛ إذ عدّه خَطْوَةً على الطريق ، ولم يعقّب عليها ، بل نراه ينصرف عن أسناده ، ويمسك بمحاولات التيسير منذ ١٩٣٧م ، وحتى سنة ١٩٥٣ م^(٨٠) أمّا عبد المتعال الصعيديّ فيرى أن محاولة الخولي في التيسير قد انحرفت عن الغاية المقصودة من تيسير قواعد الإعراب ... ولا شك أنّ هذه المحاولة لها غاية بعيدة، هي القضاء على الإعراب^(٨١) .

ويقول محمد أحمد خضير : ويتبادر إلى الذهن ما يترتّب على هذا التيسير أو التغيير ، ألا وهو أين نحن من التراث ؟ إذا كنا نستمّد التغيير والتجديد اعتماداً على العامية المعاصرة ؛ فأين نحن من القرآن الكريم ؟ وكيف يقرؤه المتعلّمون ؟ أم إنهم سيكتفون بسماعه من الإذاعات ؟ ثم أي عامية يكون التيسير عليها ؟ ثم يردف التلميذُ قائلاً : " لقد تنبّه أستاذنا إلى هذه الأسئلة، وحاول في نهاية بحثه الردّ عليها ، تحت عنوان (شبه واهية)^(٨٢) ؛ وهي ليست واهيةً بطبيعة الحال " ^(٨٣) . ويرى عبد الوارث مبروك ، أنّ أخطر ما في عمل الخوليّ هو عدم التقيد بالأفصح، أو الأرجح ، أو هدم بعض أصول اللغة ، " وهذا هو أخطر ما في محاولته ، وأبعد شيء فيها عن التوفيق ، وعن المنهج اللغويّ السليم في الدرس " ^(٨٤) . وفي موطن آخر يقول : فهل نتعلّق ببعض القراءات الغريبة ، والشواهد الشاذة وندع النصوص اللغوية المُشرّقة السليمة؟^(٨٥) ويقول عبدالله أحمد خليل : إنّ الخوليّ كان متأثراً في بحثه هذا النحو ، وكذلك التجديد في النحو ، بآراء إبراهيم مصطفى ، ولعلّ أسباباً قد دفعته إلى التطرّف في الرأي منها : " وجوده في الجامعة المصريّة بين الأفنديّة المستنيرين ، من روّاد الفكر من المصريين والمستشرقين ، وأنّه بعمامته التراثية المحافظة، قد رغب إلى أن يبدوّ أمامهم بأنّه ليس بأقلّ منهم استنارة وعصرية ، وأن لا سلطان لعمامته المحافظة على عقله المستنير العصريّ ، فسار في تجديده في هذا المجال بُعيداً بعداً لم يطرب له مريدوه ... " ^(٨٦) .

ومهما يكن من أمر فإنّ محاولة الخوليّ في تجديد النحو وتيسيره ، تُعدّ من المحاولات التي تدل على غيرة صاحبها على لغتنا العربية ، ولكنها محاولةٌ محدودةٌ الجوانب لم تستكمل جوانب

(79) أمين الخوليّ في مناهج تجديده : ١٢٢-١٥١ .

(80) إحياء النحو وتجيده : ١٢٤-١٢٥ .

(81) النحو الجديد : ٢١٩ .

(82) مناهج تجديده : ٤٧ .

(83) ثلاث محاولات لتيسير النحو : ١٣٨ .

(84) في إصلاح النحو العربي : ١٣٣ .

(85) المصدر نفسه : ١٣٦ - ١٣٨ .

(86) إحياء النحو وتجيده : ١٤٥ .

اللغة كلّها ، ولم تخلُ من مجازفات ، وإنَّ المرء يكاد أن تتملَّكه علامات استغراب ودهشة لما أثاره ، لولا علمنا من خلال أساتذتنا الأجلّاء - الذين تتلمذوا على يديه - بنقاء سريرته ، وحسن نيّته ، وغيرته على لغته .

ولا تخلو المحاولةُ من جوانبٍ لا تعدُّ تطرُفاً ، من ذلك مثلاً دعوته إلى تسكين أواخر الأسماء الثلاثيّة ، وجرّ الممنوع من الصرف بالكسرة ، ونصب جمع المؤنث بالفتحة . كما إنّ المحاولة لا تخلو أيضاً من وجوه مشرقة ، وبالذات في الجانب النظريّ منها ، من ذلك دعوته إلى الترفُّق والبساطة ، وعدم التقيّد بمذهب نحوي واحد في مسألة بعينها ، وتقليل الاستثناءات ، والتخلص من اضطراب الإعراب ، وأنّ اللغات على اختلافها حجّة (٨٧) .

* * *

تجديد النحو (*)

تعودُ البداياتُ الأولى البعيدةُ لاهتمامات أستاذ الجيل بالنحو ، منذ أيام الصبّا ، وقت أن كان تلميذاً في معهد دمياط الابتدائي ، فقد ألّف كتاباً في النحو يعدّ تلخيصاً لكتاب قطر الندى^(٨٨) فربّما ألقى في روع هذا الفتى حاجة الناشئة إلى التيسير، ممّا جعله ينشط للوفاء لهذه الحاجة ؛ إلاّ أنّ البداية الحقيقية لاهتمام شوقي ضيف بقضايا تيسير النحو، تعود إلى تحقيقه كتاب الردّ على النحاة لابن مضاء القرطبيّ سنة ١٩٤٧م ، وقد تزامن تحقيق الكتاب مع اهتمام الباحثين في مصر ، والهيئات الرسمية فيها بقضية تيسير النحو التعليمي ، فارتبط فكرُ ابن مضاء بتلك القضية^(٨٩). والكتاب أعدّ له صاحبه من سنين طويلة ، إبان عمله في تحقيق الكتاب المذكور ؛ وكان قد أفاد من بعض الجهود السابقة، إضافةً إلى جهود من واكبوه في تأليف المصنّفات التعليميّة ، واقتراحات لجان وزارة المعارف المصريّة ، وقرارات مجمع القاهرة^(٩٠). وقد ساق المؤلّف لكتابه تقريراً مسهباً ضمّنه ثلاثة أسسٍ لمقترحاته في التيسير، ودرس مجمع اللغة العربيّة في مؤتمره سنة ١٩٤٥م تلك المقترحات ، وأدخل عليها بعض التعديلات^(٩١)؛ وفي سنة ١٩٧٧م قدّم المؤلّف إلى مجمع اللغة العربيّة مشروعاً لتيسير النحو ، على الأسس الثلاثة السابقة، وأضاف إليها أساساً رابعاً ، هو وضع تعريفات وضوابط دقيقة لأبواب المفعول المطلق، والمفعول معه ، والحال ، تجمع صور التعبير جمعاً وافياً في كلّ منها ؛ فأحال مجمع اللغة العربيّة المشروع على لجنة الأصول ، وتدارسته دراسةً علميّة قيّمة ، تمخّضت عن قبول

(*) لشوقي ضيف كتابان آخران في تيسير النحو ، هما :

- تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً مع نهج تجديده : دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٦م.
- تيسيرات لغويّة : دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٩٠م .

وبعدّ الكتابان شرحاً لآراء المؤلّف التي ذهب إليها في تجديد النحو ، وتسويغاً لها ، وتحمل آراءه في التيسير ، وتعليقاته على بعض الكتب التي ألّف في التيسير . والكتاب الأوّل - كما نصّ المؤلّف نفسه في مقدّمته يُعدّ دعماً لكتاب تجديد النحو وأداءً لحقّه ، زوّده بحشد من الدراسات والأدلة المستقصية المسنّانية ، حتى يُستبان نهجه غاية الاستبانة في ما رسمه فيه للنحو التعليمي من تجديد وتيسير، أمّا كتاب تيسيرات لغوية فيشتمل على قضايا نحوية وأخرى صرفية موزّعة على ثلاثة أقسام:

- قسم يتناول بعض القواعد تصحيحاً وتبييناً .
- قسم يتناول بعض تعبيرات يُظنُّ أن بها شوباً من خطأ وهي بريئة منه .
- قسم يعرض بعض ألفاظ دارجة تمتُّ إلى الفصاحة بعرق أصيل

(88) شوقي ضيف سيرة وتحيّة : ١٠ .

(89) ثلاث محاولات لتيسير النحو : ١٣٩ .

(90) تجديد النحو ونظرة سواء : ١١ .

(91) تجديد النحو : ٣ .

شطر كبيرٍ من مقترحات المشروع ، معدّلة في بعض جوانبها ؛ واعتمد مؤتمر المجمع قراراتها، وكان ذلك سنة ١٩٧٩ م^(٩٢) . وقد ظلّ المؤلّف في هذه المدة يفكّر في وضع كتاب يحدّد به النحوَ ، ويقربّه من الدارسين ، وأخذ في وضعه على هديّ من الأسس الأربعة ، وأثناء تأليفه اهتدى إلى أساسين آخرين ، بسط القول فيهما في محاضرة ألقاها في مَجْمَع اللغة العربية، في الجلسة السابعة ، من جلسات مؤتمر الدورة السابعة والأربعين ، يوم الإثنين ، الموافق ١٩٨١/٣/٢ م^(٩٣)؛ وعليه فقد بنى المؤلّف كتابه على ستة أسس أخذ بها في تأليف الكتاب ، وهي :

- ١- إعادة تنسيق أبواب النحو ، بحيث يُستغنى عن طائفةٍ منها برّد أمثلتها إلى الأبواب الباقية ، حتّى لا يتشتت فكرُ دارسِ النحو في كثرة من الأبواب توهم قواه العقليّة .
- ٢- إلغاء الإعرابين التقديرّيّ والمحلّيّ ؛ ومتعلّقُ الظرف والجار والمجرور ، وعمل (أن) في المضارع مقدّرةً ، وإلغاء العلامات الفرعيّة في الإعراب ؛ مستتيراً برأي ابن مضاء ، ومقترحات لجنة وزارة المعارف ، وقرارات المجمع .
- ٣- الأصل في الإعراب أنه ليس غايةً في ذاته ، بل هو وسيلة للنطق السليم للعربية ؛ ولذلك رأى وجوب إهمال إعراب ما لا يقدم فائدة في تصحيح النطق، أو تثقيف اللسان ، مثل : أدوات الاستثناء ، وأدوات الشرط ، وكم بنوعيها : الاستفهامية، والخبرية ؛ ولا سيّما .
- ٤- وضع تعريفاتٍ وضوابطٍ دقيقةٍ لأبواب المفعول المطلق ، والمفعول معه ، والحال ، وغيرها ؛ تجمع صور التعبير في كلٍّ منها جمعاً محكماً وافياً .
- ٥- حذف زوائدٍ كثيرةٍ في أبواب النحو ، تُعرض فيه دون حاجة ؛ كالشروط ، والأحكام، والصيغ النادرة والشاذّة ؛ التي أطلق عليها اسم المتسلّقات والأعشاب ، التي ملأت كتب النحو ؛ ولذلك فقد حذف من أقسام النحو ثمانية عشر باباً فرعياً ، كانت تُنقلُ النحوَ وتجهّدُ دارسيه ، وترهقهم من أمرهم عُسراً ، واكتفى باستيفاء أمثلتها في الأبواب الباقية^(٩٤) .
- ٦- زيادةُ إضافاتٍ لأبوابٍ ضروريّةٍ ، كالصوتيّات التي تسعف الدارس في النطق ، علاوة على إضافاتٍ فرعيّةٍ ، كالجداول التي تُسعف في التمثّل والفهم^(٩٥) .

(92) تجديد النحو : ٤-٥.

(93) مجلة مجمع اللغة العربيّة المصريّ : م٤٧ : ١٠٩.

(94) مجمع اللغة العربيّة المصريّ : م٤٧ : ١١٩.

(95) تجديد النحو : ٤-٥.

بهذه الأسس المقترحة وما يتفرَّعُ عنها ، بنى المؤلِّفُ بنيانه ، وهي أفكارٌ في مجموعها صالحةٌ لأن يؤسَّسَ عليها هذا الصرح المشيد ، الذي رفعَ أسَّه أسنَّادٌ جليلٌ ومربِّ فاضلٌ له حضوره في الأوساط الأدبيَّة واللغويَّة ، تدفعه غيرَةً على التراث في تذليل صعابه ، وترويض أبيه ، لمسايرة متطلِّبات العصر ، وهذا ما حدا به أن يقول عنه : " وإني لشديد الأمل في أن يصبح نهجُ هذا الكتاب ، وتبويبه ومادته ، عتاداً يَرجعُ إليه مؤلفو كتب النحو التعليميِّ ؛ ليضعوا - على أسسه - كتباً لهم متدرِّجة مع سنوات الناشئة في التعليم " (٩٦) . وفي موطن آخر يقول : " ولم ألبث أن أخذتُ في تأليفِ هذا الكتاب ، وسميَّته تجديدِ النحو مبتغياً بأن أسويَّ صيغةً مثلى لتيسيرِ النحو بحيث يُستضاء بها في عرضه على الناشئة ، عرضاً متكاملًا على مرِّ السنين ، في صورٍ متدرِّجةٍ ما تزال تتسع كما كان يصنعُ أسلافنا في مختصراتهم من سنة لأخرى" (٩٧) . ولعلَّه بذلك يقصد ابن هشام ، كما ورد في إحدى مقالاته في مجمع اللغة العربيَّة، إذ إنَّه ألَّف كتابه الضخم مغني اللبيب للمتخصِّصين ، وألَّف بجانبه كتباً مختلفة للناشئة ، منها: قطر الندى وبل الصدا (٩٨) .

وكان من دأب الأوائل تأليف كتاب في النحو، ثم شرحه ، وربما اختصروه ؛ ولذلك نجده يقدِّمهم بتأليف كتاب تيسير النحو التعليميِّ ، الذي يشرحُ كتابه تجديد النحو ويوضِّح دقائقه ... إلخ. ويصرِّ شوقي ضيف على تسمية كتابه (تجديد النحو) لما ورد فيه من إضافات جديدة، وتتويرات فريدة ، وإن كان هدفه الأساسي التيسير ؛ وفي ذلك يقول : " سميت الكتاب (تجديد النحو) ولم أسمه تيسير النحو ، مع أنَّ التيسير غاية ، لأنَّه يصوغ النحو صياغةً جديدةً ، فأردتُ أن يتطابق اسمه مع مضمونه " (٩٩) .

وقد آن الأوان أن نطرح مادة الكتاب على مائدة البحث ، وها نحن نأخذ الأسس التي بُني عليها كتابه منطلقاً لنا :

١- إعادة تنسيق أبواب الكتاب:

تقوم هذه المحاولةُ على أساس الاستفادَةِ من إلغَاء (نظريَّة العامل) وما تولَّد عنها من مبدأ التأويل والتقدير، وهو ما دعا إليه ابن مضاء في إعادة تنظيم أبواب النحو، تنظيمًا جديدًا لا يقوم على فكرة العمل والعامل، وإنما يقوم على المجانسة" (١٠٠) ومن هذا المنطلق

(96) تجديد النحو : ٨

(97) تيسير النحو التعليمي : ٦٥.

(98) مجمع اللغة العربيَّة المصري : م ٤٧ : ٦١٠.

(99) تيسير النحو التعليمي : ٧٤.

(100) الرد على النحا : ٥٢.

تراه يُدخل " في النحو مبحثاً في نطق الكلمة ، ودقة التلّفظ بحروفها ، اقتبسته من علم التجويد ، وأعقبته بمباحث صرفية ضرورية ... ولم أعن بفكرة الموازين الصرفية أيّ عناية ... وبالمثل ، حذف باب الإعلال ؛ لأنه يفرض للحروف المعتلة في الكلمات صوراً لا تجري في النطق ... " (١٠١) ، وفي موطن آخر يقول: " وهي قواعد أُستعرتُها للكتاب من علم التجويد ، وكان أسلافنا لا يضعونها في كتبهم النحوية " (١٠٢) . ولا شك أنّ المؤلف قد أحسن صنعاً ، أنّ بدأ كتابه بالحديث عن مخارج الحروف وصفاتها ، على أنّ من الخير للناشئة أن يتعرفوا ذلك بصورة عملية ، أما المعلومات النظرية فلربما تنقل عليهم ؛ على أنّ المؤلف مسبقاً بهذا ، ولم يكن له قصب السبق فيه ، فالنحاة بعامة لم يُغفلوا هذا ، وإنما اعتادوا سوقه في النصف الثاني من مصنفاتهم ، إذ إنهم كانوا يقدمون النحو على الصرف ، ومنهم من قاده تفكيره ؛ فوفق أن بدأ بالصرف ، واستهله بالحديث عن الحروف ومخارجها ، ومن هؤلاء أبو حيان في كتابه ارتشاف الضرب من لسان العرب ، وفي ذلك يقول : " الجملة الأولى في الأحكام الإفرادية ، ونقدم القول في مواد الكلم ، وهي حروف المعجم ، وحروف العربية عدداً ومخرجاً وصفة (١٠٣) . ثمّ عرض في هذا القسم جداول لتصريف الأفعال ، السالم منها ، والمعتل ؛ وقد وضعها تحت عنوان (جداول تصريف الفعل الثلاثي مع ضمائر الرفع المتصلة) (١٠٤) ؛ ولا شك أنّه قد خلط في هذه الجداول بين دراسة إسناد الأفعال إلى الضمائر وإعراب الفعل ، علاوة على صعوبة قراءة تلك الجداول ، التي لم تصف تيسيراً ، بل زادت صعوبة جديدة ؛ ثم اختتمت بمعلومات ليست في الجداول (١٠٥) ، ومما يسجل لهذه المحاولة ، جمعها لأنواع الحروف في باب واحد (١٠٦) ، وإن كان يحيل في دراستها إلى أماكنها المختلفة من الكتاب؛ وكذلك يسجل لهذه المحاولة عرضها أقسام الاسم : النكرة والمعرفة ، والصحيح والمعتل ، والتذكير والتأنيث ، والإفراد والتنثية والجمع (١٠٧) وهي مقدمات مهمة تشكل لبنة طيبة في مكانها.

وقال بحذف خمسة أبواب من النحو - دون حذف أمثلتها ، بل ردها إلى أبواب أخرى - وأول هذه الأبواب الخمسة المحذوفة : باب (كان وأخواتها) وقد أخذ برأي أهل الكوفة ، فالاسم

(101) تجديد النحو : ١١ .

(102) المصدر نفسه : ٤١ .

(103) ارتشاف الضرب من لسان العرب : ١٩-٢٠ .

(104) تجديد النحو : ٦٧ .

(105) المصدر نفسه : ٦٩ وانظر ثلاث محاولات لتيسير النحو : ١٤٢ .

(106) تجديد النحو : ٨٢-٨٣ .

(107) المصدر نفسه : ٨٨-٨٩ .

المرفوعُ بعدها فاعل ، والاسم المنصوبُ بعدها حال . وممَّا يشهد لصحة ذلك ، مجيئُ كان وأخواتها لازمةً ؛ ومن ذلك : بزغت الشمسُ منيرةً ، جرى عليٌّ مسرعاً (١٠٨) .

وفي حذف باب كان وأخواتها تيسيراً على الناشئة ، وبخاصة إذا ما علمت أن بعض العلماء أوصلها إلى ثلاثة وثلاثين فعلاً ، كما في همع الهوامع (١٠٩) . ومثل ذلك حذَفَ ظنَّ وأخواتها، وأعلم وأرى ، لثلاث يتسع البابُ اتساعاً شديداً (١١٠) . وحذَفَ أيضاً باب (ما ، لا ، ولات العاملات عمل ليس؛ فالمرفوع بعدها يُعربُ مبتدأ ، والمنصوب بعدها يعربُ خبراً للمبتدأ، أخذاً برأي أهل الكوفة؛ لأن تقديره عندهم أنه منصوب على نزع الخافض ، كما في ما زيدٌ قائماً أي ما زيدٌ بقائم (١١١) أما لات ، فلا يليها إلا ظرف منصوبٌ ؛ فكأنها لنفي الظرف فحسب ، نحو : ولات حين مناص (١١٢) فحين - عنده - ظرف منصوب مضاف (١١٣) .

وحذَفَ كذلك (كاد وأخواتها) ، وحُجِّتَ في ذلك أنه إن جاء خبرها مصدرًا مؤولاً - كما هو الحال عند البصريين - فإن ذلك لا يشكُّلُ مبتدأً وخبراً ، كما في : عسى الحقُّ أن يظهر؛ وهو تعبير مخطوء ؛ " وقد تنبّه سيبويه من قديم إلى ذلك ، فقال : إنَّ كاد وعسى فعلاّن متعدّيان، والمرفوع بعدهما فاعلٌ ، وجملة المضارع التالي لهما مفعول به " (١١٤) . لذلك ضمَّ أمثلة الباب إلى باب المفعول به .

كذلك حذَفَ التنازع والاشتغال (١١٥) ، على مذهب ابن مضاء في حذفهما أمّا في المنصوبات ، فقد نسق باب التمييز ، وعرض فيه صورةً ، دون البحث عن أصله ؛ ولذلك جعل الاختصاص في مثل: " نحن معاشرَ الأنبياء لا نورث " (١١٦) ، ونحو (وامرأته حمالة الحطاب) (١١٧) من التمييز، مع مجيئه هنا معرفة ، بيد أن الكوفيين ، أجازوا أن يكون التمييز معرفة (١١٨) .

(108) تجديد النحو : ١١-١٣ .

(109) ثلاث محاولات لتيسير النحو : ١٤٢ .

(110) تيسير النحو التعليمي : ١٠٩ .

(111) تجديد النحو : ١٣ .

(112) سورة ص : ٣ .

(113) تجديد النحو : ١٥ .

(114) تجديد النحو : ١٦ .

(115) المصدر نفسه : ١٩ .

(116) رياض الصالحين : ٥٠٣ وصيغة الحديث " ... وإنَّ الأنبياءَ لم يورثوا ديناراً ، ولا درهماً ، إنّما ورثوا العلم ، فمن أخذه ، أخذ بحظٍّ وافر " . رواه أبو داود والترمذي .

(117) سورة المسد : ٤ .

ويرى المؤلف إعراب المخصوص بالمدح أو الذم بدلاً ، فألغى الباب بدخول أمثلته في باب البديل^(١١٩) ، وأما نحو : نِعَمَ زَيْدٌ شَاعِرٌ فَقَدْ ضَمَّهُ إِلَى بَابِ التَّمْيِيزِ^(١٢٠) ، وأخرج بعض أمثله التمييز، فوضعها في البديل^(١٢١) ، نحو : [وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا]^(١٢٢) ، ولا يستقيم إعراب (عيوناً) هنا بدلاً ، لأنها لا تعطي بذلك المعنى المقصود ، الذي هو تحوُّل الأرضِ إلى عيونٍ ، وليس المقصود وفجَّرنا عيونَ الأرض! (١٢٣) .

كما ألغى بابَّ التعجُّبِ ، واسم التفضيلِ ، والصفة المشبَّهة بدخول منصوبها في باب التمييز^(١٢٤) ، وإذا ارتضينا بإعراب منصوب تلك المباحث تمييزاً ، فهل يُرتضى إلغاء تلك المباحث على ما فيها من فوائد لا يستغني عنها الدارسون ؟ !

وحذَفَ بابَّ الإِغْرَاءِ والتَّحْذِيرِ وَضَمَّهُ إِلَى بَابِ حَذْفِ الْفِعْلِ^(١٢٥) . ونَقَلَ الإِضَافَةَ والتَّوَابِعَ إِلَى الْمَفْرَدَاتِ أَيَّ إِنَّهُ أُخْرِجَهَا مِنْ دَائِرَةِ النُّحُوِّ ، إِلَى دَائِرَةِ الصَّرْفِ!^(١٢٦) ويغلب على ظني أن هذا الأمر لا يخلو من مخاطرة أكيدة ! .

وقد حذَفَ بعضَ الأبوابِ قليلةَ الدورانِ نادرةَ الاستعمالِ ، كالترخيمِ والاستغاثةِ والندبةِ^(١٢٧) ولعلَّ الباحثَ يوافقُه هنا في كتبِ الناشئةِ ، أمَّا في الدراساتِ الجامعيةِ ، فالأمر ليس كذلك ، وفي المادَّةِ الصَّرْفِيَّةِ ترخَّصَ بحذفِ بعضِ المباحثِ كالميزانِ الصَّرْفِيِّ والإِعْلَالِ ؛ والذي يراه الباحثُ من خلالِ تجربتهِ البسيطةِ أنَّه لا غنىَ حتى للناشئِ الصَّغِيرِ ، عن تعرُّفِ بعضِ الجوانبِ المبسَّطةِ لهذينِ المبحثينِ ، إذ كيف يطلب من الناشئِ أن يفهم صيغَ المشتقاتِ المختلفةِ ، وكلِّها أوزانَ ، إذا لم يكن على درايةٍ ، ولو بسيطةٍ بالوزنِ الصَّرْفِيِّ؟! أم كيف له أن يفهم أصولَ الألفاظِ والبحثِ عن معانيها في معاجمِ اللغةِ ، أو حتى استشرابِ معانيها واستشفافِ دلالتها ، من غيرِ معرفتهِ بالإِعْلَالِ ولو في أدنى صُورَةٍ؟! .

(118) تجديد النحو : ١٩٣ . وانظر تيسير النحو التعليمي : ١٢٨-١٢٩ . وانظر رأي الكوفيين في همع

الهوامع: ج٤ : ٧٢ .

(119) تجديد النحو : ٢١ . وانظر تيسير النحو التعليمي : ١٣٠ .

(120) تيسير النحو التعليمي : ١٣٠ .

(121) تجديد النحو : ٢٠ .

(122) سورة القمر : ١٢ .

(123) ثلاث محاولات لتيسير النحو : ١٤٣ .

(124) تجديد النحو : ٢١ .

(125) المصدر نفسه : ٢٣٩ وانظر تيسير النحو التعليمي : ١٣٤ .

(126) المصدر نفسه : ٢٣ وانظر أيضاً ١٢٢-١٢٣ وانظر تيسير النحو التعليمي : ٥٦ .

(127) تجديد النحو : ٢٢ وانظر تيسير النحو التعليمي : ٥٦ .

وفي باب الفاعل ، قال : " اقترح أن يضم إليه - زيادة على المؤلف في كتب النحو من مباحث - مجيئه مجروراً بمن الزائدة بعد النفي والاستفهام ، وفي نحو : [وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا] (١٢٨) ، و [أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ] (١٢٩) ، ومجيئه جملة - باطراد - بعد أن ، وأن ، ولو ، وما ، ... " (١٣٠) . وفي الحق إن هذا هو عين ما فعله النحاة ، وذكره في صور باب الفاعل ، بل وفي صلب تعريفاتهم له ، وربما زادوا عليه أموراً لم يتعرض لها المحقق (١٣١) .

وفي حديثه عن تمييز العدد أحال ذلك إلى باب التمييز ، وكان كلاماً مقتضياً هناك لا يطفىء عطشاً أو يبلّ صدأً ، والنحاة لم يُغفلوا شيئاً ممّا ذكره ، وذكروا جلّه في باب التمييز ، وما أتوا على ذكره في باب العدد، إنّما كان تحقيقاً لنوع من التكامل في المباحث ، أهمُّ وألزم ممّا يدعو إليه المؤلّف ، ولا شك أنّ تمييز العدد أشدُّ التصاقاً بالعدد منه بالتمييز ، ولو أنّهم فصلوا أحكامه هناك ، وأغفلوها في باب العدد لكان ذلك تمزيقاً لأحكام العدد (١٣٢) .

ولم تخل محاولة المؤلّف من التكرار ، ولم يقتصر هذا التكرار على الحذف والتقديم ، بل يلمس القارئ ذلك أيضاً في تكرار دراسة الفعل من حيث اللزوم والتعدي ، وتحوّل الفعل اللزوم إلى فعل متعدّد ، حيث إنّها أوردتها في موضوعات أقسام الفعل (١٣٣) . وقد كرّرها أيضاً في دراسة المفعول به (١٣٤) ، وهو المكان الذي اعتاد النحاة إيرادها تحته . كذلك تكرر عرض بناء الفعل وإعرابه أثناء تقسيم الفعل إلى مبنيٍّ ومعربٍ (١٣٥) ، وفي ما أطلق عليه صيغ الفعل ، وهو يعرض فيه إعراب الفعل وبناءه (١٣٦) وأثناء تقسيمه للفعل إلى مبنيٍّ للمعلوم ومبنيٍّ للمجهول، تم إرجاء عرض صيغته في باب نائب الفاعل (١٣٧) .

وفي الوقت الذي نرى فيه إصرار المؤلف على تنقية النحو، وتصفيته من الأعشاب الضارة (١٣٨) ؛ فإنّ عمله لم يبرأ من بعض الاستطرادات التي لا أهمية

(128) سورة النساء : ٧٩ .

(129) سورة مريم : ٣٨ .

(130) مدخل الردّ على النحاة : ٥٦ وهو ما صنعه حقاً في تجديد النحو : ١٥٦-١٥٧ .

(131) في إصلاح النحو الحربيّ : ١٤٢ .

(132) المصدر نفسه : ١٤٣ .

(133) تجديد النحو : ٦٤-٦٦ .

(134) المصدر نفسه : ١٦٣-١٦٤ .

(135) المصدر نفسه : ٦٣-٦٤ .

(136) المصدر نفسه : ٢٠١-٢٠٢ .

(137) المصدر نفسه : ٦٦ وانظر : ثلاث محاولات لتيسير النحو : ١٤٤ .

(138) تجديد النحو : ٦ .

لها، من مثل إعراب ماذا ، ولماذا (١٣٩) ، وإعراب جملة اسم الفعل (١٤٠) وغير ذلك (١٤١). وقد يذكرُ أحياناً بعض الأمور الحسنة ، ولكنَّ إيرادها على مسامع الناشئة في وقت مبكرٍ يحول دون فهمها كإيراده لبعض صور الإبدال والإدغام نحو : " قد ذكر ، عبتُ ، قد سمع ، قد ضلُّوا ، قد طرب ، قد ظلمك " (١٤٢).

ويظنُّ الباحث أن من الأولى أن نذكرَ الصورَ الأصيلةَ للإبدال والإدغام ، لا أن نكتفي بهذه الصور التي نبهتُ بها الناشئة ! على أن ما قيل هنا ، يمكن إرجاؤه إلى مراحل تالية ، بعد أن يتعرفَ الناشئةُ الإبدال أو الإدغام في صورهِ البسيطةِ الدالة .

٢- إلغاء الإعرابين التقديرِيّ والمحليّ :

عقد اتحاد المجامع اللغوية ندوةً في الجزائر سنة ١٩٧٦م، وجاء في توصياتها: الإبقاء على الإعرابين: التقديرِيّ والمحليّ دون تعليل (١٤٣) ، وقد أقرّه كذلك مجمع اللغة العربيّة بدمشق ، ومن بعده مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة، وبالمثل قال مجمعُ اللغة العربيّة العراقيّ (١٤٤)، ولكنَّ المؤلّف هنا أخذ برأي لجنة وزارة المعارف المصرية، في مشروعها الذي وضعته سنة ١٩٣٨م. والذي يقول بالاستغناء عن الإعرابين : التقديرِيّ والمحليّ في تعليم الناشئة (١٤٥) . ويتصل بإلغاء الإعراب التقديرِيّ إلغاء بابين ، هما : إلغاء متعلّق الظرف ، وإلغاء متعلّق الجار والمجرور (١٤٦). ففي قوله مثلاً : (جاء الفتى) ، يقال في إعرابه: الفتى فاعل محله الرفع ؛ وكذلك في مثل: (جاء الراعي)، فاعل محله الرفع ؛ وكذلك في مثل: (أقرأت كتابي ؟)، مفعول به محله النصب ؛ وفي مثل: (هذا عليّ) هذا : مبتدأ محله الرفع (١٤٧) .

ويرى الباحث أنّ المؤلّف بهذا الصنيع لم يبلغ الإعرابين التقديرِيّ والمحليّ ، وإنما ألغى تعليلهما . أما ما ذهب إليه من إلغاء متعلّق الظرف والجار والمجرور (١٤٨) ، فيرى الباحث أنّ

(139) المصدر نفسه : ١١٨-١١٩.

(140) المصدر نفسه : ١٢٠.

(141) ثلاث محاولات لتيسير النحو : ١٤٥.

(142) تجديد النحو : ٥٨.

(143) تيسير تعليم اللغة العربيّة (سجل ندوة الجزائر) : ١٠٢ وانظر تيسير النحو التعليمي : ٨٠ .

(144) تيسير النحو التعليمي : ٨٠.

(145) تجديد النحو : ٢٣ وانظر تيسير النحو التعليمي : ٥٧-٧٩ .

(146) تجديد النحو : ٢٤ وانظر تيسير النحو التعليمي : ٨١.

(147) تجديد النحو : ١١١.

(148) المصدر نفسه : ٢٤.

هذا ممكن عند الناشئة ولكنه ممّا لا يستغنى عنه في مقتبل الأيام ، ولا شك أن في حذفه للناشئة تيسيراً أكيداً .

وقد أُلغى المؤلف عمل أن المصدرية في المضارع مقدّرة^(١٤٩) أو مستترة بعد فاء السببية ، وواو المعية ، وبعد كي ، ولام التعليل ، ولام الجود ، وبعد حتى ، وبعد أو ؛ فالمضارع منصوب بعد كلّ هذه الحروف مباشرة ، وليست هناك أن محذوفة أو مستترة أو مضمرة جوازاً أو وجوباً^(١٥٠) . ولا شك أن في هذا الأمر تيسير وأيّ تيسير ! ونحن مع المؤلف أيضاً في أخذه بقرار مجمع اللغة في مؤتمره سنة ١٩٤٥ م ، والذي يقول بإلغاء العلامات الفرعية في الإعراب ، وهو ما أكدّ عليه المجمع في مؤتمره سنة ١٩٧٩ م ، والمقصود بالإلغاء هنا إلغاء تقدير النيابة ، وليس كما يفهم من ظاهرها للوهلة الأولى ؛ ولذلك فالصعوبة قائمة لم تنته ! .

٣- الإعراب لصحة النطق :

الأساس الثالث الذي ذكره في مدخل كتاب (الردّ على النحاة ، وها هو يطبقه في هذا الكتاب؛ هو إلغاء الإعرابات التي لا تفيد في صحة النطق وسلامته ، ويتضح ذلك في أبواب الاستثناء، وأدوات الشرط وكم الاستفهامية ، وكم الخبرية ، ولا سيما ، وأنّ المخففة من الثقيلة^(١٥١)؛ ففي الاستثناء مثلاً يكتفي بإعرابها أداة استثناء ، وما بعدها مستثنى منصوب . أمّا (غير) في نحو : جاء القوم غير زيد ، ونحو : ما جاء القوم غير زيد (فقررّ المجمع المصري أنّها أداة استثناء منصوبة مضافة، ومثلها سوى . وقد رأى المؤلف إعرابها حالاً أخذاً برأي أبي علي الفارسي^(١٥٢) وأظنّ أن إعراب المجمع لها أقرب إلى التيسير ، وأدنى إلى الصواب ؛ وبخاصة إذا ما علمنا أنّ الكتاب موجّه للناشئة .

٤- وُضِعَ ضوابطٌ وتعريفاتٌ دقيقة :

حين قدّم شوقي ضيف لمدخل كتاب الردّ على النحاة ، وضع ثلاثة أسس ، وعندما قدم مشروع هذا التيسير إلى المجمع ، أضاف إليها أساساً رابعاً ، هو وضع ضوابط سديدة لأبواب المفعول المطلق ، والمفعول معه ، والحال ؛ حرصاً منه على أن تفهم الناشئة صيغ تلك الأبواب

(149) تجديد النحو : ٢٥ .

(150) المصدر نفسه : ٢٥ .

(151) تيسير النحو التعليمي : ٥٨ .

(152) تجديد النحو : ١٨٠-١٨١ وانظر تيسير النحو التعليمي : ٥٨-٥٩ .

فهماً دقيقاً^(١٥٣) ؛ وبدأ بالمفعول المطلق . والحق إن المدقق في تلك التعريفات يجدها قريبة مما قاله النحاة ؛ من ذلك تعريف ابن هشام للمفعول المطلق : " اسم يؤكّد عاملاً ، أو يبيّن نوعه ، أو عدده ، وليس خبراً ، ولا حالاً " (١٥٤) وقد عرفه شوقي ضيف بقوله : " اسم منصوب يؤكّد عامله ، أو يصفه ، أو يبيّنه ضرباً من التبيين " (١٥٥) ، وهو تشبيه مقارب ، ولا يقرّ المؤلف ابن هشام في تعريفه للمفعول معه ، حيث قال بأنه : " اسم فضلة تالٍ لواوٍ بمعنى (مع) تالية لجملة ذات فعل أو اسم فيه معناه وحروفه " (١٥٦) .

ويعرفه شوقي ضيف بأنه " اسم منصوب ، تالٍ لواوٍ غير عاطفة بمعنى مع " (١٥٧) . والغريب في الأمر أنّ تعريف المؤلف هو عين ما قاله الزمخشري^(١٥٨) ، وابن الحاجب^(١٥٩) ؛ وكذا ابن عقيل حيث يقول : هو الاسم المنتصب بعد واوٍ بمعنى مع " (١٦٠) . وهكذا مضى المؤلف في تعريف الحال ، والاسم الموصول ، والنكرة والمعرفة ، والمبالغة والتوابع ... إلخ .

٥- حذف زوائد كثيرة :

هنالك موضوعات أشار المؤلف إلى حذفها لعدم ضرورتها ، ولأنّها تشكل عبئاً إضافياً على الناشئة ، من ذلك حذف مسائل الصرف العويصة كمسألة الإعلال والإبدال ، والميزان الصرفي ، لأنها تتول إلى صورٍ من التعقيد لا تدعو إليها حاجة . وقد صرح بالاستغناء عن استظهار الشروط في صوغ فعل التعجب ، واسم التفضيل ، وشروط صاحب الحال وشروط إذن الناصبة للمضارع اكتفاءً بالتمرينات الموضحة لذلك ، ونادى بالتخفف من الصيغ المعقدة في التصغير ، والنسب ، وكذلك الصيغ النادرة والشاذة وهي كثيرة في النحو - كما يرى - على شاكلة الاشتغال والتنازع ، والألغاز - التي تُعرض في كتب الناشئة - وما يتطلّب وجوهاً مختلفة ، ومما يسميه عقداً في كتب النحو ؛ ويضرب لذلك بعمل المصدر منكرًا ومعرّفاً بأل ، وكذلك إعراب تابع المنادى ، والفاعل أو نائبه الذي يسدّ مسدّ الخبر وإضافة المصدر إلى مفعوله ، وقواعد اسم الآلة ، ومعظم قضايا النقد والتأخير في المبتدأ والخبر ، والصيغ الافتراضية

(153) تجديد النحو : ٣٠-٣١

(154) أوضح المسالك إلى شرح ألفية ابن مالك : ج ٢ : ٣٣ . وانظر تجديد النحو : ٣٠ .

(155) تجديد النحو : ٣٠-٣١ .

(156) أوضح المسالك : ج ٢ : ٥٣ . وانظر تجديد النحو : ٣٢ .

(157) تجديد النحو : ٣٣ .

(158) شرح المفصل : ج ٢ : ٤٨ .

(159) شرح الكافية : ج ١ : ١٤٩ .

(160) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : ج ١ : ٥٩٠ .

...^(١٦١). وبعد أن ذكر المؤلف هذه المباحث علّق على ذلك قائلاً : " وإني لعلّى يقين ، من أن إذا حُدّفت هذه الزوائد ، وما يماثلها من النحو ، أصبح تعليمه أكثر يسراً ، وأقبلت الناشئة على تمثله دون عقبات أو صعوبات ، وطبعاً ستظل هذه الزوائد ، بكل تفاصيلها في كتب النحو المطوّلة ، وسيظلّ المتخصّصون في الدراسات النحوية يعكفون عليها ، أمّا الناشئة فأجدرُ ألاّ تُشغَلَ من النحو - كما قال الجاحظ - إلاّ بمقدار ما يؤدّيها إلى السلامة من الخطأ " ^(١٦٢) .

ولا شكّ ، أننا نؤيد ما جاء في مقالة المؤلف ، ولكننا نختلف معه في أمور يسيرة ، من ذلك أن يدرس الناشئة ولو صوراً مبسّطة من الإلعال والإبدال والميزان الصرفيّ - وقد نبّه الباحث عليها عند حديثه عن الأساس الأوّل - لضرورتها الأكيدة ولاعتماد بعض الدروس عليها ؛ كذلك فإنّ المؤلفَ الفاضلَ ، الجليلَ حقاً ، بلغ من التخفف في درسي التصغير والنسب مبلغاً كبيراً ، مما جعلهما باهتين إلى حدّ مفرط ، وكان من الأفضل لو تعمّق فيهما قليلاً ، كذلك فإنّ الباحث يختلف معه في حذفه لشروط التعجب واسم التفضيل ، التي يراها ضرورية لفهمّ الدرسين ، ومعرفة دقائقيهما ولا سيّما أنّ شروطهما واحدة . ويتساءل المرء ما المسوّغ للاستغناء عن قواعد اسم الآلة التي لا تشكّل العبء الثقيل على الناشئة ، بل هي يسيرة جداً ، ومحبيّة عند الطلبة ، وليس أدلّ على ذلك من شدة متعتهم ، وإقبالهم على دراسته لارتباطه بالواقع . أمّا شروط صاحب الحال ، فإنّها تحدّد لنا الحال بدقّة ، وتفرّق بين الحال والنعت ، فمنّ الصعب أن نحذفها^(١٦٣) . ولا يرى الباحث مسوّغاً لحذف الأوزان من المباحث الصرفيّة ، ويرى أنّ ذلك يثير قلقاً في نفوس الدارسين ، ويبعث على سرعة نسيانها ، بل وعدم تمثّلها التمثّل الكافي ، ولعلّ ما حدا به أن يصنع هذا ، هو عدم قناعته بتدريس الميزان الصرفيّ ، فكان ما كان !

ويعلّق أحد الباحثين على محاولة الاختصار هذه ، وربما على الكتاب بقوله : " وفي ظني أن محاولة تجديد النحو على الرغم من بواعث الصدق فيها واستهداف التيسير ... سوف تغلق كثيراً من تفكير النحاة ، الذي يمثّل مراحل من الثقافة العربية ، بمعنى أننا لا نريد عن طريق التيسير ؛ الحذف والاختزال ، لأنّ ذلك سوف ينعكس على البناء النحوي المتكامل ، الذي يصوّر طريقة العربيّ في التفكير ، كما يعكس مناهج النحاة في تمثّل القواعد النحوية " ^(١٦٤) .

٦ - استكمالات لنواقص ضرورية :

لا شكّ أنّ الكتب التعليميّة تشتمل في معظمها على نواقص ضرورية ، ولذلك حاول المؤلف أن يشير ، إلى ما اهتدى إلى أنه يكمل ذلك النقص ، أو يوضّح غامضاً ، أو يعمّق فهماً ؛ من

(161) تجديد النحو : ٣٤-٤١ . وانظر تيسير النحو التعليمي : ٦١-٦٣ .

(162) تيسير النحو التعليمي : ٦٣ .

(163) تجديد النحو : ٣٨ وانظر تيسير النحو التعليمي : ١٤٢ .

(164) في النحو العربي : ٥٧ .

ذلك إضافته لمعرفة مخارج الحروف وصفاتها وبعض الجداول التصريفية - وقد عرض الباحث لها في الأساس الأول - والتشديد ، والتتوين ، وإبدال بعض الحروف ، وإدغام بعض الحروف بعضها ببعض ، وإعمال المصادر والمشتقات ، وباب أنواع الجمل (١٦٥) ، وهي إضافات حسنة تكمل نقصاً يعثور كثيراً من المؤلفات التعليمية ، وقد خالف النحاة في بعض المصطلحات ، من ذلك استعماله لمصطلحات الجمل المستقلة ، والجمل الخاضعة ، بدلاً من الجمل التي لها محل من الإعراب ، والجمل التي ليس لها محل من الإعراب (١٦٦) ؛ وعليه فقد انتقلت جملة الصلة من الجمل التي لا محل لها من الإعراب ، إلى الجمل الخاضعة ، وكذلك ضم إلى هذا القسم جملة جواب الشرط ، سواء كانت مجزومة أم غير مجزومة ، وجملة جواب القسم ومما يسجل عليه قوله : ولا شك أن هذا التقسيم للجمل يعتمد على المعنى ، أما تقسيم النحاة فهو يعتمد على النحو والتأويل ، فما كان يمكن أن يؤول بمفرد كان له محل من الإعراب ، وما لا يمكن تأويله بمفرد ، فلا محل له من الإعراب ، وعليه فهما تقسيمان مختلفان . ولعل الذي حدا بالمؤلف أن ينهج هذا النهج هو أنه ألغى التأويل (١٦٧) .

نظرات أخرى في الكتاب :

وفي الكتاب عنوانان لا يمثلان ما تحتها ، وهما : صيغ الفعل (١٦٨) ، وقد عرض تحته إعراب الفعل وبناءه ؛ وفي ذلك يقول محمد أحمد خضير : " ولا ندري - أيضاً - لماذا همّش إعراب الفعل فعرضه بين التكميلات " (١٦٩) ، أمّا الموضوع الثاني فهو (المضارع مع الأمر) حيث عرض فيه جزم المضارع في جواب الطلب (١٧٠) .

ومما وقع فيه المؤلف - في حدود ما يرى الباحث - إعرابه مثلاً لفظة حقاً في (أحقاً إنك مسافر؟) ظرف زمان خبر مقدم (١٧١) وما يكاد ينعقد عليه إجماع أهل اللغة أنها نائب عن المفعول المطلق ، وقد أعربها كذلك ، عندما تأخرت في قوله (هذا هو الرأي حقاً) (١٧٢) . ومن الآراء التي تبدو غريبة أنه عدّ الضمير المتصل مستتراً ، وهو ما لم يقل به أحد من النحاة - في حدود ما نما إليه علم الباحث - ولا إخاله منطقياً ، فمن ذلك قوله : " والمرفوع من الضمير

(165) تجديد النحو : ٢٣٥-٢٦٤ وغيرها . وانظر تيسير النحو التعليمي : ٦٣-٦٤ .

(166) تجديد النحو : ٢٥٦ .

(167) تجديد النحو : ٢٥٦-٢٤٦ وانظر تفصيلها أكثر في تيسير النحو التعليمي : ١٩٤-١٩٧ .

(168) تجديد النحو : ٢-١ .

(169) ثلاث محاولات لتيسير النحو : ١٤٧ .

(170) المصدر نفسه : ١٤٨ .

(171) تجديد النحو : ٢٤٠ .

(172) المصدر نفسه : ٢٤٠ .

المتّصل قسمان : قسم مستتر وجوباً ... ويقابل هذا القسم من ضمائر الرفع المستترة وجوباً ضمائر رفع مستترة جوازاً مع الماضي والمضارع (١٧٣) .

وممّا يُسجّل عليه ، قوله : وأبو نُواس لا يُحتجّ بشعره في وضع القواعد النحويّة ، لتأخّر زمنه عن عصر الاستشهاد (١٧٤) . مع علمه الأكيد بمنّ ترخّصوا في ذلك . وكذلك قوله :

" ونسوةٌ اسم جمع للنساء " (١٧٥) . وذلك سهوٌ منه ، كما يظنُّ الباحث ، وصوابه : أن نسوة

اسم جمع لامرأة ، أمّا النساء ، فجمع نسوة ؛ قال سيبويه : " نساء جمع نسوة " (١٧٦) . كذلك في

بدل الاشتمال ، حينما مثّل عليه بقوله : خالدٌ ثيابه نظيفةً ، عليّ كلامُهُ بليغٌ ، حسنٌ فضلهُ عظيمٌ ،

عمر علمُهُ غزيرٌ (١٧٧) . والذي عليه جمهور أئمّة اللغة أن ما فيه الضمير هنا يعرب مبتدأً ثانياً .

كانت هذه نظرات في كتاب تجديد النحو ، الذي حمل للناشئة زادا ، وقدم لهم عدّة وعتاداً ،

وبنى لهم من النحو بيتاً مشاداً ، وأزال من طرقهم شوكةً وقتاداً ، ولا ينصرف عما جاء في كثير

منه إلا من حمل لصاحبه سوءاً وعتاداً (١٧٨) ؛ وقد أطال الباحث نسبياً في عرضه ، وربّما أطال

في نقده ، وإنّما تكون الإطالة هنا من باب الإعجاب بكثير ممّا جاء فيه ، لأننا نرى فيه

الإخلاص للعمل والانقطاع له ، وتتبع مساريه ومشاربه ، فإن كُنّا قد اختلفنا معه في أمر ، إلا

أننا نتفق معه ونشدّ على يديه في أمور !

فرحم الله أستاذ الجيل الذي انقطع لهذا العمل طويلاً ، وكان يتابع دقائقه وتفصيلاته كثيراً ،

ويعرضها على المجامع المختلفة ، حتى جاءت على وجه حسن ، وراح يشرح تجديد النحو ،

ويوضّح غوامضه في كتابه الآخر (تيسير النحو التعليمي) والذي عدّ أيضاً من الكتب التي لا

غنى عنها ، لمن أراد أن يفهم ما ورد في تجديده ، أو يلمس مسوغاً لذلك ، فقد عرض فيه

لمحاولات تيسير النحو في القديم والحديث ، ثم عرض محاولاته المستمرّة في التيسير ، وآراء

المجامع اللغويّة المختلفة في تلك المحاولات وتحدّث عن الأسس التي انطلق منها كتاب تجديد

النحو ، وإنّني لأكاد أصفُ كتاب تيسير النحو التعليمي بالدليل ، والكاشف لكتابه تجديد النحو

الذي يبسّر الرجوع إلى قضاياه .

(173) المصدر نفسه : ١١٢ .

(174) تجديد النحو : ٤٠ .

(175) المصدر نفسه : ١٥٥ .

(176) الكتاب : ج ٣ : ٣٧٩ .

(177) تجديد النحو : ١٣٠-١٣١ .

(178) يشير الباحث إلى بعض المؤلّفين الذين انتقصوا من أستاذ الجيل ومن محاولته ، حتى لقد عقد بعضهم

لانتقاص تلك المحاولة كتاباً برّمته .

النحو الجديد

صاحب هذه المحاولة هو عبد المتعال الصعيديّ، وهو أستاذٌ بكلية اللغة العربية بجامعة الأزهر؛ وقد بدأت محاولات الصعيديّ منذ عام ١٩٣٨ م ممثلةً بما نشره في مجلة الرسالة، من نقودات لمشروع وزارة المعارف، وكان يقدم في أثناء ذلك بعض مقترحاته في إصلاح النحو وتيسيره. ثم نشر بحوثاً ومقالاتٍ أخرى حول الموضوع نفسه ألا وهو التيسير، أظهر من خلالها مرارة الأزهر على عدم إشراكه في التأليف التي تخصُّ جانب التيسير اللغويّ، من ذلك قوله: " وكان على وزارة المعارف أن تراعي مكان الأزهر في هذا العمل الذي أرادته، فتضيف إلى رجالها الذين اختارتهم من كلية الآداب، ودار العلوم، أستاذين أو أكثر من رجال الأزهر، حتى يأتي هذا العمل الذي أرادته باتفاق معاهد العلم في مصر... ليتّم الأمر فيه بعد تجاذب العقول المختلفة، والمشارب المتباينة، وبعد دراسته دراسةً متزنة تقوى على النقد، وتقبلها هذه البيئات المختلفة" (١). وكان قد نشر تلك المقالات تحت عنوان تيسير قواعد الإعراب؛ دون أن يصرّح باسمه " لغرض اقتضى هذا في ذلك الوقت" (٢)، وقد نُشرت تلك المقالات في ستة أعداد من مجلة الرسالة، وهي:

- العدد ٢٦٢ بتاريخ ١١ يوليو (تموز) سنة ١٩٣٨ م.
- العدد ٢٦٤ بتاريخ ٢٥ يوليو (تموز) سنة ١٩٣٨ م.
- العدد ٢٦٦ بتاريخ ٨ أغسطس (آب) سنة ١٩٣٨ م.
- العدد ٢٦٨ بتاريخ ٢٢ أغسطس (آب) سنة ١٩٣٨ م.
- العدد ٢٧٠ بتاريخ ٥ سبتمبر (أيلول) سنة ١٩٣٨ م.
- العدد ٢٧٤ بتاريخ ٣ أكتوبر (تشرين أول) سنة ١٩٣٨ م. (٣)

ثم إن الصعيديّ أعاد تشكيل آرائه المبتوثة، وجمعها في قواعد مبدئية، وأطلق عليها اسم (قواعد النحو الجديد) وأثبتها في آخر النحو الجديد ما بين ص ٢٣٨ - ٢٦٥ ذلك إنه استغرق الجزء الأكبر من كتابه في نقد محاولات السابقين (٤)، التي طالما بثّ آراءه المختلفة من خلالها. ويظهر زهو المؤلف بنفسه كثيراً، إلى حدّ قد أثار عليه معاصريه، من ذلك قوله: " سيجد عشاق التجديد في هذا الكتاب تجديداً نحوياً يظفر بالنحو من طور الجمود، إلى طور التجديد، طوراً لم يصل إليه في ما طرأ عليه من أطوار، ولم يُر مثله منذ ألف سبويه فيه

(1) النحو الجديد : ١١٤.

(2) المصدر نفسه : ١١٢.

(3) المصدر نفسه : ١١١-١١٢.

(4) يشتمل الكتاب على نقد لإحياء النحو، والنحو والنحاة بين الأزهر والجامعة (والكتاب الثاني ردُّ على إحياء النحو)، مشروع وزارة المعارف ١٩٣٨، وردّ لجنة دار العلوم عليه؛ هذا النحو، تجديد النحو.

كتابه ... " (٥). ويعدّ تاريخ نشر هذا الكتاب سنة ١٩٤٧م هو تاريخ هذه المحاولة ، وإن كانت قد ظهرت من قبل على شكل تفاريق مختلفة .

وتعدّ هذه المحاولة آخر حلقة في سلسلة المحاولات الجادة ، التي ظهرت في تتابع أواخر الثلاثينات ثم في الأربعينات ، ويظهر فيها استفادة صاحبها من تجارب ومحاولات من سبقوه ، ولا شك أن نقده لبعضها ساعده في تمثّلها وتجنّب مزالقها وهناتها ، حتى عدّت هذه المحاولة من أكثر المحاولات شططاً ، ومن أشدها جرأة على النحو العربيّ في هذا الطور ، لاحتفالها بالمتير من الاقتراحات (٦) ، حيث إنه خالف جمهور النحاة مخالفةً جوهريّةً في مفهومه للإعراب، فإن كان النحاة يعرفونه بأنّه : تغيّر أواخر الكلمة ، لاختلاف العوامل الداخلة عليه لفظاً أو تقديراً (٧). فهو يعرف الإعراب بأنّه : " تصرّف أهل العربية في أواخر كلماتها بين رفعٍ ونصبٍ وخفضٍ وجزم " (٨) ؛ وألفاظ العربية من وجهة نظره كلّها مُعرّبة (٩) ، وبهذا لا يكون هناك فرق بين إعراب الأسماء والأفعال والحروف إلا أن كلّ حرف من هذه الحروف له إعرابٌ خاصٌّ به (١٠) ولا يرى المؤلّف بأساً في أن يكون هناك مفعولٌ به منصوبٌ ، ومفعولٌ به مرفوعٌ ، وأن يكون هناك مبتدأ مرفوع ، ومبتدأ منصوب ، وخبر مبتدأ مرفوع ، وخبر مبتدأ منصوب ... فإنّ ذلك عنده لا يبلغ الأمر فيه أكثر من أن يكون مثل الفعل المضارع ، فهناك فعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ ، وفعلٌ مضارعٌ منصوبٌ ، وفعلٌ مضارعٌ مجزوم ، وهو في أحواله كلّها فعلٌ مضارعٌ . مع أنه قد تأثر في لفظه ومعناه ، بدخول ما يدخل من الأدوات عليه ، كما تأثر المبتدأ والخبر بدخول ما يدخل من الأدوات عليهما ، فليكن المبتدأ والخبر - مثلاً - مثل المضارع في ذلك ! (١١).

وهو يرى أنّ ما ذهب إليه ، فاق تقسيمات النحويّين ، وأن فهمه للإعراب أرجح ممّا ذهبوا إليه، وأنّ ما صنعه يعدّ فخراً جديداً للأزهر ، الذي تناسته وزارة المعارف في هذا الإصلاح ، وظنّت أنّها تقدر على النهوض به من غير أن يشاركها فيه ، فهو مذهبٌ نحويّ جديداً تباهي به

(5) النحو الجديد : ٢٦٦.

(6) في إصلاح النحو العربيّ : ١٤٧.

(7) النحو الجديد : ١٢١.

(8) المصدر نفسه : ٢٤٠.

(9) المصدر نفسه : ١٢١.

(10) المصدر نفسه : ١١٨.

(11) المصدر نفسه : ١٣٣.

مصرُ ، ويقف به الأزهرُ مجدداً مجتهداً في النحو ، ينفضُ به عنه غبارَ التقليدِ الذي تراكم عليه حتى أنهكه (١٢).

وهو يرى من باب الاختصار وتقليل الاصطلاحات ، إلحاق باب كان وأخواتها ، وباب إن وأخواتها باب المبتدأ والخبر ، ويُعرب عندها اسم كان وأخواتها مبتدأً مرفوعاً ، ويُعرب خبرها خبراً لهذا المبتدأ منصوباً ؛ ويُعرب اسم إن وأخواتها مبتدأً منصوباً ، وتعرب أخبارها خبراً لهذا المبتدأ مرفوعاً ؛ (١٣) وعليه فيجب أن يُغيّر تعريف المبتدأ بحيث يشمل اسم كان واسم إن ؛ فيعرّف بأنه : " الاسم المحدث عنه في الجملة الاسمية " (١٤) ، ويعرّف الخبر بأنه : " الاسم المحدث به في الجملة الاسمية " (١٥) . أمّا باب نائب الفاعل ، فيجب أن يلحق باب المفعول به ؛ وعلى هذا يكون هناك مفعول به منصوب ، ومفعول به مرفوع (١٦) . ويرى الصعدي أيضاً إدماج الإعراب المحلّي في الإعراب التقديري ، فيستغنى بهذا عن باب البناء كلّ ، ويوفّر على التلميذ والمعلم والعلم ، ما يبذل من الجهود في هذا الباب (١٧) ؛ وحثّه في ذلك أن لغة العرب تمتاز على غيرها من اللغات بأنها مُعرّبة ، فأواخر الكلمات فيها لا تلازم حالة واحدة - كما هو الحال في أواخر لغاتنا العامية التي تلازمها السكون - فهو لا يرى بأساً من أن يقال في إعراب منصوب الآخر ، إنه منصوبٌ بالفتح الظاهر ، وفي إعراب مرفوع الآخر ، إنه مرفوع بالضمّ الظاهر ، وفي إعراب مجرور الآخر ... وفي إعراب مجزوم الآخر ... وكذلك أفعال العربيّة لأنّ منها ما هو مفتوح الآخر ، أو مضموم أو ساكن ... وكذلك أسماء العربيّة ... وبهذا لا يكون هناك فرق بين إعراب الأسماء والأفعال والحروف (١٨) . والإعراب في رأي الصعدي على ضربين هما : ظاهر : وهو الذي تظهر فيه علامات الإعراب (١٩) ، ومقدّر : وهو الذي لا تظهر فيه علامات الإعراب ، نحو : جاء الفتى ، ونحو : جاء سيّويه ؛ فكلّ منهما مرفوع بضمّ مقدّر ، ولا داعي إلى ذكر سبب التقدير لأنّ هذا - في نظره - فلسفة لا طائل تحتها ، والاشتغال بها حشوٌ لا فائدة فيه (٢٠) .

(12) النحو الجديد : ١٣٨ .

(13) المصدر نفسه : ١٢٩ .

(14) المصدر نفسه : ١٣٠ .

(15) المصدر نفسه : ١٣٠-١٣١ .

(16) المصدر نفسه : ١٣١ .

(17) المصدر نفسه : ١١٦-١١٧ .

(18) المصدر نفسه : ١١٧-١١٨ .

(19) المصدر نفسه : ٢٤١ .

(20) المصدر نفسه : ٢١٩ .

وقد أبقى الصعيديّ على التقسيم المألوف للحركات الإعرابيّة ، فهي عنده أصليّة وفرعيّة . فالأصليّة هي الضمة في الرفع ، والفتحة في النصب ، والكسرة في الجر ، والسكون في الجزم؛ والفرعيّة هي حركاتٌ وحروفٌ وثبوتٌ وحذفٌ ؛ وقد زاد عليها علامة في باب النداء ، لأنّ المنادى إن كان مفرداً - ليس مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف - فينصب في رأيه بالضمة ، وما ينوب عنها من الألف والواو ، وحجّته في ذلك أنّ الكسرة نابت عن الفتحة في جمع المؤنث السالم، ونابت الفتحة عن الكسرة في الممنوع من الصرف (٢١) .

ولا شك أنّ هذه القواعد تتسم بالقصور ، لأنها لم تستوف الصور الفعلية للأسماء والأفعال كلّها، وبالذات من حيث الصحة والاعتلال ، وتحديد الموقف الإعرابي لكل منها ؛ مع أنّه من الممكن تلافي ذلك النقص مع بقاء تلك القواعد قائمة . والذي لا شك فيه أنّ هذه المحاولة تمتاز بأمرين:

- قضاؤها على كثيرٍ من مشاكل النحو وصعوباته .
- بُعدها عن مصادمة واقع اللغة في شيء . وكان الصعيديّ يستشعر ذلك حيث يقول : " وقد توصلتُ بهذا إلى اقتراحاتٍ أخرى لتيسير قواعد الإعراب ، فيها تجديدٌ سائغ لقواعد النحو ، يقوم على أصولٍ قويّة ، ولا يسهل على أنصار القديم ردّه " (٢٢).
- ولعلّ مردّد ذلك أن محاولته لم تتّجه بالتّجديد إلى قواعد اللغة ذاتها - كما هو الحال في المحاولات السابقة - وإنما اتّجّهت به إلى مناهج النحاة وفهمهم للظواهر اللغويّة . ولا شك أنّ مناهج النحاة شيءٌ مختلف تماماً عن اللغة ، فهي تقبل التعديل والتبديل والنقد ، دون أن يمسّ ذلك من اللغة وكبرياتها . ولكن نقطة الضعف التي توجّه إلى هذه النظرية هي إنّ الإعراب على هذا الأساس يصبح بعيداً عن تمثيل المعنى أو الدلالة الوظيفيّة للكلمة ؛ فالرفع الذي وُسم بأنه علم على العمديّة - أو الإسناد - يصبح أيضاً إعراباً لبعض صور التكملة ، فتكون الضمة علامة نصب في المنادى كما إنّ الركن الواحد يتردّد بين حالتين إعرابيتين كالمبتدأ والخبر والمفعول به ... إلخ وهو أمر لا ترتضيه الدراسات اللغوية ، كما إنّ منطق اللغة يرفضه ؛ هذا علاوةً على القول بإعراب الحروف ، علماً بأنّ إعرابها لا يحقّق تيسيراً ، وليس له أدنى قيمة (٢٣) .

(21) النحو الجديد : ١٢٥ .

(22) المصدر نفسه : ١١٢ .

(23) في إصلاح النحو العربيّ : ١٥٠ .

ومهما يكن من أمرٍ فإنّ هذه المحاولة تبقى جديرة بالاهتمام ، وهي تحتاج من الباحثين والدارسين إلى مزيد من الدرس ، ولعلّ تبني بعض ما جاء فيها بعد تهذيبه ووضع موضع التطبيق يحلّ إشكالاتٍ وصعوباتٍ كثيرة يعاني منها دارسو النحو ومريدوه .

النحو المعقول^(٢٤)

(النحو الحديث)

تحمل هذه المحاولة في طياتها هموم الناشئين تجاه النحو ، وما جرّه النحاة عليهم من ويلاتٍ تمتلّت بالصعوبات والعقبات في تعلّمه ، ومن هنا ، فقد كانت هذه المحاولة أن تقتصر على ذكر المتاعب والمصاعب أكثر من معالجته لها ، وهذا ما حدا بصاحب المحاولة أن ينصبّ من نفسه ناقداً تسجيلياً لضجر الناشئة من النحو وتعقيداته ، وقد استهلّ بحثه بالأمنيّ ، يقول : " ليت عليّ بن أبي طالب قال لأبي الأسود الدؤليّ : " انحُ هذا النحو ، ارفع الاسم بالخبريّة ، وانصبه بالتكملة ، وجره بالحروف أو الإضافة . أمّا الفعل فارفعه حيث لا يكون منصوباً بالغائيّة أو مجزوماً ينقض أو شرط ، واجعل بناء الكلمات التي لا تعرفها على نسق ما تعرفه من مأثور القول!"^(٢٥) وليت سيبويه قال إنّي رجل علم لا يعنيني إلاّ فهم ما يعرض لي ... وليت الخليل قال ذلك ... وليت ابن جنّي قال : إنما أنا فيلسوف قبل أن أكون لغويّاً ... لو فعلوا ذلك ، إذن لكانت العربية سهلةً ميسورةً على جمهور المتعلمين^(٢٦) ، وليت الناس قالوا لابن مالك : إنّ ألفيتك أحاج وألغاز ، وهي لا تدلّ إلاّ على قدرتك الفائقة في النظم .. وليتهم قالوا للنحاة : إنّ نحوكم عقبات وعثرات وقيود .. إذن لكان للعربية شأن آخر^(٢٧) .

(24) قدّم محمد كامل حسين عضو المجمع بحثه هذا عام ١٩٥٩م أمام المجمع ، وأحاله المجلس قبل إيداء الرأي فيه على لجنة الأصول لدراسته وتقديم تقريرها في ما حواه من أفكار ، وما انتهى إليه من نتائج . وقد نُشر هذا البحث تحت هذا الاسم ضمن مجلة مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة ، العدد ، ٢٧ من يناير (كانون ثانٍ) لسنة ١٩٧١م ، ص ٢٤-٥٩ ؛ لكي تتيح لقرّائها فرصة النظر فيه ، والتعليق عليه . وفي عام ١٩٧٢م نشره الباحث في (٦١) صفحة ضمن منشورات جامعة أسيوط ، بعد أن زاد عليه بعض ما تمناه في بحثه المذكور . ثم أعاد الباحث نشره مرة أخرى ضمن كتابه اللغة العربيّة المعاصرة ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٦م . والكتاب كلّهُ يقع في ١٤٤ صفحة ، تحدّث في معظمه عن قضايا اللغة والنحو ، وأزمة العربيّة ، وضمّن شطره الأخير مقالته تلك ، وسماها في هذا الكتاب : النحو الحديث . وقد نُشر البحث أيضاً ضمن كتابه متنوّعات ، الجزء الثاني منه ، والكتاب صادر من القاهرة ، د.ت ، من ص ١٧٥-٢٣٤ .

(25) مجلة مجمع اللغة العربيّة المصريّ : م ٢٧ : ٢٤ .

(26) المصدر نفسه م ٢٧ : ٢٤-٢٥ .

(27) المصدر نفسه م ٢٧ : ٢٥ .

ثم يذكر المؤلف أن العربية تمرّ في أزمنة شديدة مردّها قواعد اللغة ، ولذلك فهو يقترح أن يضع للعربية قواعد جديدة ، ليست تيسيراً للنحو القديم ، ولا إيضاحاً له ، كما إنها ليست شرحاً لغوامضه ، ولكنها بديلٌ منه ، لاختلافها الجوهرية عن الأسس التي أقام النحاة عليها قواعدهم - وهو لا يرى في ذلك بأساً لأنّ استخلاص القواعد عملٌ تنظيميٌّ اصطنعه القدماء مستعينين بأسلوب عصرهم في التفكير ؛ والسليقة اللغوية كما فهمها الأقدمون - في نظره - خرافةٌ ، ذلك إنّ اللغة احتذاءً وقياس وذوق^(٢٨). وهو ينكر أن يكون فصحاء العرب قد ألموا تلقائياً بهذه القواعد مهما تكن سليقتهم قد بلغت من القوة والذكاء ، وهو يرى أنّ قواعد العربية سهلة جداً يمكن الإمام بها بعد درسٍ غير مرهقٍ ، ولا يحتاج من المتعلّم إلا إلى المران على تطبيق تلك القواعد^(٢٩) .

وقد حاول المؤلف أن ينظّم أفكاره على هيئة محاور أساسية وهي :

الإعراب : والأصل فيه - كما يرى - أنه يُعين على وضوح المعنى ، وعلى ذلك يجب أن يكون المعنى هو الذي يحدّد الإعراب^(٣٠) وقد أشار إلى قواعد أساسية للإعراب : فيرفع الاسم المتحدّث عنه ، والخبر المتعلّق به وما يتبع ذلك من أوصاف أو معطوفات ؛ ويجرّ الاسم إذا وقع مضافاً إليه ، أو سبق بحرف جر ، أو قسم ، أو بواو ربّ ؛ وينصب الاسم في ما عدا ذلك لأنه يكون مكتملاً للخبر^(٣١) .

أما الفعل فيرفع إذا أُريد به تقريرُ حدثٍ بعينه ، وينصب على الغائية إذا كان غرضاً أو نتيجة لحدث سابق ، أو أن يكون نفيّاً لحدث في المستقبل (لن) وكذلك بعد حرف أن^(٣٢) .

ويُجرّم الفعل إذا أصاب الحدث نقصٌ ، كأن يكون نفيّاً في الماضي ، أو فعل أمر ، أو أن يكون الحدث معلقاً وقوعه على حدث آخر ، وهو ما يسمّى الشرط^(٣٣) ، ثم راح يشرح ذلك كلّه بأمثلة مأنوسة سهلة . وليس للمؤلف من جديد يسجل له في ما ساقه ، ولكن لا بدّ من الإشارة إلى أنه تأثر تأثراً واضحاً بمحاولة إبراهيم مصطفى في إعراب اسم إنّ وفي ذلك يقول: " فجرت العادة أن يُنصب ما بعدها ، وإنّ كان متحدّثاً عنه " ^(٣٤) . وأما خبر كان وأخواتها فهو عنده منصوب ، لأنه ليس خبراً بل يعدّه تكلمة ، ويعدّ كان هي الخبر ، وقد علّق على ذلك بقوله :

(28)مجلة مجمع اللغة العربيّة المصريّ : م٢٧: ٢٥-٢٦.

(29) المصدر نفسه م٢٧ : ٢٦-٢٧.

(30) المصدر نفسه م٢٧ : ٢٧.

(31) المصدر نفسه م٢٧ : ٢٨.

(32) المصدر نفسه م٢٧ : ٢٨.

(33) المصدر نفسه م٢٧ : ٢٨.

(34) المصدر نفسه م٢٧ : ٢٩ .

" ولا داعي لانفراد كان وأخواتها بأحكام خاصة " (٣٥) . ولا شك أن إطلاقه اسم التكملة على كل ما هو منصوب لأنه ليس بمتحدث عنه ، ولا خبراً ولا مجروراً ، فيه إبهام وغموض على الناشئة ، وفيه قصورٌ عن إدراك المقصود ؛ ولعلّه أراد التخلص من مواجهة التفرعات التي تفضي إلى مشاكل تضعف من سيطرته على الأمور .

أمّا في مجال إعراب الفعل ، فلعلّ ما يسجل له فيه ، أنه ربط إعراب المضارع بدلالة معنوية في كل حالة ، وهو فيه متأثرٌ بمنهج دراسة حالات الفعل في اللغات الأوروبية (٣٦) ، ويظهر ذلك جلياً حينما أشار إلى أن أسلوب الشرط في اللغات الأجنبية عسير ، وهو ما يسمى subjunctive (٣٧) وهو لا يرى بأساً في الاستغناء عمّا لا يقدم إعرابه قيمةً للدارس ، مثل إعراب سوى ، وفرض حركات مقدّرة على يائها (٣٨) ، وكذلك كم بنوعها (٣٩) .

الصرف :

يرى المؤلف أن الصرفيين عَنَوْا بتعليل بناء الكلمة أكثر من عنايتهم بالمعاني التي يدل عليها البناء (٤٠) ، ويذهب إلى أنهم أخطئوا في جعل أصول الكلمة العربية : الفاء والعين واللام ، وكذلك حينما جعلوا للفعل ستة أبواب ، وأنهم افتعلوا في سبيل ذلك قواعد لنقل الحركات والإعلال والإبدال ، ممّا لا أصل له في تاريخ العربية أو تطورها ! (٤١) ويرى أن " الصرف المعقول يقوم على احتذاء أبنية بعينها ، فتكون أبواب المعتلّ مستقلة قائمة بذاتها يُقاس عليها ما يشبهها " (٤٢) ؛ ولذلك أورد جداول تصريفية مقترحة للصرف ، بعضها للمعتلّ أوّلها ، ووسطها ، وآخرها ، وبعضٌ للفعل الذي فيه حرفُ علة ، وللمضعّف (٤٣) . ولعلّ هذه الجداول ذات الطابع الوظيفي العملي هي أهمُّ ما تحمله هذه المحاولة .

وهو يرى أن يُتخفّف في قواعد بعض الدروس الصرفية ، كالتصغير ، والنسب (٤٤) ، والفوائد المستوحاة من الزيادة في بعض الصيغ مثل أفعال ، والأسماء التي تنوب من مفعول ،

(35) المصدر نفسه م٢٧ : ٢٩ .

(36) في إصلاح النحو العربي : ١٥٤ .

(37) مجلة مجمع اللغة العربية المصري : م٢٧ : ٢٧-٤٨ .

(38) المصدر نفسه م٢٧ : ٤٣ .

(39) المصدر نفسه م٢٧ : ٥٢ .

(40) المصدر نفسه م٢٧ : ٣٥ .

(41) المصدر نفسه م٢٧ : ٣٥ .

(42) المصدر نفسه م٢٧ : ٣٦ .

(43) المصدر نفسه م٢٧ : ٣٧-٤١ .

(44) المصدر نفسه م٢٧ : ٥٠ .

مثل: عاصم بمعنى معصوم ، ودافق بمعنى مدفوق^(٤٥) . وأن يُكتفي بما ورد في معاجم اللغة القديمة عن الأضداد^(٤٦) . ويُطالب بأن يكون للفعل الواحد باب صرفيٍّ واحدٌ منعاً للاضطراب، وتخفيفاً على الدارسين؛ فإذا " كانت الأبواب المتعددة كلها بمعنى واحد، فيجب اختيار واحد منها، ويُفضّل الباب الذي تكون عينه مفتوحة ، ويفضّل الباب المضموم العين على مكسورها " ^(٤٧).

وهو يرى أنّ حركة العين في المضارعة تؤرّق الطلبة ، وتنغصّ حتى على أهل الاختصاص^(٤٨) ، ويرى أيضاً ضرورة تخصيص معنى خاص لكل مصدر كأن نقول: إن الأوب من الذنب ، والإياب من السفر ، ففي ذلك غنى كبيرٌ للغة وتجديّدٌ لمعاني ألفاظها . ويرى أنّ الشعراء وحاجتهم إلى ما يقيم أوزانهم كان وراء كثرة هذه المصادر وتعددها ، أما تعدد أبواب الفعل فمرجعُهُ إلى اللهجات^(٤٩) ، ولا يرى المؤلف بأساً من قبول بعض الكلمات التي لم ترد في كلام العرب ، من ذلك كلمة : (تبرير) وكذلك لفظة (تقييم)؛ لأنّ " اللغة أدقُّ من قواعدها ، وإنّ الذوق أصدقُ من أجروميّتها ، وإنّ اللغة أوسعُ من معاجمها " ^(٥٠).

وللمؤلف في جموع التكسير رأيٌ جانبة الصواب فيه ؛ فهو يرى أنّه من أصعب الأبواب في العربية ، وأنّ النحاة لم يوفّقوا في وضع قواعده ، التي تجعل منه درساً مرهقاً ، لا داعي له ؛ والحلّ في نظره يتملّ في تقسيمها إلى أربع مجموعات :

- جموع مشهورة : تبقى على حالها ، مثل : رجال ، ونسوة ، وإبل ، وحُمُر ، وبيض ، وسُود .

- جموع قياسية : وهي واجبة الاتّباع ، مثل : بحث بحوث ، باغي بُغاة .

- جموع كثيرة الورد : وهذه تفضّل على غيرها ومن أشهرها :

أ- صيغة أفراد : وهي أكثر الصيغ وروداً ، ولذلك فهو يرى أنّ جعل هذه الصيغة، في ما لا يكون له جمع واضح .

ب- صيغة ذخائر : وقد مثّل عليها بـ : أقارب وصغائر .

ج- صيغة شُفَعَاء : وقد مثّل عليها بـ : علماء ؛ ولا يرى المؤلف بأساً من أن نجمع

قتيل وأسير ومريض على هذه الصيغة .

د- صيغة أنبياء : وقد مثّل عليها بـ : أنبياء وأدعياء .

(45) المصدر نفسه م٢٧: ٥٢.

(46) المصدر نفسه م٢٧: ٥٤.

(47) مجلة مجمع اللغة العربيّة المصريّ : م٢٧: ٥٥.

(48) المصدر نفسه م٢٧: ٥٥.

(49) المصدر نفسه م٢٧: ٥٥-٥٦.

(50) المصدر نفسه م٥٦: ٢٧.

هـ- صيغة بلاد : ويرى أنها كثيرة الورد على غير نظام ، ولذلك يُستحسن أن تظلّ سماعية .

و- أما الصيغ الأخرى فهي قليلة الورد ، ولذلك تظلّ سماعيةً ، نحو : الدواهي والأشدة ، والأعزاء ، أما نحو : أغذية ، وغلّمان وقُطّاع ، فلا يرى ضرورة لوضع قواعد خاصة لها . كما إنه لا يرى ضرورة للتمييز بين جموع الكثرة وجموع القلة^(٥١) .

ويتساءل المرء حقاً وهو يقرأ مثل هذه الآراء ، هل حصّر هذه الجموع بهذه الأوزان يقضي على المشكلة ، أم إننا سنخرج بلغة جديدة إذا أخضعنا ما لم ينسجم مع هذه الأوزان للوزن الأول (صيغة أفراد؟) أعتقد إن الأمر أصعب من ذلك ، وإن سنن التطور والارتقاء باللغة لا تُملَى على اللغة إملاءً ؛ وإنما تتولد اللغة وتنمو إذا كُتب لها الانتشار أو الانتثار بطريقة طبيعية من خلال الممارسات ، وبتأثير عوامل متداخلة متشابكة ؛ ذلك إن اللغة في مختلف مظاهر حياتها - شأنها في ذلك شأن النظم الاجتماعية الأخرى - لا تسير تبعاً للأهواء والمصادفات ، وليس وفقاً لإرادة الأفراد ، وإنما تخضع في سيرها لقوانين مطّردة ثابتة ، لا يقدر أحدٌ على وقف عملها ، أو تغيير ما تؤدي إليه ؛ وليس معنى هذا أن يقرّر الباحث مبدأ الجهة المطلقة في حياة اللغة ، فلا يُنكر إمكانية التدخل في شئونها ، ولكن الباحث يريد هنا أن يوضّح أن كلّ تدخل يتنافى مع القوانين الطبيعيّة التي تسير عليها اللغة في حياتها ، لن يغيّر شيئاً مما تقضي به هذه القوانين ، فالتدخل المُنتجّج هو الذي يساير هذه القوانين ، ويهيئ الظروف المواتية لتحقيقها في الناحية المقصودة^(٥٢) .

واختتم المؤلف بحثه عن العدد وصعوباته ، فهو يشكّل في نظره عقبةً كأداء تواجه دراسي اللغة ، ولا يُستغرب وقوع ذلك لأنّ الأمة العربيّة لم يكونوا أمة حساب ، وله في هذه المسألة رأيٌ واضح الجراءة ؛ فهو يرى أنّ العدد في اللغات كلّها فيه شذوذٌ وبدائيةٌ ، ليس من السهل التخلّص منها ، على أنّ تعقيد العدد في العربية يجعل الحساب صعباً جداً ، وهنا أستذكر قول أحد الشعراء الظرفاء :

في النحو لا يقهرني إلا تفاصيلُ العدد^(٥٣)
ويرى المؤلف أن حلّ مشكلة العدد تكمن في ما يلي :

(51) مجلة مجمع اللغة العربيّة المصريّ : م ٢٧ : ٥٧-٥٨ .

(52) اللغة والمجتمع : ١٦٣ .

(53) حاشية تقرير لجنة النظر في تيسير قواعد الصرف والنحو البلاغة : ٢٧ .

- ١- تُقرأ الأعداد من اليسار إلى اليمين ، وهذا هو الأصل بل الصحيح ؛ ولو كان الصحيحُ غيرُه^(٥٤) ما كان الواجب علينا أن نتبعه^(٥٥) والواقعُ إنّ تلك الطريقة من صنع كُتّبة التاريخ، حيثُ كانت الحوادث تتوالى سنة بعد سنة ...
- ٢- إذا كان العددُ أرقاماً فلا مفرّ من جعل العدد مبنياً على السكون (فيقرأ بتسكين الأواخر) في كلمات مائة وألف ومليون ، ويضربُ لذلك مثلاً ، نحوُ : " دخل المدارس من الطلبة ٢,٣١٥,٤٠٥ تقرأ هكذا : اثنين مليون وثلاثمائة وخمسة عشر ألف وأربعمائة وخمسة . على ما يشبه الحكاية ، وكأن الرقم مستقلٌ لا علاقة له بالمعدود " ^(٥٦)
- ٣- إذا كان العددُ بالحروف ، فيقرأ معرباً مكسور الآخر دائماً ، على افتراض أنّها مسبوقة بكلمة عدد ، فنقول دخل المدارس من الطلاب (عدد) مليونين وثلاثمائة وخمسة عشر ألفاً وأربعمائة وخمسة .
- ٤- لا يرى المؤلف ضرورة في التفريق بين القلّة والكثرة في العدد^(٥٧). ولعلّ أخطر ما جاء في محاولة المؤلف هي دعوته الهدامة إذ نادى بالفصحى المخفّفة ، وفي ذلك يقول : " هذه هي اللغة التي أدعو إلى الاعتراف بها صراحة ، وهي اللغة الشائعة بين المتعلّمين ، وهي وسط بين العاميّة المنقّحة ، والفصحى العالية ، وهي وحدها التي سيكتب لها الذبوع " ^(٥٨)
- وهكذا كانت محاولة محمد كامل حسين في النحو المعقول أو النحو الحديث منصّبة على إظهار صعوبات النحو وتعقيداته ، وقد اتّخذت محاولته من تلك العلة ذريعةً في تيسير النحو ، وإذا نظر المرء إلى تلك المحاولة وجدها تدور في فلكِ محاولات سابقيه من حذف أو اختصار أو ترخّص شديد في بعض القواعد ، ويرى أنه من خلال تلك الآراء يستطيع أن يقطع دابر تلك الصعوبات ويقضي على شأفتها ، وهيئات هيئات ! لأنه لم يبين دراسته على منهج لغويّ يكفل له التغيير أو يضمن له التيسير ، فاللغة بغير قوانينها التي تترسّمها لا تسير ؛ فدراسة النحو بطريقة علميّة على أساس من النظريات اللغوية الحديثة ، ومناهج البحث اللغوي الحديث هي سمة من السمات التي تميّزت بها المحاولات اللاحقة والمتمثلة بعلم اللغة الوصفيّ الذي تنتمي إليه هذه المحاولات .

(54) مجلة مجمع اللغة العربيّة المصريّ : م ٢٧ : ٥٨.

(55) المصدر نفسه م ٢٧ : ٥٩.

(56) مجلة مجمع اللغة العربيّة المصريّ : م ٢٧ : ٥٨-٥٩.

(57) المصدر نفسه م ٢٧ : ٥٩.

(58) اللغة العربيّة المعاصرة : ٨٨.

والحقّ إن تلك المحاولات لم تُقْمُ أصلاً لمعالجة صعوبات النحو ، ولم تجعل ذلك هدفاً من أهدافها الرئيسية ، ولكنّ المدقّق في ما توصلت إليه دراساتهم يلحظ أن من بينها تخليص النحو العربي من كثير من الصعوبات ، التي رزح تحت نيرها ردحاً من الزمن ولا يزال .

دراسات نقدية في النحو العربي

صاحب هذه المحاولة هو أستاذنا الدكتور عبد الرحمن أيوب ، تلقى تعليمه العالي في بريطانيا ، حيث درس الماجستير والدكتوراة هناك ، وتخرج في جامعة لندن ؛ ثم عمل في سلك التدريس مدرساً للغويات في دار العلوم ، التي شاطرت الأزهر خدمة اللغة وعلومها ، وأنت دار العلوم بأنماط من التجديد في النحو ، تمثل في مناهج البحث النحوي ، ومنها هذا العمل الرائد ، وكان صدوره في أبريل (نيسان) ١٩٥٧ م .

قدّم هذا الكتاب إبراهيم مصطفى بقوله : " هذا مطعُ فجرٍ واضحُ الإسفار ، يضيء نوره مناهج البحث اللغوي العربي ، ويشرق من ناحية كلية دار العلوم ، من أفقٍ مرتقبٍ الإشراق ... منهجٌ بارعٌ جديدٌ في البحث النحوي ، مكنٌ لصاحبه ما لم يهياً لكثيرٍ من الباحثين في علوم العربية ، فقد نظر في مباحث نحاة العرب المتقدمين ، وأطال النظر ، وتعمق في البحث ، وأحسن الأحاطة ، وتمرّس بمناهج البحث اللغوي الحديث كأنم ما يكون التمرّس ، وأوتي إلى ذلك ذوقاً مرهفاً ، ونقداً عادلاً ، ورأياً فاضلاً " (١) .

ثم يستنرد إبراهيم مصطفى في الثناء على هذا الكتاب الذي حمل في طياته تجديداً " تمثل في تغيير مناهج البحث النحوي ، وطرق رسم القواعد ، وكانت منه بوارق ، وأضحها بارقة ، وأحفها بالأمل ، ما يقوم به الدكتور أيوب في هذا الكتاب ، وإني لأرى في هذا الجهد إصلاحاً يوشك أن يكون شاملاً ، وألمح نور فجرٍ صادق يضيء مناهج البحث اللغوي من العربي " (٢) . وقد استهل المؤلف محاولته بأنها ليست سوى مقدمة لعملٍ آخرٍ يرجو أن يتحقق يوماً ما سواء كان ذلك منه أم من غيره ، وهو يعترف بأن محاولته هذه جهد المقل ، لكنها عن ناحية أخرى " تمهيد ضروري لثورة عقلية لا بد من نضوجها ، قبل أن يفتح ذهن الجيل الجديد إلى البحث اللغوي الموضوعي " (٣) . ومشكلة النحو العربي في صعوباته وتعقيداته تعود - في نظره - إلى نوع من التفكير الجزئي الذي يعنى بالمثل قبل أن يعنى بالنظرية ، وثمة عيب آخر تجسد في التفكير النحوي التقليدي ، هو أنه لا يخلص إلى القاعدة من المادة مباشرة ، ولكنه يبني القاعدة على أساس من اعتبارات عقلية أخرى ، ثم يعمد إلى المادة فيفرض عليها القاعدة التي رسمها ، وقد أطلق الأوروبيون على مثل هذا النوع من التفكير اسم *apriori* ، وهذا النمط من التفكير يصعب أن يوصف بأنه تفكيرٌ علمي بالمعنى الحديث (٤) .

(1) دراسات نقدية في النحو العربي ، المقدمة : أ .

(2) المصدر نفسه : ب - ج .

(3) المصدر نفسه : د - و .

(4) المصدر نفسه : د .

ويظنّ المؤلّف أنّ النحاة القدامى لم يميّزوا بين اللهجات - في ما عدا القليل - ممّا كان له كبير الأثر في إفساد قواعدهم ، ناهيك عن سيطرة منطق أرسطو على التفكير اللغويّ إذ ذاك ، وكان من نتيجة ذلك أنّ تجاهل اللغويّون في تلك العصور الخصائص التي تميّز كل لغة ، وفرضوا عليها ما ليس فيها ^(٥) .

ثم تحدّث المؤلّف عمّا أنجز في الغرب في الميادين اللغوية ، حيث أثرت " الأبحاث الماديّة التحليليّة على الأبحاث اللغويّة ، فأصبحت دراسة الأصوات الخطوة الأولى إلى الدراسة اللغويّة بمختلف فروعها ، وازدهرت اليوم مدرسة تُسمّى بالمدرسة التحليلية الشكلية school of Formel analysis وتتوّعت نظرياتها ، وأصبحت الدراسة اللغوية في بعض صورها أشبه بالمعادلات الرياضيّة " ^(٦) .

ويشتمل هذا الكتاب على الموضوعات التالية : أقسام الكلمة ، علامات الإعراب : الأصليّة والثانوية ، الإعراب والموقع الإعرابي ، الجملة وأقسامها المبتدأ والخبر ، النواسخ : كان وأخواتها ، أفعال المقاربة ، إنّ وأخواتها . الضمير ، الأسماء الموصولة ، الصلة ، العائد ، الموصول الحرفيّ أو الحروف المصدرية ، المعرّف بأداة التعريف ، العلم ، أسماء الإشارة ، اسم الموصول لا النافية للجنس ، ظنّ وأخواتها .

وكما يبدو للوهلة الأولى فالكتاب موجّه لفئة مخصّصة من الطلبة في دار العلوم ، ولذلك لم تغطّ هذه الموضوعات النحو كلّها ، ولكنّ قيمة هذه المحاولة تكمن في أنّها حملت بعض التوجيهات اللطيفة ، والتخريجات الظريفة ، والتفسيرات الوفيرة ، والإحالات الكثيرة على المؤلفات القريبة في التحليل النحويّ ، والتي ربّما تساعد في تقارب دراسة اللغات وتفسير ظواهرها المختلفة على أسس علمية . ويُعدّ هذا الكتاب بحقّ من أفضل الكتب النقديّة لنحونا العربيّ ، غير أنّ ممّا قلّل من قيمة الكتاب أنّ صاحبه باعترافه كان مجرد ناقد فقط ، لمعظم آراء النحويين ، ولكنه لم يضع البديل ، وفي ذلك يقول : " لا يسعني إلا أن أطرق في تواضع حين أقدم هذا الكتاب إلى الناس ، وذلك لأنّي هنا مجرد مجادلٍ ، ولست باحثاً محللاً " ^(٧) .

ومهما يكن من أمر هذه المحاولة ، فإن لها قصب السبق في نقد مناهج النحاة بهذا التفصيل الدقيق ، وفي الدعوى المشدّدة إلى ضرورة تطبيق مناهج البحث اللغوي الحديث على نحونا العربيّ ، إذا أردنا تخليصه من العيوب والصعوبات ^(٨) ولعلنا نلتمس للمؤلّف العذر في اكتفائه بتوجيه النقد والكشف عن نواحي القصور في مناهج قدامى النحاة ، والاكتفاء أحياناً ببعض

(5) دراسات نقدية في النحو العربيّ : هـ .

(6) المصدر نفسه : هـ - و .

(7) المصدر نفسه : و .

(8) في إصلاح النحو العربيّ : ١٧٣-١٧٤ .

الإشارات ، أو الإحالات لمن أراد الاستزادة ؛ فما ذاك إلا لأنه كتاب جامعيٌّ مقررٌ انصبَّ فيه جهد صاحبه على إيصال المقصود بأيسر ما يكون من الجهد والوقت ، وقد أبدى حسّه بذلك أنه مجردٌ مجادلٍ ، وليس باحثاً أو محللاً . وتبقى لهذه المحاولة فضل الريادة فقد فتحت عيونَ الباحثين من بُعدٍ على ضرورة تطبيق مناهج البحث اللغوي الحديث ، وكان من ثمارها حقاً أن ظهرت مؤلفات تالية تدين لها بالفضل ، ومن بينها محاولة تَمَّام حسان في كتابه اللغة العربية معناها ومبناها .

وقيمة هذا الكتاب الحقيقية هو ما يحمله من تفسيرات لغوية لا تيسيرات لغوية ، ولكننا على ضوئه وهديه ربماً نهتدي للوصول إلى مناهج تيسر على الدارسين عناء الدرس وصعوباته .

* * *

اللغة العربية : معناها ومبناها

هذه المحاولة من تأليف تَمَام حَسَّان المدرّس بكلّيّة دار العلوم ، وكان ظهورها للمرّة الأولى سنة ١٩٧٣م ضمن مطبوعات الهيئة المصريّة العامّة للكتاب ، ثم أُعيد طبعه من قبل الهيئة نفسها ، وكان ذلك سنة ١٩٧٩م ، ثم ظهرت طبعته الثالثة التي اعتمدها في التعليق سنة ١٩٩٨م عن عالم الكتب للنشر والتوزيع والطباعة ، وصاحب هذه المحاولة أستاذ جامعيّ ، تلقّى دراساته العليا في الجامعات الغربيّة ، وله باعه الطولى في تدريس اللغويات ، وقد اعتمد في هذا الكتاب المنهج الوصفي " ومجال هذا البحث هو اللغة العربية الفصحى بفروع دراستها المختلفة ، فليس هذا الكتاب كتاباً في فرعٍ معيّنٍ من فروع هذه الدراسات ، ولكنه يجول فيها ، ويأخذ من كل فرع منها ما يراه بحاجة إلى معاودة العلاج ، على طريقة تختلف اختلافاً عظيماً أو يسيراً عن الطريقة التي ارتضاها القدماء ، ثم ينتهي أخيراً إلى نتيجة مختلفة أيضاً " (٩) .

ولعلّ أهمّ ما في هذه المحاولة أنّها تدرس فروع اللغة في صورة تكاملية ، وقد جعل همّة الأكبر المعنى ، وكيفية ارتباطه بأشكال التعبير المختلفة ، ذلك إنّ الارتباط بين الشكل والوظيفة هو اللغة ، وهو الصلة الحقيقيّة بين المبنى والمعنى . وهذا النوع من الدراسات يمتدّ من الأصوات إلى الصرف إلى النحو إلى المعجم إلى الدلالة (١٠) . " ويتمّ ذلك أحياناً بإطراء القديم والإشادة به ، وأحياناً أخرى باستبعاده والاستبدال به ، وأحياناً بالكشف عن الجديد الذي لم يُشر إليه القدماء ، مع وضوحه أمام أنظارهم ، وأحياناً نجمع الظواهر المنفرقة المترابطة ، التي لم يعنَ القدماء بجمعها في نظام واحد " (١١) . وهكذا استطاع المؤلّف أن يجعل محاولته منصّبة على اللغة كلّها ، وأصبح بحثه على ضالة جمعه ، قد جعل كل تفكيرٍ لغويٍّ سبقه تحت متناول نقده، سواء كان ذلك بصورة مباشرة أم غير مباشرة . وعليه فقد كشف هذا الكتاب عن أنظمة اللغة العربيّة ، ووضعها للمرة الأولى في مقابل مشاكل التطبيق ، واستطاع أن يفسّر بهذه الطريقة بعض ما كان يُعدّ من ظواهر الشذوذ في التركيب اللغوي ، واستطاع أن يربط ذلك بالواقع ، وربما أضاف إليها غيرها مما لم يتح له أن يُدرّس من قبل ، ووضّح المؤلّف ارتباط هذه الظواهر بالمعنى على مستوياته المختلفة ، وهذا التقابل بين النظام والسياق هو الذي أطلق عليها مشاكل التطبيق ، أيّ مشاكل وضع النظام ، وقد جاءت حلول تلك المشاكل في هيئة حلولٍ صوتيّة (١٢) ؛ وعليه فقد عدّ المؤلّف محاولته هذه (حتّى مع التحليّ بما ينبغي له من التواضع) "

(9) اللغة العربية : معناها ومبناها : ٩ .

(10) المصدر نفسه : ٩ .

(11) المصدر نفسه : ٩ .

(12) المصدر نفسه : ٩-١٠ .

أجرأ محاولة شاملة لإعادة ترتيب الأفكار اللغوية تجري بعد سيبويه وعبد القاهر . أقول أجرأ محاولة لأنني أعرف أنها كذلك ، ولا أقول أخطر محاولة لأنني لا أعلم ما يترتب عليها من آثار" (١٣) . فقد جاء هذا الكتاب ليلغي الشرعية على التقليد ، لمن يلتمسون النجاة في ظل أعوادها اليابسة ، التي غرسها الشؤم في صحراء الجهل وبيابه (١٤) ، لأن الدراسات اللغوية العربية اتسمت بالاتجاه إلى المبنى أساساً ، ولم يكن قصدها إلى المعنى إلا تبعاً لذلك ، وعلى استحياء (١٥)؛ ذلك إن الغاية التي نشأ النحو العربي من أجلها انحصرت في ضبط اللغة ، وإيجاد الأداة التي تعصم اللاحنين عن الوقوع في دائرة الخطأ ؛ ومن هنا اتسم النحو في جملته بسمّة النحو التعليمي ، وليس النحو العلمي ، أو توجّه صوب النحو المعياري لا النحو الوصفي (١٦) ، وفرضت القواعد المعيارية نفسها على الاستعمال والمسموع ، وجعلوا هذه القواعد (أحكاماً) غلبوها على ما خلفها من المسموع ، وأمّا ما خلف أحكامهم من النصوص ، فأقاموا له حيل التخريج والتأويل والتعليل ، فإن لم يتأت لهم ذلك ، قالوا في المسموع يحفظ ولا يُقاس عليه (١٧) . ولا بدّ أن يتوافر لموضوع الدراسة الذي يرتضيه المنهج الحديث في دراسة اللغة الشرطان التاليان :

- ١- أن يتناول لهجة واحدة ، فلا يخلط - في دراستها - بينها وبين لهجة أخرى من اللغة نفسها (وهذا ما أكدّه عبد الرحمن أيوب سابقاً) .
- ٢- أن تُدرس دراسة وصفية محدّدة بمرحلة زمنية واحدة من تطوّر تلك اللهجة (١٨) . والمعروف أنّ النحاة القدامى درسوا لهجات عربية كثيرة ، ليستخرجوا منها نظاماً نحويّاً محدّداً ، وأنهم علاوة على ذلك درسوا تلك اللهجات في أطوار متعددة من نموّها؛ وربما لم يفتنوا إلى ضرورة الفصل بين مرحلة وأخرى من تطوّر اللغة - كما فعل أصحاب تاريخ الأدب - بل أخذوا شواهدهم من حقب لغوية دامت ما يزيد على خمسة قرون ، من قبائل محدّدة ، وهي : قيس ، وتميم ، وأسد ، وهذيل ، وبعض كنانة ، وبعض الطائيين ، ؛ وبذلك يكون النحاة قد وضعوا لأنفسهم معياراً خاصاً للانتقاء ، فلم يُعرف عنهم أنّهم أخذوا عن حضريّ قط ، ولا عن سكان البراريّ ، ممّن كان يسكن أطراف بلادهم .. ولقد كان لهذا الموقف التلفيقيّ - في نظر المؤلف - من قبل النحاة

(13) اللغة العربية : معناها ومبناها : ١٠ .

(14) المصدر نفسه : ١٠ .

(15) المصدر نفسه : ١٢ .

(16) المصدر نفسه : ١٣ .

(17) المصدر نفسه : ١٣ .

(18) المصدر نفسه : ١٣ .

أثره في المعنى النحوي والصرفي^(١٩). وقد نعت المؤلف الدراسات اللغوية القديمة بأنها ذات صبغة تحليلية وظيفية انصبت على دراسة الفروع التالية:

- دراسة الأصوات العربية ، وقد فصلوا فيه القول في وصف مخارجها وصفاتها فرادى ، ثم تناولوا بالدراسة ما رأوه منها يدخل في حيز الإدغام ، كإدغام المتماثلين والمتقاربين والمشاركين في طرف اللسان ... وبعض أمثلة القلب ، وبعض الأمثلة الشاذة .

- دراسة الصرف ، حيث عنوا بالأصول والزوائد والمشتق والجامد ، وتحديد أشكال الصيغ ، وحصر اللواحق ، وأماكن إلحاقها ، والزيادات وأماكن زيادتها؛ ثم ما يلحق هذه الصيغ من إعلال أو إبدال أو قلب أو حذف^(٢٠). وقد أبدى المؤلف إعجابه بما قدمه الأوائل في هذا المضمار، وهذه قيمة أخرى مما تقدمه هذه الدراسات التي تظهر تفوق العربية على غيرها من اللغات في بعض الجوانب ، وفي ذلك يقول : " وهذه الشعبة من دراسة اللغة وإجادة القول فيها أفردت الصرفيين العرب بمكان لا يدانيه أي مكان آخر في عالم اللغويين قديماً أو حديثاً ، ولا يزال كشفهم عن النظام الصرفي العربي موضع الإعجاب والاحترام ، وسيظل دائماً كذلك في نظر اللغويين في مختلف أنحاء العالم " (٢١).

- دراسة النحو ، حاول النحاة تقسيم الكلام ، وبيان علامات كل قسم ، ثم قسموه إلى معرب ومبني ، ثم شرعوا بعد ذلك في بيان الأحوال النحوية في داخل الجملة ، وما يمتاز به كل باب من علامات يعرف بها ، ثم أتوا على بعض الظواهر اللغوية كالتذكير والتأنيث ، والتعريف ، والتنكير ، والإفراد والتنثية والجمع ، والضمائر ، والصرف وعدمه ، والعلامة الإعرابية ، وغير ذلك (٢٢) .

والذي يود المؤلف أن يخلص إليه أن دراسة الأوائل للنحو كانت تحليلية لا تركيبية ، ولذلك فقد اهتمت بالأجزاء والمكونات أكثر من عنايتها بالتركيب نفسه ، وكان على النحاة - من حيث المبدأ - أن ينظروا إلى التحليل باعتباره طريقاً للوصول إلى التركيب ، ولا شك أن الاعتبارات العملية لدراسة المادة تفرض على التركيب أن يتحلل إلى أصغر مكوناته ، حتى يمكن الوصول إلى الخصائص التحليلية لتلك العناصر ؛ ولكن النتائج التي يوصل إليها بوساطة التحليل تحمل في طياتها زعماً اعتباطياً بصدقها واطرادها ، ولكنه لا يثبت عند الاختبار ؛ فوقعوا في أخطاء

(19) اللغة العربية : معناها ومبناها: ١٣-١٥.

(20) المصدر نفسه : ١٥.

(21) المصدر نفسه : ١٥.

(22) المصدر نفسه : ١٥.

منهجية من أخطرها دراسة الزمن ، إذ إنَّ النحاة درسوا زمن الأفعال على المستوى الصرفي ، ولم يختبروا نتائج دراستهم إلا في تركيب الجملة الخبرية البسيطة ؛ فأروا الماضي ماضياً دائماً والمضارع حالاً أو استقبلاً دائماً ؛ ولكنهم اصطدموا بعد ذلك بأساليب الإنشاء والإفصاح ، فنسبوا وظيفة الزمن تارة إلى الأدوات ، وهي منه براء ، ونسبوه تارة أخرى إلى الظروف وهي تفيده معجمياً لا وظيفياً . (٢٣) ويذكر المؤلف أنَّ دراسة عبد القاهر الجرجاني للمعنى - وهي دراسة معانٍ وظيفية في صميمها - تبدو أكثر صلةً بالنحو منها بالنقد الأدبي ، ويرى أنَّ النحو العربي أحوج ما يكون إلى أن يدعى لنفسه هذا القسم من أقسام البلاغة ، الذي يُسمى علم المعاني ، إلى الحدِّ الذي يرى فيه المؤلف أن يكون علمُ المعاني قمةَ الدراسات النحوية أو فلسفتها (٢٤) . وهو مبدأ نادى به إبراهيم مصطفى من قبل - ويرى المؤلف " أنَّ دراسة عبد القاهر للنظم وما يتصل به تقف بكبرياء ، كنفاً إلى كنف مع أحدث النظريات اللغوية في الغرب ، وتفوق معظمها في مجال فهم طرق التركيب اللغوي ، مع الفارق الزمني الواسع الذي كان ينبغي أن يكون ميزةً للجهود المحدثة على جهْد عبد القاهر " (٢٥) . ولا عجب فالدراسات اللغوية الحديثة تُولي اهتماماً خاصاً بدراسة المعنى ، لأنَّه في نظر أصحاب تلك الدراسات صدق من أصداء الاعتراف باللغة كظاهرة اجتماعية ، ومن هنا ندعو الحاجة المنهجية إلى تفريع المعنى إلى ثلاثة فروع هي : المعنى الوظيفي ، والمعنى المعجمي والمعنى الاجتماعي (٢٦) .

وجوه التجديد في محاولة تمام حسَّان :

ولعلَّ الفكرة التي تحمل الجدة في هذه المحاولة هي فكرة النظام ، والتي تقوم على أساس الشبه بين اللغة والجسم الإنساني ، وذلك إنَّ وظيفة الجسم هي تحقيق الوجود (البيولوجي) للفرد في حين إنَّ اللغة تحقق الوجود الاجتماعي للفرد نفسه (٢٧) . ذلك إنَّ اللغة في نظره مُنظمةٌ عرقيَّة تشتمل على عدد من الأنظمة يتألَّف كلُّ واحدٍ منها من مجموعة من المعاني ، تقف بإزائها مجموعة من الوحدات التنظيمية أو المباني ، ثم من طائفةٍ من العلاقات ... وهي آخذة بعضها بأعناق بعض ، وتشكل في مجموعها اللغة (٢٨) . وحين ندرس هذه الأنظمة وعناصرها ندرك أنها لا تقف فرادى ، وإنما يشدُّ بعضها إزر بعض ، فالصرف يعتمد على الأصوات

(23) اللغة العربية : معناها ومبناها: ١٦-١٧.

(24) المصدر نفسه : ١٧-١٨.

(25) المصدر نفسه : ١٨-١٩.

(26) المصدر نفسه : ٢٨-٢٩.

(27) المصدر نفسه : ٣٣-٤٣.

(28) المصدر نفسه : ٣٤.

والنحو يعتمد عليهما معاً^(٢٩) ، وهي " في مسرح الاستعمال اللغويّ ، فلا يمكن الفصل بينهما إلا صناعةً ولأغراض التحليل فقط " ^(٣٠) .

وبناءً على ما تقدّم فإنّ محاولة تمّام حسّان قد كست النحو حلّته التي تليق به ، ووضعتة في مكانه الصحيح بين أنظمة اللغة العربية ، فلم يعد مقصوداً على دراسة الظواهر الإعرابية والبنائية، أو ما أطلق عليه المؤلف (المعاني النحوية الخاصّة أو معاني الأبواب المفردة)^(٣١)، وإنما أصبح نظاماً يتناول ذلك كلّه ويتجاوزه إلى ما هو أبعد وأهمّ ، بل وأكثر التصاقاً بالتركيب اللغويّ ، ألا وهو التعليق ؛ وقد تصدى له المؤلف تحت عنوانين هما : العلاقات السياقية ، والقرائن اللفظية^(٣٢) . وقد أوضح المؤلف أنّ النظام الصرفيّ في اللغة العربية يقوم على ثلاث دعائم مهمة، هي :

- ١- مجموعة من المعاني الصرفيّة التي يرجع بعضها إلى تقسيم الكلم ، ويقوم بعضها الآخر إلى تعريف الصيغ ، (كالتذكير والتأنيث ، والتعريف والتتكير ، والإفراد والتنثية والجمع ، والضمائر والصرف وعدمه ، والعلامة الإعرابية ...).
 - ٢- طائفة من المباني بعضها صيغٌ مجردة ، وبعضها لواصقٌ ، وبعضها زوائدٌ ، وبعضها مباني أدوات .
 - ٣- طائفة من العلاقات العضوية الإيجابية ، وهي وجوه الارتباط بين المباني، وطائفة أخرى من القيم الخلفية أو المقابلات ، وهي وجوه الاختلاف بين هذه المباني^(٣٣) .
- ويعدّ المؤلفُ المباني الصرفيّة (morphemes) أهم عناصر النظام الصرفيّ للغة العربيّة، وهي التي تشكّل هيكله العام^(٣٤) ، وهي نوعان :

الأول : مباني التقسيم : وتندرج تحتها الصيغُ الصرفيّة المختلفة ، التي ينصبّ في قلبها كل قسم من أقسام الكلم ، فكلُّ الصيغ الصرفية التي للأسماء بأنواعها ، والصفات والأفعال، تندرج تحت مباني التقسيم ، وتكون فروعاً على هذه الأقسام^(٣٥) . ولذلك عاب المؤلف على النحاة تقسيمهم الكلام إلى اسم وفعل وحرف ؛ وهو تقسيم أثبتت التجارب قصوره^(٣٦) وعليه فقد

(29) اللغة العربيّة : معناها ومبناها: ٣٤-٣٥.

(30) المصدر نفسه : ٣٨.

(31) المصدر نفسه : ١٧٨.

(32) المصدر نفسه : ١٨٩.

(33) المصدر نفسه : ٨٢.

(34) المصدر نفسه : ٨٢.

(35) المصدر نفسه : ٨٣.

(36) المصدر نفسه : ٨٧.

قسّم الباحث الكلام إلى سبعة أقسام هي : الاسم ، والصفة ، والفعل ، والضمير ، والخالفة ، والظرف، والأداة (٣٧) .

الثاني : مباني التصريف: وتدرج تحتها أوجه الاتفاق بين المباني ممثلاً بالعلاقات ، وأوجه الاختلاف ممثلاً بالمقابلات ؛ ذلك إنّ اللغة تعتمد عند اتفاق المباني ، إلى إيجاد أنواع المقابلات بينها ، فيكون إيجاد المقابلات بوساطة مباني التصريف ، فتستندُ الأفعال إستناداتٍ مختلفة بحسب التكلّم والخطاب والغيبة ، وبحسب الأفراد والتنثنية والجمع ، وبحسب التذكير والتأنيث ، والتعريف والتكثير؛ فتكون معاني التصريف بذلك مجالاً للقيم الخلافية التي تفرق الصيغ على أساسها .

وقد ساق المؤلف مجموعة من الآراء التي تتّصف بشمول النظرة وعمقها ، ويُتبيّن من خلالها قصور المحاولات السابقة وعجزها ، لسيرها وراء التقليد ومجاراتها للمناهج القديمة التي شاع الاضطراب في بعض جوانبها ، فمن ذلك إنّ التفريق بين الصيغة ، وهي (مبنى صرفي) وبين الميزان وهو (مبنى صوتي) تفريقٌ ضروريٌّ له من الأهمية ما يكون منها للتفريق بين علم الصرف (morfology) وعلم الأصوات (phonology) (٣٨) فمن المؤلف عند أهل الصرف أنّ أيّ زيادة في الكلمة يقابلها زيادة في الوزن الصرفي ، وكذلك فإنّ أيّ حذف في الكلمة يقابله حذف في الوزن الصرفي ، وكذلك فإنّ أيّ نقل في الكلمة يقابله نقل في الوزن الصرفي ، أمّا ما يصيب الألفاظ من إعلال أو إبدال ، فإنّ ذلك لا يظهر في الوزن الصرفي . فمن ذلك مثلاً إن وزن قال هو فَعَلَ ، وإن وزن قِ هو عِ ، وأن وزن جاه هو عَقَلَ ... إلخ ويرى المؤلف أنّ خطأ واضحاً قد وقع لأنهم لم يميّزوا بين الصيغة والصورة الصوتية . فقد يتفق هيكل الصيغة في صورته مع هيكل الميزان في نحو : (ضرب) فصيغته (فَعَلَ) وميزانه (فَعَلَ) أيضاً ، ولكنهما قد يختلفان في فعل الأمر (قِ) على أنّ أهل الصرف علّقوا أمر اختلاف الصيغة والميزان على النقل والحذف ؛ فأبانوا ما يرد من ذلك في الميزان مع التذكير دائماً بأنّ الصيغة تحكي قصةً أخرى . ولم يحفل الصرفيون بالفروق بين شكل الصيغة ، وشكل المثال ، بحيث إنهم جعلوا وزن (قال) هو فَعَلَ وليس على وزن (قال) . ولذلك يقترح تمام حسّان أنّ يُراعى الإعلال والإبدال في وزن اللفظة ، كما راعوا النقل والحذف في وزنها (٣٩) . ومن الأمور التي حاول المؤلف أن يجليها هو طائفة من العلاقات العضوية الإيجابية ، وأخرى من المقابلات أو القيم الخلافية ، وتتمثّل في إظهار أوجه المقابلة بين المباني والمعاني ، والتجريد

(37) اللغة العربية : معناها ومبناها: ٩٠.

(38) المصدر نفسه : ١٤٤.

(39) المصدر نفسه : ١٤٤-١٤٥.

والزيادة، والحذف والذكر ، والتكلم والخطاب أو الغيبة ، والاسمية والفعلية ، والتذكير والتأنيث ... ولأنها على حدّ قوله: " هي عَصَبُ النظام الصرفيّ فلا يُتصوّر نظام بدونها " (٤٠). وهي كما يقول عنها أيضاً : " هذه المقابلات (القيم الخلاقية) ضرورية لفهم المعنى وأمن اللبس ، ولا يمكن أن تتصوّر أداء اللغة لوظيفتها بدونها ، وهي أهمّ بكثير من العلاقات الرابطة " (٤١). ويقصد بالعلاقات الرابطة هنا القرائن المعنوية كالإسناد والنسبة والتبعية .

وللمؤلف رأيّ مغايرٌ لآراء السابقين في أصل الاشتقاق ؛ فالْبَصْرِيُّونَ مثلاً يرون أنّ أصل الاشتقاق هو المصدر ، في حين يرى نحاة الكوفة أنّ الفعل هو أصل الاشتقاق ، وأنّ المصدر مشتق منه وفرغ عليه ؛ وهي مسألة مشهورة في تراث العربية ، وقد أورد ابن الأنباري في كتابه الإنصاف في مسائل الخلاف آراء الفريقين (٤٢) ، وخُلاصة القول إنّ هذه المسألة اتّخذت عند أصحاب المدرستين وغيرهما أشكالاً غير لغويّة ، ويسجل المؤلف اعتراضه على الرأيين كليهما ، ويرى أنّ الأجدى أنّ يعدل الصرفيّون بها عن طريقتهم إلى طريقة المعجميين ؛ وبذلك تكون الأصول الثلاثة أصل الاشتقاق ، فالمصدر مشتق منها ، والفعل الماضي مشتق منها أيضاً؛ وعليه فكلّما اللغة العربية جميعها مشتقة ، باستثناء الضمائر ، والظروف ، والأدوات ، والخوالف ، وقد أطلق عليها اسم (الصَلْبَة) (٤٣). ثم أتبع تقسيم الكلمات المشتقة - حسب هذا الفهم - إلى متصرفّة وجامدة (٤٤) .

ومن الجديد في هذه المحاولة أيضاً،محاولة تطبيق المؤلّف فكرة النبر والتغيم(intonation) على تراث العربية ، وربّما كانت محاولة تَمَام حَسَان من أدقّ المحاولات التي تَمّت في هذه السبيل ، فقد درس نظام المقطعيّة العربية من خلال بحثه للنظام الصوتي للعربية ، وحددها بستة مقاطع (٤٥) والحقّ إنّه رغم شيوع مثل هذه المصطلحات عند بعض لغويي العرب ممن أتيح لهم أن يطلّعوا على تجارب الغرب ، إلاّ أنّه لم يحظ منهم بالرعاية الكافية أو التطبيق المتأنّي على العربية ، ومن هنا تكمن قيمة هذه الدراسة ؛ فتحدّث المؤلف عن نوعين من النبر هما: نبر القاعدة أو نبر النظام الصرفيّ (النبر الصامت). ونبر الاستعمال أو نبر الكلام والجمل المنطوقة. ثم قسّم نبر القاعدة من حيث القوة والضعف إلى قسمين : نبرٍ أوليّ ، ويكون في الكلمات والصيغ جميعاً ، بحيث لا تخلو واحدة منه . ونبرٍ ثانويّ ، وهو يكون في الكلمة أو الصيغة

(40) اللغة العربيّة : معناها ومبناها: ٣٦.

(41) المصدر نفسه : ٣٧.

(42) الإنصاف في مسائل الخلاف : ج١ : ٢٣٥-٢٤٥.

(43) اللغة العربيّة معناها ومبناها : ١٦٩.

(44) المصدر نفسه : ١٦٩-١٧٠.

(45) المصدر نفسه : ٦٩.

الطويلة نسبياً بحيث يمكن لهذه الكلمة أن تبدو للأذن كما لو كانت كلمتين ، أو بعبارة أكثر دقة عندما تشتمل الكلمة على عدد من المقاطع ، بحيث يمكن أن يتكون منه وزن كلمتين عربيتين ، فكلمة (مستحيل) مثلاً توازي في مقاطعها كلمتي (بعد / ميل) مثلاً^(٤٦) ، ولكل نوع من أنواع النبر قواعده الخاصة به^(٤٧) .

وقد عقد المؤلف مبحثاً طويلاً للقرائن ، فقسّمها إلى نوعين : قرائن لفظية وهي العلاقة الإعرابية ، والرتبة ، والصيغة ، والمطابقة ، والربط ، والتضام ، والأداة ، والنغمة. وأخرى معنوية وهي: الإسناد ، والتخصيص ، والنسبة ، والتبعية ، والمخالفة. ولا يخفى أنّ الاعتماد على القرائن في فهم التعليق النحويّ ينفي عن النحو العربي :

- كلّ تفسير ظنيّ أو منطقيّ لظواهر السياق .
 - كلّ جدلٍ من نوع ما لجّ فيه النحاة حول منطقيّة هذا العمل ، أو ذاك وحول أصالة بعض الكلمات في العمل وفرعية بعضها الآخر ، وحول قوة العامل وضعفه أو تعليقه أو تأويله ممّا ازدحمت به كتب النحو دون طائل .
 - إنّ دعوة المؤلف بالقول بتضافر القرائن ، من إن بعض القرائن قد يغني بعضها عن بعض ، فيكون لها دورها في أمن اللبس ، وهو غاية لا يمكن التفريط فيها .^(٤٨)
- لقد أخفق النحاة أحياناً حين رأوا بعض النصوص العربية تُهملُ الاعتماد على قرينة الحركة، فتضحّي بها لأنّ المعنى واضحٌ دونها ، اعتماداً على غيرها من القرائن المعنويّة واللفظيّة ، من ذلك مثلاً :

- قالت العرب : خرقَ الثوبُ المسمارَ ، فاعتمدوا على القرينة المعنويّة وهي الإسناد، وأهمّلوا الحركة إذ إنّه لا يصحُّ أن يُسند الخرقُ إلى الثوب ، فعلم الفاعل من المفعول .
- قالت العرب : جحر ضبُّ خرب ، فأغنت عندهم قرينة التبعية ، وهي قرينة معنويّة عن قرينة المطابقة في العلامة الإعرابية ، وكان الداعي وراء ذلك موسيقياً جمالياً ، هو المناسبة بين المتجاورين في الحركة ، ولذلك سمّاه النحاة الجرّ على الجوار .
- قال تعالى: [عَالِيَهُمْ ثِيَابٌ سُنْدُسٌ خُضْرٌ]^(٤٩) ، بجرّ لفظة خضرٍ ، وفي هذا يُقال ما قيل في سابقه في إعراب المجاورة ، وهو ضرورة تدعو إليه أسباب جماليّة خالصة

(46) اللغة العربيّة : معناها ومبناها: ١٧٠-١٧٢.

(47) المصدر نفسه : ١٧٢-١٧٥.

(48) المصدر نفسه : ٢٣٢-٢٣٣.

(49) سورة الإنسان : ٢١.

لا صلةً بينها وبين مطالبِ المعنى الوظيفيِّ ... إلى غير ذلك من أمثلة ساقها المؤلف (٥٠).

ومن الأشياء المهمة التي تُسجّل لهذه المحاولة ، والتي لا يُشكّ في أنّ لها كبير الأثر في دراسة النحو ، ألا وهي فكرة الزمن ، وقد بدأ المؤلف حديثه بالتنسيق بين الزمن النحوي والزمان ؛ فالزمان كمية رياضية من كميات التوقيت تُقاس بالثواني ، والدقائق ، والساعات ، والليل ، والنهار ، والأيام ، والشهور ، والسنين ، والقرون ، والدهور ، والحقب ، والعصور. أمّا الزمن النحوي فيرتبط بالفعل ، إذ يُعتبر الزمن النحوي جزءاً من معنى الفعل ، وإذا كان النحو هو نظام العلاقات في السياق ، فمجال النظر في الزمن النحوي هو السياق ، وليس الصيغة المنعزلة، لأنّ معنى الزمن النحوي يختلف عن معنى الزمن الصرفيِّ ، من حيث إن الزمن الصرفيِّ وظيفة الصيغة ، وإنّ الزمن النحوي وظيفة السياق تحدّها الضمائم والقرائن^(٥١). وحين نظر قدامى النحاة العرب في معنى الزمن في اللغة العربية كان من السهل عليهم أن يحدّدوا الزمن الصرفيِّ من الوهلة الأولى ، فقسّموا الأفعال تبعاً لذلك إلى ماضٍ ومضارع وأمر، ثم جعلوا هذه الدلالات الزمنية الصرفية نظاماً زمنياً ، وفرضوا تطبيقها على صيغ الأفعال في السياق . وواضح أنّ هذا النظام صادف مشكلات عند التطبيق ، من ذلك أنّهم عند نظرهم إلى الجملة المنفية وجدوا المضارع المنفيّ قد يدل على الماضي ، وحين نظروا في الجمل الإنشائية وجدوا صيغة (فعل) تفيد الاستقبال إذا كانت في سياق تحضيض أو دعاء ، أو شرطٍ مثلاً . والذي يراه المؤلف أنّ قواعد النحاة التي وضعوها كانت عزيزة على أنفسهم ، فلم يُعيدوا النظر في نظام الزمن في ضوء مطالب السياق، فنسبوا اختلاف الزمن إلى الأدوات ؛ فقالوا في (لم) مثلاً : إنه حرف نفي وجزم وقلب ، وقالوا في (إذا) ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه مستقبل لجوابه (أي إن الجملة التي تقع بعده تجرّ بالإضافة إليه ، وإنّ جوابه يدلّ على المستقبل) ويستغرب المؤلف لمّ أحجم النحاة عن نسبة مثل هذا المعنى إلى (إن) الشرطية التي يتحوّل الفعل بعدها إلى معنى الاستقبال . ويرى المؤلف أنّ النحاة لم يحسنوا النظر في تقسيمات الزمن في السياق العربيِّ ، إذ كان عليهم أن يدركوا طبيعة الفرق بين مقرّرات النظام ومطالب السياق ، ثم أن ينسبوا الزمن الصرفي إلى النظام الصرفيِّ ، وينسبوا الزمن النحوي إلى مطالب السياق^(٥٢). ويتصل بالزمن فكرة أخرى مهمة ، هي فكرة الجهة (aspect) حيث تقوم بوظيفة تخصيص دلالة الفعل من حيث الزمنُ بجهة معيّنة .

(50) اللغة العربية معناها ومبناها : ٢٣٣-٢٣٥.

(51) المصدر نفسه : ٢٤٢.

(52) المصدر نفسه : ٢٤٢-٢٤٣.

فقد يكون الماضي	بعيداً منقطعاً	كان فَعَلَ
وقد يكون الماضي	قريباً منقطعاً	كان قد فَعَلَ
وقد يكون الماضي	متجدداً	كان يفعلُ
وقد يكون الماضي	منتهياً بالحاضر	قد فَعَلَ
وقد يكون الماضي	متصلاً بالحاضر	ما زال يفعلُ
وقد يكون الماضي	مستمراً	ظلَّ يفعلُ
وقد يكون الماضي	بسيطاً	فَعَلَ
وقد يكون الماضي	مقارياً	كاد يفعلُ
وقد يكون الماضي	شروعياً	طَفِقَ يفعلُ

كما يكون الحال (المضارع) عادياً أو تجددياً أو استمراريّاً . وقد يكون الاستقبال بسيطاً أو قريباً أو بعيداً أو استمراريّاً . (٥٣)

ويزيد هذا التفريع دقة حين يضيف إلى الصيغة بعض الأدوات الحرفية والنواسخ ، مثل : قد، السين ، سوف ، اللام ، نون التوكيد ، ما ، لا ، لم ، لَمَّا ، لن ، إنَّ وأخواتها ، كاد وأخواتها، ومن خلال إضافة هذه السوابق إلى اعتبارات الجهة ، وفروعها الستة عشر (٥٤) يخلص النحو من كثير من البرائن التي علقت به ممثلةً بالإجمال والاختزال المخلّ ، الذي يوقع الدارسين في حيرة لا يحسدون عليها !

وقد حملت هذه المحاولة تفسيرات لطيفة لبعض الظواهر اللغوية كالإبدال والإعلال والإدغام وغيرها ؛ فردّ معظم تلك الظواهر إلى النقل في النطق ، وأمن اللبس ، وكراهية توالي الأمثال (٥٥).

ومهما يكن من أمر هذه المحاولة وبعدها عن التيسير المباشر إلا أنها تعدّ من كبريات المحاولات التي تضمّنتها الدراسات اللغوية الحديثة ، إنها محاولة تدرس النحو من الداخل ، ولم تقتصر على دراسته من الخارج ، ممثلاً بالحركات الإعرابية ، وهي تحمل بين جنباتها علماء غزيراً ثراً من خلال إطلالاته على اللغات الأخرى ، ممّا يمكن لغويينا الاستفادة من تجارب الأمم الأخرى عند دراستهم للعربية ، فإنّ زعم زاعم إنّ النحو نضج واحترق فإنّ تمام حسان ليؤكد أنّ النحو نضج ولكنه لم يحرق بعد . ومما يركّز أهمية هذه المحاولة أيضاً ، أنها تنظر

(53) اللغة العربية : معناها ومبناها ٢٤٥-٢٥٢ .

(54) المصدر نفسه : ٢٤٥-٢٤٦ .

(55) المصدر نفسه : ٢٦٢-٢٦٥ .

إلى اللغة نظرةً تكامليةً في إطار منهج متكامل ، لكلِّ جانبٍ فيه مكانةٌ ، وعلاقته الوطنية بالمنظومة الكبرى .

خاتمة البحث

تزامن نزول القرآن الكريم مع ذروة وصول اللغة العربية إلى أوج قوتها ومنعتها عند عامة العرب ؛ فكان نزول القرآن الكريم بها تأكيداً لهذه الوجهة ، وحفظاً لها من الزوال والاندثار ؛ وسرعان ما انتشر الإسلام ودخل الناس في هذا الدين أرسالاً وزرافات ، فتسرّبت شائبة اللحن إلى الألسنة ؛ وكان لتيّار اللحن الطارئ ردة فعل عنيفة هزّت أركان المجتمع إذ ذاك ، حيث قوبل اللحن بالاستهجان والرفض ... ثم قام رجال خلدتهم التاريخ يحرسون اللغة ، وينافحون عن حياضها ، فأثمرت جهودهم بوضع أسس النحو ، لخدمة النصّ القرآنيّ والشريعة الإسلاميّة الغراء ، ثم ظهرت الكتب الأمّات في النحو ، وقد اتّبع النحاة فيها منهجاً وصفيّاً في استقراء بعض لغات العرب ؛ واستبعدوا القبائل التي كانت تختلط بغير العرب في التنقل بأطراف الجزيرة العربيّة ، طلباً للتجارة أو الرعي ، وحدثوا زمن الاستشهاد باللغة ، فوقف عند عام (١٥٠ هـ) وهو تاريخ وفاة إبراهيم بن هرمة ، آخر من استشهد بشعره ، فحرصوا أن يأخذوا اللغة من المصادر التي رأوها سليمةً نقيّةً بعيدةً عن مظنة التحريف ، وقد فخرُوا بأنهم يأخذون لغتهم من العرب الأفحاح صليبيّة ، هو اتجاؤهم يدلُّ على حرصهم على أن تكون اللغة التي يجمعونها نقيّةً بعيدةً عن مظنة الخطأ .

وقد نظروا إلى القبائل السنتيّة التي اعتمدها نظرة اعتدادٍ وتسليمٍ بكلِّ ما جاء عنها ، وقد بالغوا في ذلك ، فاعتدّوا أحياناً بالبيت ، وبشطر البيت ، ووصفوا بعض ما جمعوا بالشذوذ ، ورمّوا بعضه بالضعف ، ووصموا بعضه الآخر بأنه نادرٌ ... ولو أنهم لم يعتدّوا بذلك لخلصوا النحو من كثيرٍ من الحشو ، ولأبعدوا عنه كثيراً من عوامل التعقيد ، وما كان يفيد النحو أن نُعقد مثل هذه النماذج الشاذّة ، بل كان يزيدُه ذلك قوّةً وتأثيراً .

ثمّ تلت تلك المؤلفات الضخمة ، مؤلّفاتٌ أخرى تمثّلت في تأليفٍ أخرى جديدة ، وثانيةً تقوم على خدمة المؤلفات الأولى ، وقد تمثّلت بشرحها ، فكانت الشروح ، وقامت الشروح على الشروح ، وكانت المتنون والحواشي ؛ فاستشعر حراس التراث وسدنته ما يُعانيه دارسو النحو من صعوبات ، ممّا جعل أمر تيسيره مطلباً علمياً ملحاً في أذهان علماء العربية ، فانبرت أقلامهم في وقت مبكرٍ لعلاجها ، وقد تمثّل ذلك بتأليف المختصرات والمقدّمات التعليميّة المختلفة ، وقد غلب عليها الإيجازُ واليسرُ في بسطها للمادة النحويّة ، وكان الهدف منها تعليمياً محضاً ، ولذلك لم تتوسّع في ذكر العلل والعوامل .

ثمّ تأثرت المؤلفات النحويّة التاليّة بالفلسفة والمنطق ، فلجّت في ذكر العلل والعوامل ، وصرّفوا الهمة عن الأساليب التي استعملها العرب ، إلى نهجٍ عقليٍّ يفترض المسائل ويحلّها ، ويبتدع العلة ، وأدخلوا في النحو مصطلحات أهل المنطق والكلام ؛ فكثرت صعوبات النحو وزادت تعقيداته ... وشهد النحو ثورة ابن مضاء على النحاة ، التي نادى من خلالها بالعودة

بالنحو إلى أصوله ، وتنقيته مما علق به ، بيد أن هذه الدعوة لم تلقَ رواجاً إذ ذاك ، حتى بعث الله إليها من يوقظها في العصر الحديث .

وكانت مناهج دراسة العربية في مصر تضرب في أعماق الماضي ، وتعتمد الأصول القديمة ، فشهدت نقلة نوعية حسنة ، مع بزوغ النهضة الحديثة والتي تمثلت بالحملة الفرنسية على مصر ، وما رافقها من استجلاب للمطابع ، وتأسيس للمجمع اللغوي ، وإيفاد الدارسين في بعثات علمية لأوروبا ، مما كان له كبير الأثر في النهوض بالمؤلفات المختلفة ، ومن بينها بواكير التأليف النحوي ، ممثلة بمحاولة علي مبارك باشا ، ومروراً برفاعة الطهطاوي ، وأحمد المرصفي ، وانتهاءً بالشيخ حسين المرصفي في الوسيلة الأدبية ؛ وهي ما أطلق عليها البحث اسم محاولات الطور الأول أو المحاولات الأولية ، التي مهدت لظهور محاولات الطور الثاني ، بدءاً بمحاولات حفني ناصف ، ومروراً بعلي الجارم ومصطفى أمين في النحو الواضح ، وإبراهيم مصطفى وزملائه في تكوين الجمل ، وفي قواعد اللغة العربية للمرحلتين : الابتدائية والثانوية ، وانتهاءً بعبد العزيز القوصي وزملائه في تيسير النحو ، وإبراهيم مصطفى وزملائه في تحرير النحو .

ثم عرض البحث لبيدات التأليف الجامعي المتوسط ، في كتابين هما: النحو الوظيفي ، والنحو الأساسي . وعرض أيضاً لثلاثة كتب تمثل التأليف الجامعي . وفي هذه الأثناء ظهرت أصوات أخرى اتخذت من التيسير ذريعة لها ، فحاولت النيل من التراث ، وقد أتى البحث على بعضها .

ثم أتى البحث على محاولات الطور الثالث ، والتي تشكل نواة للتجديد النحوي ، كان الرائد فيها إبراهيم مصطفى في كتابه إحياء النحو ، ثم تلتها محاولات أخرى كثيرة أثبتتها البحث أيضاً . وفي الفصل الأخير عرض البحث لمحاولتين تمثلان الطور الرابع ، تلك التي تدرس النحو على ضوء المناهج الحديثة : الأولى بصفتها رائدة ، وإن لم تستكمل أدوات البحث فيه ، والثانية اتخذها البحث نموذجاً للدراسات الحديثة ، وهي كثيرة مثل : دراسات في علم اللغة لمحمود السعران ، علم اللغة العام لكamal بشر ، ومستويات العربية المعاصرة في مصر للسعيد محمد بدوي ... إلخ .

وبعد هذا التطواف مع تلك المحاولات الكثيرة ، فهل حققت تلك المحاولات ما نشده أصحابها من أهداف ؟ وإلى أي حد نجحت تلك المؤلفات في إزالة العقبات أمام دراسي النحو ومريديه ؟ لا شك أن جهود القدماء كان لها حظها الوافر من التيسير في وقتها ، وقد استطاعت إلى حد ما معالجة تلك الصعوبات ، فربما سدت ذلك النقص أو التلم فرقت فتقته ، وكادت أن تفي بالمطلوب في تلك الآونة ... وما يصلح لوقت قد لا يصلح لآخر ؛ فلكل مقام مقال .

أمّا محاولات المحدثين فقد مرّت بأطوارٍ . والذي لا خلافَ عليه أن محاولات الطور الأول كانت محاولاتٍ أوّلية ساعدت في تخليص النحو من المتون العويصة والشروح المغرقة في الفلسفة ، إلى الكتب المدرسيّة المبسّطة ، وقد ساعدت في تقريب العربيّة ، كما حملت بعضُ كتبها من عناوين ، ولا يُدرك قيمة هذه الكتب على بساطتها - إلا من اطلع على كتب التراث القديمة . وكان بعضُ كتب هذه المرحلة وسيلةً للولوج إلى علوم العربيّة .

أمّا محاولات الطور الثاني : فقد كانت أكثرَ نضجاً من الأولى بشكلٍ عام ، واستطاع أصحابها القضاء على كثيرٍ من الصعوبات التي تواجه الناشئة ، لأنها أدركت الأسباب التي وقفت وراء مظاهر القصور والتعقيد ؛ فجاءت عباراتهم واضحة ، سهلةً مأنوسةً في الغالب الأعمّ؛ وقد جدّد أصحاب تلك المحاولات كثيراً في تعريفاتهم للمصطلحات وتقريبها من الناشئة، وكان لبعضهم الريادة في كثرة التمرينات والتدريبات التي تلائم الحياة المعاصرة ، والجيل الجديد ، وقد استفاد بعضهم ممّا أُتيح له من اطلاعات على المناهج الحديثة في تدريس العربيّة، وما توصّلت إليه المناهج التربويّة المعاصرة في تدريس فروع العربيّة المختلفة .

وقد تحرّر الكتاب الجامعي أيضاً من كثيرٍ من الحشو ، والاستطراد ، والتكرار الذي لا مسوّغ له ، والتواء العبارة ، فاخفت كثيرٌ من عيوب النحو وصعوباته الأساسيّة ، ودبت الحياة في كثيرٍ من عروق النحو المتبيسة ، فابتعدت مادّته عن الجفاف ، واستبعد المنطق الصوريّ والفلسفة التي تغلغت في ثنايا الكتب النحويّة القديمة في كثيرٍ من الأحيان ، فلم تعد تُسيطر على كتب المعاصرين ... ولكننا لم نزل نرى بعض الكتب النحويّة الموجهة لطلبة الجامعات ، أو من هم دونهم ، ممّا لا يبرأ من بعض النقائص والعيوب ، التي تتعلّق بالمنهج أو تتصلّ منه بسبب، كالخطّ بين الزمن النحويّ ، والزمن الفلسفيّ ، وكثرة التفريعات والتشعيبات التي لا طائل تحتها، وتدريس بعض المباحث غير الضرورية ، التي لا تقدّم للقارئ أو الدارس كبير نفع كالأشتغال والتنازع ... أو تلك التي لا يقدر إعرابها أو يؤخّر في فهم معنى الجملة .

أمّا محاولات الطور الثالث : فقد نجحت أيضاً في تخليص النحو من المنطق الصوريّ الذي كان قد سيطر عليه قديماً ، فاخفت التعليقات والافتراضات الذهنيّة والمجادلات الفلسفيّة ... ولكنّ ما يؤخذ على معظمها ، أنها لم تدرس النحو دراسةً كاملةً ، ولكنهم أقاموا وجهات نظرهم على بعض المباحث دون غيرها ، ممّا رمى بعضها بالقصور ، وحال دون تطبيقها ، كما إنه يُعاب عليها أيضاً مجيئها بكثيرٍ من المصطلحات التي لم يعتدها الدارسون ، ممّا قلّل من نفعها، وحال دون فهم تلك المصطلحات ... وممّا يسجّل لها ، أنها حملت بين جنباتها جرأةً وتحرراً في التعبير ، ووعياً بخبايا الأمور ، ومنابع المشكلات وأبعادها ، ولكنّ حظّها من التيسير كان محدوداً للغاية ، والمدقّق في آراء هذه المحاولات ، يجد أنّها مستمدّة من آراء المدرسة الكوفيّة، لذلك جاءت في معظمها تنزّع إلى الغرابة ، لأننا تعودنا وألفنا وجهات النظر البصريّة في النحو؛

وليس من السهل على الناس أن يتخلَّوا عمَّا - ألفوا من أنظارِ الإلَّا بقوةِ السلطانِ أو القوانينِ . ولا معنى لقبولِ بعضِ ما جاء في تلكِ المحاولاتِ التي أظهرها البحثُ في حينها ، كالإزامِ المثنيِّ مثلاً حالةً واحدةً ، إذ لا معنى لما انطوت عليه بعضُ تلكِ المحاولاتِ ، فالتطورُ اللغويُّ ينبغي أن يكونَ من داخلِ اللغةِ نفسها ، لا ممَّا يُفرضُ عليها من أمورٍ ، وذلك ما لم تفعله أُمَّةٌ بلُغتها ، ولا يقبلُ بذلكِ من يعتزُّ بلغتهِ أو يتخذها عنواناً لشخصيَّتهِ ، فما بالكِ والأمرُ يخصُّ أمَّ اللغاتِ التي حباها الله بالأصالةِ ، وخصَّها بتاجِ الكرامةِ ، فحفظها من الزوالِ والاندثارِ ؛ ولعلَّ هذا هو سرُّ بقائها على امتدادِ التاريخِ ، محافظةً على وَهَجها وبريقها ، وسيكون لها ذلك إلى ما شاء الله لها أن تكونَ ؛ ولا أظنُّ لغةً من اللغاتِ يستطيعُ الفردُ فيها أن يقرأَ ويفهمَ ما كتبه الأوائلُ دون لأيٍّ أو مشقَّةٍ ، إلا في ما يخصُّ عدمَ معرفتنا بمعاني بعضِ مفرداتها .

أمَّا محاولاتِ الطورِ الرابعِ : فقد مثلَّ البحثُ لها بمحاولتينِ : الأولى اعترفَ صاحبها أنَّها محاولةٌ أوَّلِيَّةٌ في جزئها الأولِ ، وتمنَّى بصدورِ الجزءِ الثاني منه أو من غيره ، إلا أنَّها كانت دعوةً رائدةً ، أخذت صورةً دراسيَّةً علميَّةً على يدي تمامِ حسانِ في كتابه اللغة العربية معناها ومبناها ، حيث قدَّم هذا الكتابُ بانوراما (رؤية شاملةً) لغويَّةً ، فمجالُ هذا البحثِ هو اللغةُ العربيَّةُ الفصحى بفروعِ دراستها المختلفةِ ، ليخرجَ منها جميعاً بصورةً تكامليَّةٍ ، همُّه الأكبرُ المعنى ، وكيفيةِ ارتباطه بأشكالِ التعبيرِ المختلفةِ ؛ فمن الأصواتِ إلى الصرفِ إلى النحوِ إلى المعجمِ إلى الدلالةِ .

وقد حملت هذه المحاولةُ تفسيراتٍ لطيفةً لبعضِ الظواهرِ اللغويَّةِ كالإبدالِ والإعلالِ والإدغامِ وبعضِ الظواهرِ التي وصمت بالشذوذِ . ومن الأمورِ التي تسجلُ لهذه المحاولةِ وغيرها من محاولاتِ هذا الطورِ أنَّها تدرِّس النحوَ من الداخلِ ، ولم تقتصر على دراسته من الخارجِ ممثلاً بالحركاتِ الإعرابيَّةِ ، ولكنها لم تتخذ من التيسيرِ همًّا أساسياً لها . ولذلك لم يهتمِ البحثُ باستظهارِ المحاولاتِ الأخرى إنما اتخذ هذه الدراسةَ نموذجاً ؛ وثمة سببٌ آخرٌ مهمُّ هو أن الدراساتِ اللغويَّةِ الحديثة تشهد تنوعاً هائلاً يشبه الرياحَ المتغيرةَ والرمالَ المتحركةَ ، فبعضها يناقض الآخرَ مناقضةً كاملةً في أسسه النظريةِ والتطبيقيةِ التي لم ترسُ دعائمها بعد .

وصفوةُ القولِ في محاولاتِ التيسيرِ كُلِّها إنَّها نجحت نجاحاً حسناً ، وبخاصةِ الطورانِ الأوَّلِ والثاني في ترويضِ الكتابِ المدرسيِّ ، وتخليته وتنقيته من بعضِ مظاهرِ الصعوبةِ والتعقيدِ ، التي تتمثلُ في الزوائدِ والمتسلِّقاتِ ، ولكنها لم تنجح في تحبيبِ التراثِ النحويِّ ، وتقريبه من الناشئةِ ، بحيث يقبلون عليه طائعين ، متشوقين ، متشوقين لاستكناه أسرارهِ ، واستصفاءِ غوامضهِ ، وليس أدلُّ على ذلك من الضعفِ الذي تستشري روحه ، وتتغلغلُ في نفوسِ الناشئةِ ومريديه ، ولعلَّ ذلك يكمنُ في طرائقِ تدريسه ، وهذا يقودنا إلى جملةٍ من الأمورِ التي ينبغي أن

نسبَ غورها ، للخروج بطريقةٍ تساعدُ في تيسيرِ النحوِ تيسيراً ينعكسُ على تحصيلِ الطلبةِ وأدائهم ، وعلى رأسها اللسانيات التطبيقية وتعليمية اللغات .

إنَّ معضلةَ تيسيرِ القواعدِ النحويَّةِ ، تثير كثيراً من الإشكالاتِ النظريةِ والتطبيقيةِ ، ويعدّ هذا الأمر من أكثر العناصر اللغويَّةِ تعقيداً في مناهج تعليم اللغة العربيَّةِ ، فعلى الرغم من الجهودِ العظيمةِ - التي لا ينبغي أن يُستخفَّ بها - التي انصبَّت على مادَّةِ النحوِ ، تهذيباً وتشذيباً وتنقيَّةً وتصفيَّةً ، إلَّا أنَّ التقارير العلمية ، والبحوث التربوية المنجزة (١) ، تشيرُ كُلُّها إلى ضعفِ التلاميذِ في استعمال لغتهم الوطنيَّةِ ، ضعفاً فظيماً يكاد يكونُ بعدد الكلمات التي يكتبونها أو يقرعونها ، وهم إذا خطبوا أو قرعوا أو كتبوا أو أدوا امتحاناً ، رأيتُ وسمعتُ ما يثيرُ العجبَ ، ويبعثُ الأسفَ بما يدرك المرءُ من خلاله أن الضعفَ في اللغة العربيَّةِ نكبةٌ على البلاد والعباد ؛ والباحث في تعليمية اللغة العربيَّةِ لا يحتاج إلى ركائز تربويَّةِ ، ولا إلى إحصاءات أو استبانات تُوزَع وتُحلَّل ، لكي يستنتج أخيراً أنَّ مسألةَ القواعدِ النحويَّةِ وطرائقَ تدريسها تحتاجُ إلى مزيدٍ من البحثِ والتحليلِ والدراسة .

إن انطلاق المجدِّدين والمصلحين من مفاهيمٍ وتصوراتٍ قاصرة عن فكرة التيسيرِ أدَّى بداهةً إلى اقتراح بدائلٍ مشوهةٍ ، أو مخطوءةٍ أو ناقصةٍ ، فمما يُلاحظُ على المحاولاتِ السابقةِ ، أنَّها لم تدرس أزمةَ النحوِ التربويِّ في ظلِّ التعليميَّةِ ، ممَّا أدَّى إلى حدوثِ خلطٍ واضحٍ بين النحوِ العلميِّ المجرَّدِ ، والنحوِ التعليميِّ الوظيفيِّ ، والذي يدعو إلى الدهشة أكثر أن تلك المحاولاتِ أرجعت مسألةَ تعقيدِ النحوِ وصعوباته إلى المادَّةِ النحويَّةِ نفسها ، وفاتها أن لبَّ المشكلة يكمنُ في طرائقِ عرْضِهِ على الناشئةِ - ويكاد يغلب على ظنيَّ أن تيسيرَ النحوِ بعيداً عن المعطياتِ التربويَّةِ الحديثةِ ، في ميدانِ علمِ تدريسِ اللغاتِ ، جهدٌ لا تكادُ تتضحُ له غايةٌ ، ولا يُعرفُ له حدودٌ ، وأن ثماره ستكون دون المؤملِّ كثيراً ، ففضيَّةُ التيسيرِ كما أقرَّها مجمع دمشق ، وسجلُّ ندوةِ الجزائرِ من بعده قضيةٌ تربويَّةٌ قبلَ كلِّ شيءٍ (٢) ولذلك فلا مندوحةً لمدرسي العربيَّةِ أو المؤلفين في حقولها المختلفة من أن يستفيدوا بما تقدّمه اللسانيات التعليمية في حقول العربيَّةِ المتنوّعة على اختلاف مشاربها للارتقاء بلغة الضادِ ، ورحم الله الإمامَ الكاظميَّ ، حيث يقول:

إذا كان سعي المرء سلّم قصده فإن بلوغ القصد لا يتعذّر (٣)

" ذلك إن النحو التربويّ يقوم على أسس لغويّة ونفسية وتربويّة ، وليس مجرد تلخيص للنحو العلميّ : فعلى هذا المستوى ينبغي أن تنصبَّ جهودُ التيسيرِ والتبسيطِ (٤) ، ثم يستطرد قائلاً :

(١) تيسير تعليم اللغة العربيَّة (سجل ندوة الجزائر) ، ١٩٧٦م .

(٢) المصدر نفسه : ١٥٠ .

(٣) مجمع الحكم والأمثال في الشعر العربي : ٥٢٩ .

(٤) تيسير النحو ترف أم ضرورة (٢٠٠١م) محمد صاري مجلة الدراسات اللغويَّة م ٣ : ٢٤ - ١٥٣ .

إنّ الواقع يثبت أن المعرفة النظرية للقواعد ، واستظهارها بعيداً عن الممارسة والاستعمال قليلة جدوى في صون اللسان من الوقوع في دائرة الخطأ ، بدليل أنّ كثيراً من الطلبة يحفظون القواعد ، ولكنّ حظهم من العربية قليل ، فهم يخطئون عند التطبيق في أبسط قواعدِها ، ناهيك عن أساليبهم الركيكة ، وعباراتهم الرديئة وإنشائهم الضعيف . ذلك إن النحو ليس قواعد تحفظ وتُستظهر عن ظهر غيب - كما يقولون - إنما النحو مُتَلُّ وأنماطٌ عمليّة تُكتسب بالتدريب والمران المستمرين^(٥) . وهناك طرائق لتدريس النحو كالاستنباط من خلال الشواهد والاسنباط من خلال النصوص ، بيد أنّ أكثر الطرائق جدوى وفائدة هي الطريقة الخلدونية ، نسبة إلى ابن خلدون ، وفي ذلك يقول خليل السكاكيني : إن أحسن الطرق لتعليم العربية تتجلى في أنّ نخاطب المبتدئين باللغة رأساً ، وأنّ نحصر على جعلهم يقرءون من الكتب ، ولا يحفظون من كلام السلف والمولدين إلا بمقدار ما تقتضيه الحاجة ، وأنّ نمرّتهم على الكتابة ، ونقوم ما فسد من عباراتهم ، في القراءة والكتابة والكلام ، قياساً على كلام العرب ، لا على قوانين اللغة^(٦) ؛ وفي ذلك يقول ابن خلدون : " هذه الملكة إنّما تحصلُ بممارسة كلام العرب ، وتكرّره على السمع ، والتفطن لخواص تركيبه ، وليست تحصل بمعرفة القوانين العلمية في ذلك التي استنبطها أهل صناعة اللسان ، فإنّ هذه القوانين إنّما تُفيد علماً بذلك اللسان ، ولا تُفيد حصول الملكة بالفعل في محلها " ^(٧) ، أقول لعلّ سرّ ضعف الطلبة هذه الأيام يعود في معظمه إلى عزوف الطلبة عن القراءة في ظلّ واقع عصفت به متغيّرات كثيرة ، حالت بين الطلبة والكتاب المشرق . وهنا تعود بي الذكريات إلى (مارك توين) الكاتب الأمريكي الساخر الذي أجاب من سألوه إن كان باع شيئاً من مؤلفاته . فأجاب : نعم ، بعتُ ساعتِي وملابسي !!

إنّ فالاتجاه الحديث الذي يدعو إليه أهل الاختصاص في تعليم اللغات ، هو عرض القواعد النحويّة على الناشئة عرضاً وظيفياً من خلال أنماط لغوية تهدف إلى ترسيخ القواعد اللغويّة في ذهن المتعلّم بطريقة ضمنيّة ، وذلك من خلال حملته على القيام بمجاراتها بسلسلة من التمرينات الآلية والتواصلية والتحليلية المنظمة ، حتى يصل في مرحلة معيّنة من مراحل تعلمه إلى تصوّر هيئات التركيب ومواقع المرفوعات والمنصوبات والمجرورات ، حسب ما تقتضيه المعاني^(٨) .

... وهكذا لا نستطيع أن نزعّم أن موضوع البحث رواية أو قصة قصيرة بلغت أوج مكانها في حاضرنا ، ولا نستطيع أن نزعّم أن المسرح بلغ كماله أو هو في سبيله إلى هذا الكمال ، ولا نظن أنّ وسائل الثقافة بعامة بلغت درجات من الكمال والاجتهاد يبعثُ فينا الاطمئنان . فما مكان

(٥) المصدر نفسه : ١٥٤ . . .

(٦) النحو وتعليمه ، خليل السكاكيني ، مجلة المقتطف ، م٥٧ ، ص١٩٥ .

(٧) المقدمة : ٤٦٧ .

(٨) تيسير النحو ترفُّ أم ضرورة : ١٥٥ وانظر الموجه الفني لمدرسي اللغة العربية : ٢٠٤ .

النحو إذن وسط هذه التيارات ؟ إذن ليست القضية مرتبطةً بالنحو العربيّ فحسب وإنما تدبُّ جذور الضعف في عناصر الثقافة كلّها.

وفي الختام أحمد الله تعالى على ما يسرّ وأعان ، وما أبرئ نفسي من الزلل ، أو الوقوع في دائرة الخطأ وعذري أنني قد بذلت جهدي ، وفوق كلّ ذي علمٍ عليم ، فالصواب مقصدي ، والقول الفيصل في تيسير النحو أمرٌ في غاية الصعوبة . فما زال في الموضوع بقيّة تستتهدض همم الباحثين والدارسين بتوفيقٍ من الله عزّ وجلّ ، وهو المستعان وعليه التكلان ، وهو حسبي ونعم الوكيل .

* * *

نتائج وتوصيات

إنّ للغة العربيّة خصوصيّة لا يشاركها فيه غيرها من اللغات ؛ فاللغات الأخرى تواكب يـخ أممها ، تحيا بحياته ، وتزدهر بازدهاره ، وتخبو نارها بضعفه ، وتتدثر بزواله ؛ وتبقى دها نراثاً تاريخياً ، لا يكاد يهتمّ بها إلا المختصّون بالآثار أو تاريخ اللغات ... أمّا العربيّة . حباها الله بتاج الكرامة إلى الأزل لارتباطها بالقرآن الكريم ، فحفظت بحفظه فهي من أطول لغات الحيّة عمراً ، تنتصب منارة هادية ، تنتسم روائعها على مدى ستة عشر قرناً من الزمان ، نـم بأشعارها الأولى ، ونهتـز طرباً لها ، ونمضي في قلب آثار السلف فلا نمل ، نرتل أيّ كتاب بها، بيّد أنّ وضع العربيّة المتصفّ بالثبات ، يوجب علينا البحث عن تيسير طرق استـها ، وتطوير الوسائل التربويّة المعينة على تقريب مادّتها بشكل عام ونحوها بشكل خاصّ ، إنّ تيسير النحو لا يمكن أن ينفصل عن تيسير المنظومة الكبرى ، التي هي العربيّة عموماً ؛ يعني هذا انتقاص جهود السابقين وإغماطهم حقوقهم في خدمة العربيّة وتيسيرها ، أو التقليل ، أدوارهم ، ولكنه التطور المهول الذي تشهده الميادين التربويّة عامّة وتعليمية اللغات خاصّة ، لذي يهدف إلى تيسير العربيّة من خلال تبسيطها ، لا بتعديل أو بتغيير القوانين اللغويّة التي يطر عليها ، وإنّما يكون ذلك بتضافر جهود المخلصين من أبنائها ، في إطار خطة لغوية حدة ، واضحة الأهداف ، متكاملة المراحل ، كل حسب اختصاصه ، ليقف على ثغرتـه مدافعاً افحاً ، فلا يؤنن من قبله . ذلك إنّ اللغة العربيّة لغة حضاريّة حيّة قابلة للتطور والتجدد سايرة التقنيات والمستجدات ، لما تحملـه في طبيعـة تكوينها ، وخصائصها من أسباب النمو لرقى والمرونة ، وإنّ لغة استوعبت فنون الحضارة الإسلامية وعلومها ، في تاريخها الطويل ديرة بأن تستوعب المعطيات المدنيّة المعاصرة ؛ وما يسمعه المرء ويحسّه من تراجع لغوي ضح أو قصور بين ، إنّما يعزى إلى أبنائها الناطقين بها ، والقائمين على خدمتها .

:Deleted

:Deleted

:Deleted

وبعد ، فما أسباب ضعف الطلبة في اللغة العربيّة ، التي هي عماد الثقافة ، وبمقدار قوتها نعفها تتكون إلى حد كبير عقليّة الأمة ؟ ولعلنا نجمل الأسباب في ما يلي :

١- طبيعة اللغة العربيّة فهي لغة معرّبة تتعاور أواخرها الحركات من رفع ونصب وجرّ وجزم حسب العوامل المختلفة ، ولا شك أنّ اللغة العربيّة أصعب من اللغة الموقوفة التي يلتزم آخرها شكلاً واحداً في المواضع كلّها ، كالإنجليزيّة والفرنسيّة مثلاً .

:Deleted

Formatted: Bullets and Numbering

:Deleted

٢- الإيحاء إلى الطلبة بطريق مباشر أو غير مباشر ، بأنّ اللغة العربيّة صعبة ، وقواعدها كثيرة متشعبة ومن المستحيل الإحاطة بها ، ويترتب على ذلك عدم إقبالهم عليها والعزوف عن مذاكرتها ، فينعكس ذلك سلباً على تحصيلهم .

٢- غالباً ما يتمّ تدريس العربية بشكلٍ آليّ ، يفتقرُ إلى روح الحماسة والحِرصِ والمتابعةِ الدقيقةِ .

٤- الاعتمادُ في تعليمها على القواعد النظريةِ ، والملخصاتِ التي يُطلبُ من التلاميذِ حفظها واستظهارها ، ممّا يحول دون تكوينِ المهاراتِ اللغويةِ عندهم .

٥- تقديم اللغة العربية في إطار تراثيٍّ قديمٍ ، ليس له مساسٌ بحياة الطالب اليومية ، مما يجعله يؤدي واجباً وظيفياً ليس غير .

٦- مزاحمة مواد اللغة العربية بموادٍ أخرى كثيرة ، تساعد في تشتيت جهده ، وإهدار وقته الذي ينبغي أن يُصرف للغة ، ويزيد الطين بلةً مزاحمة اللغات الأخرى لها في مراحل مبكرة من حياة الطالب .

١- عدمُ مشاركة المجتمع له في إبراز دور اللغة العربية والذي يتمثل باحترامها والتكلمُ بها .

٨- تحويلُ بعض مدرسي العربية حصصهم إلى واجبات معيّنة ومعارف مفروضة دون ربطها بالوازع الديني والقومي ، فيقدمونها جسداً دون روح ، وهيكلأ عظيمياً مفزعاً مسكوناً بالأشياء المستترّة والمقدرة والمضمرة والمحذوفة ... وربما زيد على ذلك في التدريس الجامعيّ ببعض الكتلِ الخرسانيّة من آراء البصريين والكوفيين ، ولغة أكلوني البراغيث ... ويتبنون اللوحة بمسامير الحذف والتأويل ، فلا تلبث اللوحة أن تفلت من الجدار قبل أن يغادر البيت النجار .

٩- عدم جدوى بعض الموضوعات أو المقررات الدراسية في سني الدراسة المبكرة كالاشتغال والتنازع ... أو حتى بعض الموضوعات الأخرى كالتناقض ... إلخ فأبي معنى نقدّمه للطالب في سنّ المراهقة ، التي نحتّه فيها على حسن السلوك وعفة اللسان !

١- عناية بعض المقررات الدراسية بالتفصيل الشديد لدقائق العربية ؛ فتكون كمن يحرص على تنمية طفله الرضيع قبل الأوان ، فيحشو في فمه اللحم الدسمة ليقوي بها عظامه وأعضائه ، فإذا نجا الرضيع من آثار هذا الحبّ والكرم ، فسوف تتغلق شهيقه في وجه اللحم إلى الأبد .

١- قصورٌ وعجز المجامع اللغوية ، والمكتب الدائم لتنسيق التعريب عن أداء دورها الأمثل رغم ما قامت به من أدوار لا يستخف بها ، وجهود عظيمة تذكر لها ، إلا أنّها في الغالب كانت **توعد** في محاضر الجلسات ، ولا تكاد تصل أصواتهم إلا إلى القلة العريضة .

١- ساعدت المدينة الحديثة في بعض جوانبها على هدر أوقات الناشئة في مطالعة أو مشاهدة وسماع بعض الأمور التي لا تسمن ولا تغني من جوع ، كالتلفاز ، والحاسب ، والصحيفة ... إلخ . ولعلّ هذه الأمور تأتي على حساب تنمية عادة المطالعة وقراءة النصوص الفصيحة ...

١- اتباع المبدأ المعكوس في تدريس العربية ، فالأصل أن نتعلم القواعد من اللغة ، لا أن نتعلم اللغة من القواعد ، وتلك سنة طبيعية أن يُستخرج المجهول من المعلوم وليس العكس ، ومن ذلك أيضاً أن الكثير من المناهج العربية تقدم تدريس النحو على الصرف ، وكان لزاماً علينا أن نهى الحجاره وندققها على أشكال متنوعة قبل أن نضعها في واجهة البناء ، ولست أنكر أن الصرف أهم من النحو ، على قدر ما تكون اللغة أهم منهما معاً .

١- اهتمام بعض مدرسي العربية بالقواعد وحفظها ، دون التركيز على واقع الاستعمال اللغوي .

١- عدم التزام الكثير من مدرسي العربية بالتحدث بالفصيحة أثناء الشرح ... وفي النفس حاجات وفيكم فطانة ! وهذا لعمر الحق ظلم صارخ للغة والطلاب ... والحق إن حديث الأستاذ مع طلابه كثيراً ما يصنع المعجزات اللغوية .

١- ضعف بعض مدرسي العربية في تخصصهم ضعفاً يؤثر على تحصيل طلابه ، وقد جمع مع الضعف عدم المعرفة بالأساليب التربوية ...

١- قصور فهم بعض المدرسين لوظيفة القواعد ، وعدم وضوح الأهداف من تدريسها ، فكثيراً ما يكون تدريسها بعيداً عن الغاية التي ترمي إليها .

١- قلة المواد النحوية التعليمية المناسبة ، وعدم تدريب المعلمين على طرائق عرضها في ضوء مجموعة من المقاييس العلمية والتربوية .

١- سوء إعداد معلّمي العربية ، وعمّ طرائق التدريس المتبعة مقارنة بما يجري في تعليم اللغات عند الأمم الأخرى .

٢- يُثبت الواقع أن حفظ القواعد واستظهارها بعيداً عن ممارستها واستعمالها يقلل من جدواها في صيانة اللسان من الخطأ أو قدرتهم على التعبير بها .

٢- قلة عدد الحصص المخصصة لتعليم القواعد في مرحلة ما قبل الجامعة .

واعتماد نظام الساعات المعتمدة في التدريس الجامعي .

٢- كثافة عدد التلاميذ في الشعب الدراسية ، مما يضعف الصلة بين المدرس والطلاب ويقبل من فرص المشاركة ، ويحول أحياناً دون وصول المعلومة بشكل دقيق .

Deleted: ¶

Deleted: فترشة

Deleted: في

٢- عدم استغلال الوسائل التعليمية التي تساعد على الإيضاح ، **فيهدر** الوقت والجهد .
 ٢- سوء توزيع الدرجات في المرحلة التي تسبق الجامعة ، بحيث يمكن للطلاب أن ينجح في مواد العربية بسهولة ، حتى وإن أدى به الإهمال إلى حذف مادة النحو منها .

Deleted: كلية

٢- نظام قبول الطلبة في الجامعات الأردنية يقوم أحياناً بتوجيه الطلبة على تخصصات لا يريدونها ، وقد تكون من بينها العربية عند بعضهم .
 ٢- إن الطلاب المقبولين في تخصص اللغة العربية غالباً ما تكون معدلاتهم في الثانوية العامة أقل من غيرهم في معظم التخصصات الأخرى .

Deleted: المركبة

Deleted: ،

Deleted: اء

Deleted: :Inserted

Deleted: :Inserted

Deleted: :Deleted

Deleted: :Deleted

Deleted: ين

Deleted: ،

Deleted: :Inserted

Deleted: لمية

Formatted: Bullets and Numbering

شابكة، ممّا يجعل العلاج ، يقوم على سلسلة من الأمور **المركبة** ، لعل أهمها ما يلي :
 ١- تنشيط دور اللجان الإعلامية في الجامعات اللغوية المختلفة ، والمكتب الدائم لتنسيق التعريب ومقره الرباط ، ودعمها بالوسائل والإمكانات المادية والمعنوية ، ليصل صوتها إلى الجميع ، وبخاصة المعنويين بتدريس العربية ، ليعلموا ثم يعملوا بما يتم في أروقتها من مناقشات ، ويصدر من قرارات ، كانت حكرًا على مجلاتها التي لا يطبع منها إلا القليل الذي لا يسد رمقاً ولا يطفئ ظمًا ، ولا يتفق مع أعداد المتعلمين في الأقطار العربية .

١- التركيز في مقررات اللغة العربية ومناهجها على التطبيقات العملية ، سواء كان ذلك في المدرسة أم في الجامعة من غير فروع الاختصاص .

٢- تدريب الطلبة على التعبيرين الكتابي والشفوي ، والاهتمام بتصحيحهما بدقة ، وإرشاد الطلبة إلى مواطن الخلل لتداركها في المستقبل .

٣- تقديم اللغة العربية في إطار عصري ، يُبرز أهميتها وضرورتها في الحياة المعاصرة ، ويربطها بالدين والهوية القومية .

٤- توحيد مسار العمل بين الجامعات اللغوية والتنسيق بين جهودها بشأن التعريب وتوحيد المصطلحات ... وغيرها .

Deleted: الي

٢- تخفيف العبء عن الجامعات اللغوية بالانصراف إلى ممارسة أعمالها ووظيفتها الأساسية ، وعدم بعثرة جهودها من خلال إسناد بعض القضايا إليها كنشر الكتب وطبعها .

١- الاستئناس بالمصطلحات والأسماء التي تشيع على السنة المجتمع العربي بما يتفق مع طبيعة اللغة العربية لأن ذلك أجدى وأنفع .

١- / تكثيفُ النشاطات غير المنهجية التي من شأنها تمكين الطلبة من الإمساك بزمَام العربية كالصحافة والإذاعة والخطابة وتحرير المقالات ...

٢- / إشعارُ الطلبة أن اللغة العربية سهلة ، وأن قواعدَها يسيرة ، **و** يستطيع الطالب أن يلمَّ بها إن صدقت النية والعزيمة ، ويتجاوز مرحلة الضعف .

١- / توجيهُ الطلبة إلى ضرورة المطالعة في الكتب الجادة المتميزة في مضمونها وأسلوبها ، وجعلها قريبةً من أيديهم .

١- / الاهتمامُ بالمكتبة العربية من كافة جوانبها ، وحسبك أن تقوم بسياحة في مكتبة إفرنجية وأخرى عربية لترى الفرق الذي **يجزئك** ، ويبعث في نفسك الخجل والشعور بالتقصير .

١- / محاولةُ التقليل من منافسة اللغات الأخرى لها كالإنجليزية والفرنسية مثلاً ، وتعليقُ أمر هذه اللغات إلى ما بعد الصفوف الأساسية مثلاً .

١- / تحقيقُ المتعة والفائدة معاً في ما يُختار من النصوص التي تكون مجالاً للتطبيق عليها لتحويلها من مجرد معرفة مفروضة أو واجبة إلى محبوبة يُتمتع بها ، وبث الحياة في الكثير من عروقهالمتنيسة ، لإثارة الدافعية والتشويق عند الطلبة .

١- / ضرورةُ الاهتمام بالمخرجات ، لا بالقواعد نفسها على حساب الاستعمال ، وذلك من خلال الإكثار من التطبيقات اللغوية المأنوسة .

١- / الأخذُ بمبدأ التدرُّج اللغوي عند وضع المنهج التكاملي : من المرحلة الابتدائية إلى المرحلة الجامعية .

١- / الاستفادة من المناهج التربوية الحديثة في تدريس اللغات ، في ظلّ ما تقدمه اللسانيات وتعليمية اللغة .

١- / إسنادُ وضع المناهج وتنفيذها إلى أشخاص يجمعون بين التخصص الدقيق في العربية ، والخبرة الطويلة فيها تدريساً وتالياً ؛ **و** امتلاك الحسّ اللغوي السليم ، والبصر بالمناهج التربوية القديمة والحديثة .

١- / الاهتمامُ بضبط المقررات ، والكتب المدرسية بالشكل التام لتمكين الطلبة من القراءة الصحيحة ، وتعويدهم على الصواب .

١- / إنَّ علينا أن نفرّق بين نحو ندرسه كي نفسر به دقائق التراث ، وذلك ضروري جداً ، وبين ما يُعطى للناشئة حيث المعلومة السهلة الميسرة .

١- / إجراء دراسات وصفية إحصائية ، لظواهر التركيب وقواعد النحو الموجودة في (الفصحى المعاصرة) ليُصار إلى وضع قواعد خاصة بالمرحل الدراسية الأولى على ضوءها .

١- حذفُ بعض الزوائد ، والمتسلقات التي لا تخلو منها بعض الكتب المدرسية كالأشتغال ، والإغراء والتحذير وعطف البيان ...

١- الدعوى إلى التدرُّج في تعليم العربيَّة ، والانطلاق مما يألفه التلميذ في حياتنا إلى ما هو أقلُّ ألفةً إليه .

١- توجيهُ بعض الطاقات في سبيل إبراز السلامة اللغوية ، كلعب الأطفال والصور المتحركة ، والكتاب المصوّر والشريط المسجّل والأغنية الخفيفة ... ليستقرَّ ما نوّد له الاستقرار على لسان الطفل .

١- الاستعانةُ بما يمكن تسميته بالمنهج الفطريّ في تعلم السليقة اللغويَّة وتنميتها ، من خلال تكرار الصواب أمام الناشئة ، بقراءة النصوص قراءة تتصّف بالأناة والصبر ، وتنتهي بالحفظ ، الذي يجعل من هذه الدروس أنماطاً تركيبيةً يختزنها .

١- الابتعاد عن الخلافات النحويَّة ، خاصة التي تحمل رأياً مفرداً .

١- الابتعادُ قدر الإمكان عن التحليل الإعرابي التفكيكيّ ، أو نحو الكلمة المنفردة ، وتخليصه من أثقال الصنعة النحويَّة .

١- الاهتمامُ بالوسائل التعليمية المساندة بعد تدريب المدرسين على استعمالها وصنعها .

١- زيادةُ حصة أو أكثرَ على الخطة الدراسية لطلبة الفرع العلمي في الصفين الأوّل والثاني الثانويين .

١- تخفيفُ كثافة الشعب ما أمكن في مختلف مراحل التعليم .

١- التأكيدُ على استخدام العربيَّة الفصيحة في مختلف المواد ولا سيما اللغة العربية .

١- تدريبُ المعلمين والمدرّسين على أساليب إثارة دافعية المتعلّم وتشويقه .

١- الاستفادة من تقنية البرامج التعليمية والألعاب اللغويَّة التي يقدّمها الحاسوب ، واستخدامها في التعليم الصفّي والمناشط اللغويَّة المختلفة .

١- إقامةُ الندوات الهادفة إلى تقويم المناهج الدراسية بين الحين والآخر .

١- إقامةُ تعاون وثيق بين شعب المناهج المختلفة في الأقطار العربية ، والاستفادة من وجوه القوة وتفاذي الضعف .

١- الدعوةُ إلى ربط الدراسة النحويَّة بالنصوص الأدبيَّة ، لتفاذي الكثير من الزوائد النحويَّة وأطرافها .

١- التقليلُ من طرح مسابقات النحو والصرف في الجامعات في الفصل الصيفي إلا لضرورة قصوى ، وفي حدود ضيقة .

١- يجبُ ألا نغالي بتضخيم هذه المشكلة حتى لا تصير كابوساً .

Deleted: ق

Deleted:

Deleted: فنية

Deleted: لأ

Deleted: ي

Deleted:

Deleted: ب

Inserted: يجب

وداوه بالتي كانت هي الداءُ

إنَّ معلمَ العربيَّةِ في الغالبِ الأعمَّ يعاني من نقصٍ في الإعدادِ أو ضعفٍ في الاستعداد ،
تشارك متغيِّراتٍ كثيرة في إضعافِ دوره ، فيساعد برنامج قبول الطلبة سلباً في إعداد المعلم ،
هيك عمّا يؤخذ به بعض الأساتذة من ترخُّم بحاله ، وإشفاق على وضعه ، فيضع له علامة لا
نافي ما يبذله في ورقة الامتحان ، ثم الامتحان له كبير الأثر في ضعف لغته ، فالشعبةُ كبيرةٌ
أعداد الطلبة ترهق كاهل الأستاذ غالباً ، وموعد تسليم النتائج يحين وشيكاً ، وقد تتراكم المواد
ب نهاية الفصل ، بما يجعل ورقة الامتحان معيبة من أمور كثيرة ، منها إنها في الغالب نظريَّة
عملية ، وتعتمد على الذاكرة والحفظ ، أكثر ممَّا تعتمد على التفكير والعمل ، وقد يقع العنث
ب مثل هذه الشعب المزدحمة ، أمَّا من جهة التصحيح ، فقد استولى على بعض مصحِّحي
مربيَّة نوعٍ من العطف غريب ؛ فهم يبنون تساهلهم على فكرتين باطلتين : أو لاهما أن العربيَّة
ي لغة الطالب الأصلية فلا يصحَّ أن يرسل الطلبة فيها ، وهذا غير صحيح . والثانية غلبة
رحمة على نفوسهم في ظلِّ الظروف المادية التي تسيطر على المجتمعات العربيَّة . ولهذا
وع من المتساهلين طريقة خاصة في التصحيح ، تتمثَّل بكثرة التفريعات ، فيحدث أن الطالب
يخطيء أخطاءً يستحق عليها الرسوب الذريع ، ومع ذلك فإنه قد ينجح لأنَّه أعرب الكثير من
ك الجزئيات .

إنَّ دور معلم العربيَّة بمختلف مقرراتها في مراحل التعليم الإعدادي والثانوي لا يمكن
نفاه ، لأنَّه يشكِّل أسَّ البناء العظيم في حياة الناشئة ، وعقولهم تماماً كالمقطعة من المعجون ،
شأن صنع منها أسداً أو صورة فارس أو ... ولذلك فإنَّ الأمم المتقدِّمة تحرصُ حرصاً شديداً
، تقوم أعلى الكفاءات بتدريس الصفوف الأولى ، إنَّ بعض المعلمين في ظلِّ الظروف
معاصرة ، قد يدرِّس بعد طول انقطاع عن علمه ، بما يفقده الكثير من معلوماته ، ناهيك عن
، ما يتقاضاه المعلم قد لا يفي بكثير من حاجاته الأساسية ، بما يجعل منه همماً يعيش معه ، ولا
ارقه ، وقد يعملُ عملاً إضافياً آخر ، فيكون ذلك على حساب مهنته الأساسية ، وقد تنتفي
نودة عن كثير منهم ، فتتصرم حبال الود بينه وبين تلاميذه ، أو تتزعزع الثقة بما يقوله .

لذلك ينبغي الاهتمام باختيار المعلمين قبل اختيارهم وإخضاعهم لحقبة تجريبية ، وتعهدهم
تأهيل التربوي ، وتنشيط معلوماتهم من خلال ما يجري لهم من دورات . وإعادة الاختبار
علمين في مدارسنا ... ومنح المتفوقين منهم الحوافز المادية والمعنوية ، وينبغي أن يكون هذا
علم متمكناً في علمه ، مطلعاً على خباياه ، عارفاً بخفاياه ، متخصصاً فيه .
والمدرس الكفاء هو الذي يكون قادراً على صنع العملية التعليمية التعلمية ، إنه القائد
أمين لطلابه ، يحسن إدارة الصف ، ويمتلك القدرة على إدارة قنوات الحوار ، يثير الدافعية
الاستشراف عند طلبته ، يربط أحداث الدرس بالحياة ما أمكن ذلك . يمتلك أسلوباً مثيراً في

Deleted

Deleted

Deleted

نفيز أبنائه ، وينمّي السلوك الحسن لديهم ، ويغرس فيهم القيم المثلى ؛ إنَّ مَنْ كانت هذه مفاته يُطلق عليه اسم المدرس المنتج ، لأنه ليس بالضرورة أن يجيب عن أسئلة الطلبة كلّها ، د يحيل بعضهم إلى المكتبة ، وقد يرشد آخر إلى استخراج معنى لفظة من المعجم ، وقد لرح سؤالاً على مسامع الطلبة ، وقد يحيل بعضهم إلى كتب التراجم أو التاريخ ، والآخرين إلى كتب الفقه والأصول ... وقد ينهي موضوعه بسؤال يطلب عنه إجابة ! وهكذا يكون طلبة يصل كخليّة النحل ، كلُّ يُوّدي دوره بانتظام .

وممّا تجدر الإشارة إليه إنَّ التدريس فنٌّ وِذوقٌ ، قد لا يستطيع إتقانه كلُّ متعلّم ، حتّى ولو غ من العلم ما بلغ ، لأنّ التعليم فنٌّ ورسالة : فنٌّ في التحصيل ، وفنٌّ في الأداء ، وهو رسالة بلّها القناعة ، وترسخها التضحية والحوافز ... وحتّى تُكَلَّل تلك الأعمال بالنجاح ، فإنني ترح على المعلمين أن يتخيروا ما يناسب طلبتهم من أساليب تربوية ، يحرصون على راحتها بين الوقت والآخر ، بما يقتضيه المقام ، فقديمًا قيل : لكلِّ مقام مقال . فقد يكون أسلوب تقريرياً مرة ، وتعبيرياً مرة أخرى ... إن القدرة على التخلُّ والتحكّم في الاختيار طلب نموذجاً جديداً من المعلمين الذين يدركون أن كلَّ متعلّم شخص فريد ، وكلُّ معلّم شخص يد ، وكلُّ محتوى تعليمي مادة فريدة ، وكلُّ علاقة بين معلّم ومتعلّم علاقة فريدة ، هذا المعلّم ستحق أن يُسمى المعلّم الباحث ، الذي يظّل في زهاب وإياب بين التنظير والتطبيق ؛ فيكون راً على الاكتشاف والإبداع ! يدرّس ويقوم ويدرس ويقوم ، فيعدل أو يضيف أو يحذف أو تشف ... وهكذا فهو يجدد باستمرار والسؤال : هل صنّع مثل هذا المعلم المثالي ممكن ؟

أظنُّ أن الأمر ليس صعباً إن صحت العزيمة .

Deleted: أظنُّ أن الأمر ليس صعباً إن صحت

العزيمة .

... وهكذا لا نستطيع أن نزع من موضوع البحث رواية أو قصة قصيرة بلغت أوج مكانها في حاضرنا ، ولا نستطيع أن نزع من المسرح بلغ كماله أو هو في سبيله إلى هذا الكمال ، ولا نطن أن وسائل الثقافة بعامّة بلغت درجات من الكمال والاجتهاد يبحث فينا الاطمئنان . فما مكان النحو إذن وسط هذه التيارات ؟ إذن ليست القضية مرتبطة بالنحو العربي فحسب وإنما تدبّ جذور الضعف في عناصر الثقافة كلها . وفي الختام أحمد الله تعالى على ما يسرّ وأعان ، وما أبرئ من الزلل ، أو الوقوع في دائرة الخطأ وعذري أنني قد بذلت جهدي ، وفوق كلِّ ذي علم عليم ، فالصواب مقصدي ، والقول الفيصل في تيسير النحو أمرٌ في غاية الصعوبة . فما زال في الموضوع بقية تستنهض همّ الباحثين والدارسين بتوفيق من الله عزّ وجلّ ، وهو المستعان وعليه التكلان ، وهو حسبي ونعم الوكيل .

Deleted: اها

Deleted:

Deleted: ف

Deleted: ح

Deleted:

Deleted: دية

نتائج وتوصيات

إنّ للغة العربيّة خصوصيّة لا يشاركها فيه غيرها من اللغات ؛ فاللغات الأخرى تواكب تاريخ أممها ، تحيا بحياته ، وتزدهر بازدهاره ، وتخبو نارها بضغفه ، وتندثر بزواله ؛ وتبقى عندها تراثاً تاريخياً ، لا يكاد يهتم بها إلا المختصون بالآثار أو تاريخ اللغات ... أما العربيّة فقد حباها الله بتاج الكرامة إلى الأزل لارتباطها بالقرآن الكريم ، فحفظت بحفظه فهي من أطول اللغات الحيّة عمراً ، تنتصب منارة هادية ، تنتسم روائعها على مدى ستة عشر قرناً من الزمان ، نترنم بأشعارها الأولى ، ونهتز طرباً لها ، ونمضي في تقليب آثار السلف فلا نمل ، نرتل أيّ الكتاب بها ، بيد أن وضع العربيّة المتصف بالثبات ، يوجب علينا البحث عن تيسير طرق دراستها ، وتطوير الوسائل التربويّة المعينة على تقريب مادّتها بشكل عام ونحوها بشكل خاص ، ذلك إنّ تيسير النحو لا يمكن أن ينفصل عن تيسير المنظومة الكبرى ، التي هي العربيّة عموماً ؛ ولا يعني هذا انتقاص السابقين وإغماطهم حقوقهم في خدمة العربيّة وتيسيرها ، أو التقليل من أدوارهم ، ولكنه التطور المهول الذي تشهده الميادين التربويّة عامّة وتعليميّة اللغات خاصّة ، والذي يهدف إلى تيسير العربيّة من خلال تبسيطها ، لا بتعديل أو بتغيير القوانين اللغويّة التي تُسيطر عليها ، وإنّما يكون ذلك بتظافر جهود المخلصين من أبنائها ، في إطار خطة لغويّة واحدة ، واضحة الأهداف ، متكاملة المراحل ، كلُّ حسب اختصاصه ، ليقف على ثغرتة مدافعاً منافحاً ، فلا يوتئّن من قبله . ذلك إنّ اللغة العربيّة لغة حضاريّة حيّة قابلة للتطور والتجدد ومسايرة التقنيات والمستجدات ، لما تحمله في طبيعة تكوينها ، وخصائصها من أسباب النمو والرقى والمرونة ، وإنّ لغة استوعبت فنون الحضارة الإسلاميّة وعلومها ، في تاريخها الطويل لجديرة بأن تستوعب المعطيات المدنيّة المعاصرة ؛ وما يسمعه المرء ويحسّه من تراجع لغوي واضح أو قصور بيّن ، إنّما يُعزى إلى أبنائها الناطقين بها ، والقائمين على خدمتها .

وبعد ، فما أسباب ضعف الطلبة في اللغة العربيّة ، التي هي عماد الثقافة ، وبمقدار قوتها وضعفها تتكون إلى حد كبير عقليّة الأمة ؟

- ١- طبيعة اللغة العربيّة فهي لغة معرّبة تتعاور أو آخرها الحركات من رفع ونصب وجر وجزم حسب العوامل المختلفة ، ولا شك أنّ اللغة العربيّة ، أصعب من اللغة الموقوفة ، التي يلتزم آخرها شكلاً واحداً في المواضع كلّها ، كالإنجليزيّة والفرنسيّة.
- ٢- الإيحاء إلى الطلبة بطريق مباشر أو غير مباشر ، بأنّ اللغة العربيّة صعبة ، وقواعدها كثيرة متشعبة ومن المستحيل الإحاطة بها ، ويترتب على ذلك عدم إقبالهم عليها والعزوف عن مذاكرتها ، فينعكس ذلك سلباً على تحصيلهم .

- ٣- غالباً ما يتمّ تدريس العربية بشكلٍ آليٍّ ، يفتقرُ إلى روح الحماسة والحِرصِ والمتابعةِ الدقيقةِ .
- ٤- الاعتماد في تعليمها على القواعد النظريةِ ، والملخصاتِ التي يُطلبُ من التلاميذ حفظها واستظهارها ، ممّا يحول دون تكوين المهارات اللغويةِ عندهم .
- ٥- تقديم اللغة العربيةِ ، في إطارٍ تراثيٍّ قديمٍ ، ليس له مساس بحياة الطالب اليومية ، مما يجعله يؤدي واجباً وظيفياً ليس غير .
- ٦- مزاحمةُ مواد اللغة العربيةِ بموادٍ أخرى كثيرة ، تساعد في تشتيت جهده ، وإهدار وقته الذي ينبغي أن يُصرف للغته ، ويزيد الطين بلةً مزاحمةُ اللغاتِ الأخرى لها في مراحلٍ مبكرةٍ من حياة الطالب .
- ٧- عدمُ مشاركة المجتمع له في إبراز دور اللغة العربيةِ والذي يتمثل باحترامها والتكلمُ بها .
- ٨- تحويلُ بعض مدرسي العربيةِ حصصهم إلى واجبات معيّنة ومعارف مفروضة دون ربطها بالوازع الديني والقومي ، فيقدمونها جسداً دون روح ، وهيكلًا عظيمًا مفزعاً مسكوناً بالأشياء المستنترّة والمقدرة والمضمرة والمحدوفة ... وربما زيد على ذلك في التدريس الجامعيّ ببعض الكتلِ الخرسانيةِ من آراء البصريين والكوفيين ، ولغةِ أكلوني البراغيث ... ويثبتون اللوحة بمسامير الخوف والتأويل ، فلا تلبث اللوحة أن تفلت من الجدار قبل أن يغادر البيت النجار .
- ٩- عدم جدوى بعض الموضوعات أو المقررات الدراسية في سني الدراسة المبكرة كالاشتغال والتنازع ... أو حتى بعض الموضوعات الأخرى كالتقائض ... إلخ فأبي معنى نقدّمه للطالب في سنّ المراهقةِ ، التي نحته فيها على حسن السلوك وعفة اللسان !
- ١٠- عنايةُ بعض المقررات الدراسية بالتفصيل الشديد لدقائق العربيةِ ؛ فتكون كمن يحرص على تنمية طفله الرضيع قبل الأوان ، فيحشو في فمه اللحم الدسمة ليقوي بها عظامه وأعضائه ، فإذا نجا الرضيع من آثار هذا الحبِّ والكرم ، فسوف تنغلق شهيقه في وجه اللحم إلى الأبد .
- ١١- قصورٌ وعجز المجامع اللغويةِ ، والمكتب الدائم لتنسيق التعريب عن أداء دورها الأمثل رغم ما قامت به من أدوارٍ لا يستخف بها ، وجهودٍ عظيمةٍ تذكر لها ، إلا أنّها في الغالب كانت توأد في محاضر الجلسات ، ولا تكاد تصل أصواتهم إلا إلى القلّة العزيرة .

- ١٢- ساعدت المدنيّة الحديثة في بعض جوانبها ، على هدر أوقات الناشئة في مطالعة أو مشاهدة وسماع بعض الأمور التي لا تسمن ولا تغني من جوع ، كالتلفاز ، والحاسب ، والصحيفة ... إلخ . ولعلّ هذه الأمور تأتي على حساب تنمية عادة المطالعة وقراءة النصوص الفصيحة ...
- ١٣- اتّباع المبدأ المعكوس في تدريس العربيّة ، فالأصل أن نتعلّم القواعد من اللغة ، لا أن نتعلّم اللغة من القواعد ، وتلك سنةٌ طبيعية أن يُستخرج المجهول من المعلوم وليس العكس . ومن ذلك أيضاً أن الكثير من المناهج العربيّة تقدّم تدريس النحو على الصرف . وكان لزاماً علينا أن نهيئ الحجارّة وندقّها على أشكالٍ متنوعة قبل أن نضعها في واجهة البناء . ولست أنكرُ أن الصرف أهمّ من النحو ، على قدر ما تكون اللغة أهمّ منهما معاً .
- ١٤- اهتمام بعض مدرّسي العربيّة بالقواعد وحفظها ، دون التركيز على واقع الاستعمال اللغويّ .
- ١٥- عدم التزام الكثير من مدرّسي العربيّة بالتحدّث بالفصيحة أثناء الشرح ... وفي النفس حاجاتٌ وفيكم فطانةٌ ! وهذا لعمر الحقّ ظلمٌ صارخٌ للغة والطلاب ... والحقّ إنّ حديث الأستاذ مع طلابه كثيراً ما يصنع المعجزات اللغويّة .
- ١٦- ضعف بعض مدرّسي العربيّة في تخصّصهم ، ضعفاً يؤثر على تحصيل طلابه ، وقديماً قالوا : فاقد الشيء لا يعطيه . وقد يجمع مع الضعف عدم المعرفة بالأساليب التربوية ...
- ١٧- قصور فهم بعض المدرّسين لوظيفة القواعد ، وعدم وضوح الأهداف من تدريسها ، فكثيراً ما يكون تدريسها بعيداً عن الغاية التي ترمي إليها .
- ١٨- قلة الموادّ النحويّة التعليميّة المناسبة ، وعدم تدريب المعلّمين على طرائق عرضها في ضوء مجموعة من المقاييس العلميّة والتربويّة .
- ١٩- سوء إعداد معلّمي العربيّة ، وعقْم طرائق التدريس المتّبعة مقارنةً بما يجري في تعليم اللغات عند الأمم الأخرى .
- ٢٠- يُثبت الواقع أنّ حفظ القواعد واستظهارها بعيداً عن ممارستها واستعمالها يقلل من جدواها في صيانة اللسان من الخطأ أو قدرتهم على التعبير بها .
- ٢١- قلة عدد الحصص المخصصة لتعليم القواعد في مرحلة ما قبل الجامعة . واعتماداً نظام الساعات المعتمدة في التدريس الجامعيّ .
- ٢٢- كثافة عدد التلاميذ في الشعب الدراسيّة ، ممّا يضعف الصلة بين المدرّس والطالب ويقلل من فرص المشاركة ، ويحول أحياناً دون وصول المعلومة بشكل دقيق .

- ٢٣- عدم استغلال الوسائل التعليمية التي تساعد على الإيضاح ، فيهدر الوقت والجهد .
- ٢٤- سوء توزيع الدرجات في المرحلة التي تسبق الجامعة ، بحيث يمكن للطالب أن ينجح في مواد العربية بسهولة ، حتى وإن أدى به الإهمال إلى حذف مادة النحو منها .
- ٢٥- نظام قبول الطلبة في الجامعات الأردنية يقوم أحياناً بتوجيه الطلبة على تخصصات لا يريدونها ، وقد تكون من بينها العربية عند بعضهم .
- ٢٦- إنَّ الطلاب المقبولين في تخصص اللغة العربية غالباً ما تكون معدلاتهم في الثانوية العامة أقل من غيرهم في معظم التخصصات الأخرى .
- هذه أشهر الأسباب التي تشيع على ألسنة المهتمين وأعلامهم ، وهي أسباب متمازجة متشابكة، ممّا يجعل العلاج ، يقوم على سلسلة من الأمور المركبة ، لعل أهمها ما يلي :
- ١- تنشيط دور اللجان الإعلامية في المجمع اللغويّة المختلفة ، والمكتب الدائم لتنسيق التعريب ومقرّه الرباط ، ودعمها بالوسائل والإمكانات المادية والمعنوية ، ليصل صوتها إلى الجميع ، وبخاصة المعنّين بتدريس العربية ، ليعلموا ثم يعملوا بما يتم في أروقتها من مناقشات ، ويصدر من قرارات ، كانت حكرًا على مجلاتها التي لا يطبع منها إلا القليل ، الذي لا يسدّ رمقاً ولا يطفئ ظمًا ، ولا يتفق مع أعداد المتعلّمين في الأقطار العربية .
 - ٢- التركيز في مقرّرات اللغة العربية ومناهجها على التطبيقات العمليّة ، سواء كان ذلك في المدرسة أم في الجامعة من غير فروع الاختصاص .
 - ٣- تدريب الطلبة على التعبيرين الكتابي والشفوي ، والاهتمام بتصحيحهما بدقة ، وإرشاد الطلبة إلى مواطن الخلل لتداركها في المستقبل .
 - ٤- تقديم اللغة العربية في إطار عصري ، يُبرز أهميّتها وضرورتها في الحياة المعاصرة ، ويربطها بالدين والهويّة القوميّة .
 - ٥- توحيد مسار العمل بين المجمع اللغويّة والتنسيق بين جهودها بشأن التعريب وتوحيد المصطلحات ... وغيرها .
 - ٦- تخفيف العبء عن المجمع اللغويّة بالانصراف إلى ممارسة أعمالها ووظيفتها الأساسية ، وعدم بعثرة جهودها من خلال إسناد بعض القضايا إليها كنشر الكتب وطبعها .
 - ٧- الاستئناس بالمصطلحات والأسماء التي تشيع على ألسنة المجتمع العربي بما يتفق مع طبيعة اللغة العربية لأنّ ذلك أجدى وأنفع .

- ٨- تكثيفُ النشاطات غير المنهجية التي من شأنها تمكين الطلبة من الإمساك بزمام العربية كالصحافة والإذاعة والخطابة وتحرير المقالات ...
- ٩- إشعارُ الطلبة أن اللغة العربية سهلة ، وأن قواعدها يسيرة ، يستطيع الطالب أن يلمَّ بها ، إن صدقت النية والعزيمة ، ويتجاوز مرحلة الضعف .
- ١٠- توجيهُ الطلبة إلى ضرورة المطالعة في الكتب الجادة المتميزة في مضمونها وأسلوبها ، وجعلها قريبةً من أيديهم .
- ١١- الاهتمامُ بالمكتبة العربية من كافة جوانبها ، وحسبك أن تقوم بسياحة في مكتبة إفرنجية وأخرى عربية لتري الفرق الذي يحزنك ، ويبعث في نفسك الخجل والشعور بالتقصير .
- ١٢- محاولةُ التقليل من منافسة اللغات الأخرى لها كالإنجليزية والفرنسية مثلاً ، وتعليقُ أمرِ هذه اللغات إلى ما بعد الصفوف الأساسية مثلاً .
- ١٣- تحقيقُ المتعة والفائدة معاً في ما يُختار من النصوص التي تكون مجالاً للتطبيق عليها لتحويلها من مجرد معرفة مفروضة أو واجبة إلى محبوبة يُتمتع بها ، وبث الحياة في الكثير من عروقها المتيبسة ، لإثارة الدافعية والتشويق عند الطلبة .
- ١٤- ضرورةُ الاهتمام بالمخرجات ، لا بالقواعد نفسها على حساب الاستعمال ، وذلك من خلال الإكثار من التطبيقات اللغوية المأنوسة .
- ١٥- الأخذُ بمبدأ التدرُّج اللغوي عند وضع المنهج التكاملي : من المرحلة الابتدائية إلى المرحلة الجامعية .
- ١٦- الاستفادة من المناهج التربوية الحديثة في تدريس اللغات ، في ظل ما تقدمه اللسانيات وتعليمية اللغة .
- ١٧- إسنادُ وضع المناهج وتنفيذها إلى أشخاص يجمعون بين التخصص الدقيق في العربية ، والخبرة الطويلة فيها تدريساً وتأليفاً ؛ امتلاك الحس اللغوي السليم ، والبصر بالمناهج التربوية القديمة والحديثة.
- ١٨- الاهتمامُ بضبط المقررات ، والكتب المدرسية بالشكل التام ، لتمكين الطلبة من القراءة الصحيحة ، وتعويدهم على الصواب .
- ١٩- إنَّ علينا أن نفرِّق بين نحو ندرسه كي نفسر به دقائق التراث ، وذلك ضروري جداً ، وبين ما يُعطى للناشئة حيث المعلومة السهلة الميسرة .
- ٢٠- إجراءُ دراساتٍ وصفيةٍ إحصائيةٍ ، لظواهر التركيب وقواعد النحو الموجودة في (الفصحى المعاصرة) ليُصار إلى وضع قواعد خاصة بالمراحل الدراسية الأولى على ضوءها .

- ٢١- حذفُ بعضُ الزوائد ، والمتسلّقات التي لا تخلو منها بعض الكتب المدرسية كالاشتغال ، والإغراء والتحذير وعطف البيان ...
- ٢٢- الدعوى إلى التدرُّج في تعليم العربية ، والانطلاق مما يألّفه التلميذ في حياتنا إلى ما هو أقلُّ ألفةً إليه .
- ٢٣- توجيهُ بعض الطاقات في سبيل إبراز السلامة اللغوية ، كلعب الأطفال والصور المتحركة ، والكتاب المصوّر والشريط المسجّل والأغنية الخفيفة ... ليستقرّ ما نوّد له الاستقرار على لسان الطفل .
- ٢٤- الاستعانةُ بما يمكن تسميته بالمنهج القطري في تعلم السليقة اللغوية وتمييزها ، من خلال تكرار الصواب أمام الناشئة ، بقراءة النصوص قراءةً تتّصف بالأناة والصبر ، وتنتهي بالحفظ ، الذي يجعل من هذه الدروس أنماطاً تركيبيةً يخترنها .
- ٢٥- الابتعاد عن الخلافات النحوية ، خاصة التي تحمل رأياً مفرداً .
- ٢٦- الابتعادُ قدر الإمكان عن التحليل الإعرابي التفكيكي ، أو نحو الكلمة المنفردة ، وتخليصه من أنقال الصنعة النحوية .
- ٢٧- الاهتمامُ بالوسائل التعليمية المساندة بعد تدريب المدرسين على استعمالها وصنعها .
- ٢٨- زيادةُ حصة أو أكثرَ على الخُطة الدراسية لطلبة الفرع العلمي في الصفين الأوّل والثاني الثانويين .
- ٢٩- تخفيفُ كثافة الشعب ما أمكن في مختلف مراحل التعليم .
- ٣٠- التأكيدُ على استخدام العربية الفصيحة في مختلف المواد ولا سيما اللغة العربية .
- ٣١- تدريبُ المعلمين والمدرّسين على أساليب إثارة دافعية المتعلّم وتشويقه .
- ٣٢- الإفادةُ من تقنية البرامج التعليمية والألعاب اللغوية التي يقدّمها الحاسوب ، واستخدامها في التعليم الصفّي والمناشط اللغوية المختلفة .
- ٣٣- إقامةُ الندوات الهادفة إلى تقويم المناهج الدراسية بين الحين والآخر .
- ٣٤- إقامةُ تعاون وثيق بين شعب المناهج المختلفة في الأقطار العربية ، والاستفادة من وجوه القوة وتفادي الضعف .
- ٣٥- الدعوةُ إلى ربط الدراسة النحوية بالنصوص الأدبية ، لتفادي الكثير من الزوائد النحوية واطّراحها .
- ٣٦- التقليلُ من طرح مساقات النحو والصرف في الجامعات في الفصل الصيفي إلا لضرورة قصوى ، وفي حدود ضيقة .
- ٣٧- يجبُ ألا نغالي بتضخيم هذه المشكلة حتى لا تصير كابوساً .

وداوهِ بالتي كانت هي الداءُ

إنَّ معلمَ العربيَّةِ في الغالبِ الأعم يعاني من نقصٍ في الإعدادِ أو ضعفٍ في الاستعداد ، تشارك متغيِّرات كثيرة في إضعاف دوره ، فيساعد برنامج قبول الطلبة سلباً في إعداد المعلم ، ناهيك عما يأخذه به بعض الأساتذة من ترحم بحاله ، وإشفاق على وضعه ، فيضع له علامة لا تكافئ ما يبذله في ورقة الامتحان ، ثم الامتحان له كبير الأثر في ضعف لغته ، فالشعبةُ كبيرةٌ وأعداد الطلبة ترهق كاهل الأستاذ غالباً ، وموعد تسليم النتائج يحين وشيكاً ، وقد تتراكم المواد في نهاية الفصل ، بما يجعل ورقة الامتحان معيبة من أمور كثيرة ، منها إنَّها في الغالب نظريَّة لا عمليَّة ، وتعتمد على الذاكرة والحفظ ، أكثر ممَّا تعتمد على التفكير والعمل ، وقد يقع الغش في مثل هذه الشعب المزدهمة ، أمَّا من جهة التصحيح ، فقد استولى على بعض مصحَّحي العربيَّة نوعٌ من العطف غريب ؛ فهم يبنون تساهلهم على فكرتين باطلتين : أولاهما أن العربيَّة هي لغة الطالب الأصلية فلا يصحَّ أن يرسل الطلبة فيها ، وهذا غير صحيح . والثانيةُ غلبةُ الرحمة على نفوسهم في ظلِّ الظروف الماديَّة التي تُسيطر على المجتمعات العربيَّة . ولهذا النوع من المتساهلين طريقة خاصة في التصحيح ، تتملُّ بكثرة التفريعات ، فيحدث أن الطالب قد يخطئُ أخطاءً يستحق عليها الرسوب الذريع ، ومع ذلك فإنَّه قد ينجح لأنَّه أعرب الكثير من تلك الجزئيات .

إنَّ دور معلم العربيَّة بمختلف مقرراتها في مراحل التعليم الإعداديِّ والثانويِّ لا يمكن إغفاله ، لأنَّه يشكِّل أسَّ البناء العظيم في حياة الناشئة ، وعقولهم تماماً كالقطعة من المعجون ، إن شاء صنع منها أسداً أو صورة فارس أو ... ولذلك فإنَّ الأمم المتقدِّمة تحرصُ حرصاً شديداً أن تقوم أعلى الكفاءات بتدريس الصفوف الأولى ، إنَّ بعض المعلمين في ظلِّ الظروف المعاصرة ، قد يدرِّس بعد طول انقطاع عن علمه ، بما يفقده الكثير من معلوماته ، ناهيك عن أنَّ ما يتقاضاه المعلم قد لا يفي بكثير من حاجاته الأساسية ، بما يجعل منه همماً يعيش معه ، ولا يفارقه ، وقد يعملُ عملاً إضافياً آخر ، فيكون ذلك على حساب مهنته الأساسية ، وقد تنتفي القدوة عن كثير منهم ، فتتصرم حبال الود بينه وبين تلاميذه ، أو تنزع الثقة بما يقوله .

لذلك ينبغي الاهتمام باختبار المعلمين قبل اختيارهم وإخضاعهم لحقبة تجربيَّة ، وتعهدهم بالتأهيل التربويِّ ، وتنشيط معلوماتهم من خلال ما يجري لهم من دورات . وإعادة الاختبار للمعلمين في مدارسنا ... ومنح المتفوقين منهم الحوافز الماديَّة والمعنويَّة ، وينبغي أن يكون هذا المعلم متمكناً في علمه ، مطلعاً على خباياه ، عارفاً بخفاياه ، متخصصاً فيه .

والمدرس الكفاء هو الذي يكون قادراً على صنع العمليَّة التعليميَّة التعليميَّة ، إنه القائد الأمين لطلابه ، يحسن إدارة الصف ، ويمتلك القدرة على إدارة قنوات الحوار ، يثير الدافعيَّة والاستشراف عند طلبته ، يربط أحداث الدرس بالحياة ما أمكن ذلك . يمتلك أسلوباً مثيراً في

تحفيز أبنائه، وينمي السلوك الحسن لديهم ، ويغرس فيهم القيم المثلى ؛ إنَّ مَنْ كانت هذه صفاته يُطلق عليه اسم المدرس المنتج ، لأنه ليس بالضرورة أن يجيب عن أسئلة الطلبة كلّها ، فقد يحيل بعضهم إلى المكتبة ، وقد يرشد آخر إلى استخراج معنى لفظة من المعجم، وقد يطرح سؤالاً على مسامح الطلبة ، وقد يحيل بعضهم إلى كتب التراجم أو التاريخ ، والآخرين إلى كتب الفقه والأصول ... وقد ينهي موضوعه بسؤال يطلب عنه إجابة ! وهكذا يكون طلبة الفصل كخليّة النحل ، كلُّ يؤدي دوره بانتظام .

ومما تجدر الإشارة إليه إنَّ التدريس فنٌّ وذوقٌ ، قد لا يستطيع إتقانه كلُّ متعلّم ، حتّى ولو بلغ من العلم ما بلغ ، لأنّ التعليم فنٌّ ورسالة : فنٌّ في التحصيل ، وفنٌّ في الأداء ، وهو رسالة تجلّها القناعة ، وترسخها التضحية والحوافز ... وحتّى تُكَلَّل تلك الأعمال بالنجاح ، فإنني أقترح على المعلّمين أن يخيروا ما يناسب طلبتهم من أساليب تربوية ، يحرصون على مرااحتها بين الوقت والآخر، بما يقتضيه المقام ، فقديمًا قيل : لكلِّ مقام مقال . فقد يكون الأسلوب تقريرياً مرة ، تعبيرياً مرة أخرى ... إن القدرة على التخلُّ والتحكّم في الاختيار تتطلّب نموذجاً جديداً من المعلمين الذين يدركون أن كلَّ متعلّم شخص فريد ، وكلُّ معلّم شخص فريد ، وكلُّ محتوى تعليميّ مادة فريدة ، وكلُّ علاقة بين معلّم ومتعلّم علاقة فريدة ، هذا المعلّم يستحق أن يُسمى المعلّم الباحث ، الذي يظلل في ذهاب وإياب بين التنظير والتطبيق ؛ فيكون قادراً على الاكتشاف والإبداع ! يدرّس ويقوم ويدرس ويقوم ، فيعدّل أو يضيف أو يحذف أو يكتشف ... وهكذا فهو يجدد باستمرار والسؤال : هل صنّع مثل هذا المعلم المثالي ممكن ؟

أظنُّ أنّ الأمر ليس صعباً إن صحت العزيمة .

... وهكذا لا نستطيع أن نزعّم أن موضوع البحث رواية أو قصة قصيرة بلغت أوج مكانها في حاضرنا ، ولا نستطيع أن نزعّم أن المسرح بلغ كماله أو هو في سبيله إلى هذا الكمال ، ولا نظن أن وسائل الثقافة بعامة بلغت درجات من الكمال والاجتهاد يبعث فينا الاطمئنان . فما مكان النحو إذن وسط هذه التيارات ؟ إذن ليست القضية مرتبطة بالنحو العربيّ فحسب وإنما تدبُّ جذور الضعف في عناصر الثقافة كلّها.

وفي الختام أحمد الله تعالى على ما يسرّ وأعان ، وما أبرئ من الزلل ، أو الوقوع في دائرة الخطأ وعذري أنّي قد بذلت جهدي ، وفوق كلِّ ذي علمٍ عليم ، فالصواب مقصدي ، والقول الفيصل في تيسير النحو أمرٌ في غاية الصعوبة . فما زال في الموضوع بغيّة تستنهض همم الباحثين والدارسين بتوفيق من الله عزّ وجلّ ، وهو المستعان وعليه التكلان ، وهو حسبي ونعم الوكيل .

أشهر المصادر والمراجع

أ- المراجع العربية :

- ١- إبراهيم ، عبد العليم ، (١٩٨٢م). النحو الوظيفي . ط ٥ . دار المعارف ، القاهرة .
- ٢- أحمد ، محمد خلف الله ، (١٩٦١م) . معالم التطور الحديث في اللغة العربية وآدابها . القاهرة .
- ٣- الأحمر ، خلف بن حيّان ، (ت نحو ١٨٠ هـ) . مقدّمة في النحو ، تحقيق عز الدين التنوخي ، دمشق ، ١٩٦١ م .
- ٤- الأزهري ، خالد بن عبدالله ، (د . ت) . شرح التصريح على التوضيح . دار إحياء الكتب العربية .
- ٥- الإستراباذي ، رضي الله محمد بن الحسن (ت ١٨٦ هـ) . شرح الكافية في النحو . دار الكتب العلميّة ، بيروت ، د.ت .
- ٦- الأسد ، ناصر الدين ، (١٩٨٨م). مصادر الشعر الجاهلي وقيمتها التاريخية . ط٧. دار الجيل ، بيروت .
- ٧- الإسنوي ، جمال الدين بن عبد الرحيم (ت ٧٧٢ هـ) . الكوكب الدرّي فيما يتخرّج على العلل النحويّة من الفروع الفقهيّة . تحقيق محمد حسن عواد . دار عمّار ، عمان ، ١٩٨٥م .
- ٨- الأفغاني ، سعيد ، (١٩٦٢ م) - حاضر اللغة العربية في الشام . القاهرة ، .
- في أصول النحو . د.م. ١٩٥١ م .
- من حاضر اللغة . ط ٢ . دمشق ، ١٩٧١م .
- ٩- أمين ، أحمد ، (١٩٥٢ م) ، ضحى الإسلام . ط ٧ . القاهرة ، .
- ١٠- أمين ، محمد شوقي . مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاماً . مطابع الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، د. ت .
- ١١- الأنباري ، عبد الرحمن بن محمد ، أبو البركات . (ت ٥٧٧ هـ) . نزهة الألباء . القاهرة ، ١٩٦٧م .
- ١٢- الأنصاري ، ابن هشام أحمد بن عبد الرحمن (ت ٨٣٥ هـ) . أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك . ط ٨ . دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ١٩٨٦ م .
- ١٣- أنيس ، إبراهيم ، من أسرار اللغة . ط ٦ . مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٨٧م .

- ١٤- أيّوب ، عبد الرحمن ، أصوات اللغة . ط٢ . مطبعة الكيلاني، القاهرة ، ١٩٦٨م.
- دراسات نقدية في النحو العربي ، مؤسسة الصباح للنشر
والتوزيع ، الكويت ، ١٩٥٧ م.
- ١٥- بدوي ، أحمد أحمد ، سيبويه حياته وكتابه . مكتبة نهضة مصر بالجّالة ،
القاهرة ، د.ت .
- ١٦- بدوي ، السعيد. مستويات العربية المعاصرة في مصر. القاهرة ، ١٩٧٧م.
- ١٧- برانق ، محمد أحمد ، وزملاؤه ، النحو المنهجيّ . ط٢ . مطبعة لجنة
البيان العربيّ ، القاهرة ، ١٩٥٩م.
- ١٨- بروكلمان ، كارل . تاريخ الأدب العربيّ ، ترجمة عبد الحلّيم النجّار ، دار
المعارف ، د.ت .
- ١٩- بشر، كمال. التفكير اللغوي بين القديم والحديث . مكتبة الشباب ، القاهرة،
د.ت .
- ٢٠- البكّاء ، محمد كاظم . منهج كتاب سيبويه في التقويم النحويّ . دار
الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٨٩ م .
- ٢١- البنّا ، محمد . الإعراب سمة العربية الفصحى . القاهرة ، ١٩٨١ م .
- ٢٢- تنباك ، مرزوق. الفصحى ونظرية الفكر العاميّ . مطابع الفرزدق التجارية،
الرياض ، ١٩٨٨م.
- ٢٣- التوحيديّ ، أبو حيّان علي بن محمد (ت نحو ٤٠٠ هـ) الإمتاع
والمؤانسة. شرح أحمد أمين وأحمد الزين ، بيروت ، د.ت.
- ٢٤- الجابريّ ، محمد عابد . تكوين العقل العربيّ . بيروت ، ١٩٨٤م.
- ٢٥- الجاحظ ، أبو عثمان عمرو بن بحر (ت٤٥٥هـ) . الحيوان . تحقيق عبد
السلام هارون ، دار إحياء التراث العربيّ ، بيروت ، د.ت.
- البيان والتبيين. تحقيق عبد السلام هارون ، دار الفكر ، بيروت،
د.ت .
- ٢٦- الجارم ، علي ومصطفى أمين . النحو الواضح ، القاهرة ، ١٩٨٣ م.
- ٢٧- الجمحيّ ، محمد بن سلام (ت٢٣٣هـ) . طبقات فحول الشعراء. دار
المعارف ، القاهرة ، ١٩٤٧م.

- ٢٨- ابن جنّي ، أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٢ هـ) . الخصائص . ط ٢ . تحقيق محمد علي النجّار ، دار الهدى ، بيروت ، د.ت.
- ٢٩- جواد ، مصطفى . المباحث اللغويّة في العراق ومشكلة العربيّة العصريّة . ط ٢ . مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٦٥ م.
- ٣٠- ابن الجوزيّ ، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي (ت ٥٩٧ هـ) . العغل المتناهية في الأحاديث الواهية . تحقيق إرشاد الحقّ الأثريّ ، منشورات إدارة العلوم الأثرية ، فيصل آباد ، باكستان ، ١٩٨١ م.
- ٣١- حجازي ، محمود فهمي . علم اللغة العربية . ط ٢ . دار الثقافة ، القاهرة ، ١٩٧٣ م .
- أصول الفكر العربي الحديث عند الطهطاويّ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٤ م.
- ٣٢- الحديثي ، خديجة ، كتاب سيبويه وشروحه . مطابع دار التضامن ، بغداد ، ١٩٦٧ م.
- موقف سيبويه من الضرورة . جامعة الكويت ، الكويت ، د.ت.
- ٣٣- حسّان ، تمّام . اللغة العربيّة بين المعيارية والوصفيّة ، دار الثقافة ، الدار البيضاء ، ١٩٨٠ م.
- اللغة العربيّة معناها ومبناها . عالم الكتب للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٩٨ .
- ٣٤- حسن ، عبّاس . النحو العربيّ . دار المعارف ، مصر ، ١٩٧٥ .
- ٣٥- حسن ، محمد عبد الغني . عبدالله فكريّ . القاهرة ، ١٩٦٥ .
- ٣٦- حسين ، محمد مكامل . اللغة العربيّة المعاصرة . دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٦ م.
- ٣٧- الحصري ، ساطع . في اللغة والأدب . ط ٢ . بيروت ، ١٩٦٦ م .
- منكراتي في العراق . بيروت ، ١٩٦٧ م .
- ٣٨- الحلبيّ ، أبو الطيّب عبد الواحد بن علي (ت ٣٥١ هـ) . مراتب النحويين . تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، مكتبة نهضة مصر ، القاهرة ، ١٩٥٤ م .
- ٣٩- أبو حمدان ، سمير . قاسم أمين . دار الكتاب العالمي ، بيروت ، ١٩٩٣ م .
- ٤٠- الحموي ، ياقوت بن عبدالله (٦٢٦ هـ) . معجم الأدباء . تحقيق أحمد فريد رفاعي ، القاهرة ، ١٩٣٦ م .

- ٤١- الخثران ، عبدالله بن محمد . **مراحل تطوّر الدرس النحويّ** . دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٣ .
- ٤٢- ابن خلدون ن عبد الرحمن بن محمد (ت ٨٠٨ هـ) . **مقدمة ابن خلدون** . دار العودة ، بيروت ، د.ت .
- ٤٣- خليف ، يوسف ، **حياة الشعر في الكوفة في نهاية القرن الثاني الهجري** . دار الكتاب العربيّ ، القاهرة ، ١٩٦٨ م .
- ٤٤- خليفة ، حاجي مصطفى بن عبدالله (ت ١٦٧ هـ) . **كشف الظنون عن أسماء الفنون** . مطبعة وكالة المعارف ، تركيا ، ١٩٤١ م .
- ٤٥- خليفة ، عبد الكريم . **تيسير العربية بين القديم والحديث** . منشورات مجمع اللغة العربية الأردنيّ ، عمان ، ١٩٨٦ م .
- ٤٦- خليل ، حلمي . **العربية وعلم اللغة البنيويّ** . دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٨٦ م .
- ٤٧- خليل ، عبدالله أحمد . **إحياء النحو وتجديده** . منشورات جامعة عمر المختار ، ١٩٩٤ م .
- ٤٨- الخولي ، أمين . **مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب** . دار المعرفة ، القاهرة ، ١٩٦١ م .
- ٤٩- الدُجني ، فتحي . **النزعة المنطقيّة في النحو العربي** . وكالة المطبوعات ، الكويت ، ١٩٨٢ م .
- ٥٠- الدخيل ، حمد بن ناصر . **مظاهر وآراء في اللغة العربيّة** . منشورات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، الرياض ، ١٩٩٤ م .
- ٥١- دمشقية ، عفيف . **المنطلقات التأسيسيّة والفنيّة في النحو العربيّ** . معهد الإنماء العربيّ ، بيروت ، ١٩٧٨ م .
- ٥٢- الراجحيّ ، عبده . **التطبيق النحويّ** . دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٠ م .
- ٥٣- الزبيديّ ، أبو بكر محمد بن الحسن (ت ٣٧٩ هـ) . **الواضح في علم العربيّة** . تحقيق أمين علي السيد ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٥ م .
- **طبقات النحويين واللغويين** . ط ٢ . تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٣ م .
- ٥٤- الزجّاجي ، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحق (ت ٣٣٧ هـ) . **الجمال في النحو** . ط ٢ . تحقيق ابن أبي شنب ، بكلية الجزائر ، باريس ، ١٩٥٧ م .

- ٥٥- الزركلي، خير الدين. الأعلام. ط٩. دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٩٠ م.
- ٥٦- زكريا، نفوسة، تاريخ الدعوة إلى العامية وآثارها في مصر. ط٣. دار المعارف، ١٩٨١ م.
- ٥٧- زهران، البدرأوي. رفاة الطهطاوي وتيسير نحو العربية في كتابه التحفة المكتبية. دار المعارف، ١٩٨٨ م.
- ٥٨- الزيدي، قاصد ياسر. فقه اللغة العربية. مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ١٩٨٧ م.
- ٥٩- سالم، أمين عبدالله. تجديد النحو ونظرة سواء. مطبعة الأمانة، القاهرة، ١٩٨٦ م.
- ٦٠- السامرائي، إبراهيم. تنمية اللغة العربية في العصر الحديث. دار المعرفة، القاهرة، ١٩٧٣ م.
- ٦١- السحيمات، يوسف. مبادئ في الصرف العربي، دار حنين، عمان، ٢٠٠٢ م.
- ٦٢- السرطاوي، معاذ. ابن مضاء القرطبي وجهوده النحوية. دار مجدلاوي، عمان، ١٩٨٨ م.
- ٦٣- سغفان، كامل، أمين الخولي في مناهج تجديده. المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، القاهرة، ١٩٧٧ م.
- ٦٤- أبو السعود، صابر بكر. في نقد النحو العربي. دار الثقافة، مصر، ١٩٨٨ م.
- ٦٥- سعيد، مصطفى وآخرون، نزهة المتقين في شرح رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين. ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٧٨ م.
- ٦٦- السكاكيني، خليل. حاشية تقرير لجنة النظر في تيسير قواعد الصرف والنحو والبلاغة. مطبعة بيت المقدس، القدس، ١٩٣٨ م.
- ٦٧- السمرة، محمود ونهاد الموسى. التطبيقات اللغوية للثاني الثانوي، ط٣، سلطنة عُمان، ١٩٨٦ م.
- ٦٨- سيبويه، عمرو بن عثمان (ت ١٨٠ هـ) الكتاب. تحقيق عبد السلام هارون. عالم الكتب، بيروت، د.ت.
- ٦٩- السيد، عبد الحميد. تاريخ النحو وأصوله. مكتبة الشباب، القاهرة، ١٩٧٧ م.
- ٧٠- السيد، عبد الرحمن. مدرسة البصرة. دار المعارف، القاهرة، د.ت.

- ٧١- السيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١ هـ) .
الاقتراح . تحقيق وتعليق أحمد قاسم ، مطبعة السعادة ، القاهرة ، ١٩٧٦م .
- الجامع الصغير . تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، مكتبة
الطبوني ، دمشق ، ١٣٥٢ هـ .
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها . تحقيق محمد أحمد وزميليه . دار
الفكر ، د.ت .
- همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية . دار المعرفة ،
بيروت ، د.ت .
- ٧٢- الشاطر ، محمد الشاطر أحمد . الموجز في نشأة اللغة . مكتبة الكليات
الأزهرية ، القاهرة ، ١٩٨٣م .
- ٧٣- شاهين ، عبد الصبور . في علم اللغة العام . ط ٢ ، ١٣٩٧ هـ .
- ٧٤- شاهين ، يوسف محمود . محاولات التجديد في النحو ، رسالة جامعية
غير منشورة : باليرموك ، ١٩٨٩ ، محفوظة بمكتبة الجامعة الأردنية .
- ٧٥- الصبّان ، محمد بن علي (ت ١٢٠٦ هـ) . حاشية الصبّان على شرح
الأشْموني على ألفية ابن مالك ، دار إحياء الكتب العربية ، د.ت .
- ٧٦- الصعدي ، عبد المتعال . النحو الجديد . دار الفكر العربي ، القاهرة ،
١٩٤٧م .
- ٧٧- ضيف ، شوقي ، الأدب العربي المعاصر في مصر . ط ٥ ، دار المعارف ،
القاهرة ، ١٩٧٤م .
- تجديد النحو ، ط ٤ . دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٢م .
- تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً مع نهج تجديده ، دار المعارف ،
مصر ، ١٩٨٦ .
- مجمع اللغة العربية في خمسين عاماً ١٩٣٤ - ١٩٨٤م . ط ١
مجمع اللغة العربية ، القاهرة ، ١٩٨٤م .
- المدارس النحويّة ، ط ٢ ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٢م .
- ٧٨- الطبري ، أبو جعفر محمد بن جرير (ت ٣١٠ هـ) . تاريخ الرسل والملوك .
دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٢م .
- ٧٩- الطنطاوي ، محمد ، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ، ط ٢ ، القاهرة ،
١٩٦٩م .

- ٨٠- الطهطاوي ، رفاعة ، التحفة المكتبيّة لتقريب اللغة العربيّة . القاهرة ، ١٨٦٨م .
- ٨١- عابدين ، عبد المجيد . المدخل إلى دراسة النحو العربيّ على ضوء اللغات الساميّة . مطبعة الشبكي ، القاهرة ، ١٩٥١م .
- ٨٢- عبد التوّاب ، رمضان . بحوث ومقالات في اللغة ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٩٨٢م .
- فصول في فقه العربية . ط٢ ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٩٨٥م .
- ٨٣- عبد الكريم ، أحمد عزّت . تاريخ التعليم في مصر . القاهرة ، د.ت .
- التعليم في عهد محمد علي . القاهرة ، د.ت .
- ٨٤- عبد المهدي ، عبد الجليل وزملاؤه . ظواهر في تاريخ الأدب للصف الثاني الثانوي . المديرية العامة للمناهج ، وزارة التربية ، عمّان . ١٩٩٦م .
- ٨٥- عبد النبي ، يعقوب ، النحو الجديد (النحو الحديث) . مخطوطة محفوظة بمجمع اللغة العربيّة ، القاهرة .
- ٨٦- عبده ، عبد العزيز . المعنى والإعراب عند النحويّين ونظرية العامل . ليبيا ، طرابلس ، ١٩٨٢م .
- ٨٧- عوّاد ، كوركيس . سيبويه إمام النحاة في آثار الدارسين . مطبوعات المجمع العلمي العراقي ، بغداد ، ١٩٧٨م .
- ٨٨- عرفة ، محمد أحمد ، النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة . مطبعة السعادة ، القاهرة . د.ت .
- ٨٩- العزّاوي ، نعمة رحيم . في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث . دار الشئون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٩٥م .
- ٩٠- عطار ، أحمد عبد الغفور . الزحف على لغة القرآن . دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٨٦م .
- قضايا ومشكلات لغوية . تهامة للنشر ، جدّة ، ١٩٨٢م .
- ٩١- العقيلي ، نجيب . المستشرقون . دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٤م .
- ٩٢- العقّاد ، عبّاس محمود . أشتات مجتمعات في اللغة والأدب . نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٩٥م .
- ٩٣- ابن عقيل ، عبدالله (ت ٦٧٢ هـ) . شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك . د.م ، د.ت .

- ٩٤- عبد اللطيف ، محمد حماسة ، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث . مكتبة أم القرى ، الكويت ، ١٩٨٤م .
- ٩٥- علي ، جواد . المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام . ط ٢ . دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٧٦ م .
- ٩٦- عمارة ، محمد . رفاة الطهطاوي . ط ٢ . دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٨٨م .
- قاسم أمين . دار الهلال ، القاهرة ، ١٩٨٠م .
- ٩٧- عمر ، أحمد مختار . البحث اللغوي عند العرب . عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٨٧م .
- ٩٨- عمر ، أحمد مختار وزميلاه . النحو الأساسي . ذات السلاسل ، الكويت ، ١٩٨٤م .
- ٩٩- عون ، حسن . اللغة والنحو . مطبعة رويال ، الإسكندرية ، ١٩٥٢م .
- ١٠٠- عيد ، محمد . أصول النحو العربي ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٧٨م .
- المظاهر الطارئة على الفصحى . عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٨٠م .
- النحو المصقّى ، مكتبة الشباب ، القاهرة ، ١٩٧٢م .
- ١٠١- الغرناطيّ ، أبو حيان محمد بن يوسف (ت ٧٤٥ هـ) . تفسير البحر المحيط . دراسة وتحقيق عادل أحمد وزميله . دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩٣م .
- ١٠٢- ابن فارس ، أحمد (ت ٣٩٥ هـ) . الصحابي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها . المكتبة السلفية ، القاهرة ، ١٩١٠م .
- ١٠٣- فكري ، عبدالله باشا ، الفصول الفكرية للمكاتب المصرية ، طبع حجر ، القاهرة ، ١٢٩٤ هـ .
- ١٠٤- فك ، يوهان ، العربية . ترجمة عبد الحليم النجار . دار الكتاب العربي ، القاهرة ، ١٩٥١ م .
- ١٠٥- قاصد ، قاسم عبد الرضا ، محاولات حديثة في تيسر النحو . رسالة جامعية بالبصرة غير منشورة ، محفوظة ، بمكتبة الجامعة الأردنية .
- ١٠٦- فهمي ، ماهر حسن ، قاسم أمين ، القاهرة ، ١٩٦٣ م .
- ١٠٧- قباوة ، فخر الدين ، إعراب الجمل وأشباه الجمل . ط ٤ . دار الآفاق الجديدة، بيروت ، ١٩٨٣م .
- ١٠٨- ابن قتيبة ، الدينوري عبدالله بن مسلم (ت ٢٧٦ هـ) . عيون الأخبار . دار الكتب ، د.ت .

- ١٠٩- القفطي ، علي بن يوسف أبو الحسن (ت ٦٤٦ هـ) . إنباه الرواة على أنباه النحاة . تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم . دار الفكر العربي ، القاهرة ، ١٩٨٦م .
- ١١٠- القوصي ، عبد العزيز وآخرون . تيسير النحو . القاهرة ، ١٩٤٩م .
- ١١١- كريم ، فون . الحضارة الإسلامية ومدى تأثيرها بالموثرات الأجنبية . تعريب مصطفى طه بدر . دار الفكر العربي ، القاهرة ، د.ت .
- ١١٢- اللحام ، دلال عبد الرؤوف ، تيسير تعليم النحو في القرن العشرين . رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الأردنية ، عمان ، ١٩٨٨م .
- ١١٣- ابن مالك ، محمد بن عبدالله (٦٧٢هـ) . تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد . تحقيق وتقديم محمد كامل بركات ، القاهرة ، ١٩٦٧م .
- ١١٤- مؤتمر البحث اللساني والسيميائي . كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، الرباط ، المغرب ، ١٩٨١م .
- ١١٥- المبارك ، مازن ، التعليم العالي والبحث العلمي . ط ٣ . دار النفائي ، مؤسسة الرسالة ، ١٩٨٥م .
- ١١٦- مبروك ، عبد الوارث . في إصلاح النحو العربي . دار القلم ، الكويت ، ١٩٨٥م .
- ١١٧- مجلة كلية الآداب ، جامعة القاهرة : م ٢ ، م ١٣ ، م ٦١ .
- ١١٨- مجلة الأزهر : م ٣٠ ، م ٣١ ، م ٣٩ .
- ١١٩- مجلة جنور . النادي الأدبي الثقافي ، جدة ، العدد الخامس ، لسنة ٢٠٠١م .
- ١٢٠- مجلة علوم اللغة ، جامعة القاهرة ، العدد ٢٤ لسنة ٢٠٠٤م .
- ١٢١- مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية . العدد الأول ، فاس ، ١٩٨٧م .
- ١٢٢- مجلة المجمع العلمي ، دمشق ، لسنة ١٩٥٧م .
- ١٢٣- مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة : م ٦ ، م ١٦ ، م ٢٢ ، م ٢٥ ، م ٤٦ ، م ٤٧ .
- ١٢٤- مجلة المناهل المغربية ، العدد ٣٢ ، لسنة ١٩٨٢م .
- ١٢٥- المخزومي ، مهدي . في النحو العربي نقد وتوجيه . المكتبة العصرية ، صيدا ، لبنان ، ١٩٦٤م .
- ١٢٦- مذكور ، إبراهيم بيومي ، في اللغة والأدب . القاهرة ، ١٩٧١م .

- **مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً ١٩٣٢-١٩٦٢** . الهيئة العامة
لشئون المطابع الأميرية ، القاهرة ، ١٩٦٤م.
- ١٢٧- المرصفي ، أحمد بن محمد . **تقريب فنّ العربيّة لأبناء المدارس الابتدائية** .
القاهرة ، ١٢٨٦ هـ .
- ١٢٨- المرصفي ، حسين . **الوسيلة الأدبية في العلوم العربيّة** . تحقيق وتعليق
عبد العزيز الدسوقي . الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٢م .
- ١٢٩- مرعي ، فؤاد . **في اللغة والتفكير** . دار المدى للثقافة ، دمشق ، ٢٠٠٢م .
- ١٣٠- مصطفى ، إبراهيم . **إحياء النحو** . لجنة التأليف والنشر ، القاهرة ،
١٩٥٩م .
- ١٣١- مصطفى إبراهيم ، وآخرون . **تحرير النحو** ، دار المعارف ، القاهرة ،
١٩٥٨م .
- ١٣٢- ابن مضاء ، أحمد بن عبد الرحمن القرطبيّ (ت ٥٩٢ هـ) . **الردّ على
النحاة** . تحقيق شوقي ضيف ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٤٧م .
- ١٣٣- أبو المكارم ، علي . **أصول التفكير النحويّ** . الجامعة الليبيّة ، ليبيا ،
١٩٧٣م .
- ١٣٤- مكرم ، عبد العال سالم . **تطبيقات نحوية وبلاغية** . ط٢ . مؤسسة الرسالة ،
بيروت ، ١٩٩٢م .
- **الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي** . مؤسسة الوحدة للنشر
والتوزيع ، الكويت ، ١٩٧٧م .
- ١٣٥- الملح ، حسن خميس . **التفكير العملي في النحو العربي** . دار الشروق ،
عمان ، ٢٠٠١م .
- ١٣٦- موسى ، سلامة . **البلاغة العصريّة واللغة العربيّة** . ط٤ . مطبعة النقدّم ،
القاهرة ، ١٩٦٤م .
- ١٣٧- موسى ، عطا محمد محمود . **مناهج الدرس النحويّ في العالم العربيّ في
القرن العشرين** . دار الإسراء ، عمان ، ٢٠٠٢م .

- ١٣٨- الموسى ، نهاد . في تاريخ العربية . الجامعة الأردنية ، عمان ، ١٩٧٦م .
 - قضية التحول إلى الفصحى في العالم العربي الحديث . دار الفكر ، عمان ، ١٩٨٧م .
 - مقدمة في علم تعليم اللغة العربية . دار العلوم للطباعة والنشر ، الرياض ، ١٩٨٤م .
- ١٣٩- الموسى ، نهاد وعلي أبو هلاله . النحو الواضح صورة معدلة ، المذكرة الأولى للصف الأول الثانوي ، المديرية العامة للمناهج ، عمان ، ١٩٧٣م .
- ١٤٠- الموسى ، نهاد وآخرون . قواعد اللغة العربية للصف التاسع . المديرية العامة للمناهج ، عمان ، ١٩٩١م .
 - قواعد اللغة العربية للصف الثاني الثانوي ، ط٢ ، المديرية العامة للمناهج ، ١٩٧٤م .
- ١٤١- ناصف ، حفني وآخرون . قواعد اللغة العربية ، القاهرة ، ١٨٩١م .
- ١٤٢- ناصف ، علي النجدي . من قضايا اللغة والنحو . مكتبة نهضة مصر بالجالة ، القاهرة ، ١٩٥٧م .
- ١٤٣- النجّار ، فوزي . علي مبارك . القاهرة ، ١٩٦٧م .
- ١٤٤- ندوة في النحو والصرف . دمشق ، الكتاب الأول والثاني ، ١٩٩٤م .
- ١٤٥- ابن النديم ، إسحق بن إبراهيم (ت ٢٣٥ هـ) . الفهرست . دار المعرفة ، بيروت ، د. ت .
- ١٤٦- النووي ، يحيى بن شرف (ت ٦٧٦ هـ) رياض الصالحين . دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ١٩٥٥م .
- ١٤٧- هلال ، محمد محمود . الكامل في الدراسات النحوية . جامعة قاريونس ، بنغازي ، د. ت .
- ١٤٨- الهندي ، علاء الدين علي المتقي بن حسام الدين . كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال . مكتبة التراث الإسلامي ، حلب ، ١٩٧٧م .
- ١٤٩- هيكل ، محمد حسين . تراجم مصرية وغربية . القاهرة ، د. ت. ١
- ١٥٠- وادي ، طه . شوقي ضيف سيرة وتحيّة . دار المعارف ، القاهرة ، د. ت.

- ١٥١- وافي ، علي عبد الواحد . اللغة والمجتمع . ط ٢ . دار إحياء الكتب العربية، ١٩٥١ .
- فقه اللغة . القاهرة ، ١٩٦٨م .
- ١٥٢- الوراق ، أبو الحسن محمد بن عبدالله (ت ٣٨١ هـ) . علل النحو . دار الكتب العلمية ، بيروت ، د.ت .
- ١٥٣- ياقوت ، محمود سليمان . النحو العربي . دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٤م .
- ١٥٤- ابن يعيش ، موفق الدين (ت ٦٤٣ هـ) . شرح المفصل ، عالم الكتب ، بيروت ، د.ت .

ب- المراجع الأجنبية :

1. M.S. Howell of classical Arabic language . 1883.Vol.1.
2. Stetkevych , J.The modern Arabic Literary language lexical and stylistic Developments . chicago .1970 .
3. AL Toma , Saleh . Carrent Trends in linguistics , Vol. 6.
4. W.S. Jevons , Elementary lessons in logic, London. 1913.
5. Wilson . P.G. German Grammer (Teach your self series) London,1963.

ABSTRACT**The Contribution of Egyptian Scholars in the Modern Movement towards
the Simplification of Arabic Syntax****By****Yousuf . H. Suheimat**

Syntax forms the basic aspect in language teaching. Difficulties and complexities have been adjacent to this aspect of language since the starting point of its studies. Consequently, following the first stage, linguists have been trying to simplify it using scientific abbreviations. The number of books and studies written in syntax has increased rapidly and the main and precise textbooks in syntax have appeared. Then, the linguists work hard to explain and simplify these books. Appendices and indices were added to these books side by side with purification of them from erroneous explanations, which devalued them and blocked the development of language studies for a long period. Moreover, some linguists follow descriptive procedures rather than analogy in their studies, which complicates the situation and the language appeared as if it were not suitable for modern development. Another group took philosophy as an approach for their analysis and research. This approach seemed attractive for many other scholars and readers, but it was not fair in many explanations of different syntactic issues. The result of this approach is similar to a person who imagines a nice picture then carves it, but afterwards it appears so impressive and fantastic that he started worshipping it.

Accordingly, the necessity for great efforts to purify, simplify and bring syntax for students and scholars in an easy way becomes urgent. So, many scholars start

reconsidering the original books and the traditional syntactic theories to clarify and simplify them applying different approaches addressed to students, traditionalists and modern scholars.

The researcher investigates these approaches which tried to simplify and purify syntax. He took one country, Egypt, as an example within a certain period, which is contemporary age (from the middle of the 19th century). All the works before this period were reviewed without emphasis to give a clear picture of the root of the problem.

This study consists of two chapters and 7 sections. The first chapter covers the establishment of syntactic studies, the reasons for that, the traditional and modern grammarians' viewpoints and the difficulties and drawbacks of syntax. Then it shows the attempts to simplify it and the positive effect of Napoleon invasion to the area on language studies, which is treated as the starting point of the new era of simplification of syntax.

The second chapter covers the first attempts to restudy syntax such as the efforts done by *Ali Mubarak basha, Rifa'at Al-TahTawi, Ahmad Al-MurSfi* and *Hussain Al-MurSafi*. Also, it handles the efforts of group work, which was supported by the government to simplify syntax. Moreover, it handles the efforts of the graduate and undergraduate students in this respect. All of these were discussed in the first and second sections. The third section handles the suspicious works, which take simplification as an excuse to degrade the language, such as what was done by *Qasim Amin* and *Salamah musa*. In the fourth section, the study handles the second generation of syntactic analysis such as 'revival of syntax' by *Ibrahiim MusTafa*, the attempt of the *Egyptian Ministry of Education*, -----by *Muhammad Ahmad Baraniq*, 'New Syntax' by *Jaqub Abd Annabii*, 'This Syntax' by *Amin Al-Khoolii*, 'Renew Syntax' by *Shawqi Dayf*. 'The New Syntax' by *Abd-Almutal Al-Saidii* and 'Reasonable Syntax' by *Mohammad Kamil Hussian*.

The fifth section is devoted to some modern attempts which apply modern syntactic theories such as ‘Criticism Tries in Modern Arabic Syntax’ by *Abdarahman ayoub* and ‘Arabic Language: Structure and Meaning’ by *Tamam Hassan*. Then, The researcher concludes his study by some suggestions and results.